

Distr.: General
29 November 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن
جمهورية الكونغو الديمقراطية

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية
الكونغو الديمقراطية، ووفقاً للفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٨٩٦ (٢٠٠٩)، أتشرف بأن
أحيل طيه التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية.
وأكون ممتنة، في هذا الصدد، لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة وضميمتها على أعضاء
المجلس وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماريا لويزا ريبيرو فيوتي
الرئيسة



الضميمة

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة من فريق الخبراء المعني
بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٥٣٣ (٢٠٠٤)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن يجيلوا إليكم
طيه التقرير النهائي الذي أعدوه عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٨٩٦ (٢٠٠٩).

(توقيع) ريمون ديبيل

(توقيع) مختار كوكوما ديالو

(توقيع) ستيفن هيغ

(توقيع) فريدريك روبرتس

(توقيع) بول تارناوسكي

أحرزت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدماً في جهودها الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في الجزء الشرقي من البلد، لا سيما الاعتماد على التقارب الذي حققته مع جيرانها. ويجري حالياً تنفيذ عدد من المبادرات المشجعة، من بينها قيام الحكومة بدور قيادي في عملية الترويج، التي يضطلع بها المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، للاتجار المشروع في الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى لصالح جميع سكانها.

وقد اعترف الرئيس كاييلا على الملأ بأن ضلوع بعض الشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية أوجد تضارباً في المصالح مع الولاية الأمنية الدستورية للجيش. وأدى هذا الضلوع إلى انتشار العصيان، والتنافس داخل التسلسل القيادي، وعدم القيام بالملاحقة النشطة للجماعات المسلحة على نحو وصل في بعض الأحيان إلى حد التواطؤ، وإهمال حماية المدنيين. ويتراوح الضلوع الإجرامي من فرض ضرائب غير مشروعة، وفرض إتاوات للحماية وفرض رقابة تجارية غير مباشرة، إلى فرض مزيد من الرقابة القسرية المباشرة. وتشكل عواقب ضلوع الشبكات الموجودة داخل القوات المسلحة في استغلال الموارد الطبيعية، إذا نظر إليها معاً، سبباً هاماً من أسباب انعدام الأمن والتزعاج في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد استمرت الجماعات المسلحة الكونغولية، بما في ذلك الجبهة الوطنية من أجل تحرير الكونغو، وماي ماي شيكا وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، في تشكيل تحالفات فيما بينها ومع الجماعات المسلحة الأجنبية، رغم اختلاف برامجها الاستراتيجية. وبسبب هذه التحالفات، تشجعت الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية على مهاجمة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ونهب مواقع التعدين والسكان المحليين. وكانت الشبكات الإجرامية قد أنشأت داخل القوات المسلحة بعض الجماعات المسلحة، مثل ماي ماي شيكا، التي تتنافس من أجل السيطرة على المناطق الغنية بالمعادن. إضافة إلى ذلك، تواصل الجماعات المسلحة الاستفادة من حالة الاستياء الشعبي من الوضع الراهن في كيفو بشطريها، بما في ذلك الخوف من عودة اللاجئين بشكل غير منظم، والاستيلاء على الأراضي، والتهميش السياسي والعسكري، والسخط الناجم عن استمرار انعدام الأمن. ورغم أن الجماعات المسلحة اضطرت للتنازل عن معظم مواقع التعدين الرئيسية في كيفو، فما زالت تسيطر على المناجم الصغيرة في المناطق النائية وتعتمد بدرجة متزايدة على الوسطاء والهجمات الضارية في التربح من تجارة المعادن.

وقد أحكمت وحدات المؤتمر الوطني السابق للدفاع عن الشعب داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سيطرتها العسكرية على معظم المناطق الاستراتيجية الغنية بالموارد الطبيعية في منطقة كيفو، مما جعل إدماجها في القوات المسلحة أمرا عسيراً. وقد تعثرت عملية الإدماج أيضا بسبب سيطرة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب على الوحدات غير المندجة والأسلحة، وصلاته بالجماعات المسلحة، والانقسامات الداخلية العميقة. وقد وحد المؤتمر الوطني صفوفه من جديد في الآونة الأخيرة وزاد من عمليات التجنيد لمواجهة إعادة الانتشار خارج منطقة كيفو.

وكان إلقاء القبض في أوروبا على كبار القادة السياسيين للقوى الديمقراطية لتحرير رواندا مؤشرا على التصميم الدولي القوي على تقديم الأشخاص الذين يقودون تلك الجماعة ويمثلونها عن بعد إلى العدالة. لكن الفريق وجد أن تأثير هذه الاعتقالات على معنويات المقاتلين وقادتهم العسكريين كان محدوداً أكثر مما كان متوقعا. وتعمل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بشكل متزايد مع الجماعات المسلحة الأخرى، بما في ذلك الأعداء السابقون، على مهاجمة ونهب كل من الأهداف المدنية والعسكرية. وفي الوقت نفسه نجحت العمليات التي قامت بها القوات المسلحة في عرقلة أنشطة فرض الضرائب والاتجار التي تضطلع بها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، رغم أنها ما زالت تستغل الموارد الطبيعية في المناطق النائية.

وما زال جيش الرب للمقاومة يختطف الأطفال ويرتكب فظائع في المقاطعة الشرقية، لكنه سحب فيما يبدو معظم قواته إلى جنوب السودان والمنطقة الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أجرى الفريق تحقيقات في التقارير التي أفادت بوجود اتصالات بين وفد من جيش الرب للمقاومة وضباط في القوات المسلحة السودانية، ووجد أن هذه الاتصالات أجريت بمبادرة من جيش الرب للمقاومة، الذي كان يسعى إلى إعادة العلاقات مع السودان وإلى التفاوض بشأن اللجوء إليه. وبحث الفريق أيضا مصادر الدعم المالي والعسكري لتحالف القوى الديمقراطية ذي القيادة الأوغندية، بما في ذلك الدعم الذي يأتي من زعيمه المقيم في لندن جميل موكولو ومدربي التحالف الباكستانيين والمغاربة. علاوة على ذلك، وعقب اختفاء زعيم المعارضة أغاثون رواسا من بوروندي في تموز/يوليه ٢٠١٠، رصد الفريق إعادة حشد قوات التحرير الوطنية التابعة له واستخدامها لكيفو الجنوبية كقاعدة خلفية، حيث شكلت بالفعل تحالفات مع الجماعات المسلحة المحلية.

ويوثق هذا التقرير عددا محدودا من الحالات التي انطوت على مسؤولية مباشرة وقيادة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قادة الجماعات المسلحة الكونغولية فضلا عن اثنين من القادة العسكريين في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين استخدموا جميعا الأطفال كحراس شخصيين. ولم يكرر الفريق التحقيقات في حوادث الاغتصاب الجماعي لأكثر من ٣٠٠ ضحية من المدنيين على مدى ثلاثة أيام في واليكالي، لكن البحوث التي أجراها أدت إلى بعض الاستنتاجات عن طابع التحالف المسؤول عن هذا العمل الوحشي.

ويتناول التقرير أيضا عددا من التحديات التي تواجه تحقيق الشفافية وتتبع شبكات توريد المعادن من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن المبادرة التي تقودها جهات صناعية والتي ترمي إلى معالجة مسألة ضلوع عناصر مسلحة في سلسلة الإمدادات. وبناء على مشاورات كاملة وواسعة النطاق، لا سيما مع الحكومة الكونغولية، قدم الفريق خيارين للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالعناية الواجبة. ينص الخيار الأول، المستمد بالتحديد من ولاية الفريق، على تقديم توجيهات لمستوردي ومصنعي ومستهلكي المعادن من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن كيفية الحد من إمكانية تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة غير المشروعة و/أو للأفراد والكيانات التي تخضع لجزاءات محددة الهدف. وينص الخيار الثاني على تقديم توجيهات للجمهور المستهدف نفسه بشأن تخفيف حدة المخاطر الإضافية المترتبة على تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للشبكات الإجرامية ومرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتبع في الخيارين نهج العناية الواجبة نفسه ذو الخطوات الخمس والقائم على المخاطر، الذي وضعه الفريق والجهات المعنية الأخرى من خلال فريق عامل استضافته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لوضع التوجيهات المتعلقة بالعناية الواجبة لكي تكون شبكات توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاع والمناطق التي تنطوي على مخاطر كبيرة على قدر المسؤولية.

المحتويات

الصفحة	
١١	أولا - النطاق والمنهجية
١٤	ثانيا - السياق
١٤	ألف - التطورات الإقليمية
١٦	باء - السياق الوطني
١٧	جيم - الوضع الأمني بصفة عامة
٢٠	ثالثا - الجماعات الكونغولية المسلحة
٢٠	ألف - ماي ماي شيكا/ندوما للدفاع عن الكونغو
٢٣	باء - تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة
٢٥	جيم - القوات الوطنية لتحرير الكونغو
٢٨	دال - القوات الجمهورية الاتحادية
٣٣	رابعا - الجماعات المسلحة الأجنبية
٣٣	ألف - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا
٤٥	باء - جيش الرب للمقاومة
٤٧	جيم - القوى الديمقراطية المتحالفة
٤٨	دال - قوات التحرير الوطنية
٥١	خامسا - المعلومات المتصلة بتسمية لجنة الجزاءات للأفراد المشار إليهم في الفقرات الفرعية (د) و (هـ) و (و) من الفقرة ٤ من القرار مجلس الأمن ١٨٥٧ (٢٠٠٨)
٥١	ألف - القادة السياسيون والعسكريون العاملون في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يجندون الأطفال أو يستخدمونهم في النزاعات المسلحة منتهكين بذلك القانون الدولي الواجب التطبيق
٥٨	باء - الأفراد العاملون في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة للقانون الدولي تشمل استهداف الأطفال أو النساء في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك القتل والتشويه والعنف الجنسي والاختطاف والتشريد القسري

٦٢	جيم - الأشخاص الذين يعرفون وصول المساعدة الإنسانية أو توزيعها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية
٦٣	سادسا - التحديات التي تواجه إدماج الجماعات المسلحة
٧١	سابعا - الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية
٧٤	ألف - المعادن
١٠٣	باء - الموارد الطبيعية من غير المعادن
١١٥	جيم - الخلاصة
١١٨	ثامنا - الشفافية وإمكانية اقتفاء أثر سلسلة إمدادات المعادن من شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية
١٢٧	تاسعا - العناية الواجبة
١٢٧	ألف - مقدمة
١٣٢	باء - المنهجية
١٣٤	جيم - الخيارات
١٤٧	عاشرا - التوصيات

Annexes

1.	List of meetings and consultations.	151
2.	Photograph and short biography of Ngabo Gadi.	156
3.	Political programme of FPLC distributed in early 2009	157
4.	Home of Colonel Innocent Kabundi (FARDC Zone 3 Operations Commander, South Kivu) located at Kabaragasha, near Burungu, which was attacked on 2 June 2010 by FPLC commander Emmanuel Sengyumva.	160
5.	FDLR regional resistance committees.	161
6.	Paix et reconciliation manifest of "FDLR Elements" with comments after screening by the Rwandan Demobilization and Reintegration Commission.	162
7.	Structure of RUD-Urunana.	164
8.	Communiqués from Felicien Kanyamibwa and RUD-Urunana on events at Kasiki	165
9.	United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo Disarmament, Demobilization, Repatriation, Reintegration and Resettlement Section data on intensions of RUD combatants at Kasiki.	168
10.	Structure of Allied Democratic Forces	172
11.	Examples of past Western Union transfers allegedly destined for ADF	173

12.	Photo obtained from Burundian authorities of FNL commander Antoine “Shuti” Baranyanka	174
13.	Summary of CNDP personnel, 31 December 2008.	175
14.	CNDP combatants declared 12 January 2009	176
15.	House containing an arms cache held by former CNDP elements on a hill outside of Ngungu, Masisi Territory	177
16.	Official records of tax revenue received by the CNDP parallel administration of “Masisi/Mushake” for the month of December 2009	178
17.	Photos of the Bwiza settlement controlled by CNDP within the Virunga National Park.	179
18.	Letter addressed to President Kabila by former CNDP commanders protesting plans for redeployment outside of the Kivus.	180
19.	Decree from the Ministry of Mines suspending mining activities in the provinces of South Kivu, North Kivu and Maniema as of 11 September 2010.	183
20.	Article 21 from the Democratic Republic of the Congo Mining Code from law 007/2002 which prohibits the involvement of the security forces in the mining activities	184
21.	Articles of the military penal code 023/2002 concerning punishment for looting and violations of direct orders.	186
22.	Canister allegedly containing uranium trafficked by FDLR and Établissement Namukaya . . .	188
23.	Engraving on canister allegedly containing uranium trafficked by FDLR and Établissement Namukaya	189
24.	Text message from Établissement Namukaya agent wishing to sell alleged uranium	190
25.	Photograph of alleged uranium in the possession of Établissement Namukaya agents	191
26.	Description of minerals in the possession of Établissement Namukaya agents	192
27.	Document obtained from the provincial mining division demonstrating total exports of cassiterite from North Kivu Province during the first half of 2010.	193
28.	Letter from Walikale Territorial Administrator to the Lieutenant Colonel Yusuf Mboneza, commander of the 212th brigade, denouncing the involvement of his soldiers in mining activities at Bisie	194
29.	Letter from the Military Prosecutor’s Office denouncing Captain Zidane and overall insecurity at Bisie by soldiers of the 212th brigade	196
30.	Letter from General Amisi ordering the removal of soldiers from the 212th brigade and the installation of the mining company Geminaco on 9 February 2010	198
31.	Letter from 8th Military Region Commander, General Vainqueur Mayala, relaying an order of General Amisi	199
32.	Photos of those injured violent confrontations with the 212th brigade during protests against the arrival of Geminaco with military escorts at Mubi in early March 2010	201
33.	Letter from Socagrimines addressed to the Minister of National Defence, Charles Mwando Nsimba, denouncing the militarization of Omate by Geminaco	202
34.	Soldiers of the reserve battalion under the command of Major Safari overseeing mining activities in Omate in July 2010.	204

35. Letter from the Military Prosecutor's Office in Kinshasa ordering the demilitarization of the Omate mine until the conflict over mining rights is resolved through the judicial system	205
36. Letter from Minister of National Defence, Charles Mwando Nsimba, to the Military Prosecutor's Office and the General Army Headquarters asking both to investigate the conflict at Omate	206
37. Ministry of Mines list of gold traders in Mubi	208
38. Press statement of South African-based Dimension Resources upon acquiring an 18 per cent stake in Geminaco in May 2009	209
39. Extracts from the conclusions of a five-day inclusive seminar held in Walikale territory in June 2010 between civil society members, administrative officials, and representatives of armed groups	210
40. Colonel Chiviri's "Prince de Zamunda" bar in Kamituga, where he is alleged to purchase gold and ore (the chairs are labelled in his name)	212
41. Text message from FDLR commander to Colonel Heshima threatening to kill his family if he goes too quickly in operations against them	213
42. Samples of copper stockpiled by 4th Division Commander, Colonel Bernard Byamungu	214
43. Official notes from a meeting between civil society, mining authorities and FARDC officers in Manguredjipa, Lubero territory on 17 March 2010	215
44. Timber production by the 22nd Sector at the "Madam Merlo" farm between Kiroliwe and Kitchanga	218
45. Trucks belonging to Major Eustache between Bibwe and Nyange in Masisi territory	219
46. Letter from Colonel Sadam requesting tax exemption for his timber trucks	220
47. List of FARDC officers exporting timber or recognized as particularly active in the timber trade according to a mixed committee between MONUSCO and the Government of the Democratic Republic of the Congo	221
48. Example of a Fuso truck carrying between 150 and 170 sacks (35 kg) of charcoal from Rutshuru territory	222
49. Charcoal kilns within the southern sector of Virunga National Park	223
50. Estimated 1,000 square kilometres controlled by former CNDP elements of FARDC within the western sector of the Virunga National Park; aerial and ground photos attest to claims of the arrival of cattle to graze in the park	224
51. An example of "informant" cards distributed by FARDC officers for charcoal traders and producers wishing to enter the park	226
52. Examples of identification cards on Rwandan nationals arrested by ICCN for participation in the illegal charcoal trade within the Virunga National Park	227
53. Examples of weekly registry of taxes paid to FARDC by a fisherman near Vitshumbi	228
54. Soldiers of the 131st brigade controlling access of fishermen to Lake Edward and participating in illegal fishing themselves	229
55. Examples of FARDC involvement in poaching within Virunga National Park	230

56.	Dry acid poisons planted by elephant poachers, often with the protection of criminal networks within FARDC	232
57.	Statistics on minerals exported from the Democratic Republic of the Congo to Rwanda, 2010	233
58.	Due diligence documentation required by Congolese law	235
59.	Documentation provided by cassiterite mineral traders to <i>comptoirs</i> in Bukavu, which refers only vaguely to the general territory where the minerals were first registered by Congolese mining authorities	237
60.	Official exports during the first three months of 2010 by Établissement Namukaya.	239
61.	Certificate of origin for export from Établissement Namukaya to Pinnacle EPZ Traders in Nairobi	240
62.	Flight routes available through New Congocom Air, run by Établissement Namukaya	241
63.	Official exports by Berkenrode, run by Mutoka Ruganyira, over the course of 2009	242
64.	Official exports by Berkenrode, run by Mutoka Ruganyira, over the first seven months of 2010	243

أولا - النطاق والمنهجية

- ١ - قدم فريق الخبراء تقريره المؤقت في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (S/2010/252). واستمر الفريق، منذ ذلك الحين، في التحقيق في أي انتهاكات محتملة لحظر الأسلحة المفروض في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٩٦ (٢٠٠٩).
- ٢ - واستناداً إلى العمل الذي قامت به أفرقة الخبراء السابقة، ركز الفريق في بحثه على أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعة المنشقة عليها التحالف من أجل الوحدة والديمقراطية. كما أجرى الفريق بحثاً على شبكات دعم جماعتين من الجماعات المسلحة ذات القيادة الأوغندية كانت قد استهدفتها العمليات العسكرية الكونغولية الأوغندية المشتركة: وهما جيش الرب للمقاومة وتحالف القوى الديمقراطية، وعلى الأنشطة التي تضطلع بها قوات التحرير الوطنية البوروندية في كيفو الجنوبية.
- ٣ - كما بحث الفريق في عدد من دراسات حالة الجماعات المسلحة الكونغولية التي ما زالت ترفض الانضمام إلى القوات المسلحة أو تخلت عن العملية برمتها، وبعضها دخل في تحالفات قتالية مع بعضها البعض أو مع القوى الديمقراطية لتحرير رواندا من أجل شن هجمات على أهداف مدنية أو عسكرية. وتشمل هذه الجماعات القوات الجمهورية الاتحادية، والمائي ماي شيكا، والتحالف الوطني من أجل كونغو حر وذي سيادة، والقوات الوطنية لتحرير الكونغو، وتمثل الأخيرة محاولة لبناء تحالف جديد يشمل المؤتمر الوطني السابق للدفاع عن الشعب، والفارين من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والقوى الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات المائي ماي.
- ٤ - واستمر الفريق، كما أشار في تقريره المؤقت، في رصد التنفيذ غير المكتمل للاتفاقات السياسية والعسكرية التي أبرمت في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ بين الحكومة والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من الجماعات المسلحة الكونغولية، بهدف تقييم الآثار ذات الصلة بولايته.
- ٥ - وعملاً بالفقرة ١٣ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، قام الفريق أيضاً بالتحقيق مع أشخاص ارتكبوا انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود أو استهداف النساء والأطفال في حالات النزاع المسلح، وأشخاص عطلوا المساعدات الإنسانية وعرقلوا عملية نزع السلاح. وقد عمل الفريق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات المحلية على إنجاز تلك التحقيقات، وأجرى أيضاً مقابلات مع شهود عيان من بينهم أعضاء حاليون وسابقون في الجماعات المسلحة.

وقد حضر أخصائي في مجال حماية الطفل المقابلات التي أجريت مع شهود تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وفي ضوء التجارب السابقة والتوجيهات التي تلقاها من اللجنة، قدم الفريق عددا محدودا من الحالات التي ثبتت فيها المسؤولية المباشرة والقيادية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. واتخذ الفريق، في تحديده للحالات والمصادر، خطوات لضمان عدم تكرار الأعمال التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة المختصة، لا سيما مكتب حقوق الإنسان المشترك بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقسم حماية الطفل في البعثة.

٦ - وبموجب الفقرة ٧ من القرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩)، مدد مجلس الأمن ولاية فريق الخبراء لتشمل تقديم توصيات إلى لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) من أجل وضع مبادئ توجيهية بشأن ممارسة العناية الواجبة من قبل المستوردين والصناعات التحويلية ومستهلكي المنتجات المعدنية الواردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحقيقا لتلك الغاية، أجرى الفريق مشاورات مع الدول الأعضاء المعنية والمنتديات الإقليمية والدولية، والكيانات التجارية ومنظمات المجتمع المدني، استنادا أيضا إلى التحقيقات التي أجراها بشأن الربط بين استغلال الموارد الطبيعية وتمويل الجماعات المسلحة. ويرد مزيد من الوصف للمنهجية المستخدمة في التوصل إلى تلك التوصيات في الفقرات ٣٢٠ إلى ٣٢٦.

٧ - وأشار الفريق، في تقريره المؤقت، إلى مشكلة عسكرة الألغام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي إطار التحقيقات التي أجراها الفريق بشأن الشبكات التي يحتمل أن تكون قد قدمت دعما للجماعات المسلحة، وفي إطار العمل الميداني الذي يهدف إلى وضع وتأييد المبادئ التوجيهية المتعلقة بممارسة العناية الواجبة من قبل مشتري المعادن، واجه الفريق ووثق حالات عديدة لشبكات إجرامية من داخل القوات المسلحة ضالعة على نحو غير مشروع في استغلال الموارد الطبيعية. كما وثق الفريق طرقا عدة يؤدي فيها هذا التضارب في المصالح إلى تفويض مهمة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي نص عليها الدستور في حماية المدنيين وممتلكاتهم. ودعما للجهود الجارية التي تبذلها الحكومة من أجل مواجهة الشبكات الإجرامية، قام الفريق بإطلاع السلطات الكونغولية الديمقراطية على المعلومات المتعلقة بهذه الحالات.

٨ - وقام الفريق أيضا بجمع وتحليل المعلومات المتاحة عن تدفق الأسلحة والمواد ذات الصلة، وعن الشبكات الضالعة في انتهاك حظر الأسلحة، وعن تنفيذ الدول الأعضاء لتدابير الحظر المفروض على الأسلحة، بما في ذلك حظر السفر وتجميد الأصول المفروض على أفراد وكيانات بعينها.

٩ - استخدم الفريق معايير الإثبات التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة للجزءات في تقريره لعام ٢٠٠٦ (S/2006/997)، والتي تعتمد على الوثائق الأصلية، وعلى ملاحظات الخبراء أنفسهم ومشاهداتهم على الطبيعة، وحيثما أمكن ذلك. فإذا لم يتيسر ذلك، كان الفريق يتأكد من صحة المعلومات باستخدام ثلاثة مصادر مستقلة على الأقل يراها ذات مصداقية وموثوق بها. وقد أرفق الفريق بهذا التقرير جميع المرفقات التي يراها مهمة إمعانا في إثبات صحة النتائج التي توصل إليها. وفي الحالات التي يؤدي فيها الكشف عن هوية المصادر إلى تعرضها لمخاطر انتقامية غير مقبولة، يقوم الفريق بإيداع الأدلة ذات الصلة في محفوظات الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الوثائق الأخرى ذات الصلة.

١٠ - وعملا بالفقرة ١٨ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، قام الفريق بتحليل المعلومات ذات الصلة وتبادلها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية/بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشعر الفريق بالامتنان للتعاون الذي تلقاه، لا سيما من خلية التحليل المشترك للبعثة، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة إلى الوطن، والمكتب المشترك لحقوق الإنسان، وقسم حماية الطفل، وقسم الشؤون المدنية، وشعبة الشؤون السياسية ومكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون). ويود الفريق أن يعرب عن تقديره لقرار الممثل الخاص للأمين العام روجر ميس بالموافقة على اتخاذ إجراءات من أجل تبادل المعلومات بشكل أكثر انتظاما بين البعثة والفريق. ويشعر الفريق بالامتنان أيضا للدعم الإداري واللوجستي الذي تلقاه من البعثة.

١١ - وقد اجتمع الفريق خلال عمله الميداني، بطائفة واسعة من المحاورين، بما في ذلك محاورون يمثلون السلطات المدنية والعسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي والمنظمات الإقليمية، والإنتربول والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال والباحثين وقادة وأعضاء حاليين وسابقين في الجماعات المسلحة. ويرد مزيد من التفاصيل في المرفق ١.

١٢ - وقام الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (S/2010/337) بإبلاغ مجلس الأمن، بأنه عين في الفريق ستيفن هيغ (الولايات المتحدة الأمريكية، الجماعات المسلحة)، ورشح مختار كوكوما ديالو (غينيا، الجمارك والمالية) ليكون منسقا لفريق الخبراء، بعد استقالة فيليب لانكستر (كندا، الجماعات المسلحة) لأسباب شخصية. والأعضاء الآخرون في الفريق هم ريموند ديبيل (بلجيكا، الأسلحة)، الذي عين في ٢٥ شباط/

فبراير ٢٠١٠ (S/2010/99)، وفرد روبرتس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، القضايا الإقليمية) وبافيل تارنافسكي (بولندا، اللوجستيات)، اللذان عينا في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (S/2010/207). وساعد الفريق خبير استشاري هو، غريغوري ماثيو - سالتز (المملكة المتحدة)، في القيام بالمهام المبينة في الفقرة ٧ من القرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩). بما في ذلك صياغة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعناية الواجبة. وعمل كلاوديو غراميتزي (إيطاليا) أيضا كخبير استشاري خلال الجزء الأول من ولاية الفريق. وساعدت الفريق على مدى أربعة أشهر، في أداء المهام المتعلقة بإدارة المعلومات، إلسا باباجورجيو (فرنسا). وساعدت الفريق كذلك في ولايته فرانسيسكا جانوتي بيسي، وفيما بعد أوفراي ستيفان، وكلاهما موظف شؤون سياسية في إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

ثانياً - السياق

ألف - التطورات الإقليمية

١٣ - ما زال التعاون الإقليمي في القضايا الأمنية يستفيد من تحسن العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي، ومن تجدد الالتزام بتعزيز فعالية الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى. ولا يزال هذا التعاون الإقليمي المتجدد هو حجر الزاوية في استقرار المنطقة واستقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأصبحت الجماعات المسلحة في البلد، في ظل عدم وجود دعم من الدول الأجنبية، أكثر ضعفاً في مجملها، وإن كانت لا تزال خطيرة.

١٤ - ويجتمع رؤساء ووزراء دفاع البلدان الأربعة بصورة منتظمة إلى حد ما. وخلافاً للوضع في عام ٢٠٠٨ عندما كان الشك والعداء المتبادل يخيّم على علاقات تلك البلدان، قام رئيسا بوروندي ورواندا بزيارة كينشاسا هذا العام، وفي ٩ أيلول/سبتمبر حضر الرئيس كاييلا حفل تنصيب بول كاغامي في كيغالي بعد إعادة انتخابه.

١٥ - وقد أتاح التعاون الإقليمي الفرصة لتوقيع اتفاقات ثلاثية الأطراف بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومتى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وبينها وبين حكومة رواندا في شباط/فبراير ٢٠١٠، وقد وضعت تلك الاتفاقات إطارا لعودة اللاجئين بشكل منظم إلى بلدانهم الأصلية^(١). وعبرت أول قافلة تضم ٢٤٠ لاجئا بورونديا الحدود من كيفو الجنوبية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ورغم أن عودة اللاجئين تعد تطورا إيجابيا، فقد أدت التوترات التي نجمت عن وصول العائدين من تلقاء أنفسهم والمهاجرين لأسباب اقتصادية من رواندا إلى كيفو الشمالية خلال هذا العام، إلى بروز المخاطر المتمثلة في زعزعة الاستقرار ما لم تدار عمليات عودة اللاجئين بعناية وشفافية، مع مراعاة حساسية مشاكل الأراضي التي لم تحل بعد.

١٦ - وقد قوبل "تقرير رسم الخرائط" الذي نشرته الأمم المتحدة^(٢) في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ مع توصية بإنشاء لجنة قضائية للتحقيق، بالرفض من حكومات رواندا وأوغندا وبوروندي، لكنه قوبل بالترحيب من قبل المندوب الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة على أساس أنه "مفصل وموثوق".

١٧ - ورغم التعاون الإقليمي في العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة الأجنبية مثل القوى الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، ما زالت عدم قدرة العمليات على تحييد تلك الجماعات تشكل اختبارا لمستوى الثقة بين الحكومات الإقليمية.

رواندا

١٨ - روقبت عن كذب مرحلة ما قبل الانتخابات الرئاسية الرواندية التي أجريت في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٠، والأحداث المحيطة بها في كيفو. وتعرض الجنرال السابق كايومي نيامواسا، الذي فر إلى جنوب أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠١٠، لمحاولة اغتيال في جوهانسبرغ في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ألقى السلطات الرواندية القبض من جديد على إنغايري بتهمة "تنظيم جماعة إرهابية".

(١) ووفقا لإحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغت أعداد اللاجئين في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ما يلي: ٢٥٤ ٧٣ لاجئا روانديا (تقديرات الحكومة) و ٥٤٢ ١٦ لاجئا بورونديا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٤٨٦ ٥٤ لاجئا من الكونغو في رواندا و ٤٢٩ ٢٧ لاجئا من الكونغو في بوروندي.

(٢) "تقرير عن عملية رسم الخرائط" يوثق لمعظم انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الأكثر خطورة التي ارتكبت في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من آذار/مارس ١٩٩٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

أوغندا

١٩ - في بيان مشترك صدر عقب اجتماع ثنائي استمر ليومين وعقد في كمبالا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اتفق وزير الدفاع الأوغندي كريستوس كيونجا ونظيره الكونغولي تشارلز مواندو نسيما "على بذل كافة الجهود الممكنة من أجل تحييد جيش الرب للمقاومة وتحالف القوى الديمقراطية". وعرضت أوغندا أيضا أن تقوم بتدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كليتها العسكرية. وفي بادرة تقارب أخرى بين الحكومتين، ألفت السلطات الأوغندية القبض على "الفريق أول" نغابو غادي قائد القوات الوطنية لتحرير الكونغو في كمبالا في ٢٩ حزيران/يونيه، وعلى شريف ماندا زعيم الجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وظل غادي في أوغندا، بينما سلم ماندا إلى السلطات الكونغولية.

بوروندي

٢٠ - قاطعت أحزاب المعارضة الانتخابات الرئاسية التي أجريت في حزيران/يونيه ٢٠١٠، ليصبح الرئيس نكورونزيزا هو المرشح الوحيد. وقد فر زعيم قوات التحرير الوطنية أغاثون رواسا إلى كيفو الجنوبية، حيث يشتهه في أنه يجهز لبدء الكفاح المسلح لحركته من جديد.

جنوب السودان

٢١ - يجري حاليا التحضير لاستفتاء حول استقلال جنوب السودان، من المقرر إجراؤه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وستكون لنتائج آثار سياسية وأمنية عميقة. وقد أثار انتقال جيش الرب للمقاومة مؤخرا إلى جنوب دارفور بعض الشكوك كما كان من العوامل التي زعزعت الاستقرار.

باء - السياق الوطني

٢٢ - احتفلت جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بالذكرى الخمسين لاستقلالها. وتجري حاليا الاستعدادات السياسية والتقنية لجولة أولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٢٣ - وقد فرض الرئيس كاييلا في ١١ أيلول/سبتمبر تعليقا لجميع أنشطة التعدين في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانينا إلى أجل غير مسمى، في محاولة لمعالجة مشكلة عسكرة تجارة المعادن، التي يسيطر عليها من وصفهم الرئيس - حسيما قيل - بأنهم "نوع من المافيا"،

ومن أشار إليهم وزير التعديين، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بوصفهم "جماعات أشبه بالماфия تعزز انعدام الأمن المزمّن، وتقوض الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار".

جيم - الوضع الأمني بصفة عامة

٢٤ - تشكل إدارة العمليات العسكرية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وخط الاستواء، ومانيما والشرقية في وقت واحد كما فعلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٠، تحدياً كبيراً لأي جيش وطني، بسبب مساحة الأرض ووعورتها، وعدم وجود هياكل أساسية على أقل تقدير.

٢٥ - وقد نجحت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عرقلة أنشطة الجماعات المسلحة التي استهدفتها، لكنها لم تهزم بشكل حاسم أيًا من الجماعات المسلحة الرئيسية. والقيود الهيكلية التي تكبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية موثقة بشكل جيد وتمثل فيما يلي: القدرات المحدودة في مجال اللوجستيات والاتصال، والتأخر في دفع الرواتب؛ ومشاكل الانضباط والقيادة والسيطرة بما في ذلك وجود هياكل قيادية موازية؛ وعدم إنجاز عملية الدمج التي تزداد هشاشة مما يؤدي إلى تكرار حالات الفرار من الخدمة (انظر الفرع "سادسا").

٢٦ - ونتيجة لشعور القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالإحباط بسبب الشروط التي تفرضها البعثة لدعم العمليات المشتركة، فإن تلك القوات تعتمد بشكل متزايد على الإجراءات التي تتخذها من جانب واحد في عملية أماني ليو، مما يزيد من تقليص نفوذ البعثة على مسلحها. وما زال مسلك القوات المسلحة يثير إشكالية. فمن بين ٣ ٧٢٣ حادثاً أبلغ عنها جهاز رصد الحماية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ في شمال كيفو، تسببت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ١ ٣٠٢ حادثاً (٣٥ في المائة)، مقارنة بـ ٦٩٨ حادثاً (١٩ في المائة) تسببت فيها القوى الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد اتهم السكان المحليون وحدات القوات المسلحة بنهب وإحراق قرى بأكملها، وتعذيب واغتصاب المدنيين خلال عملياتها. ويعتبر العدد الإجمالي للمشردين داخلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي بلغ ١ ٧٠٩ ٥٩١ شخصاً في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (من بينهم ١ ٥٤٢ ٥٠٩ أشخاص في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية)، رغم أنه يقل قليلاً عن مستويات عام ٢٠٠٩، مؤشراً على الأثر الإنساني لهذه الحالة العامة من انعدام الأمن.

عملية أماني ليو

٢٧ - شنت عملية أماني ليو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ضد القوى الديمقراطية لتحرير رواندا وبقايا الجماعات المسلحة الكونغولية في منطقة كيفو، عقب انتهاء عملية كيميا الثانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ورغم استمرار العمليات الانتقامية التي تقوم بها القوى الديمقراطية لتحرير رواندا ضد المدنيين، إلا أن زخم العمليات قد تباطأ تدريجياً حيث بدأت القوى الديمقراطية لتحرير رواندا في التكيف مع الوضع الجديد، وتكوين تحالفات مع غيرها من الجماعات المسلحة والانتقال إلى المناطق النائية على نحو متزايد. وفي الوقت نفسه، تشتت انتباه عناصر داخل القوات المسلحة بسبب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، والانقسامات الداخلية والإحباطات المرتبطة بعدم إنجاز تنفيذ اتفاقات السلام التي أبرمت في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٢٨ - ورغم أن قوام القوى الديمقراطية لتحرير رواندا قد انخفض مما يقدر بحوالي ٨٠٠ ٥ مقاتل قبل بيان نيروبي في عام ٢٠٠٧ إلى ما لا يزيد على ٣ ٥٠٠ مقاتل في عام ٢٠١٠، فقد ظل هيكل القيادة والسيطرة للقوى الديمقراطية لتحرير رواندا سليماً إلى حد كبير عدا حفنة قليلة من ضباط القوى الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة التحالف من أجل الوحدة والديمقراطية، الذين يتراوح مستواهم من المتوسط إلى العالي، الذين تم تجميعهم خلال عملية ليو أماني ليو.

عملية رويتزوري

٢٩ - في يوم ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملية رويتزوري من جانب واحد ضد تحالف القوى الديمقراطية دون دعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد أدى هذا الإجراء إلى تشريد نحو ١٠٠ ٠٠٠ من المدنيين في إقليم بني. ولوحظ أن بعضهم عاد في آب/أغسطس ٢٠١٠، مع تراجع حدة القتال. ورغم أن نجاح المرحلة الأولى من العملية كان محدوداً حيث تكبدت القوات المسلحة خسائر كبيرة نسبياً، إلا أن المرحلة الثانية التي بدأت يوم ٣ أيلول/سبتمبر أدت على ما يبدو إلى إحكام سيطرة القوات المسلحة على القواعد الرئيسية للتحالف، وتشتيت مقاتليه. ورغم الضغط العسكري المتزايد، لم تحدث زيادة في عدد المستسلمين من أفراد التحالف، مما يشير إلى أنه ما زال قوة متماسكة، يمكن أن تعيد بناء نفسها إذا أتاحت لها الفرصة.

عملية روديا الثانية والحجر الحديدي

٣٠ - في المقاطعة الشرقية، استمرت عملية روديا الثانية ضد جيش الرب للمقاومة جنباً إلى جانب مع العمليات العسكرية لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والجيش الشعبي لتحرير السودان في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد استمرت هجمات جيش الرب للمقاومة ضد المدنيين رغم انخفاض عددها، ولوحظ أنها وصلت إلى ذروتها في شباط/فبراير ٢٠١٠ (١٨ هجوماً، و ٧٩ قتيلاً) وتموز/يوليه (٢٧ هجوماً، و ١٣ قتيلاً)، فضلاً عن الهجمات التي وقعت في الجزء الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جنوب السودان وجنوب دارفور.

٣١ - وقد اتخذت خطوات هامة نحو زيادة التعاون الدولي لمواجهة جيش الرب للمقاومة. ففي ٢٧ تموز/يوليه، وافق رؤساء أركان الدفاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى على إنشاء مركز مشترك للاستخبارات والعمليات في دونغو من أجل مواجهة التحدي الأمني عبر الحدود المتمثل في جيش الرب للمقاومة. وفي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد الاتحاد الأفريقي اجتماعاً بشأن جيش الرب للمقاومة في بانغي بجمهورية أفريقيا الوسطى حيث تم اقتراح عدد من التوصيات، من بينها تشكيل لواء مشترك تابع للاتحاد الأفريقي من أجل مكافحة جيش الرب للمقاومة. وتعزز هذا التعاون الإقليمي المتزايد بدعم دولي جاء في أشكال شتى منها قانون نزع سلاح جيش الرب للمقاومة وإنعاش شمالي أوغندا الذي وقعه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في أيار/مايو والذي سيؤدي إلى زيادة الدعم المقدم للقوات الإقليمية المتحالفة. كما عقدت عمليات السلام الخمس التابعة للأمم المتحدة في البلدان الأربعة المتضررة من جيش الرب للمقاومة اجتماعات لزيادة التعاون الإقليمي، كما تسمح الولاية الجديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٩٢٥ (٢٠١٠) بتقديم الدعم للقوى الإقليمية، مثل قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، إذا طلبت الحكومة هذه المساعدة.

٣٢ - مع ذلك ورغم تلك الجهود، فقد تباطأ التقدم المحرز نحو دحر جيش الرب للمقاومة، ويعزى تراجع الفعالية هذا في المقام الأول إلى انتقال جيش الرب للمقاومة إلى جنوب دارفور التي لا يسمح للقوات المتحالفة والمنظمات الدولية بدخولها. إضافة إلى ذلك، لا تزال الموارد على أرض الواقع غير كافية إلى حد أن بعثة الأمم المتحدة، رغم توسيع نطاق انتشارها ليشمل ست قواعد، لم تتمكن من الانتشار في مقاطعة أويلي السفلى، التي شن فيها جيش

الرب للمقاومة هجمات أيضا. ورغم الدعم اللوجستي المقدم من البعثة، فإن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تفتقر إلى وسائل النقل والإمدادات والاتصالات. كما لم يجر تناوب معظم القوات منذ أكثر من سنة، وما زالت تتوارد مزاعم عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.

٣٣ - وفي إقليم إيتوري إيرومو، أدت عملية الحجر الحديدي التي تجريها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى طرد ميليشيات قوات المقاومة الوطنية في إيتوري/الجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو من أبا، وكولي، وأوكو، ورغم استمرار وجود جماعات صغيرة منها في وادي سيميليكي ومناطق تشي وتشيكيلي وموكاتو نغازي. وقد ألفت السلطات الأوغندية القبض على شريف ماندا زعيم الجبهة الشعبية من أجل العدالة في ١ أيلول/سبتمبر. لكن كوبرا ماتاتا زعيم قوات المقاومة الوطنية، الذي كان قد انضم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، هرب من الخدمة في مطلع حزيران/يونيه وبدأ في تجنيد وإعادة تنظيم مجموعة ميليشيات في إيتوري الجنوبية. ورغم استمرار وجود الميليشيات، فإن الهجمات في إيتوري لا تزال محدودة نسبيا.

ثالثا - الجماعات الكونغولية المسلحة

ألف - ماي ماي شيكا/ندوما للدفاع عن الكونغو

٣٤ - تنشط الجماعة المسلحة المسماة ماي ماي شيكا (وتشتهر أيضا باسم ندوما للدفاع عن الكونغو) في إقليم واليكاليه الشمالي. ومن أجل فهم جماعة ماي ماي شيكا، فقد أجرى الفريق مقابلات مع الحفارين، والمسؤولين الحكوميين، وتجار المعادن، وضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعضاء من المجتمع المدني ممن لديهم دراية وخبرة مباشرة بالشبكات التي تتنافس من أجل السيطرة على تجارة المعادن في واليكاليه، ذلك التنافس الذي كانت له آثار مدمرة على الأمن في المنطقة. ومن هذه المشاورات المكثفة، خلص الفريق إلى أن جماعة ماي ماي شيكا هي من صنع شبكة إجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٥ - وفي الماضي جرى تمهيش سيطرة هذه الشبكة على تجارة المعادن في واليكاليه عقب منح السيطرة العسكرية للشبكات التابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابق في مطلع عام ٢٠٠٩ تشجيعا لها على الاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقبل وصول اللواء ٢١٢ التابع للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابق إلى واليكاليه، كان منجم بيسي لتعدين الكاسيتيريت (حجر القصدير) خاضعا لسيطرة اللواء ٨٥ التابع للعقيد

سامي ماتومو بالنيابة عن الشبكة. وشكل حلول اللواء ٢١٢ التابع للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابق محل اللواء ٨٥ تهديدا واضحا لمصالح هذه الشبكة، التي رأت في إنشاء جماعة مسلحة فرصة لتقويض سيطرة شبكات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابق في واليكاليه بإيجاد حالة من انعدام الأمن.

٣٦ - ووفقا لتجار المعادن في واليكاليه، فإن شيكا نتابو نتابيري قبل تنصيبه قائدا لجماعة ماي ماي شيكا كان يعمل أولا مع تعاونية الحفارين التي تتخذ من بيسي مقرا لها، ثم مع شركة معالجة المعادن في الكونغو التي تملك حقوق استكشاف منجم بيسي. وعلى الرغم من أن شيكا لم يكن يتمتع بأية خبرة عسكرية سابقة، فقد قام في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بحشد الفارين من اللواء ٨٥ التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومن قاعدة تلك القوات في بيرووي على حد سواء من أحل تشكيل جماعته، التي لم تتجاوز مطلقا ٧٠ مقاتلا. وكانت الهجمات وأعمال السلب الثلاثة الأولى التي قامت بها جماعة ماي ماي شيكا في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠٠٩ موجهة ضد المناجم الرئيسية في المنطقة، وأوبايي، وأوماتي وبيسي. وفي هذه الأثناء، ذكر مسؤولون عسكريون كبار في غوما، أن ماتومو توسط مرارا على نقله إلى واليكاليه.

٣٧ - وأبلغ العديد من المصادر الموثوق بها الفريق بأن العقيد إيتيني بيندو، نائب قائد المنطقة العسكرية الثامنة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي ينتمي لمنطقة وليكاليه والذي أفادت التقارير بأنه عم شيكا، ما فتئ يدعم شيكا منذ المراحل الأولى للحركة. ولبيندو تاريخ طويل في الاستثمار والمشاركة في تجارة المعادن في واليكاليه، التي تمكن من خلالها من بناء ثروة عقارية واسعة، والتي تمكن الفريق من توثيقها. وقامت مصادر من داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإبلاغ الفريق بأن بيندو يجري اتصالات هاتفية منتظمة مع شيكا وأنه قام في العديد من الحالات بنقل أموال، وأسلحة، وأزياء عسكرية لشيكا عن طريق دوره في الرقابة على لوجستيات المنطقة العسكرية الثامنة. وقبل هجوم شيكا على مطار كيلامبو وأخذ الرهائن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ألقى القبض على أحد منتسبي بيندو للاشتباه في إبلاغه شيكا بوصول الطائرة الوشيك إلى كيلامبو. ووفقا لمسؤولي المطار، فقد وصل بيندو فورا لإطلاق سراحه من قبضة الاستخبارات العسكرية الكونغولية. وحصل الفريق على سجلات مكالمات الهاتف الساتلي لرقم جرى التحقق من استخدام شيكا له، مما يدل على نمط من الاتصالات مع الأخ الأصغر لبيندو، الرائد مورغان، قائد كتيبة تابعة اللواء ٢١٢ التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يتخذ قاعدة له بالقرب من بيسي.

٣٨ - وقد زعم شيكا أول الأمر بأنه يقاوم عودة اللائحين الكونغوليين الموجودين حاليا في رواندا إلى منطقة واليكاليه. ومع ذلك، فقد أشار شيكا في مقابلات أجراها معه الفريق إلى أن قيام القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعسكرة التعدين في واليكاليه كانت هي الدافع الرئيسي لتمرده. وزعم شيكا في مقابلات أجراها الفريق معه عبر الهاتف أنه قاتل من أجل "تحرير" الكثير من المناجم من أيدي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك موندجولي، وايراميسو، ونكينغوي وأنغو. ووفقا لتجار المعادن الذين أجري الفريق مقابلات معهم في واليكاليه وماسيسي، فإن معظم الذهب المستخرج من هذه المناجم إما يباع بعد ذلك عن طريق التجار في المركز التجاري في موي أو في سوق موتونغو الواقع بين بينغا وبيابوندو. ويبلغ سعر غرام الذهب في موتونغو ٢٥ دولارا، أي أقل بما يقارب ١٥ دولارا عن سعره في أي أسواق أخرى للمعادن بحثها الفريق.

٣٩ - وعلى الرغم من العدد المحدود لأفراد جماعة ماي ماي شيكا، فقد قامت بإحدى عشرة عملية مستقلة ضد مواقع التعدين والمراكز التجارية. والأكثر أهمية أن شيكا قد استفاد من التحالف العملي بين المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابق ومقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين جرى نشرهم بالقرب من مقره الرئيسي. وبالطبع، فإن معظم قدرات شيكا العسكرية خلال هذه الهجمات كانت تتألف من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بقيادة النقيب سيرافين ليونسو. وقام مقاتلو القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السابقون بإبلاغ الفريق بأن المقدم إيفاريسيتي "ساديكبي" كانزيغوهيرا قد نقل النقيب سيرافين ووحدته خصيصا لمساعدة شيكا في القيام بعمليات السلب والنهب.

٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد استفاد شيكا من دعم إيمانويل نسينغيومفا، القائد السابق لقوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب الذي هرب من مركزه كقائد للكتيبة ٢١١١ التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وذكرت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن نسينغيومفا كان على اتصال مع ساديكبي منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ووفقا لمقاتلين سابقين أجرى الفريق مقابلات معهم، فقد ظل المقران الرئيسيان لنسينغيومفا وسيرافين مستقلين عن تلك التي يتخذها شيكا مقرا لجماعته. غير أن الوحدات الثلاث تشترك في التخطيط للعمليات وتنفيذها.

٤١ - وكانت أكبر العمليات المشتركة لهذه المجموعات المسلحة تلك التي نُفذت في الفترة بين ٣٠ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس، حين سلبت القرى الممتدة بين كيبوا ولوفونغوي. وخلال هذه الأيام الأربعة، ذكر المكتب المشترك لحقوق الإنسان التابع لبعثة تحقيق

الاستقرار، أن عدد ضحايا العنف الجنسي بلغ أكثر من ٣٠٠ فرد. وأفاد أحد مرتكبي تلك الجرائم الذي سُلم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأجرى الفريق مقابلة معه، بأن الأوامر بارتكاب جرائم الاغتصاب هذه قد صدرت بشكل مباشر من شيكا نفسه، الذي تلقى استشارة مفادها أن الاستخدام الواسع النطاق للاغتصاب سيجلب اهتماما أكبر لجماعته المسلحة. وقد ألقى القبض على سادوكي كيكوندا ماييلي، رئيس الأركان في جماعة شيكا، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر (انظر أيضا الفقرتين ١٤٥ و ١٤٦).

٤٢ - وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم مما يبدو متناقضا مع موقف شيكا المناهض لوجود وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يقودها أعضاء المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابق، فقد شدد العديد من المصادر الموثوق بها على التعاون القائم بين شيكا والعقيد يوسف مبونيزا قائد اللواء ٢١٢ التابع للقوات المسلحة. ووفقا لمصادر متعددة داخل القوات المسلحة في واليكاليه، فقد ظل مبونيزا على اتصال منتظم مع نسينغيومفا، ابن عمه المباشر، منذ وصول الأخير إلى واليكاليه. وفي حالات عديدة قبل شن الهجمات على مويي أو مطار كيلامبو، أخلت قوات اللواء ٢١٢ مواقعها قبل فترة وجيزة من وصول مقاتلي الماي ماي. وقام مصدر موثوق قريب من مبونيزا بإبلاغ الفريق بأن العقيد قال عندما أُبلغ بشن شيكا هجوما آخر "دعوهم يأخذوا نصيبهم".

٤٣ - وفي ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠، ألقى القبض على مبونيزا وهو أحد الضباط المواليين للعقيد ماكينغا بتهمة التمرد فيما يتعلق بعدم مقاتلة جماعة ماي ماي شيكا. وأشارت مصادر من القوات المسلحة الكونغولية إلى أن ضباط المؤتمر الوطني السابقين من الفصيلين اتحدوا فوراً للمطالبة بإطلاق سراحه فوراً. وقد أفاد شهود عيان أجرى الفريق مقابلات معهم، أن نتاغاندا أرسل أكثر من ١٠٠ جندي لخطف العقيد شوما، القائد المنافس له، ثم قام باحتلال مكتب المدعي العام العسكري وأطلق سراح مبونيزا بالقوة.

باء - تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة

٤٤ - تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة هو جماعة مسلحة تنتمي إلى طائفة الهوندي العرقية يقودها "الفريق أول" جانيفيه بوينغو كارايري. ويقوم يتراوح بين ٤٠٠ و ٦٠٠ مقاتل، يُعد تحالف الوطنيين واحداً من أقوى جماعات الماي ماي في كيفو الشمالية، ويقوم بحشد قواته استناداً إلى المقاومة الشعبية لعودة اللاجئين والمنازعات بشأن الأراضي مع المجتمعات المحلية المنتمة لجماعتي الهوتو والتوتسي العرقية. وتفيد مصادر البعثة، بأن رئيس الجناح السياسي لتحالف الوطنيين هو هانغي أوغستين ويشمل من يدعمونه ماليا سياسيين في غوما وكينشاسا.

٤٥ - وقد كان جانففيه عضوا في ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين أثناء نزاعه مع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وكان من المقرر إدماج تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة، إلى جانب فصائل أخرى تابعة لائتلاف الوطنيين المقاومين، في القوات المسلحة الكونغولية في مطلع عام ٢٠٠٩. بيد أن جانففيه رفض الإدماج، زاعما أن السلطات الكونغولية لن تضمن حيافة جماعة الهوندي للأراضي. وتوجد مواقع تحالف الوطنيين حاليا في لوكويبي وما حولها، إذ تسيطر على البلدات الواقعة بين كيلامبو، وموتونغو وميساو إلى الغرب، وبوبوا، بوتسيندو وبوهاتوو إلى الشرق. ويتخذ جانففيه من لوكويبي مقرا له منذ منتصف عام ٢٠٠٩، عندما أسفرت العمليات التي شنتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضدّهم عن مقتل مدنيين (انظر الوثيقة S/2009/603، الفقرة ٣٦٧).

٤٦ - ولاحظ الفريق أثناء الزيارة التي قام بها إلى لوكويبي، وجود علاقات إيجابية جدا بين متمردتي تحالف الوطنيين والسكان المحليين من الهوندي. وذكر جانففيه في مقابلة أجراها الفريق مع الجماعة، أن تحالف الوطنيين يدافع عن هؤلاء السكان ضد حالات غزو الأراضي واحتلالها التي يقوم بها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابق. وأبلغ الفريق أيضا شعر بالخذلان بموالته للحكومة التي سلمت الجيش للمؤتمر الوطني.

٤٧ - وذكر مقاتلون ناشطون في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين أجرى الفريق مقابلات معهم في غرب لوكويبي، أن العقيد نتاوووغونكا "أوميغا" باسيفيقي إسرائيل قائد قطاع كيفو الشمالية التابع لتلك القوات قام بنشر وحدة بحجم سرية لتعزيز المحيط الخارجي للمنطقة التي يسيطر عليها تحالف الوطنيين. وزعم هؤلاء المقاتلون للفريق بأنهم قد صدرت إليهم تعليمات بإطاعة أوامر جانففيه.

٤٨ - ويرى الفريق، أن الروابط الوثيقة بين تحالف الوطنيين والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في المنطقة يعني ضمنا، على أقل تقدير، وجود ارتباطات بين تحالف الوطنيين وشيكا، على الرغم من إنكار جانففيه لهذا الارتباط في المقابلة التي أجراها معه الفريق.

٤٩ - وعلى الرغم من أن تحالف الوطنيين لا يسيطر على أية منطقة من مناطق إنتاج المعادن، فهو يسيطر على موتونغو، السوق الرئيسي للذهب في المنطقة. ووفقا للعديد من رجال الأعمال المحليين الذي أجرى الفريق مقابلات معهم، فإن الذهب المستخرج من جميع أنحاء واليكاليه يُباع في موتونغو، التي تجي منها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إيرادات من الضرائب. وتباع الأصناف المنهوبة من واليكاليه، مثل الهواتف، والأمتعة والملابس في سوق موتونغو الذي يعرف محليا باسم "ميرسي شيكا" بنصف أسعارها. وكانت موتونغو هي

أيضا مكان عقد الاجتماعات بين الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وتشير مصادر البعثة، إلى أن تحالف الوطنيين قام أيضا بتجنيد عدد كبير من الأطفال في قواته. ولاحظ الفريق بعضا من هؤلاء الأطفال أثناء زيارته للاجتماع بقيادة تحالف الوطنيين في لوكويي.

جيم - القوات الوطنية لتحرير الكونغو

٥٠ - وذكر مصدر كان عضوا في القوات الوطنية لتحرير الكونغو، أن هذه الجماعة المسلحة أنشئت في بادئ الأمر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ردا على الهجمات التي شنها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب على كيوانجا. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أجرى فريق الخبراء مقابلات مع أربعة من ضباط القوات المسلحة الكونغولية (أعضاء سابقين في جماعة الماي ماي) الذين سبق لهم أن التقوا بنغابو غادي قائد الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو في كمبالا (يرد موجز بياناته الشخصية في المرفق ٢). وفيما بعد، في عام ٢٠٠٩، أشارت بعثة تحقيق الاستقرار إلى أن اسم غادي قد ارتبط بتقارير تتعلق بأنشطة التجنيد التي يقوم بها بوسكو نتاغاندا في كمبالا. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أعلن غادي لصحفيين من إذاعة وكابي عن وجود القوات الوطنية لتحرير الكونغو؛ وعقب ذلك جرى تعميم البرنامج السياسي للحركة، الذي يقوم على معارضة استراتيجية السلام الحالية في كيفوس، على شبكة الإنترنت (المرفق ٣).

٥١ - وخلال فترة الولاية الحالية، رصد الفريق مشروع القوات الوطنية لتحرير الكونغو لإقامة ائتلاف متعدد الأعراق. واستنادا إلى المقابلات التي أجريت مع أعضاء وممثلين للقوات الوطنية لتحرير الكونغو، فضلا عن أعضاء الجماعات المسلحة الأخرى الذين اتصلت بهم المنظمة، يقدر الفريق أن القوات الوطنية لتحرير الكونغو ليس لديها أكثر من ٣٠٠ مقاتل وأنها لا تزال تحاول تشكيل تحالف مع جماعات مسلحة أخرى تنشط في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذه الأثناء، تبين من مراسلات عبر البريد الإلكتروني حصل عليها الفريق وتحقق منها، أن القيادة السياسية للقوات الوطنية لتحرير الكونغو اتصلت أيضا بأفراد من الكونغوليين في الخارج وبالسفارات في منطقة البحيرات الكبرى.

٥٢ - وفي منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدم الفريق بعض النتائج المبكرة التي توصل إليها بشأن القوات الوطنية لتحرير الكونغو إلى السلطات الأوغندية، مشيرا إلى الأدلة التي حصل عليها من إفادات العديد من المصادر بأن غادي كان كثيرا ما يسافر بين الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكمبالا، حيث يعقد اجتماعات سياسية. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ألقت دائرة المخابرات العسكرية الأوغندية القبض على غادي في كمبالا.

ومنذ ذلك الوقت، ذكرت مصادر محلية ورسمية ودبلوماسية، أن غادي قد وضع تحت المراقبة، ولكن لم توجه إليه تهمة بصفة رسمية؛ ولم تطلب السلطات الكونغولية تسليمه إليها.

٥٣ - واجتمع الفريق بممثلين آخرين للقوات الوطنية لتحرير الكونغو. بمن فيهم المقدم سيليسين بيسونغو كالوكا، رئيس هيئة الأركان للقوات الوطنية الكونغولية (الجناح العسكري للقوات الوطنية لتحرير الكونغو) من مقر المنطقة العسكرية الثامنة للقوات المسلحة الكونغولية، والعقيد فريدي غاسافا، ضابط مخبرات وضابط سابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وإيمي مونياكازي، المتحدث باسم القوات الوطنية لتحرير الكونغو وأحد المرشحين في الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٦. وأبلغ هؤلاء المحاورون الفريق بأنهم لم يعودوا يعتبروا غادي قائدا للقوات الوطنية لتحرير الكونغو. ولم يتمكن الفريق بعد من تحديد القائد البديل لغادي.

٥٤ - وأثناء الزيارة التي قام بها الفريق في تموز/يوليه ٢٠١٠، شاهد أعضاء في القوات الوطنية لتحرير الكونغو من مختلف الجماعات العرقية التي تغلب عليها أعراق الهوتو والتوتسي والناندي والهوندي. وكان بعضهم من الفارين من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين كانوا فيما سبق أعضاء في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب أو في ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ذكرت مصادر تابعة لبعثة تحقيق الاستقرار والقوات الوطنية لتحرير الكونغو، أن أحد ضباط المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابق الموالين للوران نكوندا، وهو الرائد شارليس روسيغيزا، قد فر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ليلتحق بالقوات الوطنية لتحرير الكونغو.

٥٥ - وتشير مصادر بعثة تحقيق الاستقرار، ومصادر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوادر ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين الذين أجرى معهم الفريق مقابلات، أن القوات الوطنية لتحرير الكونغو حاولت الاستفادة من معلومات حصلت عليها من مصادر داخلية للإغارة على مخبئ أسلحة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، ولا سيما بالهجوم على بورونغو في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠، إذ استولت على رشاش من عيار ١٢,٧ ملم، وقاذف صواريخ من عيار ١٠٧ ملم (ذي ماسورتين)، ومدفع عديم الارتداد من عيار ٧٥ ملم وكمية كبيرة من الذخيرة. ويشير مصدر تابع للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابق، إلى أن الهجوم استهدف منزل العقيد إنوسان كابوندي (قائد عمليات المنطقة العسكرية ٣ التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، انظر الوثيقة S/2009/603، المرفق ١٢٤) الكائن في كاباراغاشا (على بعد كيلومتر واحد من منطقة بورونغو، كيشانغا؛ انظر المرفق ٤). وكان العقيد إنوسان زيموريندا قائد القطاع ٢٢ منذ

نيسان/أبريل ٢٠١٠، يستخدم المنزل كمخزن للأسلحة والذخيرة (انظر الوثيقة S/2009/603، المرفق ١٢٤ والفقرات ١٣٥ و ١٣٦ و ١٥٤ و ١٦١ و ١٦٦ و ٢٣٩ و ٢٥٠ و ٢٥٧ و الإطار ٤ أدناه).

٥٦ - درس الفريق مزاعم قيادة القوات الوطنية لتحرير الكونغو في عام ٢٠١٠ بأنها توصلت إلى اتفاقات للدعم مع العديد من الجماعات المسلحة، بما فيها مختلف جماعات الماي ماي، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والتجمع من أجل الوحدة والديمقراطية - أورنانا. وزعم أحد ممثلي القوات الوطنية لتحرير الكونغو الذي أجرى الفريق مقابلة معه أن للجماعة اتصالات مع سبع من مختلف جماعات الماي ماي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، والقوات الجمهورية الاتحادية وبعض عناصر من القوات المسلحة الزائيرية السابقة. وفي حين يبدو من المرجح أن قوة هذه العلاقات مبالغ فيها، فقد أدلى العديد من أعضاء الجماعات المسلحة، بما فيها فصيلان تابعان لائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، وضابط من تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة، وبعض ضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشهادات مباشرة معضدة للتقارير عن أنشطة التجنيد التي كان يقوم بها غادي قبل إلقاء القبض عليه في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٥٧ - وقام أعضاء في القوات الوطنية لتحرير الكونغو بإبلاغ الفريق أيضا بأن حركتهم ظلت في حوار مع ضباط في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابق من الموالين للفريق أول نكوندا، كان اثنان منهما، المقدم إيمانويل سينغيموفا والرائد تشارلس روزيغيزا، قد فرا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والتحقا بالقوات الوطنية لتحرير الكونغو خلال فترة ولاية الفريق.

٥٨ - وقام ضباط كونغوليون من الشرطة ومن الاستخبارات العسكرية بإبلاغ الفريق بأن القوات الوطنية لتحرير الكونغو ترتبط بجماعة الماي ماي في روتشورو. غير أن المقدم بيسونغو (انظر الفقرة ٥٣ أعلاه) أعلن أن القوات الوطنية لتحرير الكونغو قد قطعت علاقاتها مع الجماعة عقب مسؤولية الأخيرة عن المذبحة التي راح ضحيتها ٢٧ مدنيا في نياميلما في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وأشار ثلاث من الضباط السابقين في قوات أبكونغوزي المقاتلة وشهود عيان إلى عقد اجتماعات بين ممثلي كل من قوات أبكونغوزي المقاتلة والقوات الوطنية لتحرير الكونغو في نياميلما وموتونغو في مطلع عام ٢٠١٠. ووفقا لهذه المصادر، حضر غادي أحد هذه الاجتماعات مع المقدم فيداسستي "إيسدراس" هاتانغوموريمي، قائد كتيبة مونتانا الثانية لقوات أبكونغوزي المقاتلة في كيفو الشمالية.

٥٩ - وقام عدد من المصادر بإبلاغ الفريق، بما فيها قائد لجماعة مسلحة أخرى وأحد ضباط الاستخبارات بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بوجود روابط بين القوات الوطنية لتحرير الكونغو والتجمع من أجل الوحدة والديمقراطية - أورو نانا. ووفقا لمصادر الأمم المتحدة، فقد اجتمع غادي "بالفريق أول" موساري القائد العسكري للتجمع من أجل الوحدة والديمقراطية، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠ في بونياتينغي، في كيفو الشمالية. وقام أحد مقاتلي التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية بإبلاغ الفريق بأن غادي عقد اجتماعات مع ممثل التجمع في كمبالا قبل فترة وجيزة من إلقاء القبض عليه. وذكر أحد ضباط استخبارات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصادر أخرى، أن التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية لا يزال يستخدم اسم التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية - أورو نانا لتجنيد أعضاء جدد من مخيم ناكيفالي للاجئين في غيسورو، بأوغندا. وأكدت مصادر عديدة عمليات التجنيد في هذا المخيم في صفوف التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية.

٦٠ - وللقوات الوطنية لتحرير الكونغو أهمية رمزية أكثر من أنها عملية. وتمثل إقامة تحالفات بين الحركات المتمردة تيارا معاكسا للاتجاهات الإقليمية، مستفيدة من خيبة الأمل في اتجاه ونتائج ترتيبات السلام مع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.

دال - القوات الجمهورية الاتحادية

٦١ - حقق الفريق في مدى وجود رعايا أجنبية، وبخاصة من بوروندي، في صفوف القوات الجمهورية الاتحادية، واستيلاء هذه القوات على كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات في الغارات التي شنتها، وفي التقارير التي تشير إلى وجود اتصالات بينها وبين ضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وترد في الفقرتين ١٣١ و ١٣٢ الاستنتاجات بشأن ما تقوم به القوات الجمهورية الاتحادية من أعمال مستمرة لتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود.

٦٢ - والقوات الجمهورية الاتحادية جماعة مسلحة أفرادها من البانيامولينغي أنشئت في عام ١٩٩٨ لمعارضة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، وبدأت منذ ذلك الحين في مقاومة نشر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مرتفعات كيفو الجنوبية. وسعت القوات الجمهورية الاتحادية في الوقت ذاته إلى تمثيل البانيامولينغي من خلال الاعتراف بمينيمبوي كإقليم مستقل بذاته. ورئيسها هو 'العقيد' فينون بيسوغو^(٣)، ورئيس

(٣) هو عقيد سابق في القوات الزائيرية المسلحة السابقة التي أصبحت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كان في وقت من الأوقات نائبا لجول موتوتوسي وقائدا لـ 'مجموعة ٤٧' الضالعة في الهجمات

أركانها هو 'العقيد' ميشيل ماكانيكاروكوندا^(٤). وقد تأكد الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠٠٩ (S/2009/603، الفقرات ٣٧٤-٣٧٦)، من التقارير التي أشارت إلى وقوع ما لا يقل عن تسع حالات إعدام بدون محاكمة في عام ٢٠٠٩ و ١٤ حالة في عام ٢٠٠٧. أشرف عليها الرائد ميتابتو (الذي يوجد الآن في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية) وبأمرين صدرتا تباعا عن العقيد ماكانيكاروكوندا، والعقيد بيسوغو.

٦٣ - وبعد انقضاء الإنذار النهائي الذي أعطته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى القوات الجمهورية الاتحادية، بدأت تشن عليها في مطلع عام ٢٠١٠ عملياتها التي أطلقت عليها اسم أماني ليو. وفي الاشتباكات التي تلتها، سيطرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على كامومبو وميندا، وطردت منها القوات الجمهورية الاتحادية، فلاذت بمعسكرات في غابتي بيجابو وندوبو في منطقة بيجومبو.

وجود مقاتلين أجنب

٦٤ - تطابقت الروايات المستقاة من عدة مصادر مطلعة، بما في ذلك روايات أناس ناجين، على أنه كان هناك في أواسط عام ٢٠١٠ نحو ٣٠ بورونديا في صفوف القوات الجمهورية الاتحادية. وذكر أحد المصادر أنه كان هناك أطفال بورنديون وروانديون ضمن الأشخاص الذين كانوا يتلقون تدريبات عسكرية في لوبنغايوني. ويبدو أنه جرى في البداية استخدام الكثيرين منهم للعمل كرعاء، وكان أعلاهم رتبة، على حد قول أحد المقاتلين السابقين، برتبة رائد. وقد أكد ضابط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ما أعلنته البيانات الرسمية بأن مقاتلا بورونديا وقع في الأسر خلال العمليات التي دارت في كومومبو في شباط/فبراير ٢٠١٠. وتلقى الفريق أيضا تقريرا موثوقا عن قدوم ثمانية أفراد سابقين في القوات المسلحة البوروندي في آب/أغسطس ٢٠١٠، ولعلمهم كانوا من المنتسبين إلى الحركة الديمقراطية الاجتماعية، وهي حزب بوروندي معارض. ومن الأدلة على صحة الادعاءات التي استقيت من مصادر في بوروندي بشأن وجود صلات بين الحركة والقوات الجمهورية الاتحادية، أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

على بوكافو في عام ٢٠٠٤، فرّ إلى رواندا وأفلت من الاعتقال بعد أدخل في عام ٢٠٠٥ إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية متسللا إليها من بوروندي.

(٤) كان في وقت من الأوقات مواليا للواء باتريك ماسونزو خلال مقاومته لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقاد 'جماعة مومرافيا' التي خبرت الهروب من فرقة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي معظم أفرادها من أبناء البنيمولنغي على مهاجمة "المجموعة ٤٧".

ساعدت في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، في إعادة سبعة أعضاء من هذه الحركة إلى وطنهم، وكانت السلطات الكونغولية قد اعتقلتهم في سهل سوزيزي، وهم في طريقهم للاتحاق بالقوات الجمهورية الاتحادية.

مصادر الأسلحة والمعدات

٦٥ - تفيد التقارير المستقاة من ضباط استخبارات كونغوليين وضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بأن القوات الجمهورية الاتحادية مجهزة بمدافع هاون، وقاذفات صواريخ وبنادق آلية خفيفة بلجيكية، وهواتف تعمل بالسواتل وأجهزة لاسلكي ذات تردد عالي جدا، ومعظمها غنمتها في غارات قامت بها، أو اشتريته من خلال اتصالات خاصة أقامتها مع ضباط من القوات المسلحة متعاطفين معها.

٦٦ - وأجرى الفريق مقابلات مع مجموعة من شهود العيان ومن المشاركين في حادثتين غنمت فيهما القوات الجمهورية الاتحادية كميات من الأسلحة والمعدات في غارتين على مركز مينيمبوي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وعلى موقعين تديرهما شركة ترانس أفريكا للتعددين في أيار/مايو ٢٠١٠. وتقييم هذه الحالات الدليل على أن الجماعات الصغيرة المسلحة لا تزال قادرة على كشف حدود الضمانات الأمنية المقدمة للسكان والأطراف الاقتصادية في المناطق التي تعلن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة أنهما يسيطران عليها.

الهجوم على مركز قيادة الفرقة الخاصة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مينيمبوي

٦٧ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، هاجمت القوات الجمهورية الاتحادية مركز قيادة اللواء ٤٢٢ للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مينيمبوي، الكائن على بعد خمسين مترا من القاعدة العسكرية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويقول مقاتلون سابقون اشتركوا في الهجوم، أن الأهداف المرسومة للهجوم كانت تتمثل في قتل أمر اللواء انتقاما منه على العمليات التي شنها في الآونة الأخيرة ضد القوات الجمهورية الاتحادية، والاستيلاء على أسلحة وذخائر. وقتل في الهجوم ما لا يقل عن ١٠ جنود من القوات المسلحة، وأسر شخصان، وأصيب العقيد سانتوس، أمر اللواء بجروح خطيرة. وقال شهود عيان إنهم رأوا طابورا من ٣٠ شخصا في الصباح الباكر وهم يرفعون صناديق الذخيرة والأسلحة من مستودع القوات المسلحة الذي استولوا عليه. وأبلغ ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية موظفي البعثة بأن

القوات الجمهورية الاتحادية استولت على ثلاث قطع من الأسلحة الثقيلة، وبنديتين من طراز AK-47 و ٢٢٥٠ طلقة ذخيرة. وقام أحد المشاركين في الهجوم بإبلاغ الفريق بأنهم غنموا ٥٠ صندوق من الذخيرة، وثلاث قاذفات صواريخ، ومدفعا رشاشا وقرابة ١٢٠ طلقة بنديقة من طراز AK-47. وزعم آخرون بأنهم غنموا قرابة ٨٠ صندوقا من الذخيرة، و ١٥ بنديقة هجومية، و ٣ مدافع رشاشة وقاذفتي صواريخ.

نهب معدات من موارد شركة ترانس أفريقيا

٦٨ - في ٥ أيار/مايو ٢٠١٠، قام نحو ٦٠ مقاتلا من القوات الجمهورية الاتحادية بنهب معسكرات حقول ترانس أفريقيا للتفتيش عن الذهب في روكيزي وبغاراغارا جنوب مركز مينيمبوي. ويتضح من التقارير التي اطلع عليها الفريق وتحقق من صحتها من خلال المقابلات التي أجراها، بما في ذلك المقابلات مع ممثلي ترانس أفريقيا، أن القوات الجمهورية الاتحادية استولت على ٨٠٠٠ دولار و ٥٠٠٠ راند جنوب أفريقي نقدا، وجهاز لتجميع البيانات يعمل بواسطة الشبكة الساتلية العالمية العريضة النطاق، وهاتفين خلويين يعملان بالسواتل، وثلاث وحدات لتحديد المواقع الجغرافية، و ٦ أجهزة لاسلكي محمولة ذات تردد عال جدا، و ١٠ هواتف نقالة، وعدة جوازات سفر، و ٣ حواسيب حجرية و ٤ كاميرات، ومعدات جيولوجيا وربما على محركين لتوليد الطاقة. وترد الاستنتاجات الأخرى التي خلص إليها الفريق بشأن هذا الحادث في الفرع المتعلق بالموارد الطبيعية من التقرير.

قيام ضباط في القوات المسلحة بنقل أسلحة وأزياء عسكرية نظامية

٦٩ - عرض التقرير النهائي لفريق الخبراء لعام ٢٠٠٩ (S/2009/603، الفقرة ٢٣٣) نتائج الاتصالات التي جرت بين القوات الجمهورية الاتحادية وضباط سابقين مواليين للوران نكوندا. وحصل الفريق على تقارير من خمسة مصادر مستقلة ذات مصداقية تفيد بأن اجتماعا سريا عقد قرب لولامبو في أواخر حزيران/يونيه بين العقيد ماكانيكما قائد القوات الجمهورية الاتحادية، والعقيد ماكينغا سلطاني، نائب قائد عمليات ليو أماني التي تديرها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو في كيفو الجنوبية، (انظر الوثيقة S/2009/603، الفقرات ١٨٤، و ١٩٠ و ٣٦٦ والمرفق ١٢٤، والوثيقة S/2008/773، الفقرات ٢١ و ٣٦ و ١٦٨ و ١٧٦، والوثيقة S/2008/772، الفقرتين ٢٥ و ٢٩، والوثيقة S/2008/43، الفقرتين ٥٤ و ٦٣).

٧٠ - وتقول روايات العديد من شهود العيان نقلها عنهم مصدر محلي موثوق (لم يكن حاضرا)، وأكدها مسؤول كبير في الاستخبارات العسكرية، إن العقيد ماكينغا قدم في نهاية

الاجتماع إلى العقيد ماكانيكما ١٢ بندقية من نوع AK-47K ومدفع رشاش واحد على الأقل، وقاذفة صواريخ وعدة صناديق من الذخيرة. وأكد مصدران مطلعان أن القوات الجمهورية الاتحادية تسلمت الأسلحة، وذكر أحدهما أن العقيد ماكينغا قد أعطى أيضا هذه القوات في نيسان/أبريل عددا غير معروف من أجهزة الاتصال الجديدة ذات التردد العالي جدا.

٧١ - وتلقى الفريق تقارير من مصادر مستقلة عدة تفيد بأن القوات الجمهورية الاتحادية تواصل شراء الأسلحة والذخائر من خلال متعاطفين معها في كتائب القوات المسلحة الكونغولية العاملة في منطقة المرتفعات. وقد وجهت السلطات الكونغولية التهمة إلى عدة ضباط من القوات المسلحة تورطوا في عمليات مماثلة نقلت فيها أسلحة وذخائر، ولكن الفريق لم يتمكن من إجراء تحقيق مستقل في هذه الادعاءات. وتلقى الفريق تقارير موثوق بها من المسؤولين الكونغوليين بأنه، في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، ألقى القبض على نقيب في القوات المسلحة الكونغولية (عضو سابق في القوات الجمهورية الاتحادية) لقيامه ببيع أزياء الجيش النظامية إلى القوات الجمهورية الاتحادية. وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٠، قام أفراد من المنطقة العسكرية العاشرة بإلقاء القبض على نقيب آخر في القوات المسلحة (عضو سابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب) لقيامه بتزويد القوات الجمهورية الاتحادية بأسلحة وبنزات عسكرية.

الصلات مع الجماعات المسلحة الأخرى

٧٢ - عرض التقرير النهائي لفريق الخبراء لعام ٢٠٠٩ (S/2009/603، الفقرات ٤٧-٥١) الاستنتاجات المستخلصة بشأن الصلات القائمة في الماضي بين القوات الجمهورية الاتحادية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي صلات تعود إلى تاريخ طويل من التعايش والمصالح المشتركة في أسواق الماشية، ولعلها تعززت ردا على ضغوط القوات المسلحة الكونغولية. وقد قام مسؤولون أمنيون كونغوليون كبار، وضباط في القوات المسلحة وزعماء محليون، وموظفون في بعثة منظمة الأمم المتحدة، وموظفون في وكالات الأمم المتحدة ومقاتلون سابقون في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بإبلاغ الفريق بأن القوات الجمهورية الاتحادية لا تزال على اتصال مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأبلغت بعثة تحقيق الاستقرار عن تأكيدات نقلتها عن القوات المسلحة الكونغولية والمجتمع المحلي بأن عددا صغيرا من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا شارك في الهجوم على مينيمبوي في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقامت عدة مصادر مختلفة في القوات المسلحة بإبلاغ البعثة بأن الأسلحة التي سلبتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من مركز القوات المسلحة للتدريب

في لوبريزي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قد تم تقاسمها في وقت لاحق مع القوات الجمهورية الاتحادية أو بيعت إليها. وأصرّ مقاتلون سابقون من القوات الجمهورية الاتحادية ومصادر قريبة على أنه لا يوجد أي تحالف رسمي بين الجماعتين، ولكنهما اتفقتا على أن تظلا على اتصال ومنها أن تتجنبا المواجهات بينهما.

٧٣ - وقامت مصادر مستقلة عديدة، أحدها في كمبالا، وآخر من داخل الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو، بإبلاغ الفريق بأن القوات الجمهورية الاتحادية وافقت على الانضمام إلى ائتلاف الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو، وزعمت جميع هذه المصادر دون تقديم تفاصيل أخرى، أن هذه الاتصالات ربما سهلها الفريق الأول الرواندي السابق المنشق كايومبا نيامواسا، (انظر الفقرة ١٦٤).

مصادر التمويل

٧٤ - لا تزال القوات الجمهورية الاتحادية تمول نفسها من خلال فرض ضرائب غير قانونية عند حواجز الطرق، وتبرعات من أبناء المجتمع المحلي الذين يعيشون داخل منطقة المرتفعات وخارجها. وخلال زيارة الفريق إلى مينييمبوي، أبلغ بوجود أربعة حواجز على الطريق، يقع أحدها على بعد بضع مئات من الأمتار من موقع الكتيبة ١١٢٢ التابعة للقوات المسلحة في إرانغو - حيث تطلب القوات الجمهورية الاتحادية مقابل السماح بالمرور في أيام السوق ما بين ١ ٥٠٠ و ٣ ٠٠٠ فرنك كونغولي عن الشخص الواحد. وتفيد مصادر محلية وأخرى من الأمم المتحدة، أن أبناء المجتمع المحلي من البانيامولينغي وزعماءهم التقليديون يهبون القوات الجمهورية الاتحادية مواد غذائية وأبقارا.

رابعا - الجماعات المسلحة الأجنبية

ألف - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

١ - قوات أبكونغوزي المقاتلة

٧٥ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اعتقلت السلطات الألمانية إينياس مورواناشياكا وستراتون موسوني، وهما على التوالي رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونائبه الأول. وقد عرض التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠٠٩ (S/2009/603، الفقرة ٩١) استنتاجات جاء فيها أن مورواناشياكا كان أيضا القائد الأعلى للجناح المسلح للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، قوات أبكونغوزي المقاتلة، في حين كان موسوني أيضا رئيسا للقيادة العليا لقوات أبكونغوزي المقاتلة، وكان هو المسؤول في الواقع عن الانتهاكات التي ارتكبتها هذه القوات

ضد المدنيين الكونغوليين. وقد اتضح من المقابلات التي أجراها الفريق مع العديد من المقاتلين السابقين، أنه بالرغم من أن اعتقالهما عطل الهيكل السياسي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فإن تأثير ذلك على معنويات المقاتلين لم يكن كبيرا بالقدر الذي كان متوقعا. فمنذ بدء العمليات العسكرية ضدهم، ذكر مقاتلون سابقون للفريق أن الجنود مع جميع الرتب يشعرون بالجفاء إزاء أفراد قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الخارج، الذين ينظر إليهم على أنهم يعيشون في رفاه نسبي. وفي الأثناء، يعمل القادة الميدانيون بمزيد من الاستقلالية.

٧٦ - وقد حل محل مورواناشياكا وموسوني نائبهما على النحو المتوخى في النظام الأساسي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. فقد أصبح غاستون ايامويريميبي "رومولي" النائب الثاني للرئيس رئيسا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهو الذي يقودها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وورد على لسان ضابط رفيع في هذه القوات السابقة في مقابلة أجراها الفريق معه في فرنسا، أن ليكستي مباروشيماننا، الأمين التنفيذي المسؤول عن الاتصالات الخارجية، قد أضاف إليه أيضا منصب نائب الرئيس. وأكد ضباط في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومصدر مقرب من المنظمة أن مباروشيماننا لا يزال على اتصال مع القيادة السياسية والعسكرية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فهو، يتلقى تقارير منتظمة عن الحالة من الميدان، ويطمئن القادة بأن السلطات الألمانية ستفرج قريبا عن مورواناشياكا وموسوني. غير أنه بدلا من ذلك، قامت السلطات الفرنسية باعتقاله في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بناء على مذكرة محتومة صدرت عن المحكمة الجنائية الدولية مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٧٧ - وتلقى الفريق من مصادر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا معلومات مفصلة عن دور وهيكل شبكات تقديم الدعم الإقليمية. (انظر المرفق ٥). والفريق مستعد لأن يزود حكومات البلدان المضيفة بأسماء الأشخاص الذين يعتقد أنهم يقومون بأدوار بارزة في هذا الصدد.

تأثير العمليات العسكرية على قوام القوة

٧٨ - بعد نهاية عملية كيميا الثانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أعلنت القوات المسلحة الكونغولية أنها ستطلق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عملية امان ليو، بدعم مشروط من بعثة تحقيق الاستقرار. ورغم أن هاتين العمليتين المتتاليتين لم تنجحوا في إلحاق الهزيمة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فإنها زعزعت استقرارها، ولا سيما من خلال تسببها في حدوث حالات انشقاق فيها بصورة مستمرة وتعطيل وصولها إلى مصادر إيراداتها الرئيسية.

٧٩ - ويتضح من إحصائيات البعثة، أن العمليات العسكرية، المقترنة بحملات توعية مستمرة لإقناع المقاتلين بالاستسلام، لا تزال تحدّ من أعداد قوات أبكونغوزي المقاتلة. فخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٠، قام قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، بتسريح ٢٠٦ ١ من أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بما في ذلك ٧٤٤ روانديا و ٤٦٢ كونغوليا، مقابل ٩٩٧ ١ في عام ٢٠٠٩. غير أنه، رغم انخفاض المتوسط الشهري لعدد المسرحين من أفراد هذه القوات من ١٦٦ في عام ٢٠٠٩ إلى ١٣٤ في عام ٢٠١٠، لا يزال هذا المتوسط يزيد على ضعف عدد المسرحين في عام ٢٠٠٩ وقدره ٥٠ فردا. وجددير بالذكر أن معدل عدد المقاتلين الكونغوليين المسرحين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد ارتفع في عام ٢٠١٠ من ٤٣٣ في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٦٢ في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٠. وربما كان هذا الارتفاع يعكس لجوء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى أساليب تجنيد أشدّ يأسا (انظر أيضا الفقرتين ١٣٧ و ١٣٨). ولا تأخذ هذه الإحصاءات في الاعتبار عددا غير معروف من المقاتلين الذين فروا دون أن ينضموا إلى عملية التسريح الرسمية.

٨٠ - وقد سهل مغادرة المقاتلين لقوات أبكونغوزي المقاتلة قرار قيادتهم بالرد على الضغوط بالفرق إلى وحدات صغيرة أكثر ملاءمة لحرب العصابات. فقد أضعف هذا الخيار التكتيكي القيادة والسيطرة، وأتاح للعديد الفرصة للفرار.

٨١ - وأكد الضباط والمقاتلون الذين قابلهم الفريق أنه قبل العمليات العسكرية، شارك العديد من هؤلاء العائدين من شمال كيفو في أنشطة اقتصادية بعيدا عن قواعدهم. واختار العديد منهم العودة إلى وطنهم بعد أن أربكتهم العمليات العسكرية، تاركين أفراد أسرهم وراءهم في كثير من الأحيان. وبالمثل، هربت أسر عديدة من خشية العمليات، مما دفع بالمقاتلين المرتبطين بها إلى الهروب معها. غير أنه يتضح من بيانات قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن أن معظم المقاتلين العائدين من ذوي الرتب الصغيرة.

٨٢ - وأبلغت مجموعة من المقاتلين السابقين الفارين أن أفرادا كثيرين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، من بينهم كوادر سياسية وقادة عسكريون كبار، لجأوا إلى البلدان المجاورة في عام ٢٠١٠، بما في ذلك الكونغو، وزامبيا وأوغندا (حيث تم القبض على عدة أفراد). وهناك آخرون من هؤلاء الفارين بقوا في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

العقبات التي تعترض عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن

٨٣ - لا يزال الفرار صعبا وخطيرا على مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وذكر ضابط كبير سابق في هذه القوات من الذين قابلهم الفريق، أن موداكومورا القائد العام للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (أدرجت لجنة الجزاءات المركزة اسمه في القائمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) قد أصدر تحذيرا في عام ٢٠٠٩ هدد فيه بإعدام من تسول له نفسه ترك المنظمة. وتتولى وحدات الاستخبارات العسكرية والمدنية مراقبة المقاتلين ومعاليهم والسكان اللاجئين الروانديين. وقد وصف مقاتلون من الذين أعيدوا إلى رواندا الوضع بأنه حالة يعمها انعدام الثقة ويتوقع فيها "أن يخون أي شخص أي شخص".

٨٤ - ومن المفترض أن تقوم عمليات القوات المسلحة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من الجماعات المسلحة برصد الاعتمادات اللازمة لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، وتتيح لأفرادها قناة آمنة للاستسلام والعودة إلى الوطن. غير أن الفريق تلقى تقارير عن حالات اغتيال فيها مقاتلون من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عندما كانوا في سبيلهم للاستسلام للقوات المسلحة. ففي إحدى هذه الحوادث، تم إعدام المقدم جان ماري فياني نتهمبو كيبيا، واسمه المستعار ميلانو إجيرنيزا، رئيس التخطيط في قطاع العمليات للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الجنوبية، في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ قرب كاشيلي، موينغا، على أيدي جنود من القوات المسلحة يعتقد أنهم من الكتيبة ٣٢٣ تحت قيادة العقيد شيفيري. وتقول روايات من مصادر من القوات المسلحة ذات مصداقية ومصادر من الأمم المتحدة، أن الضابط المذكور في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحراسه كانوا قد استسلموا، قبل قتلهم، إلى جنود القوات المسلحة الكونغولية. وكان المقدم ميلانو يحمل كمية كبيرة من الذهب، قيل إن الذين ألقوا عليه القبض استولوا عليها. وقد وعدت القوات المسلحة بفتح تحقيق في هذه الحادثة.

انتقال تنظيم السلام والمصالحة إلى كاتانغا

تحقق الفريق من الوثائق التفصيلية الواردة من اللجنة الرواندية للتسريح وإعادة الإدماج التي تدل على وجود ٢٦ مواطنا كونغوليا بدون أية خلفية عسكرية بين مجموعة مؤلفة من ٥٨ شخصا يزعم أنهم من المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٤٤) ومُعالين (١٤) أُحضروا إلى رواندا بمبادرة من تنظيم السلام والمصالحة، وهو منظمة غير حكومية. ونفى دانييل نغوي مولوندا رئيس المنظمة في مقابلات أجرها معه وسائط الإعلام، وقوع أية أخطاء تتعلق بجنسية أولئك "المعادون إلى أوطانهم" أو خلفيتهم.

ويستند الموجز التالي إلى مقابلات أجرها الفريق مع محاربين سابقين ومواطنين مدنيين روانديين وكونغوليين كانوا بين الذين أرسلهم التنظيم إلى رواندا. وجرى التحقق من التفاصيل بمقارنتها مع وثائق التنظيم واللجنة، وسجلات المقابلات التي أجرها موظفو بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصادر أخرى للتأكد من موثوقية تلك التفاصيل.

ويتمثل الهدف من البرنامج في انتزاع المحاربين النشطين من صفوف القوات الديمقراطية وإدماجهم في أحد برامج إعادة التوطين. وحث القائمون على التوعية في تنظيم السلام والمصالحة كثيرا من الذين أعيدهوا إلى رواندا من مخيم كيبومبا للمشردين داخليا، حيث قدموا أنفسهم كمبعوثين للرئيس كاييلا فوعدوا بتقديم مجموعة متنوعة من الحوافز للانضمام إلى البرنامج تشمل منح مرتبات مغرية، وأراض في كينشاسا، بل حتى منازل مجهزة تجهيزا كاملا في كينشاسا. وكان هناك آخرون من المقاتلين الكونغوليين السابقين أرادوا تسليم أسلحتهم مقابل النقود، لكن بدلا من ذلك أخذهم التنظيم إلى كاتانغا.

وسُمح للذين قالوا للتنظيم بأنهم كونغوليون بالبقاء في البرنامج ما داموا يتحدثون لغة كينيارواندا ويزعمون أنهم من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولم يشر آخرون إلى أنه طُلب منهم تحديد جنسيتهم.

ونقل التنظيم نحو ٣٠٠ شخص إلى كيسيغنا وكاتانغا بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٠. وعند وصولهم إلى كاتانغا، سُحبت منهم بطاقات التعريف الكونغولية. وهناك وضعوا في مخيم أنغولي للاجئين كان تابعا فيما مضى لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يديره لصالح التنظيم ضابط سابق في الشرطة العسكرية التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. واشتكى الذين قوبلوا من أن الطعام لم يكن كافيا، وأنه لم يكن ثمة أدوية أو عمل. ومُنع الزوار من الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية شؤون اللاجئين، والصليب الأحمر من الدخول مرة تلو الأخرى.

وكانت المجموعة المؤلفة من ٥٨ شخصا التي أرسلت إلى رواندا، قد فرت من المخيم في كاتانغا واعتقلتها الشرطة الكونغولية في كاساجي بعد أن قطعت مسافة ٦٠ كيلومترا سيرا على الأقدام. ووافق الكونغوليين الـ ٢٦ الذي كانوا ضمن المجموعة على إرسالهم إلى رواندا على أمل العودة إلى منازلهم في كيفو الشمالية. ورغم أن الذين أُعيد توطينهم كانوا يتألفون من مزيج من مدنيين كونغوليين وروانديين، ومن محاربين سابقين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، فقد وُصف جميع هؤلاء الأشخاص الـ ٥٨ حسب ما ورد في وثائق تنظيم السلام والمصالحة المقدمة إلى السلطات الرواندية، على أنهم ”عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا“، سواء كانوا مقاتلين (٤٣) أو معالين (١٥). وكان المقاتلون السابقون ذوو النوايا الحسنة في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا يرقون إلى رتب أعلى بصورة منتظمة، حتى أن طفلا عمره ثلاث سنوات وصف بأنه ”جندي“ (انظر المرفق ٦). وبعد أن رفضت السلطات الكونغولية عودتهم بشكل رسمي، ساروا عبر الحدود باتجاه كيفو الشمالية.

وثمة خطر كبير بأن تؤدي مبادرات إعادة التوطين التي تتسم بسوء الإدارة إلى تقويض الثقة لدى كل من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحكومة رواندا في المقترحات المقبلة بشأن (إعادة التوطين)، على النحو المتفق عليه في بلاغ نيروبي لعام ٢٠٠٧. وأعربت المجموعة خلال لقاء مع مستشاري الأمن الرئاسي عقد في ١٣ أيلول/سبتمبر عن قلقها حيال إدارة عمليات تنظيم السلام والمصالحة. ووفقا لما ورد في تقرير بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو المقدم في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، سارت مؤخرا مجموعة أخرى مؤلفة من ٣٠ رجلا، و ١٢ امرأة، و ٢٨ طفلا، على الأقدام من المخيم إلى كاساجي، الذين اشتكوا من سوء التغذية والمرض.

وقد سبق لفريق الخبراء، أن وصف استيلاء بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مخبأ أسلحة في أوفيرا من منزل يملكه ضابط كبير في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2009/603، الفقرة ٣٠). وادعى تنظيم السلام والمصالحة بمسؤوليته عن هذه الأسلحة، لكن الفريق وجد مؤشرات تدل على أن الأسلحة كانت تعود إلى المخزونات التي لا تزال تحت سيطرة الجماعات المسلحة. وتواصل برامج المال مقابل السلاح التابعة لتنظيم السلام والمصالحة في شمال وجنوب كيفو، وتتولى عناصر من الحرس الجمهوري حراستها. وفي شمال كيفو، يدعي التنظيم أنه استعاد حتى الآن ٧٦٤ ٥ قطعة من الأسلحة الخفيفة و ٣١ من الأسلحة الثقيلة، و ٣ ٥٨٤ متفجرة، إلا أنه لم يتم التحقق من ذلك بشكل مستقل. وأبلغ ممثلو التنظيم الفريق بأن جميع الأسلحة المستردة سلمت إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

التجنيد

٨٥ - ووفقا لعدة ضباط من قوات أبكونغوزي المقاتلة قابلهم الفريق، أصدرت قيادة هذه القوات أوامر لتعويض خسارتها من المقاتلين من خلال عمليات تجنيد جديدة. وتشير إحصاءات برنامج بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار إلى وجود أعداد كبيرة من المقاتلين الكونغوليين في صفوف قوات أبكونغوزي المقاتلة: فمن المقاتلين البالغ عددهم ١ ٢٠٦ مقاتلين المنضمين إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كان ثمة ٤٦٢ مقاتلا (٣٨ في المائة) من الرعايا الكونغوليين. وكانت ثمة نسبة عالية جدا من المقاتلين الكونغوليين في هذه الحالة دون سن ١٨ سنة، حسبما ورد في الفقرة ١٣٧ أدناه.

٨٦ - وتتمثل استراتيجية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مقاومة الضغوط لأطول فترة ممكنة قبل الدخول في مفاوضات. ولهذا السبب، تحتفظ الجماعة المسلحة بالسيطرة على تجمعات اللاجئين الروانديين في الغابات، لتبرير نضالها من جهة، والحفاظ على تماسكها من جهة أخرى، إذ أن من المرجح أن يلتحق المقاتلون بأسرهم إذا ما عادت الأسر إلى رواندا. وتشكل هذه التجمعات السكانية أيضا احتياطيا للتجنيد. وأوضح عضو سابق في مفوضية التموين التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا الواقعة في ماسيسي، للفريق أن اللواء غاستون ياموريمبيه أدخل تدابير قاسية لإعاقة الإعادة إلى الوطن ردا على عملية أموجا ويتو. غير أن عددا من ضباط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين قابلهم الفريق، يرون أن عدد المجندين الجدد لا يكفي للتعويض عن الجنود المفقودين. وعلاوة على ذلك، يفتقر المجنودون الجدد إلى التدريب والخبرة، مما يحد من قدرة التنظيم العملياتية. ويتوخى الفريق الحذر إزاء حسابات قوام القوات الديمقراطية لتحرير رواندا اليوم، لكن وفقا لضابط رفيع في هذه القوات، فإن قوامها لا يتجاوز ٣ ٥٠٠ عنصر.

الاتصالات مع الجماعات المسلحة الأخرى

٨٧ - وفقا لأحد الضباط في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين قابلتهم بعثة الأمم المتحدة، فإن القرار القاضي بالعمل المشترك مع جماعات ماي - ماي وغيرها من الجماعات المسلحة المعادية للحكومة، بما فيها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، اتخذته اللجنة التنفيذية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في آذار/مارس ٢٠٠٩. وترك لكل كتيبة الحرية في تطوير التعاون مع الجماعات المسلحة الأخرى في مناطقها. ويمكن أن يمتد التعاون ليشمل القيام بعمليات مشتركة وتزويد الجماعات بالأسلحة. وقد جعل هذا القرار بمثابة مضاعف قوة بالنسبة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومحاولة لزيادة الضغط على الحكومة للتخلي عن العمليات العسكرية ضدها. وتشمل الجماعات المسلحة الكونغولية التي تعاونت معها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ما يلي: تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة، والقوات الوطنية لتحرير الكونغو، وقوات التحرير الوطنية، والتحالف من أجل الوحدة والديمقراطية، وماي - ماي ياكوتومبا، وشيكا، وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين. وقد يسهم تقديم الدعم من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في انتشار الجماعات المسلحة في شمال وجنوب كيفو وزيادة ثقتها بالنفس.

٨٨ - وتشير مصادر موثوقة في ماسيسي وغوما وكيغالي، إلى أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ربما تكون بصدد التفكير بالانضمام إلى تشكيل سياسي جديد للمعارضة الرواندية. وورد في وثيقة حصل عليها الفريق، أنه عُقد اجتماع يوم ١٢ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في كيبوا للبتّ في الجهة التي ستمثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا خلال الاجتماع المقبل في الجنوب الأفريقي. وتبين هذه الوثيقة التي يحتفظ بها الفريق في محفوظاته، وجود اقتراح بإنشاء حكومة معارضة تتألف من ٣٠ مقعداً، يكون نصيب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا منها ١٥ مقعداً.

أثر العمليات العسكرية على المالية

٨٩ - أدت العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى إعاقة سيطرتها على عدد من الأنشطة الاقتصادية. فقد مُنع وصول هذه القوات إلى المناجم أو أصبح مقعداً على الأقل بوجود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوجود مجموعة العمال المدنيين في كثير من الحالات. وتتطلب تجارة الجماعة المسلحة في الأخشاب والفحم استخدام الطرق التي تسيطر عليها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بحيث، حتى وإن شارك الوسطاء فيها، يمكن مصادرة البضائع وجعل هوامش الربح عند حدها الأدنى. وعلاوة على ذلك تتضاءل فرص ارتفاع ما تبقى من إيرادات الأنشطة الاقتصادية إلى مستويات أعلى كما كانت عليه سابقاً؛ إذ أن وحدات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تُرغم على البقاء بصورة مستقلة بدلا من أن تعمل معاً. غير أن الفريق لا يشك في قدرة التنظيم على استعادة السيطرة على إقليمه وبناء قاعدة إيراداته من جديد إذا ما تراجع الضغط العسكري الذي تمارسه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٠ - ويدرك الفريق أن وحدات الاتصال التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي كانت تقيم سابقاً في كاسو (شمال كيفو) وسانجي، وكيسانيا، وكينجيزي (جنوب كيفو)، قد أُخرجت من مناطقها بفعل الضغط الناجم عن العمليات العسكرية. وأدت وحدات الاستشعار التي وضعت بالقرب من الحدود الأوغندية والبوروندية والتزانية، دوراً رئيسياً في تقديم الدعم اللوجستي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. غير أنه لا يوجد دليل على أن هذه الوحدات تحركت غرباً باتجاه مقاطعتي كاتانغا ومانبيما المجاورتين. ووفقاً لتقارير بعثة منظمة الأمم المتحدة وضابط سابق في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قابله الفريق، فإن ثمة مجموعة تضم ٣٠ عنصراً نشرت سابقاً في كينجيزي بقيادة النقيب فرانكلين هاييمانا، انتقلت إلى جبال ميتومبا، على بعد ٨٠ كيلو متراً شمال شرقي بينديرا، إلى الشمال من كاتانغا، حيث أجرت اتصالات مع جماعات ماي - ماي المحلية وشنت هجمات ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسكان المحليين. وثمة مجموعة أخرى أكبر قيل إنها انتقلت من كيسانيا إلى مقاطعة مانبيما في الشرق.

عمليات الاختطاف

٩١ - يبدو أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا زادت عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن في عام ٢٠١٠. وهذا جزء من استراتيجية استراتيجية الانتقام، كما أنها تقع لدوافع اقتصادية؛ إذ تجرّي غالبية عمليات الاختطاف في سياق حوادث النهب، وتزداد مطالب الفدية شيوعاً.

الإعدام بإجراءات موجزة

٩٢ - زوّد ضابط كبير الفريق بوصف لعمليات إعدام بإجراءات موجزة بحق ١٠ كوادر ومقاتلين من قوات أبكونغوزي المقاتلة بين عام ٢٠٠١ و نهاية عام ٢٠٠٩، نُفذت جميعها بأوامر من القيادة العليا لقوات أبكونغوزي المقاتلة. وقد أثبتت مصادر متعددة وقوع معظم هذه الإعدامات. وفي أحدث حالة، أفيد بأن اللواء موداكومورا أمر بإعدام الرائد جان دو ديو اييماننا الملقب أبوروغاست^(٥) في أواخر عام ٢٠٠٩. وأتهم اييماننا رسمياً بأنه يريد الالتحاق بزوجه في زامبيا، ولكن الحقيقة هو أنه رفض أوامر بشن هجمات انتقامية في لوبانغا بالقرب من ليميرا^(٦). وأوضح ضباط سابقون في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أن إنياس مرواناشياكا واللواء موداكومورا أُبلغوا بشكل منتظم بقرارات إعدام ضباط أو جنود من الرتب الدنيا، على التوالي.

الأسلحة

٩٣ - تشير المعلومات التي تلقاها الفريق إلى أن الكثير من الأسلحة التي تستعملها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في حالة سيئة. وأفيد بأن مصادر هذه الأسلحة كانت على النحو التالي:

- (أ) مخزونات من القوات المسلحة الرواندية السابقة؛
- (ب) شحنات قدمتها حكومة موبوتو وحلفائها (١٩٩٦)؛
- (ج) شحنات قدمتها حكومة لوران ديزيريه كاييلا وحلفاءها (من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢)؛
- (د) عمليات شراء أو تبادل مع القوات المسلحة الكونغولية (منذ عام ٢٠٠٢)؛

(٥) مساعد ضابط العمليات في قطاع العمليات في كيفو الجنوبية.

(٦) في عام ٢٠٠٨، أمر ماداكومورا بإعدام الرائد إيمابويل مونيانداريوتيا الملقب ميتسي، الذي كان يشتبه بأنه كان يريد العودة إلى رواندا. أما الحالات الأخرى فهي في محفوظات الأمم المتحدة.

(هـ) الاستيلاء عليها في المعارك خلال الحرب مع الجيش الوطني الرواندي/قوات الدفاع الرواندية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب؛

(و) الاستيلاء عليها في المعارك خلال الحرب مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (بعد بدء عملية أوموجا ويتو في عام ٢٠٠٩)؛

(ز) مصادر خارجية (هامشية).

وأبلغ مقاتلون سابقون الفريق بأنه تم التخلي عن بعض الأسلحة بسبب عدم وجود توحيد قياسي لعياراتها.

٩٤ - وقام ثلاثة ضباط كبار سابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بإبلاغ الفريق بوجود منظومة قذائف سطح - جو من طراز سام ٧ أستريليا و ٣ قذائف في مقر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في نتوتو. وكان تنظيم جيش تحرير رواندا سلف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد استولى على منظومة القذائف خلال معركة جرت في عام ١٩٩٨ ضد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على جبل نغوما. ويرى الفريق أن من المستبعد أن تكون المنظومة لا تزال صالحة للعمل.

٩٥ - وعلم فريق الخبراء أيضا أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تمتلك ألغام زمبابوية مضادة للأفراد من طراز Z1، وألغام تعمل بالضغط من مصدر غير محدد وذخيرة باريوم حراري من طراز "Shmell" RPO-A.

٩٦ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ قابل الفريق، بدعوة من السلطات الرواندية، قائدي كتيبة سابقين في قوات أبكونغوزي المقاتلة كانا معتقلين في سجن كيغالي المركزي. وزعم كلاهما أنهما كانا على اتصال مع ساسة في المعارضة الرواندية. ويعتزم الفريق متابعة الموضوع.

التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية - أوروغوايا

٩٧ - التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية - أوروغوايا، هو عبارة عن مجموعة صغيرة يتراوح عدد عناصرها بين ٢٠٠ و ٢٥٠ عنصرا، أسسها رئيسها الحالي جان ماري فياني هيغيرو وأمينها التنفيذي فيليسيان كانيامبيو الذي رحل إلى الولايات المتحدة الأمريكية عقب وقوع انشقاق في قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عام ٢٠٠٤. وذكر العديد من الكوادر والمقاتلين السابقين الذين قابلهم الفريق، يتولى فيليسيان كانيامبيو مسؤولية تنسيق العمليات الدولية والميدانية. ويتولى قيادة الجناح العسكري للتجمع منذ عام ٢٠٠٦ "العميد" داماسين "موزار" ندياباجيه، وهو قائد لواء سابق في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ويتخذ التجمع مقرا له في ماشوتو، وتنتشر وحداته في روهانغا وبيتزا وكنياسيتي (انظر المرفق ٧).

الإعدامات بإجراءات موجزة

٩٨ - تلقى الفريق تقارير عن خمس حالات إعدام بإجراءات موجزة لمقاتلين من التجمع منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي أحدث تلك الحالات، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، أُعدم النقيب "سيبلا" في مقر التجمع بعد أن حكمت عليه بالإعدام محكمة برئاسة موزار.

الإطار ٢

عرقلة جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن

حقق الفريق في حادث وقع في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، حيث اختفى ١٥٨ من مقاتلي التجمع وأفراد أسرهم بين عشية وضحاها، وكانوا قد تجمعوا في معسكر قريب من كاسيكي لعدة أشهر يريدون حسم أمرهم بين المشاركة في برنامج لإعادة التوطين في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو العودة إلى رواندا. واتهم فيليسيان كانيامبوا في بيان له قوات الدفاع الرواندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمهاجمة المعسكر للفتك بمن كانوا فيه (انظر المرفق ٨). وتشير وثائق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعض ضباط التجمع السابقين ممن كانوا حاضرين في كاسيكي، أن معظم من كانوا في المعسكر أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى رواندا (انظر المرفق ٩)، غير أن كانيامبوا أمر قبل ٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ العميد موزار، قائد جيش التجمع، بإخلاء المخيم.

٩٩ - وقام مقاتلون سابقون من قوات التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية بإبلاغ الفريق بأن الروح المعنوية متدنية لدى عناصر التجمع بمختلف رتبهم. وتشير المعلومات التي استقاها الفريق إلى أن التجمع عاجز عن تجنيد ما يكفي من الأفراد لتعويض الفارين من صفوفه.

١٠٠ - وتلقى الفريق معلومات من عدد من المقاتلين السابقين تشير إلى وجود صلات وثيقة بين التجمع وفصيل لافونتين من ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، بما في ذلك تنفيذ تدريبات وعمليات مشتركة. وأكد محارب سابق للفريق معلومات تلقتها البعثة تفيد بأن العديد من قادة ماي - ماي التقوا بقائد التجمع ومقاتلي القوات الوطنية لتحرير الكونغو في بونيانتينجي غربي أليمبونغو بين ١٠ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

الاتصالات بين التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية وقوات أبكونغوزي المقاتلة

١٠١ - قام عدد من ضباط التجمع بإبلاغ الفريق بإبرام اتفاق ضمني بين العميد موزار والعقيد فيداست هاتونغوميريمي، الملقب بإسدراس أو كالب، قائد الكتيبة الثالثة لقوات أبكونغوزي المقاتلة، ساينا، لتبادل الدعم بين التجمع وقوات أبكونغوزي المقاتلة منذ بدء عملية أوموجا ويتو.

١٠٢ - وتلقى الفريق عدة تقارير موثوقة عن اتصالات تهدف إلى إعادة توحيد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي والتجمع من أجل الوحدة والديمقراطية - أوروغوانا، بمبادرة من كانياميوا، الذي يقيم في ولاية نيو جيرسي. وقد وقع الاختيار على أخيه، إمانويل مونياروغورو، ممثل التجمع في النرويج، للتوسط بين الطرفين. وأكد مقاتل سابق في صفوف قوات أبكونغوزي المقاتلة، وكان من المقررين من العقيد "كالومي" نزابامويتا، قائد اللواء الاحتياطي، أن المصالحة بين قوات أبكونغوزي المقاتلة والتجمع من أجل الوحدة والديمقراطية كانت الموضوع الرئيسي لاجتماع استمر أسبوعاً بين القادة في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

باء - جيش الرب للمقاومة

١٠٣ - بعد إطلاق قوات الدفاع الشعبية الأوغندية عملية الصاعقة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، خرج جوزيف كوني وجزء كبير من قيادة جيش الرب للمقاومة من منتزه غارامبا الوطني والتمسوا اللجوء في الجزء الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى. ويستفاد من محلين على المستوى الإقليمي، ومن مصادر من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، ومن معلومات استقفاها الفريق من مقاتلين سابقين، أن كوني قام في تموز/يوليه ٢٠٠٩، تحت ضغط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، بإصدار أوامر لجميع عناصر جيش الرب للمقاومة كي تنضم إليه في الجزء الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف التحرك نحو دارفور في السودان. وبينما لا تزال عدة مجموعات من جيش الرب للمقاومة في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية (شمال الخط الرابط بين نيانغارا ودونغو) وأجزاء من المنطقة الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى، يبدو أن معظم تلك المجموعات انتقلت إلى جنوب دارفور أو إلى مناطق قريبة من هناك، حيث اندلع العديد من الاشتباكات مع قوات الدفاع الذاتي المحلية والجماعات المسلحة في دارفور، بما في ذلك حركة التحرير والعدالة، حسب ما أوردته وسائل الإعلام وأكدته مصادر عسكرية أوغندية وأمريكية.

١٠٤ - ولا يزال جيش الرب للمقاومة يستخدم الأعمال الوحشية، بما في ذلك أعمال التشويه، بغرض ردع المخبرين، ويواصل اختطاف الأطفال ليستخدمهم كمقاتلين ويتخذ

منهم رقيقا للأغراض الجنسية^(٧). وحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قتل جيش الرب للمقاومة ٢٣٣ شخصا واختطف ٢٧٩ في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ويمثل هذا انخفاضاً كبيراً مقارنة بأرقام عام ٢٠٠٩ (قتل ١٠٩٨ مدنيا واختطف ٦٢٤ آخرون). إلا أن الانخفاض ربما يكون مرده إلى رحيل العديد من عناصر جيش الرب في اتجاه الجزء الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ويقال إن متمردي جيش الرب للمقاومة قتلوا ما لا يقل بمجموعه عن ٢٠٠٠ شخص واضطروا ٤٠٠٠٠٠ آخرين على الفرار في ثلاثة بلدان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ولا يزال نحو ٢٦٨٠٠٠ شخص مشردين في المقاطعة الشرقية في المنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكثر من ١٢٠٠٠٠ في ولاية غرب الاستوائية في جنوب السودان، و ٣٠٠٠٠٠ في الجنوب الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى.

الوجود في جنوب دارفور

١٠٥ - يشير الفريق إلى المخاطر التي تشكلها حركة جيش الرب للمقاومة في جنوب دارفور، وهي منطقة لا يمكن أن تصل إليها في الوقت الراهن لا العمليات العسكرية المشتركة للقوات من المنطقة ولا المنظمات الدولية.

١٠٦ - وسعى الفريق إلى التحقق من تقارير وردت من البعثة والسلطات الأوغندية تشير إلى اتصالات جرت بين وفد من جيش الرب للمقاومة وضباط من القوات المسلحة السودانية على الحدود الفاصلة بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وحسب شاهدي عيان قابلهما الفريق، كان هدف بعثة جيش الرب للمقاومة إعادة ربط العلاقات مع السلطات السودانية وطلب المساعدة، بما في ذلك توفير المرور الآمن واللجوء السياسي لجوزيف كوني. ووصلت هذه البعثة، بقيادة أوتو أغويني، رئيس الحرس الشخصي لكوني، إلى قاعدة الجيش السوداني في أم دافوك (قرب الحدود الفاصلة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان) في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ومكثت في المنطقة حتى ٩ تشرين الأول/أكتوبر. واجتمع أعضاء الفريق في أم دافوك مع قادة القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك ضابط برتبة مقدم عرف بنفسه على أنه ضابط مخبرات من الخرطوم وضابط قدم نفسه على أنه قائد القوات المسلحة السودانية في المنطقة الغربية.

(٧) وثق قسم حماية الأطفال التابع للبعثة ١٨٤ حالة من حالات اختطاف الأطفال من قبل جيش الرب للمقاومة في المقاطعة الشرقية من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، منهم ٩٣ فتاة.

١٠٧ - ويدرك الفريق أن هذا الاجتماع جاء نتيجة لمبادرة من جيش الرب للمقاومة وليس من السلطات السودانية. وحسب شاهدي العيان، لم يتم التوصل إلى أي قرار، غير أن ضباطا في القوات المسلحة السودانية أعطوا لوفد جيش الرب للمقاومة أرقام هواتفهم المحمولة والساتلية لتسهيل الاتصالات مع كوني في المستقبل. وطلب الفريق معلومات من السلطات السودانية بشأن ما دار في هذا الاجتماع، ولكنه لم يتلق ردا على رسالته المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠. وسيواصل الفريق طلب المساعدة من الدول الأعضاء للتحقيق مع الأشخاص الذين يحتمل أنهم يقدمون الدعم لجيش الرب للمقاومة من بلدان أخرى.

جيم - القوى الديمقراطية المتحالفة

١٠٨ - في ٢٦ تموز/يونيه ٢٠١٠، شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية "عملية رويوزوري" ضد القوى الديمقراطية المتحالفة، وهي جماعة إسلامية مسلحة ذات قيادة أوغندية ظلت تنشط في المناطق الحدودية للجزء الشمالي من كيفو الشمالية وإيتوري الجنوبية منذ أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين. والهدف السياسي المعلن للقوى الديمقراطية المتحالفة هو إقامة حكومة إسلامية في أوغندا. وتلقت الجماعة دعما عسكريا من السودان في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. ويبدو أن القوى الديمقراطية المتحالفة تعيد تجميع صفوفها بعد آخر عمليات عسكرية تشنها عليها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وكان معظم مقاتلي الجماعة قبل عام ٢٠٠٥ من الكونغو فيما يبدو؛ إلا أن التنظيم أصبح منذ ذلك العام يفضل تجنيد مقاتلين من أوغندا.

١٠٩ - ويرد بيان الهيكل العسكري للقوى الديمقراطية المتحالفة في المرفق ١٠. ولا يزال جميل موكولو يتولى قيادة هذا التنظيم، وهو رجل دين مسلم مقيم في لندن. وقابل الفريق اثنين من كبار قادة القوى الديمقراطية المتحالفة اللذين انشقوا في الآونة الأخيرة، وذكر أن عددا قليلا فقط من المقاتلين الأوغنديين هم المطلعون على استراتيجية القوى الديمقراطية المتحالفة، وأن جميع القرارات الرئيسية تتطلب الإذن من موكولو الذي يتلقى بانتظام تقارير عن الحالة الميدانية. وبعد بدء عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، زار موكولو المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية لرفع معنويات قواته وتولي قيادتها.

١١٠ - وفي عام ٢٠١٠، تحدثت تقارير لم تتأكد صحتها عن أن طائرات هليكوبتر شوهدت في الأراضي التي تسيطر عليها القوى الديمقراطية المتحالفة (انظر الفقرة ٢٨٨).

المدرّبون الأجنبيّون

١١١ - علم الفريق من أحد القادة السابقين في القوى الديمقراطيّة المتحالفة ومن اثنين من المقاتلين السابقين في التنظيم، ومن مصادر تابعة للأمم المتحدة، أن القوى الديمقراطيّة المتحالفة أنشأت قواعد للتدريب في محيط مقرها الرئيسي في نادوي، شرقي إرينجيتي، مقاطعة بيني، حيث يجري مدرّبون أجنبيّون دورات تدريبيّة على حرب المدن والأساليب الإرهابية منذ عام ٢٠٠٦. وتحدث ذلك القائد عن دورتين تدريبيّتين نظمتا في معسكر موالिका بإشراف مدرّبين باكستانيين عام ٢٠٠٩ واثنين من المدرّبين المغاربة عام ٢٠١٠. وتؤكد الفريق مع الوكالة الوطنيّة للاستخبارات في بوتالينغوا من صحة اسمي المدرّبين المغربيين.

التمويل

١١٢ - قدمت السلطات الأوغنديّة، أثناء ولاية الفريق لعام ٢٠٠٩، معلومات موثوقة عن الدعم المالي الذي يرسله إلى القوى الديمقراطيّة المتحالفة أوغنديون مقيمون في المملكة المتّحدة وكينيا. وفي عام ٢٠١٠، قام اثنان من كبار المقاتلين السابقين في صفوف القوى الديمقراطيّة المتحالفة بإبلاغ الفريق بأن هذا التنظيم يتلقّى الأموال من موكولو في لندن عن طريق تحويلات تتم بواسطة شركة "ويسترن يونيون" إلى بيني وبوتيمبو. وفي وقت لاحق، أبلغ ضباط المخابرات العسكريّة الكونغوليّة الفريق بأنهم ألقوا القبض على عدد من الأشخاص يقول أولئك الضباط إنهم يتلقون التحويلات الماليّة باسم القوى الديمقراطيّة المتحالفة. ومما يؤسف له أن الفريق لم يُسمح له بمقابلة المشتبه فيه الرئيسي. وقدمت القوات المسلّحة لجمهورية الكونغو الديمقراطيّة نسخاً من الوثائق التي تثبت أكثر من ١٠٠ عملية لتحويل الأموال فيما مضى عن طريق ويسترن يونيون يدعى بأنّها موجهة إلى القوى الديمقراطيّة المتحالفة أو وسطائها (انظر المرفق ١١)، لكن الفريق لم يتلق ردوداً عن الاستفسارات التي وجهها إلى المصرف الدوليّ لأفريقيا في الكونغو، وهو المصرف الذي يشرف على مكاتب ويسترن يونيون في جمهورية الكونغو الديمقراطيّة.

دال - قوات التحرير الوطنيّة

١١٣ - تابع الفريق عن كثب، أثناء ولايته إعادة حشد قوات الجماعة المتمردة البورونديّة المسماة قوات التحرير الوطنيّة. فقد كان مقاتلو هذه الجماعة التي يقودها أغاثون رواسا إما انضموا إلى أجهزة الأمن البورونديّة أو تم تسريحهم في منتصف عام ٢٠٠٩. وكان من المنتظر أن يكون رواسا أحد المرشحين البارزين في الانتخابات الرئاسية في بوروندي عام

٢٠١٠، لكنه انسحب من السباق معللا خطوته بمخاوف من تزوير الانتخابات، بعد أن منيت قوات التحرير الوطنية وأحزاب معارضة أخرى بهزيمة ثقيلة أمام الحزب الحاكم، حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، بزعامة بيير نكورونزيزا، في الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٤ أيار/مايو. وفي مطلع تموز/يوليه، اختفى رواسا من بوجمبورا.

١١٤ - وحسب مصادر متعددة موثوقة في أوفيرا، عبر رواسا إلى أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الشمال من الحدود في كافيمفيرا بدعم من العقيد بودوان ناكاباكا (نائب قائد المنطقة العسكرية العاشرة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية) (انظر S/2009/603، الفقرات ٢٥-٢٧ و ٢٩-٣١ و ٣٣ و ٣٩ و ٧٠ و ٧٣ و ٨٠ و ١٥٠ و ١٥٩، والمرفقات ١٤ و ٥٠ و ٥١). وحسب مخابرات جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصادر محلية عدة، قام ناكاباكا الكونغولي في وقت لاحق بنقل رواسا إلى بوكافو، حيث مكث مع الفريق أول باتريك ماسونزو، قائد المنطقة العسكرية العاشرة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2009/603، الفقرات ٢٥ و ٢٩ و ٤٨ و ٥٣ و ١٥٨ و ١٥٩). وقابل الفريق شهود عيان أكدوا أن رواسا كان موجودا في وقت لاحق في موينغا، واجتمع هناك مع ممثلين عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لإقامة تحالف بين الجانبين، حسب ما أوردته أجهزة المخابرات الكونغولية. وحسب مصادر دبلوماسية في المنطقة، تعهدت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وناكاباكا بتوفير الدعم المالي لقوات التحرير الوطنية.

١١٥ - ومنذ رحيل رواسا من بوروندي، قبل أن قوات التحرير الوطنية حشدت نحو ٧٠٠ من أكثر مقاتليها خبرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها. وحسب مصادر دبلوماسية وأعضاء سابقين من قوات التحرير الوطنية، كان هناك، اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أكثر من ٤٠٠ مقاتل في الهضاب العليا في مينيبيوي، وأكثر من ٢٠٠ مقاتل في كيلييا، إلى الشمال من حدود بوروندي، و ١٠٠ مقاتل آخرين شمالي سانغي في سهل روزيزي، وعدد غير معروف من المقاتلين منتشرين في إقليم فيزي. وحسب المصادر نفسها، يقود هذه القوات أنطوان "شوتي" بارانيانكا، كبير القادة العسكريين سابقا في قوات التحرير الوطنية. وبدلا من الانضمام إلى الجيش البوروندي برتبة فريق، اختار السيد بارانيانكا التسريح في ما اعتبره المحللون "خيارا احتياطيا" لرواسا إذا فشل في الانتخابات البوروندية (انظر المرفق ١٢).

١١٦ - وبالإضافة إلى تحالف قوات التحرير الوطنية مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ذكر أن قوات التحرير الوطنية تحالفت مع فصائل ماي ماي ياكوتومبا في منطقة بيمبي من إقليم فيزي. وحسب البعثة ومصادر دبلوماسية، استفادت قوات التحرير الوطنية الديمقراطية من الموقع الاستراتيجي الذي يمكن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وماي ماي ياكوتومبا من الوصول إلى الموانئ التي تُستخدم في التهريب عبر بحيرة تنغانيقا. وعلم الفريق أن رواسا نفسه تمكن نتيجة لذلك، من القيام برحلات متكررة بين المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكيغوما ودار السلام في جمهورية تنزانيا المتحدة. وحصل الفريق أيضا على وثائق عن تحقيقات جارية تتعلق باختفاء أسلحة من مقر المنطقة الرابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بقيادة العقيد برنار بيامونغو (انظر، الوثيقة S/2009/603 المرفق ١٢٤). وحسب مصادر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من الممكن أن تكون هذه الأسلحة قد نُقلت إلى قوات التحرير الوطنية.

١١٧ - قام شهود عيان على أنشطة التجنيد التي تقوم بها قوات التحرير الوطنية على طول الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية بإبلاغ الفريق بأن قوات التحرير الوطنية تعرض ٨٠.٠٠٠ فرنك بوروندي على الجندين الجدد، ولكنها لا تختار إلا من لديهم خبرة سابقة في القتال. ومن المرجح أن يكون من ضمن هؤلاء متعاطفون فارون من صفوف الأجهزة الأمنية البوروندية؛ وقد تأكد الفريق من ٢٠ حالة من هذه الحالات من خلال مقابلات أجراها مع منشقين من قوات التحرير الوطنية. وقد حاولت السلطات البوروندية اعتقال مرشحين محتملين أثناء عبورهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. والضابط الأعلى رتبة في الجيش البوروندي الذي انضم إلى قوات التحرير الوطنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية هو الرائد نزابامبيما الذي نجح من كمين في طريقه إلى الانضمام إلى "شوتي" في كيبيا، حسب ما أفادت به أجهزة المخابرات البوروندية.

١١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، وحسب مصادر في الشرطة وأجهزة المخابرات البوروندية، استفادت قوات التحرير الوطنية من دعم رجال أعمال بورونديين. وقام أعضاء سابقون في قوات التحرير الوطنية بإبلاغ الفريق بأن بعض رجال الأعمال قدموا لـ "شوتي" ما يزيد على ٣٠.٠٠٠ دولار ليشرع في عمليات التجنيد. ووفقا لتلك المصادر نفسها، عندما كانت قيادة قوات التحرير الوطنية تتفاوض مع ممثلي الحكومة البوروندية في جمهورية تنزانيا المتحدة عام ٢٠٠٨، اقترح أحد رجال الأعمال هؤلاء على رواسا أن تشن قوات التحرير الوطنية هجوما على بوجمبورا، متعهدا بتقديم الدعم في أثناء تلك العمليات من خلال جنود في صفوف الجيش البوروندي.

١١٩ - وقد نفى رواسا نفيًا صريحًا في بياناته العلنية ضلوعه في أي تمرد مسلح جديد. غير أن عدة مصادر موثوقة أبلغت الفريق بأن رواسا أعلن لأنصاره بأن هذه الحرب الجديدة ستكون "حربًا مقدسة" وأنها ستتجاوز الحدود العرقية. وفي الوقت نفسه، انضمت عناصر من أحزاب سياسية معارضة أخرى إلى صفوف قوات التحرير الوطنية، بما في ذلك أعضاء من الحركة الاجتماعية الديمقراطية، الذي يحظى بتأييد قوي من شباب التوتوسي من سكان المدن في البلد. وإذا كانت قوات التحرير الوطنية صغيرة عددًا، فهي تتلقى بعض الدعم من رفيقها في المعارضة، حزب الاتحاد من أجل السلام والتنمية، بقيادة حسين رجبو الذي يقضي عقوبة بالسجن. وحسب السلطات البوروندية، انضم أحد زعماء الاتحاد من أجل السلام والديمقراطية ويدعى جان - بوتيت إلى حركة التمرد الجديدة التي يقودها رواسا. وحسب مصادر كانت سابقًا ضمن قوات التحرير الوطنية، يستكشف رواسا سبلًا لتمويل حركته من خلال المشاركة في تجارة الذهب.

خامسا - المعلومات المتصلة بتسمية لجنة الجزاءات للأفراد المشار إليهم في الفقرات الفرعية (د) و (هـ) و (و) من الفقرة ٤ من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)

١٢٠ - أعرب مجلس الأمن في القرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩) عن قلقه البالغ إزاء استمرار انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني المرتكبة في حق المدنيين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك قتل وتشريد أعداد كبيرة من المدنيين، وتجنيد الأطفال واستغلالهم، وانتشار العنف الجنسي. وشدد المجلس على أن مرتكبي انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي يجب أن يُقدموا إلى العدالة، وأكد المسؤولية الرئيسية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضرورة مكافحة الإفلات من العقاب. وكرر المجلس أيضا تأكيد استعداده للنظر في فرض جزاءات ذكية ضد الجناة.

ألف - القادة السياسيون والعسكريون العاملون في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يجندون الأطفال أو يستخدمونهم في النزاعات المسلحة منتهكين بذلك القانون الدولي الواجب التطبيق

١٢١ - ما زالت كل الجماعات المسلحة تقريبا الموجودة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، سواء الكونغولية منها أو الخاضعة لقيادة أجنبية، من أكبرها (قوات أبكونغوزي المقاتلة) إلى أصغر جماعات "الدفاع الذاتي" أو جماعات ماي ماي العرقية والإقليمية، تعتمد على تجنيد الأطفال لتعزيز صفوفها. وما برح جيش الرب للمقاومة يعتمد منذ وقت طويل على اختطاف الأطفال وتلقينهم عقائده. وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وثَّق قسم حماية الأطفال في البعثة إخلاء سبيل ١ ٢٦٤

طفلا من قبضة الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الفترة نفسها، تمكن قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن التابعة للبعثة من أن يعيد إلى الوطن ٦٠ طفلا كانوا مرتبطين فيما سبق بجماعات مسلحة منها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٣٢)، والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (١٣)، وجيش الرب للمقاومة (٧)، وائتلاف ماي ماي والوطنيين المقاومين الكونغوليين (٦)، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢). وكان هؤلاء الأطفال جميعا روانديين، إلا سبعة منهم. وفي الفترة نفسها، استقبل قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن ونقل إلى السلطات الكونغولية ٧٢١ طفلا كونغوليا كانوا مرتبطين في السابق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٣٣٥)، وائتلاف ماي ماي والوطنيين المقاومين الكونغوليين (٢٣٧)، والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (٥٠)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة (٣٩)، وتحالف القوى الديمقراطية (٣). أما القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فكان يرتبط بها ٥٧ طفلا آخرين.

١٢٢ - وأشار التقرير النهائي لفريق الخبراء لعام ٢٠٠٩ (S/2009/603) إلى أن عددا كبيرا من الأطفال الذين سبق تجنيدهم في الجماعات المسلحة قد أُلقوا بالهياكل الجديدة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء عملية الإدماج التي سبقت عملية أوموجا ويتو الكونغولية الرواندية المشتركة التي شنت ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ومنذ ذلك الحين، حققت الجهود الرامية إلى إنهاء ارتباط الأطفال بالجماعات المسلحة نجاحا متفاوتا؛ فعلى الرغم من تعاون بعض قادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن بعضهم الآخر قد أخفوا الأطفال أو حتى وصلوا تجنيد الأطفال، وكان من بين هؤلاء الآخرين أطفال سبق إنهاء ارتباطهم^(٨). ووُثق قسم حماية الأطفال التابع للبعثة إخلاء سبيل ٣٥٣ طفلا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ وقد جُنِد ١٠٣ أطفال من هؤلاء في عام ٢٠١٠، ولم يفرج رسميا إلا عن ٥ أطفال أثناء الفرز. وما زال الفريق يشعر بالقلق إزاء عدم تمكين موظفي قسم حماية الأطفال من أن يفرزوا ماديا نحو ثلثي مقاتلي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المشاركين في العمليات العسكرية المشتركة التي تدعمها الأمم المتحدة، للتأكد من عدم مشاركة الأطفال فيها^(٩).

(٨) فيما يخص عام ٢٠٠٩، وثق قسم حماية الأطفال التابع للبعثة حالات ٦٨٦ طفلا جندتهم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقابل ٦٣١ طفلا تم إخلاء سبيلهم.

(٩) منذ بداية عمليات أماني ليو، لم ينجح قسم حماية الأطفال التابع للبعثة في فرز إلا كتيبة واحدة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢٣ - وبفضل أنشطة الدعوة والتدريب السابقة والتغطية الواسعة النطاق لمحاكمة توماس لوبانغا القائد السابق لمليشيات اتحاد الوطنيين الكونغوليين أمام المحكمة الجنائية الدولية، أصبح القادة يدركون بوجه عام أن استخدام الأطفال يتعارض مع القانون الوطني والدولي، لكن كثيرين يظلون فيما يبدو واثقين من أنهم بمنأى عن متناول تلك القوانين. ومن الأمثلة التي يكثر ترديدها للتدليل على الفجوة بين السياسة والممارسة أن المقدم جان - بيير بيويو، بعد أن هرب من السجن إثر إدانته التاريخية في عام ٢٠٠٦ لتجنيد جنودا من الأطفال، يشغل منصب قائد القطاع الحادي والثلاثين لعملية أماني ليو (في والونغو بكيفو الجنوبية).

١٢٤ - وعلى الرغم من أن منظمات حماية الأطفال تبذل جهودا لإنهاء ارتباط الأطفال بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن ما يُبذل في الآونة الأخيرة من جهود لتوعية الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية بالمسألة كان متواضعا (بالقياس مثلا إلى ما يبذل من جهود مناظرة بغية الحد من العنف الجنسي)، ويظل الأطفال الذين يتركون الجماعات المسلحة معرضين بدرجة عالية لأن يتم تجنيدهم مرة أخرى. ووقف الفريق على العديد من الأطفال في المناطق الحضرية بكيفو الشمالية كانوا قد فروا من مختلف الجماعات المسلحة، لكنهم اختاروا أن يتجنبوا برامج حماية الأطفال و"إدماجهم". وحدد الفريق ٧٤ حالة من هذا النوع في قضاءين نائين من أفضية غوما وحدها. وقال كثير من الأطفال الذين أجرى الفريق مقابلات معهم إنهم يعتبرون أن هذه البرامج غير كافية وإنما لا تلائم حاجاتهم، ولا سيما حاجتهم إلى عدم الكشف عن هويتهم وإلى الاعتماد على أنفسهم.

١٢٥ - وبمحت الفريق عددا صغيرا من دراسات الحالة التي تتعلق بالمسؤولية المباشرة والقيادية عن تجنيد واستخدام الأطفال في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق، والتي يرد موجز لها فيما يلي:

العقيد غويغوي بوسوغي (القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية)

١٢٦ - كان العقيد غويغوي بوسوغي، وهو قائد سابق لكنيسة من كنيستي ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين في كيفو الجنوبية، قائدا للقطاع الرابع والعشرين في كاليهيه بكيفو الجنوبية خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، ولكنه نقل مؤخرا ليصبح نائب قائد منطقة العمليات الرابعة في أوفيرا. وكان العقيد غويغوي واحدا من عدة ضباط عمليات في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية جاء ذكرهم في تقرير فريق الخبراء لعام ٢٠٠٩ (S/2009/603، المرفق ١٢٤) بوصفهم أصحاب سجل مؤكّد لانتهاكات حقوق الإنسان تشمل، في حالته هو، المسؤولية المباشرة والقيادية عن تجنيد الأطفال، والاحتفاظ بأطفال في قوات خاضعة لإمرته. وتهيمن على القطاع الرابع والعشرين عناصر سابقة في ائتلاف

الوطنيين المقاومين الكونغوليين أدمجت مؤخرا، ويعرف هذا القطاع داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية باسم "القطاع المستقل"، وذلك لأنه يتبع رسميا وحدة تنسيق عملية أماني ليو في كيفو الجنوبية لا المنطقة الثانية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويبدو أن العقيد غويغوي يتمتع بالحصانة كما أفاد موظفو المخابرات الكونغوليون المحليون ومصادر الأمم المتحدة، مدللين على ذلك بالإفراج عنه بعد ما أُشيع عن قيام قوات خاضعة لإمرته بقتل معلم ابتدائي في أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٢٧ - ودقق الفريق التقارير التي أفادت بها مصادر متعددة موثوقة تابعة للأمم المتحدة لمنظمات غير حكومية وللقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفاد بها أيضا شهود عيان ثقات، بشأن دأب غويغوي على استخدام الأطفال وعرقلة الجهود الرامية إلى إنهاء ارتباطهم بقواته. ووُثِّق قسم حماية الأطفال التابع للبعثة، في الفترة الممتدة بين أيار/مايو و آب/أغسطس، ١٥ حالة أخرى لأطفال استخدموا كجنود من جانب ضباط يخضعون لإمرة غويغوي.

١٢٨ - وأجرى الفريق مقابلات مع شاهدي عيان أوردا تفاصيل عن أربعة أطفال في صفوف الحرس الشخصي لغويغوي، ووصفا ما يبذله غويغوي والقادة التابعون له من جهود منظمة لإخفاء الجنود الأطفال أو لعرقلة جهود التحقق وإنهاء الارتباط. وذكر شاهد عيان حادثة محددة وقعت في نيايبوي في أيار/مايو ٢٠١٠، تمكن الفريق من التحقق من تفاصيلها من أخصائي حماية الأطفال الذي زار الموقع ورأى ثلاثة أطفال يرتدون الزي العسكري يؤمرون بأن يفروا بعيدا.

١٢٩ - لكن في ٢٥ آب/أغسطس تسنى إنهاء ارتباط صبي عمره ١٦ عاما من مقر القطاع الرابع والعشرين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مينوفا. وتحقق شاهد بشكل مباشر لصالح الفريق من وجود ثلاثة حراس للعقيد غويغوي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٦ عاما. وقام مقاتل سابق كان يخضع فيما سبق لإمرة العقيد غويغوي بإبلاغ الفريق بأن غويغوي كان على علم بوجود ما لا يقل عن ٢٠ طفلا يعملون لصالح قادة ألوية وكتائب شتى تابعة للقطاع الرابع والعشرين.

١٣٠ - والأطفال الذين ينجحون في الفرار معرضون لأن يعاقبوا على ترك الخدمة ولأن يجندوا مرة أخرى. وقد نهت البعثة مؤخرا العقيد دلفين كاهيمي، وهو من ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأمر عملية أماني ليو في كيفو الجنوبية، إلى حالتين موثقتين لصبيين جُندا وأُعيد تجنيدهما من جانب نقيب في الكتيبة ٢٤١١، وهو القطاع الذي كان يخضع آنذاك لإمرة العقيد غويغوي.

العقيد فينان بيسوغو والعقيد ميشيل ماكانيكاروكوندا، القوات الجمهورية الاتحادية

١٣١ - حقق الفريق فيما قيل عن وجود العديد من الجنود الأطفال في القوات الجمهورية الاتحادية، بما في ذلك ضمن الحراس الشخصيين لقائديها العقيد فينان بيسوغو والعقيد ميشيل ماكانيكاروكوندا (انظر الفقرات ٦١-٧٤). وفي المقابلات التي أجراها الفريق مع قادة المجتمعات المحلية والمسؤولين الحكوميين وضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وموظفي البعثة، أثناء زيارته لمينويجي وأوفيرا وبوكافو، تلقى الفريق تقارير متسقة عن وجود عدد كبير من الأطفال في القوات الجمهورية الاتحادية. وفي الأماكن الأخرى، تواصل أيضا جماعات ماي ماي في الهضاب العليا، ولا سيما جماعة ماي ماي أوشي وجماعة ماي ماي كابوبو، تجنيد عدد كبير من الأطفال من مجتمعات كل جماعة منها.

١٣٢ - وقامت منظمة محلية جديدة بالثقة بتزويد الفريق بأسماء ٤٠ طفلا يُقال إن القوات الجمهورية الاتحادية قد جندهم منذ عام ٢٠٠٥. وتمكن فارون من الجندية مؤخرا من التعرف على ١٢ اسما مدرجا بالقائمة عندما أطلعهم عليها الفريق. وسعى الفريق إلى التحقق من التقارير التي أفادت باستمرار تجنيد الأطفال وتزويدهم بالتدريب العسكري في عام ٢٠١٠. وأدعى الفارون الذين أجريت معهم مقابلات من جانب الفريق وموظفي البعثة أن عددا يصل إلى ٨٠ طفلا كانوا يخضعون للتدريب في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. ويتسق مع هذا ما قاله للفريق شاهد عيان جدير بالثقة من المناطق الخاضعة للقوات الجمهورية الاتحادية من أن هناك ٧٥ طفلا من مجموعة تضم ١٢٧ شخصا تم تجنيدهم منذ أيار/مايو ٢٠١٠ لبدء تدريبهم في حزيران/يونيه في غابة نبودو. وأفاد المصدر نفسه بأن ٤٥ طفلا كانوا موجودين في تل روينغانيوني وغابة نبودو في آب/أغسطس ٢٠١٠. وقامت عدة مصادر، منها شخص فر مؤخرا ومصادر تابعة للأمم المتحدة، بإبلاغ الفريق بأن بيسوغو وماكانيكاروكوندا من قادة القوات الجمهورية الاتحادية يستخدمون الأطفال ضمن حراسهم الشخصيين وخدم منازلهم. وقد وثق قسم حماية الأطفال التابع للبعثة أدلة على أن بيسوغو نفسه كان مسؤولا بشكل مباشر عن تجنيد الأطفال في أواخر عام ٢٠٠٩.

كيريكيشو ميريبا مواناماي (ماي ماي كيريكيشو)

١٣٣ - جماعة ماي ماي كيريكيشو هي ميليشيا عرقية مؤلفة أساسا من طائفة التيمبوو تتركز في غابات تجمع زيرالو (إقليم كاليهيه بكيفو الجنوبية)، ولكنها نشطة أيضا في تجمع والوا - لواندا (إقليم واليكاليه بكيفو الشمالية). وقد رفض قائد الميليشيا، وهو عضو سابق في ائتلاف ماي ماي المعادي للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الذي يقوده "الفريق أول" بولندا باديري، عدة فرص للانضمام إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو

الديمقراطية^(١٠). وتفيد مصادر محلية بأن كيريكيشو يتحكم في مواقع مناجم الذهب والكاسيتريت والكولتان أو يفرض ضرائب عليها، ويشمل ذلك مواقع توشونغوتي ومياندا وبوكيري وشاراما وفانغيري، بالإضافة إلى فرضه ضرائب على الأسواق المحلية وعلى الطريق المفضي من نيايوي إلى زيرالو وقيامه بجمع مواد غذائية من الزعماء المحليين.

١٣٤ - وحصل الفريق، في سياق الاستيثاق من صحة تقارير مقدمة من منظمات غير حكومية، على شهادات تفصيلية مباشرة من مقاتلين سابقين وصفوا فيها تورط كيريكيشو شخصيا في تجنيد الأطفال في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠. وتفيد بعض المصادر بأن كيريكيشو والقادة التابعين له درجوا على ضم أطفال إلى حراسهم الشخصيين، وبأن حراس كيريكيشو كانوا يضمنون، وفقا لمعلومات قرية العهد ترجع إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠، عددا يصل إلى ١٠ أطفال. وتشير تقديرات الفريق إلى أن نصف جماعة كيريكيشو على الأقل، وأكثر من نصف الجنود الجدد، تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، وإن كانت التقديرات الخاصة بأعدادهم تتباين لأن كثيرين من عناصر هذه الجماعة قد انضموا إلى جماعة ماي ماي كيفافوا (التي ساعد كيريكيشو على تأسيسها). ووُثق قسم حماية الأطفال التابع للبعثة خمس حالات لأطفال كانوا مرتبطين في السابق بجماعة ماي ماي كيريكيشو، منهم اثنان تم تجنيدهما في عام ٢٠٠٩.

العقيد إينوسان زيموريندا (القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية)

١٣٥ - خلال فترة ولاية الفريق، كان العقيد إينوسان زيموريندا قائدا للقطاع الثالث والعشرين المتمركز في نغونغو، ثم شغل منذ نيسان/أبريل ٢٠١٠ منصب قائد القطاع الثاني والعشرين المتمركز في كيتشانغا. وكان فريق خبراء سابق قد شاهد رفض العقيد زيموريندا السماح بإخلاء سبيل ثلاثة أطفال تم التحقق من هويتهم كانوا يخضعون لإمرته في إقليم كاليهيه (وكذلك تحديد مسؤوليته القيادية عن عمليات القتل الجماعي للمدنيين في شاليو في نيسان/أبريل ٢٠٠٩) (انظر الوثيقة S/2009/603، الفقرتين ٣٢٢ و ٣٦٤).

١٣٦ - وسعى الفريق إلى التحقق من تقارير عن تنفيذ موجة تجنيد في منطقة كيتشانغا منذ منتصف عام ٢٠١٠. ووُثق قسم حماية الأطفال التابع للبعثة حالي تجنيد لطفلين من جانب

(١٠) تفيد سجلات البعثة بأن كيريكيشو رفض فرصة للانضمام إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية برتبة رائد في عام ٢٠٠٣. وقدم إليه عرض ثان بالاندماج وفي وقت قرر فيه كيريكيشو إعادة تعبئة قواته للانضمام إلى التحالف المعارض للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في عام ٢٠٠٧. وكان كيريكيشو من موقعي اتفاق غوما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ولكنه رفض الانضمام إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ضباط يتبعون العقيد زيموريندا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وأجرى الفريق مقابلة مع مصدر محلي جدير بالثقة قال إنه رأى مجموعتين من الأطفال يحملون أسلحة ويرتدون زي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيتشانغا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وقال المصدر إنه تكلم مع إحدى هاتين المجموعتين واكتشف أن خمسة من أفرادها لا يتحدثون إلا لغة كينيارواندا، لا السواحلية، مما يشير إلى أنهم لم يشبوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وقال شخص سادس أنه يبلغ ١٥ عاما من العمر وأنه جندي في حزيران/يونيه ٢٠١٠ من جانب قوات يقودها العقيد زيموريندا.

تجنيد الأطفال من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

١٣٧ - تشير إحصاءات البعثة إلى حدوث زيادة لافتة للنظر في تجنيد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لمقاتلين كونغوليين أغلبيتهم من الأطفال. فمن بين ٤٦٢ مقاتلا كونغوليا مشاركا في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة الإعادة إلى الوطن في عام ٢٠١٠، كان هناك ٣٣٥ طفلا، أو ٧٢,٥ في المائة، بالقياس إلى ٣٢ طفلا فقط من بين ٧٤٣ مقاتلا روانديا، أو ٤,٣ في المائة. وعلى الرغم من أن قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد أصدرت في عام ٢٠٠٥ أوامر بمنع تجنيد الأطفال، فإن قائد كتيبة سابق في هذه القوات أبلغ الفريق بأن وحدات قوات أبكونغوزي المقاتلة يُسمح لها الآن بأن تجند في مناطق عملياتها، وأنها كثيرا ما تستهدف أطفالا تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ عاما. ويقول مقاتلون سابقون آخرون في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إن بعض القادة يحاولون حماية أطفالهم من التجنيد بإرسالهم إلى أماكن أخرى للدراسة.

١٣٨ - وتأكد الفريق، من مقابلات أجراها مع أطفال في غوما ورواندا، كانوا مرتبطين سابقا بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، من استمرار وجود فتية وفتيات في كثير من وحدات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ولا سيما كتيبة بهاما الرابعة في كيفو الشمالية وفي مقر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بكيفو الجنوبية. ويتلقى بعضهم تدريبا عسكريا قبل الالتحاق بالوحدات المقاتلة؛ ويعمل آخرون كخدم في المنازل أو كبوابين. وقام موظف في مقر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بإبلاغ الفريق بأن ٥٨٠ مجندا جديدا، من بينهم أطفال، قد تلقوا تدريبا لمدة شهرين في موكوبروا ومانبيما بكيفو الشمالية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وأفاد مقاتل سابق آخر بأن ١٢٠ مجندا جديدا، من بينهم أطفال، قد التحقوا بكتيبة ساينا الثالثة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

باء - الأفراد العاملون في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة للقانون الدولي تشمل استهداف الأطفال أو النساء في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك القتل والتشويه والعنف الجنسي والاختطاف والتشريد القسري

الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة

١٣٩ - تعد النساء والأطفال من بين ضحايا الهجمات المسلحة على السكان المدنيين التي كثيرا ما تنطوي على طائفة من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي ترتكب معا. ومن بين أكثر أنواع الحوادث التي تضمنتها التقارير شيوعا الهجمات التي تشن على القرى وتحرق فيها المنازل ويجبر فيها السكان، بمن فيهم النساء والأطفال، على مساعدة المغيرين على نقل السلع المنهوبة. ويسبب حرق المنازل معاناة جماعية للسكان المدنيين ويؤدي عادة إلى تشردهم. وفي هذه الظروف عادة ما ترتبط السخرة بالاختطاف، وكثيرا ما تؤدي إلى تجنيد الأطفال وإلى عنف جنسي.

١٤٠ - وتفيد تقارير الأمم المتحدة المودعة في محفوظات الفريق بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كانت مسؤولة عن خمس من تلك الحوادث وقعت خلال فترة أربعة أيام، من ٨ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠:

(أ) ففي ٨ شباط/فبراير، اختطف ٢٧ مدنيا أثناء نهب ليلونغو، في شابوندا بإقليم كيفو الجنوبية؛

(ب) وفي ٨ شباط/فبراير أيضا، اختطف ٥٠ مدنيا من بينهم ١٠ نساء وأُحرق أكثر من ١٠٠ منزل أثناء هجوم على منجم في نكوموا شمالي شرق كندو بمقاطعة مانيمبا، يقال إن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد استخدمت في هذا الهجوم السخرة لنقل نحو طن من الكاسيتريت^(١١)؛

(ج) وفي ٩ شباط/فبراير، أُحرق أكثر من ١٠٠ منزل في هجوم على روبوغا بالقرب من ليميرا بكيفو الجنوبية؛

(١١) في هجوم آخر نُسب إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مانيمبا، وقع في ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، قتل مدني واختطف ١٥٣ شخصا وأُجبروا على نقل السلع من قرية بها أحد المناجم تقع على مسافة ٤٠ كيلومترا إلى جنوب شرق كاسيسي إلى غابة كوموي.

(د) وفي ١١ شباط/فبراير، قتلت خمس نساء من مجموعة تضم ١٥ امرأة تعرضن للسرقة واختطفن وهن في طريقهن إلى سوق مولومبوزي في موينغا بكيفو الجنوبية.

١٤١ - وفيما يتعلق ببعض الجماعات المسلحة، ولا سيما جيش الرب للمقاومة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، قد تخدم الهجمات على المدنيين أيضا الغرض الاستراتيجي المتمثل في تشييط الدعم الدولي والمحلي للعمليات الموجهة ضدها. وقد توصل التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠٠٩ (S/2009/603، الفقرات ٣٤٥-٣٥٦) إلى نتيجة مفادها أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد اعتمدت هذه السياسة. وفي هذا الصدد، سُنت موجة من الهجمات على أهداف مدنية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ فسررها بعض المراقبين على أنها علامة على مقاومة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في سياق تقييم عمليات كيميا الثانية. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في واحدة من أسوأ الهجمات التي وقعت أثناء هذه الفترة، أُعدم ٩ مدنيين، ونُهبت عدة قرى، وسويت بالأرض عيادة ومدرسة ابتدائية في منطقة كالوليه بشابوندا. ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن موجة أخرى من الهجمات على القرى في منطقة شابوندا قد تسببت في تشريد نحو ١١ ٠٠٠ مدني في آب/أغسطس ٢٠١٠.

١٤٢ - وفي كيفو الجنوبية، لاحظ مراقبو الحماية اتجاهها صعوديا بارزا لأخذ الرهائن من أجل الحصول على فديات نقدية ونصب كمائن للمركبات المدنية، وهي أعمال يعزوها الفريق، بالاستناد إلى عمليات استخلاص المعلومات والمقابلات التي أُجريت مع ضباط مخبرات الكونغوليين وإلى تقارير مراقبي الحماية وتقارير الأمم المتحدة، إلى وحدات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تلتمس مصادر بديلة للدخل والتي تقوم بأعمال انتقامية من شركاء تجاريين سابقين.

١٤٣ - وفي المقاطعة الشرقية، استمر جيش الرب للمقاومة في خطف وقتل المدنيين في حوادث صغيرة متكررة، وارتكب عددا من الفظائع الجماعية كان أشدها بشاعة قيام ما بين ٢٥ و ٣٠ من عناصر جيش الرب للمقاومة بقيادة "المقدم" بينانسيو أوكومو و "أوبول"، الذي كان قد هاجم في الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ سبع قرى في منطقة ماكومبو بنيانغارا في أوليه العليا، بقتل ما لا يقل عن ٣٠٠ مدني وخطف ما بين ١٥٠ و ٢٥٠ شخصا، من بينهم ما بين ٣٠ و ٨٠ طفلا، وذلك حسبما أفادت تحقيقات أجرتها منظمات غير حكومية والأمم المتحدة في وقت لاحق. ويتبع "أوبول" دومينيك أونغوين، الذي أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أمرا بإلقاء القبض عليه في عام ٢٠٠٥.

دلائل على مسؤولية القيادة عن عمليات الاغتصاب الجماعي التي حدثت في تجمع إيهانا في واليكاليه، من ٣٠ تموز/يوليه حتى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠

١٤٤ - يدرك فريق الخبراء أن ثمة تحقيقات وطنية ودولية شتى تُجرى بشأن عمليات الاغتصاب التي تعرض لها ٣٠٣ من المدنيين أثناء هب ١٣ قرية تقع بين مبوفي وكييوا بواليكاليه أثناء تلك الفترة. واختار الفريق، بحكم ولايته الأوسع بكثير وبحكم قلة موارده، ألا يكرر عمل أفرقة التحقيقات المتخصصة، بل أن يواصل البحث عن صلات بين الجماعات المسلحة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في إقليم واليكاليه.

١٤٥ - وقد ثبت بالفعل أن الهجمات المذكورة أعلاه قد ارتكبتها ائتلاف من جماعة ماي ماي شيكا وعناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تنتمي إلى كتيبة مونتانا^(١٢). كما تحظى جماعة ماي ماي شيكا بدعم إيمانويل نيسنغويوما، وهو شخص فر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ويقود جماعة صغيرة تابعة له ويرتبط بالقوات الوطنية لتحرير الكونغو (انظر الفقرات ٥٠-٦٠). ودون الإحلال باستنتاجات التحقيقات الجارية، يرى الفريق أن العناصر التالية هامة لتحديد من يشتركون في المسؤولية القيادية عن تلك الانتهاكات.

١٤٦ - تُستشف من عمليات استخلاص المعلومات من المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وفي جماعة ماي ماي شيكا، ومن تقارير عن هجمات أخرى ارتكبتها هذا الائتلاف نفسه، علامات على النمط الذي تنسم به عملياتهم المشتركة:

(أ) اشترك القادة الثلاثة جميعاً في اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الاستهداف وتخطيط النهب، وقيامهم بعد ذلك بإصدار أوامر إلى المقاتلين التابعين لهم. وقيام ضباط ينتمون إلى كل جماعة من الجماعات الثلاث بالتناوب على قيادة العمليات؛

(ب) على الرغم من اتفاق الجماعات على الأهداف التكتيكية للعمليات (النهب مثلاً)، فإن كل جماعة تتبع الخطة الاستراتيجية الخاصة بها (مثل استهداف المنافسين التجاريين، أو التأثير على عمليات انتشار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو إرباكها، أو إشاعة انعدام الأمن لمنع عودة اللاجئين أو لاستقطاب الاهتمام الدولي تحقيقاً لمآرب سياسية). وتؤثر هذه الخطط المختلفة على سلوك مقاتلي كل جماعة أثناء العملية؛

(ج) تقسيم الغنائم بالتساوي بين الجماعات الثلاث التي تحتفظ كل واحدة منها بحصة من الغنائم لقائدها؛

(١٢) انظر <http://monusco.unmissions.org/Default.aspx?tabid=4135>

(د) ويُقال إن شيكا لم تكن لديه أي خبرة عسكرية قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن جماعته تضم عددا من الفارين من جماعة ماي ماي ومن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن جماعة ماي شيكا لم يكن لتتوافر لديها قدرة عسكرية تذكر بغير دعم مقاتلين من كتيبة مونتانا التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر سابقة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يدينون بالولاء لإيمانويل. غير أن شيكا، الذي ينتمي عرقيا إلى طائفة نغانغا ويتمتع بعلاقات محلية واسعة (بما في ذلك مع جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والفرارين منها) ويملك خبرة بالنشاط التجاري المرتبط بالتعدين، يؤدي فيما يبدو دورا بارزا في تحديد أهداف النهب من خلال شبكة من المخبرين المحليين؛

(هـ) كما انطوت الهجمات الأصغر نطاقا التي نسبت إلى الائتلاف نفسه في عام ٢٠١٠ على عمليات اغتصاب (كان هناك نقص كبير في الإبلاغ عنها على الأرجح) وخطف وسخرة ونهب؛ كان منها مثلا ما يلي:

١' في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠، اغتصبت ٣ نساء على الأقل أثناء هجوم على روينغا؛

٢' في ٢٧ أيار/مايو، اغتصبت امرأتان على الأقل أثناء هجوم على بيروا؛

٣' في ١٣ حزيران/يونيه، اغتصب ١٢ شخصا على الأقل، من بينهم قاصران، أثناء هجوم على أوسوكاري خطف فيه ٨ أشخاص؛

٤' في ١٦ و ٢٤ آب/أغسطس، نهبت موي وخطف ما بين ٥٠ مدنيا و ١٠٠ مدني لنقل الغنائم؛

(و) وكان الضباط الذين تم التأكد من وجودهم أثناء عمليات النهب والاعتصاب التي وقعت في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس هم سادوكي كيدونا مايلي، رئيس أركان شيكا، الذي أُلقي القبض عليه في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، و "النقيب" سيرافان ليونسو^(١٣) من كتيبة مونتانا التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا:

١' زعم شيكا للفريق أن مياليلي قد فر قبل الهجمات. غير أن مياليلي، الذي أجرى الفريق مقابلة معه بعد إلقاء القبض عليه في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وصف اجتماعات تتعلق بالتخطيط كان شيكا حاضرا فيها، وقال إنه عاد إلى مقر شيكا بعد العملية مع مقاتلين آخرين؛

(١٣) وُصف ليونسو بأنه "عقيد" في إحاطات أخرى قدمت إلى المجلس.

٢٠٠٩ قام قادة جماعة ماي ماي ومقاتلون سابقون فيها بإبلاغ الفريق بأن وحدة القيادة التي تتبع ليونسو قد نشرها "المقدم" إيفاريسست "صاديقي" كوانزيغويرا، قائد كتيبة مونتانا التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الذي ساعد شيكا في القيام بعمليات النهب. ويقول مقاتلون سابقون في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إن سيرافان لا يزال يتبع بشكل مباشر صاديقي الذي يدعي أنه يتحكم في الائتلاف؛

٣٠٠٩ يتلقى المقاتلون المنتمون إلى جماعة إيمانويل نسنغيومفا أوامرهم على الأرجح منه هو وحده، بالنظر إلى حداثة هذا التعاون بين العناصر السابقة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وأعدائهم السابقين؛

(ز) يلاحظ الفريق أن لشيكا صلات سابقة بأناس يعملون في تجارة المعادن وبضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الفقرات ٣٦-٤٢)، وربما يكون هؤلاء قد أثروا على القرارات المتعلقة بالعمليات أثناء أعمال الاغتصاب الجماعي.

جيم - الأشخاص الذين يعرفون وصول المساعدة الإنسانية أو توزيعها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٤٧٠ - يفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالوا يتعرضون للسطو المسلح والنهب وحوادث أمنية عنيفة أخرى تشمل عمليات خطف متفرقة: فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تم الإبلاغ عن وقوع ٩٨ حادثة من هذه الحوادث في كيفو الشمالية، بالمقارنة مع ١٤٤ حادثة وقعت فيها عام ٢٠٠٩، وعن وقوع ٤٦ حادثة في كيفو الجنوبية، بالمقارنة مع ٣٢ وقعت فيها عام ٢٠٠٩.

١٤٨٠ - وإلى جانب انعدام الأمن المرتبط حتما بالعمليات العسكرية الجارية ووجود عشرات الآلاف من العناصر المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعد سوء حالة الطرق عاملا رئيسيا يحد من إمكانية الوصول إلى من يعتبرون في حاجة إلى مساعدة إنسانية.

١٤٩٠ - والاستنتاج الذي يخلص إليه الفريق من الأدلة المتاحة هو أن معظم الحوادث الأمنية التي تؤثر على العمليات الإنسانية هي أعمال انتهازية لصوصية يرتكبها أفراد مسلحون تظل هويتهم مجهولة عادة. ولم يجد الفريق دليلا على نية آحاد القادة على أن يمنعوا بشكل منظم توزيع المساعدة الإنسانية. وفي هذه الظروف، يرى الفريق أن ذكر حوادث محددة لن يخدم

غرضاً رادعاً، لكنه قد يتعارض مع ضرورة حفاظ المنظمات الإنسانية المعنية على حيادها واستقلالها ونزاهتها.

سادساً - التحديات التي تواجه إدماج الجماعات المسلحة

١٥٠ - في شباط/فبراير ٢٠٠٩، خضع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب لعملية إدماج معجلة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. ورصد الفريق، أثناء فترة ولايته، التحديات الكبيرة التي ما زالت تعوق الإنجاز الكامل لتلك العملية.

١٥١ - وقد عانت عملية الإدماج من غياب الشفافية إلى حد كبير. وحصل الفريق على وثائق إدارية داخلية من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ترجع إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تبين أن قوام قواته هو ٢٧٦ ٥ فرداً (انظر المرفق ١٣). كما يتضح من وثائق أخرى قدمت إلى الفريق، وفي إطار الإعداد لعملية الإدماج المعجلة، يدعي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب أنه يقود ما يزيد على ١١ ٨٠٠ جندي، أي أكثر من ضعف الأعداد الأصلية (انظر المرفق ١٤).

١٥٢ - وقام ضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بنشر وحداتهم المختلطة في معظم أقاليم كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وتفيد مصادر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن ضباط المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابقين قد عقدوا اجتماعات من أجل الالتفاف على القنوات المعتمدة لاتخاذ القرارات المتعلقة بنشر القوات. وتلقى الفريق شهادات من عدد من ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تفيد بأن ضباط المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابقين يعدون، حتى عندما ينشرون كنواب للقادة في وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، هم صناع القرار الحقيقيون في معظم ألوية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥٣ - وما زال الفريق أول بوسكو نتاغاندا يشغل، بعد شائعات راجت في أيلول/سبتمبر عن الوقف الوشيك لارتباطه بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، منصب نائب قائد عمليات أماني ليو. وعلى الرغم من أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لم تعترف قط رسمياً بدور نتاغاندا، فإنه أكد دوره هذا علانية في مقابلة أجرتها معه وكالة رويتر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

الوحدات والأسلحة غير المدججة

١٥٤ - رصد الفريق عددا من الكتائب غير المدججة التي ظلت تحت القيادة الحصرية لضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كانوا ينتمون في السابق إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب مثل العقيد زيموريندا والفريق أول تناغاندا. وكانت معظم هذه الوحدات غائبة عن الهياكل التنظيمية الرسمية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمكن الفريق مع ذلك من تحديد هذه الكتائب "الخفية" وتلقى تقارير تفيد بوجود عدة كتائب أخرى منها. ويقول ضباط المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابقون إنه تم نشر كتيبة غير مدججة في كيتشانغا بقيادة المقدم ستيف روكارا. وظلت كتيبة ثانية في منطقة نغونغو بقيادة المقدم إريك باديجي. وثمة كتيبة ثالثة يقودها الرائد أوستاش في نياغبي وبيوي بإقليم ماسيسي الشمالية. ولما كانت أغلبية هذه الوحدات تنتمي من الناحية العرقية إلى طائفة التوتسي التي كانت جيدة التسليح والتجهيز، فإن السكان المحليين كانوا يخلطون في كثير من الأحيان بين تلك الوحدات ووحدات الجيش الرواندي. وعلى الرغم من أن الكتائب النظامية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تضم عادة ما بين ٤٠٠ و ٦٠٠ جندي، فإن هذه الوحدات غير المدججة تضم، كما أفادت مصادر سابقة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، عددا يصل إلى ٨٠٠ جندي حسبما تشير التقديرات.

١٥٥ - كما تلقى الفريق شهادات متعددة جديدة بالثقة من ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلطات المحلية، وشهود عيان تفيد بأن عناصر سابقة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب تواصل استخدام رعاة الماشية المسلحين كميليشيات مساعدة. ويقوم الرعاة في معظم الأحيان بحماية الماشية لصالح كبار ضباط المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ويقومون بارتداء الزي العسكري في المساء وفقا لشهود عيان أجرى الفريق مقابلات معهم. وقامت الوحدات العسكرية للبعثة بإبلاغ الفريق بأنها اعترضت رعاة مسلحين في المنطقة المحيطة بمزرعة أوسو بإقليم ماسيسي وقامت بفحص أسلحتهم. وفي إحدى المرات، قتل رعاة مسلحون، كما أفاد مسؤولون حكوميون، اثنين من أفراد الشرطة العسكرية على جانب الطريق الرئيسي المؤدي إلى وسط ماسيسي. فعند سؤال هؤلاء الرعاة عن سبب حملهم لقنابل يدوية، رمى أحدهم بقنبلة يدوية في اتجاه الشرطة العسكرية فانفجرت، ودفع هذا الأمر رعاة آخرين إلى التزول إلى الطريق والإجهاز على الشرطين العسكريين. وقامت عناصر سابقة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في وقت لاحق بمنع موظفي وكالة المخابرات الوطنية من التحقيق.

١٥٦ - وعلاوة على ذلك، تلقى الفريق أيضا روايات عديدة عن مخابئ أسلحة ما زالت تخضع لحماية ضباط سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد هاجم فارون من الخدمة، مثل المقدم إيمانويل نسينغيوامفا بعض هذه المخابئ، كما حدث مثلا في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في بوسورونغو (انظر الفقرة ٥٥). ويقول ضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كانوا يحملون من قبل رتبا عالية داخل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب إن الفريق أول نتاغاندا يحتفظ بعدد من مخابئ الأسلحة في نغونغو وكاباتي وكاساكي وبونيولي. وحصل الفريق على صور وإحداثيات دقيقة بنظام المعلومات الجغرافية لمخبا أسلحة يقع على تل قريب من نغونغو يقال إن به كميات كبيرة من الرشاشات (١٢,٧ ميليمترا)، وقاذفات صواريخ (١٠٧ ميليمترات) وذخيرة (انظر المرفق ١٥).

استمرار السيطرة على الأراضي

١٥٧ - وثق الفريق، أثناء النصف الأول من ولايته، وجود إدارة موازية يقع مركزها في موشاكيه حيث كان علم المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب مرفوعا شهورا عديدة. ووفقا للمقابلات التي أجراها الفريق، كان النظام يشمل مئات من مختلف الضرائب التي تذهب عائداها إلى فيليب غافيشي رئيس المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وإلى الفريق أول بوسكو نتاغاندا. وحصل الفريق على سجلات شهرية رسمية بالضرائب التي تفرضها هذه الإدارة على إقليم "ماسيسي/موشاكيه" غير المعترف به (انظر المرفق ١٦).

١٥٨ - وبعد مفاوضات طويلة، قيل إن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وافق على تعيين موظف سياسي في منصب نائب مدير إقليم ماسيسي في مقابل تفكيك الإدارة الموازية في تموز/يوليه. وأوضح مدير سابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب أن الشرط المسبق لإنهاء الإدارة الموجودة في موشاكيه كان أن يحصل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب على نسبة مئوية من الإيرادات العامة لإدارة ماسيسي. وعلم الفريق، أثناء زيارته لماسيسي، أن الشخص الذي عينته الحكومة الجديدة قد تولى العديد من أهم خدمات ومجالات الإدارة العامة في ماسيسي. ولاحظ التجار المحليون الذين أجرى الفريق مقابلات معهم، في مواقع كانت تحتلها الإدارة الموازية التابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، انخفاضاً حاداً في الضرائب المحلية، على الرغم من أنهم قالوا إن بعض مسؤولي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب استمروا في فرض ضرائب غير قانونية لمصلحتهم الخاصة.

١٥٩ - وعلى الرغم من النهاية الرسمية لإدارة الموازية، فقد أوضحت السلطات في كيتشانغا للفريق أن الجنود السابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يطبقون نظام

سالونغو الذي يجبر المدنيين على بناء المنازل وتنظيف المخيمات ونقل البضائع للعسكريين. وفي غرب كيتشانغا، تتحكم إدارة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بكامل الجزء الغربي من متنزه فيرونغا الوطني وتحظر دخول حراس المتزه إليه (انظر الإطار أدناه). كما أحاط الفريق علما بأن سيلفستر بويرا كياه، زعيم المجتمع المدني في ماسيسي، قد اعتقل بشكل غير قانوني في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٠ وعُذّب بعد تنديداته العلنية بالانتهاكات التي ارتكبتها قوات نتاغاندا.

الإطار ٣

المستوطنات غير القانونية في متنزه فيرونغا الوطني

وقعت، في كل أرجاء القطاع الغربي من متنزه فيرونغا الوطني، تعديات كبيرة من جانب السكان الخاضعين للسيطرة المباشرة لضباط سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. ويقول سكان منطقة بوزيا، الواقعة داخل المتنزه، أن الأرض ما برحت تُقطع أشجارها لأغراض الزراعة والرعي. ويستفيد الضباط السابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب من بيع قطع الأراضي ومن بيع الفحم. (المرفق ١٧)

١٦٠ - كما تلقى الفريق شهادات جديدة بالثقة عن استمرار وجود هيكل شرطة "موازي" في إقليم ماسيسي، يتألف من ضباط سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ومن حلفائهم من الأعضاء السابقين في ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغولييين غير الراضين عن مركزهم في الشرطة الوطنية الكونغولية. ويقول ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية إن هيكل الشرطة هذا يقوده عقيد سابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يدعى إيساي مونيكاكازي بالاشتراك مع نائبه العقيد مونيمنتوالي زابولوني (ضابط سابق في ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغولييين). ويتألف هذا الهيكل من قطاع شمالي يقوده العقيد مافيور، الذي يوجد مقره في كيتشانغا، ومن قطاع جنوبي يقوده العقيد هيفير، الذي يوجد مقره في كاروبا. ويفيد ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية بأن هذه الوحدات تشكل نصف قوات الشرطة جميعا في إقليم ماسيسي. وعلى الرغم من أنها ما زالت تتلقى مرتباتها من الميزانية الرسمية للشرطة الوطنية الكونغولية، فإنها ترفض إطاعة أوامر القيادة الإقليمية للشرطة الوطنية الكونغولية. وقد أجرى الفريق مقابلة مع العقيد زابولوني الذي أكد وجود هيكل شرطة موازي في ماسيسي وقدم رسالة تتضمن شكوى من التمييز داخل الشرطة الوطنية الكونغولية.

التوترات الداخلية

١٦١ - ما زال اعتقال الفريق أول لوران نكوندا، الزعيم السابق للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، يقسم صفوف هذا المؤتمر. فثمة فصيل يقوده الفريق أول نتاغاندا، الذي حل محل نكوندا قبل اعتقاله من قبل السلطات الرواندية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويضم كبار ضباط هذا الفصيل، الذين يقال إنهم يدينون بالولاء لنتاغاندا، قائد القطاع الثاني والعشرين العقيد إينوسان زيموريندا، وقائد القطاع الحادي والعشرين العقيد إينوسان "ملكة الهند" كينا، وقائد المنطقة الثانية بودوان نغاريوي. ومن الجهة الأخرى، يحظى العقيد سلطاني ماكينغا، نائب قائد عملية أماني ليو في كيفو الجنوبية، بدعم قسم كبير من ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين كانوا أعضاء سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ويدينون بالولاء لنكوندا. وتضم هذه العناصر قائد اللواء ٢١٢ العقيد يوسف مبونزا، ونائب قائد المنطقة الرابعة العقيد نديكيزي سالونغو، وقائد القطاع الحادي والخمسين العقيد كلود موشو.

١٦٢ - وخلال ولاية الفريق، وقعت سلسلة من الاغتيالات للضباط والقادة السياسيين الذين ظلوا قريبين من نكوندا. ففي ٢٠ حزيران/يونيه، قتل دوين نتاري سيمادوينغا، أكثر زعماء طائفة توتسي الكونغولية الشيوخ تمنا بالاحترام، وهو بمزله في غيزيني. وأفاد محققو حقوق الإنسان بأن مجموعة رجال تضم حارسا شخصيا لنتاغاندا دخلت منزل نتاري واهالت عليه ضربا حتى الموت. وأثار هذا الاغتيال مشاعر الحزن والغضب في كل صفوف فصيل ماكينغا في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، كما تبين من المقابلات التي أجراها الفريق. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، اغتيل أيضا المقدم أنطوان باليونو في غوما وهو في طريقه إلى منزل نتاغاندا على يد ضباط سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب قريبين من نتاغاندا. وكان المقدم باليونو عضوا قريبا في الحلقة الداخلية لنكوندا أثناء التمرد الذي قام به المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وكان وقت وفاته مسؤولا عن الشؤون المدنية العسكرية في قيادة عملية أماني ليو. وبالإضافة إلى ذلك، أحاط الفريق علما بتقارير عن احتفاء عدد آخر من مؤيدي نكوندا أو تعرضهم للتحرش أو الاعتقال التعسفي. ومع ذلك، فإن هذين الفصيلين قد تعاونوا في عدد من المناسبات عندما استشعرا تحيزا ضد حركتهما داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الصلات مع الجماعات المسلحة

١٦٣ - كان من التحديات الأخرى التي واجهت عملية إدماج المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب تعاون بعض ضباطه السابقين مع جماعات مسلحة. وتشير عمليات استخلاص

المعلومات التي قامت بها البعثة مع مقاتلين سابقين أعيدوا لوطنهم رواندا إلى وجود اتصال وتعاون بين عناصر معينة داخل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا خلال عام ٢٠١٠ (انظر الفقرتين ٨٧ و ٨٨).

١٦٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ظل الضباط السابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وفقا لشهادات جديدة بالثقة من مختلف المصادر، على اتصال باثنين من المنشقين السياسيين الروانديين المقيمين في جنوب أفريقيا وهما باتريك كاريجيبي، الرئيس السابق للمخابرات الرواندية، والفريق فوستان نايومبا نيامواسا، الذي نجح من محاولة اغتيال في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في جوهانسبرغ. وكان الفريق شاهدا مباشرا على محادثة جرت بين كاريجيبي وضباط بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كانوا أعضاء سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيلول/سبتمبر. وتقول مصادر تابعة للأمم المتحدة، ومقاتلون أجرى الفريق مقابلات معهم، إن كايومبا ربما يكون قد أرسل مبعوثا للقاء قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات الوطنية لتحرير الكونغو وجماعة ماي ماي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شباط/فبراير.

مقاومة إعادة الانتشار

١٦٥ - في مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عندما أعلن رئيس أركان الجيش الفريق أول ديدويه إيتومبا عن عزم الحكومة إعادة نشر أفراد الجماعات المسلحة السابقة خارج منطقتي كيفو، تصالحت فصائل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بغية تكوين جبهة موحدة. وتفيد مصادر في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن نتاغاندا قد نظم، في ١٧ أيلول/سبتمبر، اجتماعا لضباط سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في روبايا من أجل الاستعداد لمقاومة أي محاولات لإعادة نشرهم. ووقع الضباط السابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب رسالة توضح معارضتهم القوية لإعادة الانتشار إلى أن يتم تنفيذ جميع جوانب اتفاق ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، بما في ذلك عودة اللاجئيين الكونغوليين وتثبيت الرتب (انظر المرفق ١٨). ويقول ضباط عدة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إن من المتوخى القيام بعمليات مشتركة مع قوات الدفاع الرواندية إن تبينت ضرورتها لإنفاذ إعادة الانتشار.

١٦٦ - وتلقى الفريق تقارير عديدة جديدة بالثقة من ضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة تفيد بأنه خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، قام ضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بعمليات تجنيد من أجل زيادة عدد الأفراد في وحداتهم. واستخدمت منطقة بويزا الواقعة داخل متزه فيرونغا الوطني كمركز

لتدريب كثير من المجندين الجدد، وفقا لما أفادت به مصادر محلية ودولية. وأبلغ موظفو البعثة الفريق بأن توترات وقعت بين الضباط السابقين في كل من ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب داخل اللواء ٢٤١ في كاليهيه، مما أجبر قائد اللواء العقيد شيكو في نهاية المطاف على الفرار إلى بوكافا تحت التهديد بالاعتقال. وأفادت البعثة وضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية له معرفة جيدة بكييتشانغا بأنه تم إلقاء القبض على عناصر سابقة في ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بأوامر من العقيد زيموريندا، وتم نزع سلاحهم وإجبارهم على الفرار في اتجاه مويسو وغوما. وتقول مصادر عديدة إن معظم المجندين الجدد ينتمون إلى طائفة التوتسي العرقية.

١٦٧ - وعلاوة على ذلك، قامت العناصر السابقة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، أثناء الحظر الرئاسي المفروض على أنشطة التعدين، بتعزيز رقابتها على وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المنشورة في واليكاليه. وأجرى الفريق مقابلة مع العقيد كينا الذي قال إنه نقل مقر قطاعه من كاتالي في إقليم ماسيسي إلى وسط واليكاليه في آب/أغسطس ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، تولى العقيد بودوان نغارويي قيادة المنطقة الثانية بعد وقف العقيد بالوميزا شوما عن الخدمة. وخلال زيارات الفريق لواليكاليه قالت مصادر عسكرية ومدنية متعددة إن الضباط الموالين لنتاغاندا قد استولوا على ثلاثة أرباع مراكز القيادة الموجودة في واليكاليه. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير للأمم المتحدة بأن كتيبة احتياطية غير مدججة قد نُشرت جنوب وسط واليكاليه في تشرين الأول/أكتوبر. وكشف ضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب للفريق أن هذه الوحدة ظلت تحت السيطرة التامة لنتاغاندا.

١٦٨ - وقد أدى هذا التركيز الشديد لوحدات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في أوائل تشرين الأول/أكتوبر إلى قيام معظم القوات الحكومية السابقة التابعة للواء ٢١٢، الخاضعة لسيطرة العقيد موداهونغغا، بترك الخدمة والفرار صوب كيسانغاني أو القاعدة العسكرية الموجودة في بيريوي. وأبلغ مسؤولون حكوميون الفريق في تشرين الأول/أكتوبر بأن الجنود يشتكون من أن جميع الأوامر تصدر باللغة الكينييارواندية ومن أنهم يخشون عودة الحرب. وقام ضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بإبلاغ الفريق بأن هؤلاء الجنود قد استعاض عنهم على نحو سريع بعناصر غير مدججة تابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.

إدماج الجماعات المسلحة الكونغولية الأخرى

١٦٩ - كما أدت سيطرة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب على هيكل قيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقتي كينفو إلى تعقيد المفاوضات مع الجماعات المسلحة الأخرى المستاءة مما تعتبره معاملة غير متكافئة. وأوضح قائد تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة، "الفريق أول" جانفيسه، للفريق أنه حريص على التفاوض مع الحكومة ولكنه لا يستطيع أبداً أن ينظر في الانضمام إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بحالتها الراهنة.

١٧٠ - وقد قفل باب إدماج الجماعات المسلحة الكونغولية، من الناحية الرسمية، في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بعد "عملية الإدماج السريع". ومنذ ذلك التاريخ، أعلنت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن جميع الجماعات المسلحة المتبقية ستعتبر من "أعداء الدولة". ولكن لئن كانت أغلبية الجماعات المسلحة قد دخلت بالفعل إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن عدداً كبيراً من المقاتلين الكونغوليين قد ظلوا خارج العملية.

١٧١ - وأصررت السلطات الكونغولية في البداية على التقييد بالموعد النهائي واحتجت بأن إعادة فتح باب الإدماج/التسريح لن يؤدي إلا إلى التشجيع على توسع الجماعات المسلحة. ولكن عملاً على إدارة الوضع الأمني في الشرق، وضعت البعثة، في أوائل عام ٢٠١٠، خطة للتعامل مع ١٩ من الجماعات المسلحة المتبقية. وكانت المحاولة الأولى لتنفيذ تلك الخطة تتعلق بجماعة ماي ماي كينفوا التي تجمعت في واليكاليه وهومبو كي يتم التعامل معها وتُخَيَّر بين التسريح أو الإدماج في آذار/مارس ٢٠١٠. ولكن العملية توقفت لعدم توافر الدعم الحكومي الكامل. وبعد أن تُرك أكثر من ٥٠٠ مقاتل سابق في واليكاليه دون دعم أو مرتبات أو أوامر انتشار، عادوا إلى إقليمهم الأصلي في واليكاليه الجنوبية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وأسفر عدم إكمال العملية عن تجزؤ قوات كينفوا، التي بدأ بعضها يتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في حين بدأ بعضها الآخر يفرض الضرائب على الكاسيتريت في الطريق الواصل بين إيتيبيرو وهومبو والمؤدي إلى بوكافو. وفي ٢١ حزيران/يونيه، أعاد وزير الدفاع النظر في سياسة الحكومة وأذن للبعثة وشركائها بالمضي في العمل بشرط إعادة تدريب "المقاتلين الكونغوليين المتبقين" قبل نشرهم في إطار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. واستخدام المصطلح الرسمي "المتبقين" أمر له دلالاته لأنه يسمح للمقاتلين الكونغوليين داخل الجماعات المسلحة الأجنبية، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية، بالمشاركة في العملية للمرة الأولى.

١٧٢ - ووثق الفريق أيضا محاولات قامت بها السلطات الحكومية المدنية لإدماج ميليشيا الهوتو التي يقودها إيراستو نتيباتوراما، وهو مالك أراض من طائفة الهوتو العرقية يصور نفسه على أنه زعيم تقليدي في المنطقة الواقعة شمال كيتشانغا. وقام مسؤولون حكوميون بإبلاغ الفريق بأنهم تفاوضوا بشأن إبرام اتفاق وأعدوا حفلا مع الحاكم جوليان بالوكو في أوائل أيلول/سبتمبر من أجل إدماج الوحدات التابعة لإيراستو في الإدارة المدنية. وبعد تلقي الإذن ووثائق السفر الرسمية من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب التي تسمح للسلطات الحكومية غير المنتمة إلى المؤتمر الوطني بالسفر إلى كيتشانغا، ألغى الحفل وعملية الإدماج فجأة. وأوضحت مصادر سابقة في المؤتمر الوطني للفريق أن الفريق أول نتاغاندا قد أعطى أمرا شفويا لإيراستو بالألا يشارك في عملية الإدماج لأنه ما زالت توجد حاجة إلى الميليشيا التابعة له.

سابعاً - الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية

١٧٣ - عملا بالفقرة ١٠ من القرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩)، حقق فريق الخبراء في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والمناجم الطبيعية التي يعرف أن الجماعات المسلحة تسيطر عليها أو تستخدمها، وفي الاتجار غير القانوني بها. وأجرى الفريق مقابلات عديدة مع مقاتلين سابقين وزار عدة مناطق تعدين في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وكان من النتائج الرئيسية التي أسفر عنها هذا البحث أنه لئن كانت العمليات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد أبعدت كثيرا من الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية عن مناطق التعدين الرئيسية، فإن هذه الجماعات تواصل مع ذلك السيطرة على مئات من الرواسب التعدينية الأكثر بعدا. وبالإضافة إلى ذلك، خلص الفريق إلى أن الجماعات المسلحة قد توسعت في استخدام الوسطاء من أجل شراء المعادن المستخلصة من المناجم التي لم تعد تستطيع الوصول إليها ومن أجل الاستثمار فيها. ولاحظ الفريق كذلك زيادة هجمات السلب والنهب التي تشنها الجماعات العسكرية على تجار المعادن وناقليها. وفي تقدير الفريق أن معظم المعادن تَحد طريقها إلى الأسواق القانونية عن طريق بلدان في المنطقة. وأخيرا، وثق الفريق المنافع المالية التي ما زالت الجماعات المسلحة تجنيها من الموارد الطبيعية غير المعادن، مثل الأراضي والأخشاب والأسماك والحيوانات البرية والفحم.

١٧٤ - وفي مطلع أيلول/سبتمبر، أدان الرئيس كاييلا علنا ذلك "النوع من عصابات المافيا" الذي قال إنها أصبحت منخرطة في شؤون التعدين، ودعاها إما إلى التخلي عن مصالحها التعدينية جانبا وإما إلى خلع زيتها العسكري. وفي بيان علني لاحق، أشار وزير المناجم إلى "التورط الواضح لبعض السلطات المحلية وسلطات المقاطعات والسلطات

الوطنية، المدنية والعسكرية على حد سواء، في الاستغلال غير القانوني للمواد المعدنية وفي الاتجار غير المشروع بها“ (انظر المرفق ١٩). وكانت الحاجة إلى تخلص تجارة المعادن من هذه الشبكات الإجرامية هي المبرر الرسمي الذي دفع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى فرض تجميم مؤقت على الأنشطة التعدينية في المقاطعات الشرقية الثلاث، كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية ومانبيما، اعتباراً من ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠^(١٤).

١٧٥ - والبحث الذي أجراه الفريق يؤيد بقوة تحليل الرئيس ووزير المعادن، ويوثق هذا الفرع من التقرير بعض جوانب التورط المعقد وغير القانوني لهذه الشبكات في استغلال الموارد الطبيعية. ويرى الفريق أن ما تم الوقوف عليه من حالات ومواقع وأفراد يوضح عسكرة الموارد الطبيعية وما لذلك من تأثير سلبي على الأمن وحقوق الإنسان والاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧٦ - ويعد ضلوع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أنشطة التعدين وفي تجارة المعادن غير قانوني لعدة أسباب. فالمادة ٢٧ من قانون التعدين تحظر على الموظفين العموميين، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة، المشاركة في أنشطة التعدين (انظر المرفق ٢٠). وبالإضافة إلى ذلك، أمر الرئيس كابيلا، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعدد من كبار ضباط هذه القوات الأفراد العسكريين بأن يتعدوا عن أنشطة التعدين (انظر S/2010/252، المرفق الثاني)، وتحظر المواد من ٦٣ إلى ٦٥ والمادة ١١٣ من قانون الجزاء العسكري لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أعمال السلب و”عصيان الأوامر في مواجهة العدو أو وقت الحرب أو في ظل الظروف الاستثنائية“. (انظر المرفق ٢١). ولكن على الرغم من أن بعض المدعين العسكريين قد سعوا إلى تطبيق هذا القانون، فإنهم يواجهون في الممارسة العملية عقبات خطيرة تشمل قلة الموارد اللوجستية، والعرقلة التي يقوم بها ضباط أعلى رتبة.

١٧٧ - وأسفر التزاع بين المصالح الاقتصادية للشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والولاية الأمنية للجيش عن ثلاث عواقب سلبية هامة:

- (أ) عدم إيلاء القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الأولوية لحماية المدنيين؛
- (ب) تنافس تسلسل القيادة والعصيان داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(١٤) http://www.itri.co.uk/SITE/UPLOAD/Document/ITRI_statement_on_Kabila_suspension.pdf

(ج) عدم الاهتمام بشن عمليات عسكرية ضد الجماعات المسلحة بما يؤدي إلى التعايش معها، ويؤدي في بعض الحالات إلى التواطؤ مع تلك الجماعات نفسها. وخلص الفريق إلى أن هذه التطورات تسهم إسهاما مباشرا في التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة ويمثل تحديا خطيرا لمعالجة انعدام الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧٨ - ولاحظ الفريق، طوال فترة ولايته، أن ضلوع الأطراف المسلحة في تجارة المعادن تتخذ أشكالا عديدة، تتراوح بين سبل غير مباشرة وسبل مباشرة قسرية، وتتضمن الأنواع التالية لضلوع الأفراد العسكريين والجماعات المسلحة في تجارة المعادن:

(أ) فرض الضرائب: يمكن أن تتمثل الضرائب التي تفرضها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة في اقتطاع نسبة مئوية من المبيعات أو الإنتاج الإجمالي من مديري مواقع التعدين، وفرض رسوم على دخول مواقع التعدين والخروج منها، وطلب رسوم شهرية موحدة لكل حفرة تنقيب أو محطة سحق أو غسل، بالإضافة إلى إقامة حواجز على الطرق لاعتراض المركبات أو الحمالين المشاة. كما تتمركز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة خارج حفر التنقيب وتقتطع جزءا من الإنتاج كلما خرج حفار حاملا معادن. كما تفرض القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة أحيانا ضرائب "بمجهود حربي" على كل المكاتب والمتاجر (المحلات) والدور التي تشتري الإنتاج، وتفرضها في بعض الأحيان على السلع، بما فيها الجعة والماشية، في المناطق الغنية بالمعادن.

(ب) الحماية: في مناطق التعدين التي زارها الفريق والتي يتهدها انعدام الأمن من جراء الجماعات المسلحة، عادة ما يتصل مديرو حفر التنقيب بالقائد الفعلي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ويعقدون صفقة معه قبل أن تُسلب منهم الحفر أو يُستولى عليها، أو أن يُعتقلوا لابتزازهم من أجل دفع مبالغ أكبر. كما تدفع رسوم الحماية أحيانا إلى كل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة كي تزودهم بحراسات أمنية، أو تيسر لهم التهريب عبر الحدود البرية أو المائية، أو تتدخل لصالح أحد الأطراف في النزاعات حول حقوق التعدين. وأخيرا، يدفع كبار تجار الذهب في مدن مثل بوكافو وبوتومبو وغوما رشواوى أكبر قيمة إلى قادة القوات المسلحة الهامين على سبيل الضمان في حالة تعرضهم لأي مضايقات من سلطات أخرى.

(ج) السيطرة التجارية: لاحظ الفريق أن الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كثيرا ما تستخدم أموالا

خاصة وأموالا مختلصة وإيرادات محصلة من ضرائب غير قانونية ومن أعمال النهب لشراء وبيع المعادن بالقرب من مواقع التعدين. وكثيرا ما يستخدم ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسطاء، مثل الأقارب أو الوكلاء أو الحراس الشخصيين المزودين بأوراق سفر عسكرية خاصة، للاستثمار بالنيابة عنهم. وتصبح الشبكات الإجرامية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة أحيانا من "مساندي" المديرين وأفرقة المنقبين عن طريق تزويدهم مسبقا بالغذاء ومضخات المياه ومولدات الكهرباء. وبالإضافة إلى ذلك، قد تحدث مشاركة تجارية في تجارة المعادن من خلال بيع السلع وتوفير النقل.

(د) السيطرة القسرية: أكثر الأشكال التي يتخذها ضلوع الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تجارة المعادن اتساما بالقسر هو النهب. وقد تتواطأ الأطراف المسلحة أيضا في هجمات النهب هذه عن طريق تزويد العصابات أو الجماعات المسلحة بالأسلحة أو عن طريق إطلاعها على حركة المعادن أو الأموال المستخدمة لشراء المعادن، وذلك من أجل اقتسام نسبة مئوية من البضائع المنهوبة. وقد تعتمد الأطراف المسلحة أيضا إلى الاستيلاء بالقوة على حفر التنقيب المدرة للإنتاج لتستغلها بنفسها أو قد تتعرض هذه الحفر للنهب من حين لآخر. وتعد الاعتقالات العشوائية لأغراض الابتزاز من الأمور الشائعة في مواقع التعدين، كما يقال إن الأطراف المسلحة قد تفرض أيام عمل جماعي أسبوعية، تعرف باسم سالونغو، يخصص خلالها كل الإنتاج للأطراف المسلحة. كما تمارس السيطرة القسرية عندما تطلب الأطراف المسلحة الوصول إلى حفرة التنقيب خلال ساعات معينة من النهار لتمكين المقاتلين من الحفر بأنفسهم. وأخيرا، قد تفرض الأطراف المسلحة أيضا بيع المعادن إلى بعض التجار المفضلين. أما فيما يتعلق بالحفارين والتجار، فإن تعاونهم في الفئات الثلاث السابقة لضلوع الأطراف المسلحة يمكن أن يساعدهم على تجنب التعرض لعواقب السيطرة القسرية.

ألف - المعادن

١ - واليكاليه

١٧٩ - في اقتصاد يعتمد اعتمادا مفرطا على التعدين الحربي، أعربت الأطراف الرسمية والاقتصادية التي أجرى الفريق مقابلات معها في واليكاليه عن قلقها إزاء التأثير الذي يمكن أن يتركه الوقف الرئاسي لأنشطة التعدين على سبل كسب العيش، وعن تشككها في أن هذا الوقف سيساعد على تحسين الأمن. غير أنها أبدت قبولها لوصف الرئيس بأن المافيا قد

أصبحت تهيمن على القطاع، وتساءلت في الوقت نفسه عما إذا كانت ستتخذ تدابير تأديبية ضد أقوى الشخصيات داخل تلك الشبكات.

ضلوع الجماعات المسلحة في تجارة المعادن

١٨٠ - تأكد الفريق، أثناء زيارته للوكويتي، من التقارير السابقة التي أفادت بأن الذهب المستغل أو المنهوب من جانب ماي ماي شيكا، والقوات الديمقراطية لتحرير روندا، والقوات الوطنية لتحرير الكونغو/إيمانويل يباع كله في السوق في موتونغو. وقالت امرأة تتردد على السوق كل أسبوع إن سلعا أخرى، مثل الملابس وحقائب السفر والهواتف المحمولة، تباع أيضا في موتونغو ويشار إليها بعبارة "شكرا شيكا" لانخفاض أسعارها عن أسعار السوق.

١٨١ - ويقول موظفو قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن التابع للبعثة إن كتيبة مونتانا التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا المتمركزة في إقليم واليكاليه قد أصبحت من أغنى وحدات الحركة بسبب ما تقوم به من أعمال نهب مع جماعة ماي ماي شيكا والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا/إيمانويل. ويسمح قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لجنودهم بالاحتفاظ بنسبة ٥٠ في المائة من جميع السلع المنهوبة، بما في ذلك السلع الشخصية والمعادن. ونتيجة لذلك، تشير بعض المصادر إلى أن أفراد وحدات أخرى من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد هجروا قادتهم لينضموا إلى كتيبة مونتانا. كما قام متعاون مدني تابع للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا بإبلاغ الفريق بأنه كثيرا ما يسافر إلى واليكاليه عن طريق مطار كاسيسي (إقليم مانيما) من أجل استعادة الذهب الذي سبياع لحساب كبار القادة. وزعم المصدر نفسه أن لديه وسطاء يساندون هذه الصفقات المتعلقة بالذهب في بوجومبورا وكيغالي.

محاولات بيع "اليورانيوم" من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومؤسسة ناموكايا

١٨٢ - علم الفريق، خلال فترة ولايته، أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حاولتا بيع ستة أوعية تحتوي على ما يعتقد أنه يورانيوم اكتشف في إقليم واليكاليه. وتفيد مصادر مطلعة بأن الزعماء العرفيين في واليكاليه طلبوا في عام ٢٠٠٨ من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا استخدام متفجرات للكشف عن مستودع تحت الأرض تم إخفاؤه في حقبة الاستعمار البلجيكي. وما أن تم الكشف عن هذا المستودع حتى وجدت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كثيرا من المعادن النفيسة بالإضافة إلى أوعية تحتوي على اليورانيوم تزن ٧٠ كيلوغراما. وأبلغ بذلك على الفور الفريق أول سيلفستر موداكومورا كبير قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وتقول مصادر المخابرات الكونغولية ووسطاء للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا إن الفريق أول موداكومورا اتصل

بشريكه التجاري القديم إيفاريست شامبا من مؤسسة ناموكايا لترتيب نقل أحد الأوعية بالطائرة من كاسيسي إلى بوكافو. وقد احتفظت مؤسسة ناموكايا بعد ذلك بالوعاء لما يزيد على عام دون أن تجد له مشتريا وأعادته في نهاية المطاف إلى قس رواندي يعيش في كاليهيه.

١٨٣ - ولدى الفريق دليل فوتوغرافي على هذا الوعاء (انظر المرفق ٢٢). والعبارات التي دونت على الوعاء هي URANIUM FABRIQUE CHIKOLOBWE DAN LA PROVINCE DU KATANGA 18960, Nr. 238 RX9006-6 CHAMBRES 25 (”يورانيوم مصنع شيكولوبوي بمقاطعة كاتانغا ١٨٩٦٠، رقم 238 RX9006 25 الغرفة ٢٥“). (انظر المرفق ٢٣). وقد أبلغ الفريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بهذه المعلومات وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ما برحت ترصد الاتجار غير المشروع من إقليم كاتانغا، الذي توجد به رواسب معروفة لليورانيوم في شينكولوبوي. ويفهم الفريق أنه حتى لو تبين أن هذا الوعاء يحتوي حقا على اليورانيوم، فإن إنتاج غرام واحد من مادة انشطارية يستلزم مئات من هذه الأوعية. كما يلاحظ الفريق أن اليورانيوم لم يتم إثراؤه قط في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٨٤ - ومؤسسة ناموكايا لها صلة أيضا بحالة أخرى تتعلق باليورانيوم حدثت في واليكاليه، وفي هذه الواقعة عرض اثنان من وكلاء شامبا بيع ”اليورانيوم“ عن علم إلى أحد أعضاء الفريق في بوكافو (انظر المرفق ٢٤). وزود هذان الوكيلان الفريق بدليل فوتوغرافي وبوثائق عن هذه المادة التي ادعيا أنها اكتشفت في إقليم واليكاليه (انظر المرفق ٢٥). وتذكر الوثائق التي قدمت إلى الفريق أن المواد تتألف من زجاجتين من مسحوق اليورانيوم وأربع زجاجات من زئبق سائل أسود، وزجاجتين من الزئبق الأحمر، وزجاجتين من الراديوم (انظر المرفق ٢٦).

إيتيبيرو

١٨٥ - زار الفريق، أثناء فترة ولايته، إيتيبيرو وهي أحد المواقع الرائدة التي أقيم بها مركز لتجارة المعادن. وتدعم البعثة، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة، إنشاء مراكز لتجارة المعادن في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية بهدف مركزة الضرائب والوثائق إلى جانب توفير الأمن لتجارة المعادن. وإيتيبيرو مركز تجاري معروف بالفعل جيدا للعديد من مناجم الكاسيتريت والذهب الحرفية^(١٥) جنوب بلدة واليكاليه، على الطريق المؤدي من هومبو إلى بوكافو. كما يمكن الوصول من إيتيبيرو برا إلى كاسيسي التي تبعد عنها بنحو ١٣٠ كيلومترا غربا في مقاطعة مانيمبا، والتي تنقل منها جوا كميات كبيرة من المعادن إلى بوكافو.

(١٥) تشمل المواقع بوكامبا، وكامابنغا، وإيوندو، وكيبيندوبندو، ونغوبا (في متزه كاهوزي بيبغا)، وكيبيندو، وميبو، وكامابنغا، وإيدامبو، وكاندبمو، وكابالو، وإيسوكو، وتوسنغوسنغو، ونهر لوقا، وكاسيندي، وميكا، وبوسيسي، بالإضافة إلى إيبانغا ومواقع أخرى بطول الطريق المؤدي إلى كاسيسي.

والكاسيتريت المستخرج من المنطقة عالي الجودة ويصل سعر الكيلو منه إلى ضعف سعر نظيره المستخرج من بيسي. وعلى الرغم من أن المواقع تسيطر عليها السلطات التقليدية من الناحية الإسمية، فإن معظم المنقبين والتجار الحرفيين يأتون من كيفو الجنوبية. وعلاوة على ذلك، أبلغ التجار الفريق بأن كميات كبيرة من الكاسيتريت الذي يشترونه في إيتيبيرو تمولها مسبقا مكاتب تجارية في بوكافو.

١٨٦ - والطريق من واليكاليه إلى هومبو الجنوبية لا يمكن أن تمر به الشاحنات في الوقت الحاضر، مما يجبر تجار الكاسيتريت والمنتجات الأخرى على نقلها بالدراجات عبر منطقة حرجية تسيطر عليها جزئيا جماعة ماي ماي كيفوفاوا. وقد أفاد مشتل الكاسيتريت ومسؤولو المناجم الذين أجرى الفريق مقابلات معهم بوجود حاجز في كاريتي تقوم عنده جماعة ماي ماي كيفوفاوا بحماية ضريبة ثابتة غير قانونية قدرها ٤ دولارات على كل كيس يزن ٥٠ كيلوغراما من الكاسيتريت.

١٨٧ - ويقول بائعو الكاسيتريت ومسؤولو السلطات المحلية الذين أجرى الفريق مقابلات معهم إن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تتردد بشكل متقطع على مواقع على طول التخوم الشمالية لمتز هاهوزي - ببيغا، بما في ذلك إيبونديو - بوساسا، وكوموا، وكامنجي، وإيتيبي. وتشمل المواقع التي قيل إنها نُهبت في عام ٢٠١٠ نغوبا (الواقعة داخل المتز) وزوبا وإيتيبي والموقع "٢٢٥"، على الطريق المؤدي إلى كاسيسي. وفي مواقع أخرى، قامت المصادر المحلية المشاركة في التعدين بإعلام الفريق بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تقايض الكاسيتريت باللحم. وقامت مصادر متعددة، تضم مسؤولين حكوميين ومشغلي آبار التنقيب، بإبلاغ الفريق بأن الكاسيتريت الذي تحصل عليه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، سواء عن طريق النهب أو الضرائب غير القانونية أو المياضة، يباع عن طريق وسطاء محليين إلى مكاتب تجارية أو تجار محليين أو منقبين أو وسطاء في مواقع تعدين أخرى، وأحيانا في مقابل سلع أساسية. وتقول المصادر المحلية التي أجرى الفريق مقابلات معها إن أحد هؤلاء الوسطاء هو العقيد كينغومي الذي فر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتتهمه تقارير متعددة باللصوصية وبالتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في منطقة بونيا كيري.

ضلع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تجارة المعادن

بيسي

١٨٨ - تعد الرواسب المعدنية في بيسي، الواقعة على مسافة ٨٠ كيلومترا شمال غرب وسط واليكاليه، المركز الرئيسي لإنتاج الكاسيتريت في كيفو الشمالية منذ عام ٢٠٠٣. فخلال

الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠، أنتجت بيسي، وفقا للإحصاءات الحكومية الرسمية، ثلثي الإنتاج الإجمالي من صادرات كيفو الشمالية المسجلة من الكاسيتريت. وكانت المكاتب التجارية التي صدرت أكبر الكميات أثناء هذه الفترة هي هواينغ، و TTT Mining، و GMC، و CLEPAD، و SIDEXMINES، و AMUR، (انظر المرفق ٢٧).

١٨٩ - ويقول تجار المعادن إن صادرات بيسي من الكاسيتريت قد انخفضت نوعيتها، قبل وقف النشاط، بسبب تقنيات التعدين العشوائية التي أدت إلى غمر آبار التنقيب بالمياه. وأبلغت تعاونيات المناجم الفريق بأن هناك نحو ألفي حفار يعملون في أكثر من ٢٥٠ حفرة تنقيب مستخدمة.

١٩٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، استعيض عن اللواء ٨٥ الذي يقوده العقيد سامي ماتومو في واليكاليه باللواء ٢١٢ الذي كان ينتمي في السابق إلى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والذي جرى دمج مؤخرًا ويقوده العقيد يوسف مبونيزا. ويقول تجار المعادن الذين أجرى الفريق مقابلات معهم إن قوات مبونيزا قد احتلت بيسي لاحقًا بوحدة في حجم سرية يقودها النقيب شاروشاكو. وقد أدان مدير الإقليم هذا التدخل في رسالة حصل عليها الفريق (انظر المرفق ٢٨). ونتيجة للتزاعات بين مبونيزا والعقيد شوما بالوميزا قائد المنطقة الثانية على السيطرة على العائدات التي تدرها بيسي، وصلت كتبية احتياطية يقودها العقيد مبولي ماتيني لتحل محل اللواء ٢١٢ في بيسي في تموز/يوليه ٢٠١٠. ويقول ضباط تابعون للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في واليكاليه إن أفراد اللواء ٢١٢ رفضوا الرحيل عن بيسي حتى بعد وصول الكتبية الاحتياطية.

١٩١ - وطوال هذه الفترة، شهدت مواقع التعدين في بيسي مستوى مرتفعا من مشاركة العسكريين. وأبلغ مسؤولو المناجم وتجار المعادن الفريق بأن مبونيزا قد فرض نظاما ضريبيا يُلزم جميع الحفارين بتزويد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بكيلوغرام من الكاسيتريت كلما خرجوا من إحدى الحفر. وعلاوة على ذلك، يأخذ اللواء ٢١٢ أيضا، وفقا لما أفادت به سلطات المناجم في ندجينغالا، ٢٠ دولارا من كل حفار في كل مرة يعمل فيها ليلا و ١٥ دولارا في كل مرة يعمل فيها خلال عطلة نهاية الأسبوع، وهي حصيلة تذهب كلها إلى مبونيزا مباشرة. ويقول المشتغلون بالنقل إن اللواء ٢١٢ يجبي أيضا عائدات تُحصّل على أربعة حواجز على الطريق بين بيسي ومركز النقل في نجينغالا.

١٩٢ - ومن أشهر العسكريين الضالعين، وفقا لما أفاد به مسؤولو المناجم وضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والتجار، النقيب زيدان الذي يتهمونه بالاستيلاء على حفر تنقيب عديدة من مشغلين آخرين. وقام أعضاء من المجتمع المدني المحلي بإبلاغ الفريق بأن

زيدان قد استولى على أربع حفر تنقيب في موقع التعدين المعروف باسم "الوقت الراهن"، واشتكى بعض تجار المعادن إلى الفريق من أنه قد استولى على عدد يصل إلى أربع حفر تنقيب أخرى. وخلال السنة الماضية قام زيدان، كما تقول مصادر متعددة جديرة بالثقة، بالإشراف مباشرة على الاستثمارات المعدنية الخاصة بمبونيذا ونائبه العقيد حساني. وقد اتهم المدعي العسكري في واليكاليه زيدان بمد اللصوص بالأسلحة لمهاجمة تاجر معادن كان في طريقه إلى بيسي حاملا ما يزيد على ١٠.٠٠٠ دولار. ومع ذلك قام العقيد مبونيذا في ٧ نيسان/أبريل بتمزيق مذكرة التوقيف واعتقل الضباط الذين حملوها إلى زيدان. وحصل الفريق من مكتب المدعي العسكري على وثيقة تشير إلى مذكرة التوقيف هذه (انظر المرفق ٢٩).

١٩٣ - وتفيد المصادر نفسها بأن استثمارات حساني تمر عبر أيدي شقيقه الأصغر السيد فوستان نداهيروي، مدير تعاونية IMARA التي تزود تجار المعادن بالأموال في مويي. وبالإضافة إلى استيلاء نداهيروي على حفرة للتنقيب خاصة به، فإنه يملك أيضا مكتبا تجاريا في مويي يسمى "Chez Faustin et Christian" ("لدى فوستان وكريستيان"). وتفيد السلطات الحكومية في مويي بأن حساني يبيع معادنه إلى المكتب التجاري CLEPAD في غوما. كما أخبرت السلطات الحكومية الفريق بأن حساني يستثمر بالنيابة عن الفريق أول نتاغاندا.

١٩٤ - وادعى أشخاص عديدون حاورهم الفريق أن أكبر مشتر للكاسيتريت الذي يباع في بيسي مباشرة هو مواطن رواندي يدعى بازونغو جان - كلود يعرف عامة باسم 'الملازم أول كازونغو'. وكان كازونغو، الذي لا يعد تاجرا معتمدا، الحارس الشخصي الرئيسي السابق للعقيد ماتومو في بيسي، وأعيد إلى وطنه رواندا في مطلع عام ٢٠٠٩، كما أفادت مصادر مطلعة متعددة. وفي وقت لاحق، عاود كازونغو شراء كميات كبيرة من الكاسيتريت باسم برنار بيامونغو القائد السابق للمنطقة الثانية. وتقول سلطات المناجم إن كازونغو يتحايل، بسبب الحماية العسكرية التي يتمتع بها، على جميع الضرائب والإجراءات المطبقة بين بيسي ومويي. وتلقى الفريق تقارير من مصادر أخرى متعددة تفيد بأن ضباطا كبارا آخرين في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يستثمرون من خلال كازونغو، مثل العقيد شوما والفريق أول نتاغاندا. وتقول مصادر متعددة إن كازونغو يبيع الكاسيتريت في غوما إلى الفريق الأول المتقاعد بورا.

١٩٥ - كما يعد نائب قائد المنطقة العسكرية الثامنة، العقيد إيتيان بيندو، مشتريا هاما للكاسيتريت في بيسي. وبالإضافة إلى الاستثمار في مكتب تجاري في مويي، يستثمر أيضا من خلال مديري تعاونه. وأبلغ ضباط عسكريون الفريق بأن بيندو أكد لشقيقه الأصغر،

الرائد مورجان، وهو قائد كتيبة في اللواء ٢١٢ يشرف على استثماراته في الميدان، أنه سينقل إلى بيسي.

١٩٦ - وبالإضافة إلى ذلك، يشارك الفريق أول أميسي كوما، قائد القوات البرية التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على حد قول تجار المعادن وسلطات المناجم، مشاركة نشطة في استغلال المعادن في بيسي التي نقل إليها أدجوتان تشيزا ليشرف على ثلاث حفر تنقيب على الأقل. كما يستثمر في بيسي العقيد شوما، القائد السابق للمنطقة الثانية، من خلال شقيقه الأصغر، الذي يعرف عامة باسم "الرائد B52"، المتمركز في بنغالا. كما قامت سلطات المناجم ورجال أعمال وضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإبلاغ الفريق بأن الفريق أول فانكور مايبالا، قائد المنطقة العسكرية الثامنة، يرسل بصفة دورية وكلاء ليشرفوا على استثماراته في بيسي أيضا. وأبلغت سلطات المناجم الفريق بأن التورط العسكري في بيسي قد أصبح ذا طابع مؤسسي إلى درجة أن مدنيا يدعى "كالالا" قد وصل مؤخرا من مانيما واشترى سلاحا وزيا عسكريا لتيسير مشاركته في التجارة.

الإطار ٤

عملية الانتشار والاعتصاب الجماعي التي قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في اليكاليه

أدت المصالح الاقتصادية للشبكات الإجرامية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى العصيان وإلى وجود سلاسل قيادة متوازية متنافسة في إقليم اليكاليه. ويتنافس الضباط من مختلف الرتب على السيطرة على مناطق غنية بالمعادن على حساب حماية المدنيين. وأدى هذا لا إلى التحالف فحسب مع الجماعات المسلحة من أجل مهاجمة قادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المنافسين بل أدى أيضا إلى إطلاق يد الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية على حد سواء للسيطرة على رقع كبيرة من الأراضي غير المغطاة.

وتقول مصادر مختلفة جديدة بالثقة داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إنه في الأشهر السابقة على عمليات الاغتصاب الجماعي المرتكبة في ١٣ قرية واقعة على محور مبوفي - كيبوا بين ٣٠ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠، أدت التفاعلات الداخلية بشأن عمليات الانتشار في مناطق تدر دخلا مجزيا على امتداد المحور موبوي - ندجينغالا إلى قيام وحدات تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإخلاء هذه المراكز ثم بالهجوم على تحالف جماعة ماي ماي شيكا والقوات الوطنية لتحرير الكونغو/فصيل إيمانويل والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا من أجل الانتشار في مواقع التعدين.

وفي أعقاب عمليات أوموجا ويتو المشتركة بين قوات الدفاع الرواندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٩، نقل اللواء ٢١٢ الذي يقوده المقدم يوسف مبونيزا إلى محور موبوي - ندجينغالا الذي يشهد الإقبال عليه والذي يشمل مراكز توجد في مواقع التعدين في بيسي وأومات. وقام ضباط عسكريون في واليكاليه بإبلاغ الفريق بأن قائد المنطقة، العقيد شوما، بدأ ينافس مرؤوسه مبونيزا على الدخل المتأتي من عمليات الانتشار هذه. وتفيد مصادر في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن الأرباح المالية التي جناها مبونيزا تم اقتسامها أساسا مع قائده السابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب العقيد ماكينغا. أما نائب مبونيزا، العقيد حساني شيميتا بن ماشابي، فكان يتقاسم أرباحه أساسا مع قائد الفصيل الآخر في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، الفريق أول نتاغاندا.

وبناء على ذلك، لم يتلق العقيد شوما، النسبة المئوية من العائدات التي يعتبرها من حقه، وأصدر في أوائل تموز/يوليه أوامر بنقل اللواء ٢١٢ خارج محور موبوي - ندجينغالا صوب الشرق على محور مبوفي - كاشيبيري على امتداد الطريق المفضي إلى كاشيبيري. وصدرت أوامر للواء ٢١١ الذي كان متمركزا على امتداد المحور موبوي - كاشيبيري بأن يحل محل اللواء ٢١٢. لكن مبونيزا الذي خشى من فقدان عائداته المتأتية من بيسي وأومات، لم يطع هذه الأوامر وأنشأ بدلا من ذلك مقرا جديدا بالقرب من مركز تجارة المعادن في موبوي. ولم يقيم العقيد إينوسان كينا، قائد القطاع، الذي كان ينتمي في السابق للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، والذي كان الرئيس المباشر لمونيزا، بإنفاذ الأمر الصادر من قيادة المنطقة بإعادة نشر اللواء ٢١٢.

ورد شوما على ذلك بنشر كتيبة احتياطية من المنطقة الأولى في لوبيرو إلى بيسي، بقيادة العقيد مبوني ماتيتي. وعلى الرغم من أن هذه الوحدة تتبع من الناحية الإسمية اللواء ٢١٢، فقد بقيت خارج هيكل القيادة الاعتيادي وظلت تتبع شوما مباشرة. كما أعاد شوما نشر كتيبة احتياطية أخرى بقيادة الرائد سافاري، من أجل تقويض سيطرة اللواء ٢١٢ على منجم الذهب هناك.

وفي أوائل تموز/يوليه، كان للكتيبة الاحتياطية التي يقودها ماتيتي ثلاث سرايا في بيسي وسريتان في كيبوا. وقد أعيد نشر السريتين الأخرين في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٠ وذلك فيما يبدو لتوطيد سيطرة شوما على بيسي وإخراج ما تبقى من السرايا التابعة اللواء ٢١٢. ونتيجة لذلك، لم تبق أي وحدة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على امتداد مجموعة القرى التي حدثت فيها عمليات الاغتصاب الجماعي، لأن العقيد مبونيزا ما زال يرفض نقل لوائه إلى هذا المحور. ولم يتمكن اللواء ٢١١، كما يقول قائده، من أن يحل محل كتيبة ماتيتي لنقص عدد أفرادها حيث لم يتوافر له سوى كتيبتان. ويعزى هذا النقص إلى أن إينوسان زيموريندا القائد السابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب قد سبق له أن حول إحدى كتائب اللواء ٢١١ إلى وحدة احتياطية تتبعه شخصيا. وعليه، لم تكن قوات اللواء ٢١٢ ولا اللواء ٢١١ ولا كتيبة ماتيتي الاحتياطية موجودة قبل حدوث عمليات الاغتصاب الجماعي.

أومات

١٩٧ - كان منجم الذهب في أومات خلال فترة ولاية الفريق محل اهتمام كبير في كل أرجاء واليكاليه. ووفقا لمصادر متعددة جديرة بالثقة ولوثائق كثيرة، زج الفريق أول أميسي بنفسه في النزاع الدائر على الحقوق في أومات مقابل الحصول على نسبة مئوية من الإنتاج. ووفقا لما أفادت به سلطات المناجم وتجار المعادن فإن الحقوق في أومات كانت تحتفظ بها من الناحية التاريخية شركة المناجم المحلية سوزاغريمين (SOZAGREMINES) التي أصبحت تسمى فيما بعد سوكاغريمين (SOCAGREMINES)، التي يملكها ديمونش كاتنغا. ولم تنجح هذه الشركة في تجديد حقوقها في أومات في عام ٢٠٠٥، وإثر ذلك قام أفراد آخرون من أسرة كاتنغورا بطلب الحقوق باسم شركة جديدة تدعى غيمينناكو (GEMINACO). وبموجب ترخيص استغلال، بدأت شركة غيمينناكو عمليات استغلال الذهب في أومات.

١٩٨ - وعندما عاد كاتنغورا إلى واليكاليه في عام ٢٠٠٩ معترضا إعادة سيطرة شركة سوكاغريمين على أومات، طلب رينيه مويني، مدير غيمينناكو، دعما من الفريق أول أميسي الذي يعد صديقا مقربا له، كما يقول ممثلون آخرون لشركة غيمينناكو أجرى الفريق

مقابلات معهم. وحصل الفريق على وثائق تبين أن أميسي قد أمر الفريق أول مايالا في وقت لاحق بأن يأمر فصيلة تابعة للواء ٢١٢ بإخلاء منجم أومات، كي تستقر فيه شركة غيمينناكو (انظر المرفق ٣٠). وحصل الفريق على وثائق أخرى تفيد بأن الفريق أول مايالا قام بدوره بتبليغ الأمر إلى العقيد مبونيزا قائد اللواء ٢١٢ (انظر المرفق ٣١). وأقر ممثلو شركة غيمينناكو في غوما للفريق بأن موييني قد طلب بالفعل من أميسي دعماً في هذا النزاع على الحقوق في أومات. وزعموا أن أميسي قد درس ببساطة جانبي الحالة وبعد أن أدرك أن شركة غيمينناكو تعاني من الإجحاف، قرر أن يساعدها دون مقابل، حتى وإن كان هذا التحكيم يخرج عن نطاق اختصاصه.

١٩٩ - ويقول مسؤولو المناجم ونشطاء المجتمع المدني في واليكاليه إن موييني وصل في منتصف شباط/فبراير من غوما برفقة تسعة جنود من كيسنغاني من بينهم النقيب جوما صهر أميسي، والنقيب سادوك من المنطقة العسكرية الثامنة، والرائد كاتمو من مكتب الفريق أول أميسي. وعندما تظاهر السكان المحليون ضد شركة غيمينناكو في مويي في ٢ آذار/مارس، حاول أفراد اللواء ٢١٢ إبعادهم فأصيب ١٥ شخصاً بجراح. وتلقى الفريق دليلاً فوتوغرافياً على إصاباتهم (انظر المرفق ٣٢). وخلال ليلة ٣ آذار/مارس، سافر أكثر من ٦٠ جندياً بقيادة العقيد "بيلي بيلي" كانتيتيما، من اللواء ٢١٢، إلى أومات وطفقوا ينهاون خام الذهب الذي جُمع خلال شهرين وكان يُحتفظ به في مستودع شركة سوكاغريمين. ويقول شهود كانوا موجودين في أومات في ذلك الوقت إن جوما كان حاضراً وقت النهب. وأبلغ تجار المعادن الفريق أيضاً بأن جنود الفصيل التابع للواء ٢١٢ الموجودين في المنجم قرروا ألا يغادروا الموقع، على الرغم من وصول مزيد من الجنود إلى أومات.

٢٠٠ - وزودت شركة سوكاغريمين الفريق برسالة وجهتها إلى وزير الدفاع الوطني، شارل مواندو نسيمبا، جاء فيها أنه عندما كانت شركة سوكاغريمين تشغل منجم أومات، لم يكن يوجد به سوى ١٥ عسكرياً، أما بعد مباشرة شركة غيمينناكو لنشاطها فإن الموقع أصبح يوجد به الآن أكثر من ١٠٠ جندي. وتقول شركة سوكاغريمين في الرسالة نفسها إن وجود هذا العدد من الجنود "يمثل فضيحة في وقت لا يوجد فيه عدد كاف منهم في أماكن أخرى من واليكاليه تحتاج إليهم" (انظر المرفق ٣٣).

٢٠١ - ويقول تجار المعادن المحليون إنه منذ مباشرة شركة غيمينناكو لنشاطها في أومات، بدأ مديرها شاباني تيبو يدفع لكل جندي غراماً من الذهب كل شهر إلى جانب كمية تتراوح بين ١٠ غرامات و ١٥ غراماً من أجل "حصص" الوحدة بأسرها. ويقال إنه قد خصصت لأميسي حفرة تنقيب، وأن مبونيزا قد أمر بتمكين جنوده من الوصول إلى الحفر

المنتجة لعدد معين من الساعات كل أسبوع. ومن جانبه، قام العقيد بيندو، الذي يقال إنه رشا الزعماء العرفيين الذين كانوا يعارضون في الأصل رحيل شركة سوكاغريمين، بإرسال النقيب سادوك ليمثل مصالحه في أومات. كما حصل الفريق على صور فوتوغرافية لجنود يراقبون الحفارين في أومات بعد سيطرة شركة غيمينناكو عليها (انظر المرفق ٣٤). وتلقى الفريق وثائق من مكتب المدعي العسكري في كينشاسا تأمر بتزاع السلاح في منجم أومات في ٢٣ نيسان/أبريل (انظر المرفق ٣٥).

٢٠٢ - وأبلغ ممثلو شركة سوكاغريمين الفريق بأنهم يعتقدون بأن شركة غيمينناكو لم تف باتفاقها الأصلي مع القادة العسكريين، الذي كان يُلزم الشركة بإعطاء ٢٠ في المائة من الإنتاج إلى الفريق أول أميسي و ١٠ في المائة لكل من الفريق أول مايبالا والعقيد بيندو. وتقول مصادر في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إن الرائد كاتيمبو والرائد ألوما (انظر الفقرة ٢١٩) ذهب إلى أومات في الفترة من ٧ إلى ٢٥ آب/أغسطس من أجل تحصيل النسبة المئوية التي تخص الفريق أول أميسي، لكنهما غادراها بخيبة أمل. وأبلغ كاتغورا الفريق بأنه يخطط لاقتراح هذه النسب المئوية نفسها على أميسي ومايبالا وبيندو، علاوة على إضافة نصيب لقائد المنطقة العقيد شوما.

٢٠٣ - وفي ١٥ تموز/يوليه، كتب نسيما وزير الدفاع الوطني رسالة إلى مكتب المدعي العام والمقر العام للجيش يطلب إليهما التحقيق في النزاع الدائر في أومات (انظر المرفق ٣٦). وفي أواخر تموز/يوليه، استعيب عن الجنود المنتمين إلى اللواء ٢١٢ في أومات بكتيبة احتياطية يقودها الرائد سفاري. ووصلت هذه الكتيبة الجديدة بعد هجوم قاتل شنته جماعة ماي ماي شيكا على وفد يقوده شوما كان يتوجه إلى أومات لأسباب تجارية. وتقول مصادر تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إن عشرات الجنود قتلوا في الكمين من بينهم النقيب جوما، صهر أميسي. وزعم شيكا، في مقابلات هاتفية أجراها معه الفريق، أن شركة غيمينناكو قد عرضت عليه ١٠٠ غرام من الذهب شهريا مقابل عدم مهاجمة أومات.

٢٠٤ - وأخبر مسؤولو المناجم في مويي الفريق بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لم تسمح لهم بالوصول إلى أومات، ولكنهم يحاولون تحسين تنظيم نشاط تجار الذهب. وحصل الفريق على نسخة من وثيقة تبين قائمة محدثة لتجار الذهب في مويي الذي يشترونه من أومات. ولم يكن يملك منهم تراخيص رسمية لشراء الذهب إلا ٦ تجار من أصل ١٦ تاجرا (انظر المرفق ٣٧). ويفيد المجتمع المدني في واليكاليه بأن معظم تجار الذهب في واليكاليه يبيعونه إلى مؤسسة ناموكايا في بوكافو.

٢٠٥ - وعلى الرغم من الأمر الرئاسي الصادر في أيلول/سبتمبر بوقف أنشطة التعديين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أبلغت سلطات المناجم الفريق بأن الأنشطة لم تتوقف في أومات. ويقول مسؤولو المناجم إن الضباط الحاضرين زعموا أنهم لم يتلقوا أمرا مباشرا من رؤسائهم. وعندما حاول وفد من مكتب الادعاء العسكري وسلطات المناجم وقف الأنشطة في أومات في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق ضابط رفض إطاعة هذا الأمر النار على ضابط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية فأرداه قتيلا. وتفيد مصادر رسمية بأن مكتب الادعاء العسكري في واليكاليه، قام بإلقاء القبض على مدير شركة غيمينناكو، شاباني مانالا، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر لقيامه باستخراج الذهب بشكل غير قانوني في أومات. ووفقا لمقابلة مسجلة حصل عليها الفريق، زعم شاباني أن أميسي قد طلب إلقاء القبض عليه، لكنه أنكر أي علاقة لذلك بعدم تزويد الفريق أول بنسبة مئوية من الإنتاج. وعلم الفريق، عن طريق موقعه الشبكي، أن شركة دايمنشون روسورسيس (Dimension Resources) التي يوجد مقرها في جنوب أفريقيا قد حصلت على حصة قدرها ١٨ في المائة في شركة غيمينناكو، كما أعلنت في بيان صحفي أصدرته في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ (انظر المرفق ٣٨).

الإطار ٥

المشاورات الجامعة في واليكاليه

في ٢٧ آب/أغسطس، نظم الفريق مشاوره عامة شاملة مع قطاع عريض من ممثلي المجتمع المدني وتعاونيات المناجم وتجار المعادن والمكاتب التجارية والمسؤولين الحكوميين والخدمات الأمنية. وعلى الرغم من المشاركة المحدودة للعسكريين ومحاولات مدير الإقليم عرقلة النقاش، فقد تمكن الفريق من أن يقدر على نحو أفضل إحباطات المعنيين بتجارة المعادن. وكانت مناقشة مائدة مستديرة استغرقت خمسة أيام قد عقدت قبل ذلك مع كل شرائح المجتمع، بما فيها الجماعات المسلحة، وأوصت بأن "تكثف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بدلا من أن تقحم نفسها في الأنشطة الاقتصادية" (انظر المرفق ٣٩).

إيتيبيرو

٢٠٦ - عرض التقرير النهائي لفريق الخبراء لعام ٢٠٠٨ (S/2008/773، الفقرة ٩٤) نتائج مفادها أن الكاسيتريت الخاضع للضريبة المفروضة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

والخارج من متزّه كاهوزي - ببيغا بالقرب من إيتيبيرو يباع في موسونغ عن طريق مستودعات خاصة تشرف عليها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ويتمثل جزء من المهمة المشروعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إيتيبيرو في تأمين مواقع المناجم والتجارة التي كانت تسيطر عليها فيما سبق القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأبلغ قائد الكتيبة ٢١٢٢ المحلية التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أحد موظفي البعثة في آذار/مارس ٢٠١٠ بأنه نشر لهذه الغاية ٢٠ جنديا في كل منجم في إيتيبيرو. وقد قلل هذا من فرص وصول القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى المناجم والأسواق. ولكن مصادر محلية متعددة تتفق، كما هو الحال في مناطق أخرى، على أن هذا قد أوجد حالة أصبح فيها آحاد الضباط متورطين في تسوية النزاعات، ثم في فرض ضرائب غير قانونية على الإنتاج، وأخيرا في الاستيلاء على حفر تنقيب إفرادية. ويقول ضابط مخبرات كونغولي وعضو في المجتمع المدني إن المقدم ماهيندور، قائد الكتيبة، والمقدم يوسف مبونيزا، قائد اللواء، (وكلاهما عضو سابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب) أحذا حصصا من العائدات. ويتواجد أفراد شرطة المناجم في إيتيبيرو لكن بدون دعم ملائم من السلطات العليا، ولا يستطيعون اعتراض الشبكات الإجرامية المتورطة في الاستغلال غير القانوني للمعادن داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢ - موينغا

ضلعو الجماعة المسلحة في تجارة المعادن

٢٠٧ - في إقليم موينغا، قام موظفو قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن التابع للبعثة بإبلاغ الفريق بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تسيطر على معظم إنتاج الذهب في منطقة لوبامبا. وهذا الإنتاج إما يباع في سوق لوميرا للذهب كي يصدر إلى بوجمبورا، أو يستخدم لشراء أسلحة وذخائر في صفقات تنفذ من خلال مسارات التهريب عبر بحيرة تنغانيقا. ولكن البحث الذي أجراه الفريق في المنطقة المحيطة ببلدتي المناجم الهامتين كاميتوغا ولوغوشوا أوضح أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تسيطر بشكل مباشر على عدد قليل جدا من مناجم الذهب. واعتمدت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بدلا من ذلك، وبطريقة مماثلة لسلوكتها في شابوندا وواليكاليه، على نصب كمائن ضد تجار المعادن. وبهذه الطريقة لا يزال تجار المعادن يمثلون مصدرا هاما للدخل بالنسبة إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، على الرغم من إبعاد مقاتليها من مواقع المناجم الرئيسية.

٢٠٨ - وتقول البعثة ومصادر تعمل في مجال المساعدة الإنسانية إن زعيما في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا يدعى "كازونغو" قد شن هجمات عديدة في المنطقة المحيطة بلوغوشوا خلال عام ٢٠١٠. وتقول هذه المصادر إن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد نهب ٣٠ منزلا بالقرب من لوغوشوا في ٢١ حزيران/يونيه وأخذت ١٥ مدنيا رهائن في ١٥ تموز/يوليه. ويبدو أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تستفيد بوجه خاص من جلاء وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن المراكز السكانية والقرى كي تحمي فيما يبدو مصالحها أو مصالح قادتها التعدينية. فعندما قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أفادت مصادر في المجتمع المدني المحلي، بترك موقعها في كاييكوكولي من أجل التوجه إلى مواقع المناجم في ١١ أيلول/سبتمبر، هاجمت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بعد ذلك السكان المحليين وخطفت شخصين.

٢٠٩ - وتلقى الفريق شهادات جديدة بالثقة من العديد من المصادر تفيد بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تسيطر أيضا على العديد من مواقع الكاسيتريت النائية داخل غابة إيتومبوي، التي أصبحت على نحو متزايد معقلها في كيفو الجنوبية. وتشير تقديرات القادة المحليين إلى أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لها شبكة في كل أنحاء الغابة تضم نحو ٧٥٠ متعاونًا يأتون لشراء المعادن منهم. ويقول أحد أخصائيي الحماية في البعثة إن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تبعد بمسافة كيلومتر واحد عن منجم زومبي حيث تشتري وتبيع المعادن عن طريق وكلاء كونغوليين. ونتيجة لذلك، لا تهاجم القوات الديمقراطية زومبي أبدا. وبالقرب من كاميتوغا، أبلغ عدة تجار معادن الفريق بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تفرض أيضا ضريبة رسمية على الكاسيتريت في كاكانغا. وعلاوة على ذلك، تفرض القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ضريبة قدرها ٢٠ دولارا على كل كيس من الكاسيتريت في مولبوزي، أحد معاقلها القديمة في إقليم موينغا. وأفادت المصادر نفسها بأن معظم الكاسيتريت الذي تفرض عليه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الضرائب أو تبيعه، يباع في نهاية المطاف إلى مكاتب تجارية في بوكافو لتقوم بتصديره دوليا. أما ما تبقى من الكاسيتريت فيقال إنه يذهب عبر الهضاب العليا إلى إوفيرا لبيع في بجومورا.

ضلع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تجارة المعادن

كاميتوغا

٢١٠ - زار الفريق، خلال فترة ولايته، بلدة المناجم كاميتوغا في كيفو الجنوبية ووجد دليلا على ضلع اللواء ٣٢١ التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل واسع في تجارة المعادن. وتشير عدة شهادات لتجار المعادن إلى أن العقيد روغو هيشيما، قائد

اللواء، قد تذرع بالعمليات التي تشن ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من أجل السيطرة على المناطق الغنية بالمعادن. وقد نشر هيشيما كتيبة بقيادة الرائد بيسو ني بواما في منجم إيتابي للذهب، الذي يبعد عن كاميتوغا بمسافة ثمانية كيلومترات، حيث يشرف جنوده على الأنشطة كلها. وتفيد بعض المصادر بأن العقيد هيشيما قد وضع نظاما يتلقى بموجبه نحو ٤٠ في المائة من مجمل الإنتاج. وفي منجمي مولنغوت وموبالو، يفرض ضباط المخابرات التابعين لهيشيما ضرائب قدرها ٥ دولارات على كل حفار يدخل المناجم. وتؤكد الفريق من تجار المعادن من أن آلاف الحفارين يعملون في هذه المناجم يوميا. كما يستخدم العقيد هيشيما ضباط مخابراته لرصد تحركات تجار المعادن الذين قد ينقلون كميات كبيرة من الذهب أو خام الذهب. ويقال إن هيشيما قد أمر في ٧ أيلول/سبتمبر المقدم ويلونديجا، الذي يسيطر هو نفسه على حفرتي تنقيب بالقرب من كاميتوغا، بإلقاء القبض على ١٧ شخصا في منجم بومبوي. ويقول السكان المحليون إن الضحايا قد جلبوا مباشرة أمام هيشيما قبل مصادرة معادهم وإخلاء سبيلهم في نهاية المطاف.

الإطار ٦

العقيد هيشيما وإزالة قاعدة الوحدة في كاميتوغا

في حزيران/يونيه ٢٠١٠، أصدر العقيد هيشيما، بتعليمات من العقيد دلفين كاهيمبي، قائد عمليات أماني ليو، أمرا بإزالة قاعدة الوحدة الباكستانية التابعة للبعثة في كاميتوغا، بمهلة قصيرة، على الرغم من أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ما زالت تشكل تهديدا للأمن. وكان المبرر الذي ساقه هيشيما لتعليق أمره هذا هو أن البيت الذي كانت تشغله الوحدة التابعة للبعثة هو أهم موقع استراتيجي في البلدة. ولكن القرار بطرد البعثة من ذلك البيت قد اتخذ، وفقا لشهادة عدة ضباط في البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لأن هيشيما قد نمت إلى علمه شائعات تقول إن الذهب ربما يكون مخبأ تحت الأرضيات.

٢١١ - كما مارس العقيد هيشيما قدرا كبيرا من التأثير على اللواء ٣٢٢ التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عندما عُين مؤخرا قائده المساعد، العقيد بوليماسو، قائدا لهذا اللواء. والكتائب الثلاث التي يتألف منها ذلك اللواء يقودها جميعا ضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وقد نشرت إحداها في زومبي، المستودع الرئيسي للكاسيتريت في إقليم موينغا. وتلقى الفريق معلومات جديدة بالثقة من مصادر متعددة تفيد بأن الرائد تيمبو يجبر الحفارين في زومبي على دفع ٣٠ دولارا في الشهر وعلى دفع

١٠ دولارات عن كل عملية بيع. كما يستخدم أسلوب سالونغو، الذي يقوم بموجبه جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإجبار الحفارين على العمل من أجلهم لمدة يوم في الأسبوع. ويقول موظفو البعثة إن الجنود في زومبي قد أوضحوا للسكان أن كبار ضباطهم قد أمروهم بإنفاذ هذه الممارسات. وتقول المصادر نفسها إن نائب قائد القطاع ٣٢، المقدم جان - بيير بيويو (انظر الوثيقة S/2009/253، الفقرة ٨٥). كثيرا ما يرسل شقيقه الأصغر مع حراسة عسكرية لشراء الكاسيتريت في زومبي مجبرا جميع الحفارين على البيع له وحده في ذلك اليوم. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، هاجم جنود من اللواء ٣٢٢، ٢٣ شخصا من ناقلي المعادن وهبوا مئات الكيلوغرامات من الكاسيتريت كما أفادت مصادر البعثة. وينقل كل الكاسيتريت الذي يخرج من زومبي سيرا على الأقدام إلى وسط موينغا ثم يحمل بعد ذلك على شاحنات ليباع إلى مكاتب تجارية في بوكافو.

٢١٢ - ونقل العقيد شيفيري، قائد اللواء السابق في كاميتوغا، في أواخر ٢٠٠٩ إلى موقع يدر عائدا أقل بالقرب من كاسيكا. ومع ذلك، يحتفظ العقيد شيفيري، كما أفادت مصادر البعثة، بعدد من أفرقة الحفارين الذين ما زالوا يدينون له بالولاء. وفي آب/أغسطس، كان اللواء الذي يقوده شيفيري مسؤولا، كما أفادت مصادر تعمل في مجال المساعدة الإنسانية، عن نهب شاحنة مليئة بالكاسيتريت في طريقها إلى بوكافو. ويواصل شيفيري إرسال الأبقار ونقل الجعة إلى كاميتوغا، حيث يقال إنه يستخدم حانته، التي تدعى "أميرة زاموندا" لتخزين خام الذهب (انظر المرفق ٤٠). وعندما قام الفريق بسؤال هيشيما عن المشاريع التجارية للضباط العسكريين الآخرين، مثل شيفيري، أجاب بأنه لا يستطيع التعليق "لأن لدينا جميعا أعمالنا الخاصة".

لوغوشوا

٢١٣ - زار فريق الخبراء أيضا بلدة لوغوشوا المنجمية الواقعة جنوب كاميتوغا، التي يشارك فيها أفراد من اللواء ٣٢١ ومقر المنطقة العسكرية العاشرة إلى حد كبير في تجارة المعادن. ونشرت سرية من الكتيبة ٣٢١١ يوجد مقرها في كيتوتو في لوغوشوا، التي تضم زهاء ٢٨ ٠٠٠ نسمة من السكان الرحّل، ويقال إن أكثر من ٧٠ في المائة منهم يعمل في قطاع التعدين. وتملك شركة بانرو الكندية حقوق جميع مواقع التعدين البالغ عددها ٣٠ موقعا في محيط لوغوشوا، ولكنها لم تباشر بعد الإنتاج الصناعي هناك. غير أن احتمال التخلي عن الحفارين الحرفيين لصالح التعدين الصناعي سرّع وتيرة التعدين الحرفي، مع سعي متعهدى المناجم في ما يبدو إلى تعظيم أرباحهم قبل اضطرابهم للرحيل.

٢١٤ - ووفقاً للشهادات التي أدلى بها العديد من المسؤولين الحكوميين وتجار للمعادن، يتولى النقيب توماس تواجيرايسو، قائد السرية، منذ تعيينه في لوغوشوا في نهاية عام ٢٠٠٩، جباية الضرائب المفروضة على إنتاج المعادن في لوغوشوا وإيصالها إلى العقيد هيشيما قائد اللواء ٣٢١. وأفاد مسؤولون حكوميون أن الملازم أول فوستان كلف بجباية ضريبة شهرية بقيمة ٢٠ دولاراً لكل حفرة وأنبوب تصريف ومحطة تفتيت توجد أكثر من ١٠٠ منها في منجم "D18" وحده. واعتبرت هذه الضرائب الشهرية بمثابة "مساهمات في المجهود الحربي". وفضلاً عن ذلك، كان من المتوقع أن تدفع جميع الأسر المعيشية والمتاجر في لوغوشوا كل يوم سبت دولاراً إلى "مكتب الإمدادات العسكرية". ومن المعروف أيضاً، وفقاً لتجار المعادن، أن تواجيرايسو يقصد مقالع الإنتاج في أي وقت من الأوقات ويصادر ببساطة المعادن التي لا يحميها ضباط أعلى منه رتبة.

٢١٥ - وينافس تواجيرايسو فرع لمكتب الاستخبارات العسكرية T2 في المنطقة العسكرية العاشرة يتبع مباشرة الفريق أول باتريك ماسونزو في بوكافو. وكان الرائد مويزو القنادة التي يشرف الفريق أول ماسونزو من خلالها على حافظته التعدينية ويحميها ويوسع نطاقها، حسب معلومات السلطات الحكومية. ويرسل الفريق أول ماسونزو المال بانتظام إلى مكتب الاستخبارات العسكرية T2 لكي يشتري هذا المكتب المعادن باسمه، حسب ما أفاد به مسؤولون حكوميون محليون، وقد شمل ذلك مؤخراً تسليم مبلغ قدره ٢٠٠٠٠٠ دولار. ويبدو أن تواجيرايسو لم يتمكن من السيطرة على أنشطة فرع الاستخبارات العسكرية T2 نظراً إلى أن مويزو أعلى منه رتبة. وتسبب ذلك بتوتر وأحياناً بتراع بين هذين الهيكلين المتوازيين للقيادة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في لوغوشوا.

٢١٦ - وحصل الفريق على شهادات جديدة بالثقة من العديد من المصادر ومفادها أن مويزو أذن لفريقه الاستخباراتي الذي يضم الملازمين الأولين دوريس وآلان وموسى وبيشان بإجراء مسح للمناجم التي بدأت في الإنتاج وإما الاستيلاء عليها أو جباية حصة من إنتاجها لصالح مكتب الاستخبارات العسكرية T2. وفي معظم الأحيان كان هؤلاء الضباط يُنشرون في معظم الأحيان في مواقع التعدين، ولكنهم قد يقصدونها أيضاً دون سابق إنذار في أي وقت من الأوقات. وأفاد الحفارون ومدبرو المناجم المحليون أن فريق الرائد مويزو كان يطلق عليه عموماً اسم "وحدة المضايقات" عوضاً عن "وحدة الاستخبارات". وكان بوسع الحفارين أن يتخلصوا من هذا التخويف الدائم لقاء التخلي عن حصص من إنتاجهم.

٢١٧ - وكان لموزو فريقه الخاص من المشرفين المدنيين على مصالحه التجارية. وقد استعان موزو بخارج مقلع يسيطر عليه في المنجم "A" على مقربة من قرية سيمالي، بثلاثة مديريين وفريق يضم ٦٠ حفاراً يعملون لحساب مكتب الاستخبارات العسكرية T2. وأبلغ مسؤولو التعدين فريق الخبراء بأنه لم يكن يسمح لهم بتفتيش تلك الأنشطة التعدينية أو المطالبة بتسديد الضرائب. كما أفاد مسؤولون حكوميون بأنه كان يتعين إحالة جميع المنازعات بشأن حقوق التعدين إلى فرع مكتب الاستخبارات العسكرية T2 الذي يصادر عادة أصول الأطراف المعنية من المعادن، أو يعيدها إليها لقاء الحصول على رشاوى، أو يسرق المعادن بكل بساطة.

٢١٨ - ووفقاً للشهادات الجديرة بالثقة من العديد من المصادر، كان ضباط من مكتب الاستخبارات العسكرية T2 في المنطقة العسكرية العاشرة في بوكافو يحصلون في معظم الأحيان على تصاريح بالسفر للقيام بعمليات استخباراتية في لوغوشوا. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أفاد مسؤولون حكوميون محليون بأن الرائد محمد من مكتب مقر الاستخبارات العسكرية T2 أوقف ٢٤ شخصاً كانوا ينقلون المعادن وصادر منهم سبعة أكياس من فلزات الذهب. وفضلاً عن ذلك، ادعى مسؤولون حكوميون محليون أن الرائد موزو "موسى" كانانومي كان ينظم عمليات "مفتعلة" ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ويتخذها ذريعة لزيارة مواقع التعدين ويجري مسحاً للمناجم المنتجة وغير المنتجة، لأغراض الابتزاز في ما يبدو. وكان فرع مكتب الاستخبارات العسكرية مسؤولاً أيضاً عن حماية المشرفين على الاستثمارات في قطاع التعدين لحساب ضباط آخرين من ذوي الرتب العالية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. بما فيها آبار يسيطر عليها العقيد ناكاباكا في منجمي "G7" و "D18"، حيث أرسل مضخات تعمل بالحرركات ووقوداً لفرق الحفارين التي تعمل لحسابه، كما أفاد قيمون آخرون على المناجم.

٢١٩ - ووفقاً للعديد من الشهادات، كان موناغا جيروم كاتشي الذي أجرى معه فريق الخبراء مقابلة أبرز مدير للمناجم في لوغوشوا. وأبلغ كاتشي الفريق بأن أكثر من ٢٠٠ حفار كانوا يعملون تحت إشرافه في منجم "D18". كما اعترف للفريق بأنه يقدم طوعاً إلى ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الزائرين نحو ٥٠ غراماً من الذهب، تبلغ قيمتها في بوكافو نحو ٢ ٣٠٠ دولار. وأكد السيد كاتشي لفريق الخبراء أنه تلقى ٩ ٠٠٠ دولار من "أنصاره" في عام ٢٠١٠ لدفع أجور جميع عماله. وأفاد مسؤولون حكوميون محليون بأن عناصر من مكتب الاستخبارات العسكرية T2 يرافقون السيد كاتشي، وأن اثنين منهم يسكنان في منزله، ولا يدفعون الضرائب. وإقامة الدليل على ما يبدو أنه معلوم لجميع أولئك الذين تمت استشارتهم في لوغوشوا، طلب أحد المصادر إلى الفريق الاستماع إلى حديث هاتفى يعلن فيه السيد كاتشي صراحة أنه يعمل لحساب الفريق

أول أميزي كومبا، ولأحد كبار مستشاريه، وهو الرائد ألوما. وأبلغ السيد كاتشي فريق الخبراء بأنه باع جميع الذهب الذي يملكه إلى مؤسسة ناموكايا. وأعلن جميع تجار المعادن الآخرين الذين استشارهم فريق الخبراء بأن وكلاء المؤسسة ناموكايا يشترون معظم الذهب المستخرج من كاميتوغا ولوغوشوا.

تعاون القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٢٢٠ - قامت مصادر عديدة داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتجار المعادن، والمجتمع المدني المحلي بإبلاغ فريق الخبراء بأن اللواء ٣٢١ راض على الأقل و/أو متواطئ على الأكثر في التهديد الأمني المستمر الذي تمثله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقامت مصادر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإبلاغ فريق الخبراء بأن "النقيب" بيتوس في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا توصل إلى "ترتيب أممي" مع الرائد تمبو في ما يتعلق بمنجم زومبي، ويبدو أن ذلك يشكل سبباً آخر لعدم تعرض هذا المنجم للهجوم. وترى مصادر في الاستخبارات الكونغولية أيضاً أن النقيب بوريماسو، الرجل الثاني السابق للعقيد هيشيما، هو مقاتل سابق في ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين قيل إنه تعاون لفترة طويلة مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٢٢١ - وخلافاً لذلك، أصر العقيد هيشيما على القول أمام فريق الخبراء إن هدفه الرئيسي هو محاربة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. إلا أن عدداً من تجار المعادن أطلعوا فريق الخبراء على أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تقيم "حاجزا ضريبياً" على طريق العبور الرئيسي الذي يمتد من منجم الذهب في نياجاكارانغارا، على مسافة نحو ١٥ كيلومتراً من كاميتوغا. وأفاد هيشيما، حين أبلغه فريق الخبراء بذلك، بأنه لم يسمع بهذا الموقع من ذي قبل. وحصل الفريق على رسالة نصية أرسلها أحد قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في المنطقة يطلب فيها إلى هيشيما أن يلزم الهدوء "مع أشقائه"، وإلا استهدفت أسرته في كيفو الشمالية (انظر المرفق ٤١).

العلاقات بين الزبائن والعملاء في المناطق الغنية بالمعادن

يبدو أن منصب قائد اللواء في كاميتوغا من أكثر المناصب المرغوب فيها داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفادت عدة مصادر في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتجار المعادن أن ضباط الجيش غالباً ما يقومون بترتيبات مع القادة الأعلى منهم رتبة، لضمان الحصول على هذا المنصب، ويعدونهم بنسبة مئوية مجزية من مكاسبهم المحلية. ولذلك، يكون القادة العسكريون لدى وصولهم إلى المناطق الغنية بالمعادن مدينين بالفعل لرؤسائهم الأعلى منهم رتبة. ويخضع الضباط، تحت وطأة التهديد المستمر بنقلهم إلى مناطق أقل جاذبية من الناحية الاقتصادية، للضغط من أجل جمع أكبر قدر ممكن من الأموال لرؤسائهم بأسرع ما يمكن. وحين سئل ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن الأسباب التي تبرر قدرة العقيد هيشيما على الاحتفاظ بمنصبه المريح في كاميتوغا، أشاروا عوضاً عن ذلك إلى الأواصر القديمة التي تربط هيشيما بالفريق أول أميزي، والتي تعود إلى سنوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية.

٢٢٢ - وحصل فريق الخبراء على شهادات من السكان المحليين الذين تحاور معهم في لوغوشوا مفادها أن كازونغو، قائد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على صلة بالنقيب توماس تواجيرايسو ويتصل به قبل الهجمات التي تشنها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي بداية آب/أغسطس ٢٠١٠، أفادت المصادر نفسها بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أقامت حاجزا بين الساعة ٦ و الساعة ١٠ صباحاً في مياسا، على الطريق بين كيتوتو ولوغوشوا، ونهبت ٢٥٠ شخصاً. وأفيد أن جنود تواجيرايسو لم يتدخلوا سوى بعد الظهر.

٢٢٣ - وقام العاملون في مجال المساعدة الإنسانية بإبلاغ فريق الخبراء بأن كازونغو طلب في بداية آب/أغسطس ٢٠١٠ من السكان المحليين أن يدفعوا له ٥٠٠٠ دولار مقابل أن يدعهم وشأنهم. وحين اتصل الزعيم المحلي بتواجيرايسو في لوغوشوا، تلقى مذكرة أخرى من كازونغو تفيد بأنه لا فائدة من الاستعانة بالجيش، لأننا "جميعاً معاً". وحصل فريق الخبراء أيضاً على شهادات مفادها أنه قد عثر لاحقاً على بعض الهواتف التي سلبتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بين أيدي مومسات من المعروف أنهن على صلة بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ضلوع الجماعات المسلحة في تجارة المعادن

٢٢٤ - وسع القطاع ٥١ التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نطاق سيطرته ونفوذه على المناطق الغنية بالمعادن في جميع أنحاء إقليم شابوندا، وأبعد بذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى مواقع نائية في منتزه كاهوزي - ببيغا الوطني. وفي بداية آذار/مارس ٢٠١٠، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإبلاغ فريق الخبراء بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا موجودة في مناجم لوغولومين ولويجيمي ولويوميبي وكامينتوكو ومانزاكالا. وفي غضون ذلك، لاحظ الفريق نمطاً مثيراً للقلق يتمثل في قيام القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بنهب التجار المدنيين وخطفهم من مواقع التعدين والطرق التجارية الرئيسية.

٢٢٥ - وأفادت مصادر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا شنت هجوماً على منجم نيامبيبي في ٥ آذار/مارس، وقتلت أكثر من عشرة جنود تابعين للقطاع ٥١، وأغارت على قرية ميانزي في ٥ حزيران/يونيه، وخطفت ٤٠ شخصاً، وخطفت ٢٥ حفاراً في ندوما في ١٣ تموز/يوليه. وفي ١٦ حزيران/يونيه، أغارت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على موقع بايلا للتعدين قرب بانيكوسو ونهبت جميع المعادن، وقتلت ٣ مدنيين وخطفت ٤٠ حفاراً. وبعد أن رفضت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مطاردة المهاجمين، وفقاً لمصادر العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وافقت ميليشيا ماي ماي رايا موتوموكي على تنظيم عمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالتعاون مع السكان المحليين. وقد اختطف الرهائن الذين احتجزتهم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لقاء فديات باهظة وكذلك مقابل نقل المعادن والبضائع التي نهب. وكثيراً ما تنقل المعادن المنهوبة أو المستخرجة في منتزه كاهوزي - ببيغا الوطني براً إلى الأسواق الأقرب إلى عاصمة المقاطعة، وتشترىها في نهاية المطاف مؤسسات تجارة المعادن في بوكافو.

ضلوع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تجارة المعادن

٢٢٦ - في كيفو الجنوبية، حصل الفريق على معلومات مقنعة مصادر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومن مصادر حكومية مفادها أن القطاع ٥١ المستقل التابع لهيكل عملية أماني ليو أنشئ لغرض صريح هو الاستفادة من تجارة المعادن. ويتبع نشره خطوط انتشار أبرز مناطق استخراج الكاسيتيراي (حجر القصدير) والذهب في المقاطعة التي تضم كامل إقليم شابوندا إلى جانب الأقسام الغربية من إقليمي والونغو وكاباري. ونظراً

لعدم وجود منطقة خامسة يتبع إليها، فقد كان القطاع ٥١ يتبع عوضاً عن ذلك إلى قيادة عملية أماني ليو. وأفاد ضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن قائد القطاع، العقدي كلود موتشو، لا يمثل إلا لأوامر العقيد سلطاني ماكينغا. وأعرب ضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أثناء المقابلات التي أجراها معهم فريق الخبراء، عن ظنهم بأن ماكينغا حصل على الإشراف المباشر على هذه المنطقة الغنية بالمعادن في محاولة لكفالة تعاونه مع عملية إدماج المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، على الرغم من اعتقال نكوندا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٢٢٧ - وأكد ضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين أجرى معهم الفريق مقابلات أن موشو يمارس سيطرة صريحة وله مصالح مالية مباشرة في منجم الذهب في ماتيلي، ومناجم الكاسيتيريت في نكونوا ونيامبي وندوما ولونتوكولو ولوكوما (قرب نزييرا). وقدم موشو الدعم المالي لعدة فرق من الحفارين الذين باعوه بالمقابل نتاجهم وفقاً للمصادر نفسها. وحصل فريق الخبراء على وثائق تفيد بأن ١٥٠ جندياً بقيادة موشو يشاركون أيضاً في السيطرة على منجم الذهب في كادوموا. وأفادت مصادر المجتمع المدني في كيفو الجنوبية، بأن قادة الكنائس في القطاع ٥١ يسيطرون على مناجم الكاسيتيريت (حجر القصدير) المربحة في نيامبي ونزوفو، التي يشرف عليها المقدم نغونغو سادام. وقام ضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإبلاغ فريق الخبراء بأن "العقيد باتريك" يشرف على الاستثمارات التجارية التي تخص موشو في لونتونكولو.

٢٢٨ - وفي بعض مناطق التعدين، تنازعت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا للسيطرة على بعض المواقع الاستراتيجية، فيما أسفرت المصالح الاقتصادية للقطاع ٥١ في مناطق تعدين أخرى عن التعايش بينهما. وأفادت مصادر الأمم المتحدة أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في إقليم شابوندا موجودة على مقربة شديدة من مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حول المناجم، بل وقيل إن كلا منهما يقوم بجباية الضرائب من تجار المعادن في أيام مختلفة في مناجم كاموليبلا وكاليكوا وكاغولومبا. وأفاد أفراد من المجتمع المدني المحلي، بأنه يبدو أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لا ترغب بشن هجوم على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقام ضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإبلاغ فريق الخبراء بأن الوحدات التابعة للقطاع ٥١ لم تعد أدرجها من مواقع انتشارها في مناطق التعدين للدفاع عن عاصمة الإقليم حين شنت مجموعة تابعة لمليشيا ماي - ماي هجمات متكررة على مركز شابوندا في حزيران/يونيه.

٤ - والونغو

٢٢٩ - أفاد ضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن العقيد جان - بيير بيويو، قائد القطاع ٣١، يشارك في حصة كبيرة من إنتاج الذهب في إقليم والونغو، ويفرض على جميع الحفارين ومديري المناجم ضريبة بقيمة ٢٠ دولاراً أسبوعياً في موكونغوي ونامورالي وكانيولا. وبسط بيويو سيطرته أيضاً على عدد من المناجم. ووفقاً لضباط الاستخبارات العسكرية الكونغولية، وبعد تكرار الشكاوى الملحة والعديد من الاتهامات بإساءة المعاملة التي تقدم بها السكان في والونغو، تلقى بيويو أمراً بنقله من إقليم والونغو في بداية ٢٠١٠. إلا أن ضباطا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أبلغوا فريق الخبراء بأن بيويو دفع رشوى إلى رؤسائه لإلغاء تلك الأوامر ليظل مسيطراً على أنشطته التعدينية.

٢٣٠ - ووفقاً لدوائر الاستخبارات الكونغولية وتجار المعادن، باع العقيد بيويو كل كمية الذهب التي يملكها إلى تاجر ذهب كونغولي يدعى مانغي ناموهاندا. وفي أكثر من مناسبة، توسط بيويو لدى السلطات الكونغولية حين ألقى القبض على موظفي ناموهاندا بتهمة تهريب الذهب. وقام العديد من تجار المعادن بإبلاغ فريق الخبراء بأن ناموهاندا يعمل أيضاً مع نائب قائد المنطقة العسكرية العاشرة، العقيد بودوان ناكاباكا. وأفادت مصادر دبلوماسية بأن العقيد ناكاباكا كان لا يمضي الكثير من الوقت في مقر المنطقة العسكرية العاشرة وليس مطلعاً على سير عمله. وأكد ضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أمام فريق الخبراء أن ناكاباكا "رجل أعمال أولاً". ويقيم ناكاباكا علاقات قديمة العهد مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا منذ أن كان قائداً في ميليشيا ماي - ماي في سهل روزيزي (انظر الوثيقة S/2009/603، الفقرتين ٣٣ و ١٥٩).

٥ - أوفيرا/فيزي

ضلع الجماعات المسلحة في تجارة المعادن

نهب القوات الجمهورية الاتحادية لمرفق شركة ترانس أفريقيا

٢٣١ - تفيد التقارير التي عاينها الفريق وتحقق منها من خلال المقابلات التي أجراها في ٥ أيار/مايو أن ما يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ جندياً من القوات الجمهورية الاتحادية بقيادة العقيد جاك شاكا نهبت المعسكرات الميدانية للتفتيش عن الذهب التابعة لشركة ترانس أفريقيا في رونغيزي وبيغاراغارا، جنوب وسط مينيمبوي. وعلقت الشركة عملياتها رداً على ذلك الهجوم، بانتظار استرداد معداتها المسروقة والحصول على ضمانات أمنية.

٢٣٢ - وأجرى الفريق مقابلات مع عناصر سابقة من القوات الجمهورية الاتحادية شاركوا في الغارات وأحد شهود العيان الذين أكدوا ما أفادت به شركة ترانس أفريقيا بأن القوات الجمهورية الاتحادية كانت على علم تام بالأصول التي تملكها شركة ترانس أفريقيا، ولكنها توقعات أن تعثر على ذهب، بل وسرقت خمسة صناديق من عينات التربة. وباشرت الشركة أعمال الحفر بحثاً عن العينات الجوفية في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مما أدى إلى انتشار الشائعات عن بدء الاستغلال الصناعي (وبالتالي التوقعات بأن المجتمع المحلي ينبغي أن يحصل على الفوائد الموعودة). وأفاد ممثل لشركة ترانس أفريقيا وموظف سابق في أحد المواقع التي تعرضت للنهب بأن تلك الشائعات لا أساس لها من الصحة.

٢٣٣ - ورأت جميع المصادر الخمسة التي أجري معها فريق الخبراء مقابلات في عام ٢٠١٠، ومنها ضابط كبير في الاستخبارات الكونغولية ومصدر مقرب على اتصال جيد بالقوات الجمهورية الاتحادية، أن من المحتمل أن الهجوم كان نتيجة لرفض شركة ترانس أفريقيا أن تدفع للقوات الجمهورية الاتحادية، في حين كانت القوات الجمهورية الاتحادية تعتقد بأن شركة ترانس أفريقيا تدفع لقادة ميليشيا ماي ماي المحلية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يتمكن فريق الخبراء من إقامة الدليل على تلك المزاعم التي نفاها مدير شركة ترانس أفريقيا في بوكافو وانزيراتيماننا. وفي مقابلة مع الفريق في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٠، نفى الممثل نفسه أن يكون قد أجرى اتصالات مع القوات الجمهورية الاتحادية أو أي جماعة مسلحة أخرى. إلا أن الفريق حصل لاحقاً على دليل بأن اتصالاته مدته تسع دقائق ونصف قد جرى في ٢١ آب/أغسطس من رقم هاتفه إلى رقم هاتف ساتلي تحقق الفريق من أنه يخص العقيد فونان بيزوغو. ورداً على استفسار الفريق في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أكد مدير شركة ترانس أفريقيا أن هذا الاتصال حصل، قام خلاله رائد من القوات الجمهورية الاتحادية لم تحدد هويته بتهديد الشركة تهديداً صريحاً بالأعمال تعاود عملياتها بدون "الحضور لمقابلة" القوات الجمهورية الاتحادية أولاً لتدفع لها. وناقش الفريق ذلك مع توماس انزيراتيماننا، المدير العام لشركة ترانس أفريقيا (العلاقات مع الحكومة والمجتمع)^(١٦)، الذي أعاد توضيح سياسة شركة ترانس أفريقيا القائمة على رفض الاتصال بالجماعات المسلحة. وتبين لفريق الخبراء في تقريره النهائي لعام ٢٠٠٩ (S/2009/603، الفقرة ٢٣٨) أن انزيراتيماننا كان على اتصال بكبار قادة القوات الجمهورية الاتحادية في منتصف عام ٢٠٠٨^(١٧).

(١٦) <http://www.transafrikaresources.com/a/board.asp>

(١٧) كتب انزيراتيماننا لاحقاً إلى فريق الخبراء يؤكد أنه كان على اتصال بفونان بيزوغو، ولكنه نفى أن تكون لديه أي علاقة مالية بالقوات الجمهورية الاتحادية.

ضلوع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تجارة المعادن

٢٣٤ - حصل الفريق على شهادة من السلطات الكونغولية تؤكد ضلوع العقيد برنار بيامونغو، قائد المنطقة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، (انظر الفقرة ١١٦) في العديد من الأنشطة الاقتصادية. وقام بيامونغو بنشر الجنود استراتيجياً ضمن منطقتيه في المناطق الغنية بالمعادن، ولا سيما في إقليم فيزي. وأفادت مصادر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأن القوات التي يشرف عليها العقيد جيفارو نيراجيبي من القطاع ٤٣ استولت على قسم كبير من تجارة الذهب في محيط كيليمبوي، التي كانت تسيطر عليها سابقاً القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وإلى جانب تجارة الذهب، قام ضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية باطلاع فريق الخبراء على أن بيامونغو يتاجر أيضاً في الرخام من كيفو الجنوبية لأغراض البناء في بوجمبورا. وحصل الفريق على شهادات مفادها أن بيامونغو يسيطر كذلك على تجارة النحاس من مرفأ يونغو إلى بوجمبورا وكيغوما. وأفاد مقاتلون سابقون، بأن ميليشيا ماي ماي ياكوتومبا كانت تسيطر سابقاً على هذه التجارة ولكن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حلت محلها. وحصل الفريق على عينات من فلزات هذا النحاس التي كان يحتفظ بها في أوفيرا، حيث زعمت مصادر عسكرية بأن العقيد بيامونغو قام بتخزين نحو ٣٥ طناً منها بانتظار قدوم أحد الباعة من بوجمبورا (انظر المرفق ٤٢).

٦ - كاليهي

٢٣٥ - تلقى الفريق معلومات متسقة من أكثر من ثلاثة مصادر مستقلة تفيد بأن العقيد غويغوي بوسوغي، قائد القطاع ٢٤ التابع لعملية أماني ليو التي شنتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ضالع أيضاً في الاستغلال غير القانوني لمعادن الكاسيتيريت والكولتان والذهب والتورمالين (الحجر الكهربائي) من المناجم الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرته، بما فيها نيايوي ونومي وشانغ وبيليمبو ولومبيشا وبيبارنغو وتهريب تلك المعادن.

٢٣٦ - وقد أجرى الفريق مقابلة مع أحد تجار المعادن الذي أكد أنه اشترى الكاسيتيريت والكولتان من غويغوي. وأبلغ التاجر الفريق بأن غويغوي يحصل على خمس الإنتاج من المناجم الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرته، التي كان مسلحون يجرسونها عندما زارها التاجر. وأدلى التاجر نفسه بمزاعم محددة عن ضلوع غويغوي في تهريب المعادن عبر بحيرة كيفو مروراً بجزيرة إدجوي في تموز/يوليه لغرض بيعها لمشتري في كيبوي. وتمكن الفريق أيضاً من أن يتحقق بصورة مستقلة عن طريق ضباط من دائرة الاستخبارات العسكرية الكونغولية

يعمل في باكافو ومن مصدرين يعملان لحساب غويغوي، من وجود طريق التهريب هذا. وأفاد هذان الأخيران أنه منذ فرض الحظر على التعدين هناك، تواصلت أنشطة التنقيب ليلاً تحت المراقبة، لأغراض التصدير عبر إدجوي.

٧ - ماسيسي

ضلوع الجماعات المسلحة في تجارة المعادن

٢٣٧ - قام الفريق، خلال فترة ولايته، بعدد من الزيارات الميدانية إلى إقليم ماسيسي. فالمعادن المتأتية من جنوب ماسيسي كثيراً ما تباع في بلدة روبايا التعدينية التي بدأت فيها البعثة والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الحكومة لتحقيق الاستقرار تشييد مركز تداول. ومن شأن هذا المركز التجاري أن يضيف طابع اللامركزية على جميع الخدمات الحكومية وخدمات التوثيق والضرائب المطلوبة للمتاجرة في المعادن، قبل نقلها وبيعها في الوكالات المتواجدة في غوما. ويقوم إدوارد موانغاتشوتشو، عضو مجلس الشيوخ الوطني، الذي ورد ذكره في التقريرين السابقين (S/2008/773؛ الفقرة ٥٨) و (S/2009/603، الفقرة ٢٣٠) بأنه يتعاون مع ضباط سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ضمن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بإدارة أعماله من موقع التعدين في بيباتاما، "D2"، قرب بلدة روبايا، من خلال شركته الدولية للتعدين والتداول التجاري، موانغا تشوتشو هنري الدولية (MHI). وأفادت سلطات التعدين في روبايا بأن جماعة من المسلحين بقيادة مقاتل سابق اسمه جيفري موهيزي، تكفل الحماية لعمليات التعدين التي يديرها موانغاتشوتشو. وذكر العديد من تجار المعادن وسلطات التعدين أن هؤلاء الأفراد يرتدون في معظم الأحيان لباساً مدنياً خلال النهار بينما يشاهدون من حين لآخر ليلاً مسلحين ويرتدون زياً عسكرياً. وأبلغ موانغاتشوتشو الفريق أن تعرض مؤسسته التجارية لهجمات سابقة هو ما دفعه إلى التماس الحماية من هذه الجماعة الأمنية.

ضلوع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تجارة المعادن

٢٣٨ - يُستفاد من عدة مقابلات أُجريت مع ضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتجار المعادن وسلطات حكومية، أن منطقة جنوبي ماسيسي تخضع للسيطرة المطلقة لأعضاء سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب المواليين للفريق أول ناتاغاندا. وتلقى الفريق شهادات موثوقة من العديد من المصادر تفيد بأن ناتاغاندا ضالع مباشرة في تجارة المعادن في مختلف نواحي تلك المنطقة. وتفيد البعثة بأن عناصر سابقة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، تتواجد في مناجم كينغي وكوي وغاكومبو وبيسونزو وبشاشا

وروزيرانتا وكاويسي ولوو ومتابا. ويعمل نتاغاندا بتعاون مباشر مع كبار القادة العسكريين المتمركزين في نغونغو.

٢٣٩ - وقامت المصادر نفسها بإبلاغ الفريق بأن ضابطين موالين للفريق أول نتاغاندا، وهما العقيد بودوان نغارويي، والعقيد اينوسان زيموريندا، قائد القطاع ٢٣، وكلاهما ورد ذكرهما في التقرير S/2009/603، المرفق ١٢٤ تنازعا المكاسب المتأتية من تجارة المعادن في جنوب ماسيسي. فقد ظل زيموريندا يستحوذ على إنتاج منطقة كاسانغورا التعدينية القريبة من بلدة نغونغو، حيث كان يدير عملياته بالتعاون مباشرة مع الكنائس غير المدججة التابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وعندما رُقّي بودوان إلى رتبة نائب قائد منطقة واستبعده زيموريندا من منصب قائد القطاع ٢٣ في جنوب ماسيسي، سعى هذا الأخير إلى أن تحل شبكاته التعدينية محل شبكات بودوان. وأبلغت البعثة الفريق أن ذلك أدى إلى توتر العلاقات بين الضابطين المذكورين أدت في نهاية المطاف إلى اغتيال أحد تجار المناجم المتعاملين مع بودوان في روبايا في أوائل عام ٢٠١٠ على يد أفراد يشتهه بأهمهم يعملون تحت إمرة زيموريندا.

٨ - بيني - لوبيرو

ضلوع الجماعات المسلحة في تجارة المعادن

٢٤٠ - زار الفريق، خلال فترة ولايته، إقليم لوبيرو الذي حاولت فيه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بسط سيطرتها على سوق التعدين في كل من لوفو وميريكي، حيث قامت مصادر تابعة للأمم المتحدة بإبلاغ الفريق بأن المتمردين يفرضون الضرائب على التجار المحليين هناك. وقامت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في النصف الأول من عام ٢٠١٠ بمهاجمة مناجم الذهب المحيطة ببلدة لوفو في سبع مناسبات منفصلة. ومن بين الهجمات التي نفذتها تلك القوات، إحراق ٢٨ مترا في آذار/مارس والقيام بعملية نهب منتظمة لسكان القرى في ٧ نيسان/أبريل.

٢٤١ - ووفقا لأقوال سلطات التعدين، فإن تحالف القوى الديمقراطية كان قبل انطلاق عملية رويتزوري، يسيطر على مناجم الذهب في منطقتي شوشوبا وماكيمي لأكثر من عقد. ومع أنه لم ترد أية تقارير عن قيام المتمردين بفرض ضرائب على تلك المناجم، فقد كانوا يجبرون عمال الحفر على العمل لحسابهم من حين لآخر.

ضلوع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تجارة المعادن

٢٤٢ - قامت سلطات التعدين في منطقة لوبيرو بإبلاغ الفريق بأن أفرادا تابعين للقطاع ١١ الذي يتولى قيادته العقيد برونو مانديفو، والعقيد بيسامازو، العضو السابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، ضالعون في تجارة المعادن إلى حد كبير. وقامت مصادر سابقة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بإطلاع الفريق على معلومات تفيد بأن العديد من ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كانوا يطعمون في الحصول على مركز العقيد بيسامازو بل إنهم طلبوا أيضا أن يتم نشرهم في لوبيرو لغرض جني المكاسب المالية.

٢٤٣ - وقد شجب مسؤولون حكوميون بوجه خاص نشر الكتيبة ١١١٢ تحت إمرة الرائد دودو، إلى منطقة مانغوريدجيا الغنية بالمعادن في ١٧ آذار/مارس. وأفادت تلك المصادر نفسها، بأن الجنود التابعين للرائد دودو، قد عززوا احتكارهم لمشتريات الذهب من خلال إقامة نظام للمقايضة في مناجم منطقتي ميونيا وكيسينغي. وينظم أولئك الجنود جميع عمليات نقل الجعة والغذاء والإمدادات إلى المناجم لمقايضتها بالذهب بأسعار تفضيلية. وأفاد مسؤولون في قطاع التعدين أن الجنود كانوا، عندما يقل الإنتاج، ينهالون بالضرب على العديد من الحفارين لاعتقاد الجنود بأنهم كانوا يكذبون عليهم ويخادعونهم. وفي شباط/فبراير، وجهت سلطات التعدين رسالة رسمية، إلى القادة العسكريين تشجب فيها تلك الانتهاكات. وحتى الزيارة التي قام بها الفريق إلى المنطقة في تموز/يوليه، لم تتلق تلك السلطات أي رد بعد.

٢٤٤ - وتلقى الفريق أيضا وثائق تفيد بقيام سلطات التعدين بعقد اجتماع مع الحفارين والتجار ومسؤولين حكوميين وممثلي كتيبة دودو في منطقة منغوريدجيا (انظر المرفق ٤٣). وورد في محضر الاجتماع أن المشاركين اهتموا الجيش بفرض ضرائب "أمنية" على عمال الحفر وإرغامهم على نقل البضائع الموجهة للبيع في المنجم. وبالإضافة إلى ذلك، اتهم الجنود بالتواطؤ مع عناصر فارة من الجيش لمضايقة تجار المعادن وسلب ما يجوزتهم من معادن. وشجب المشاركون أيضا عدم تكافؤ المنافسة في الأسواق بين تجار المعادن المدنيين ونظرائهم العسكريين. وأتهموا الاجتماع بأن طلبوا إلى كتيبة الرائد دودو أن تقر بمهمتها وواجبها الأصليين.

ضلوع الجماعات المسلحة في تجارة المعادن

٢٤٥ - علم الفريق خلال الزيارة التي قام بها إلى منطقة إيتوري من المقاطعة الشرقية، أن بعض الفلول المتبقية من الجماعات المسلحة تواصل أنشطتها في المناطق الغنية بالمعادن. فلا تزال الجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو وجبهة المقاومة الوطنية في إيتوري، رداً على التهميش المتزايد الذي طاهما، تنشطان قرب مناجم الذهب النائية التي تستخدمانها كمصدر للتمويل.

ضلوع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تجارة المعادن

٢٤٦ - أفادت السلطات الكونغولية بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضالعة على نحو متزايد في تجارة المعادن. فقد أبلغت الفريق على سبيل المثال بأن الرائد أبامونغو يفرض كل يوم ثلاثاء ضريبة قدرها ٢٠ دولاراً أو نصف غرام من الذهب على جميع الحفر الموجودة في مناجم الذهب قرب بلدة غيتي. وأفادت المصادر نفسها بأن كل من لا يدفع تلك الضريبة الأسبوعية يتهم بمساندة الجماعات المسلحة فيُعتقل.

٢٤٧ - وعلاوة على ذلك، أبلغ مسؤولون محليون الفريق أن الفريق أول أميسي (انظر الفقرات ١٩٦ إلى ٢٠٥) يستعين بعدة ضباط بإمرته للإشراف على استثماراته في قطاع التعدين. وقدّم مسؤولون حكوميون أسماء خمسة ضباط يعملون لحساب الفريق أول أميسي أثناء نشرهم في مناجم إيرومو وأرو ومامباسا وموغبوالو. وقد سعى العقيد فال، قائد المنطقة العسكرية الحادية عشرة المعين حديثاً، إلى وقف العديد من هؤلاء الضباط عن العمل أو مناوبتهم بهدف تقييد مشاركتهم في تجارة المعادن. إلا أن مصادر في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أفادت بأن أميسي تدخل لئلا يُنقل ماسودي إيسبيراه، قائد اللواء ١٣، من المناجم المحيطة بمونغبوالو. وادعت السلطات الكونغولية بأن الرائد ويلى نياغيزي قام بتهرب المعادن التي بحوزة الفريق أول أميسي عبر الحدود إلى أوغندا. ووفقاً لأقوال مسؤولين في قطاع التعدين، فإن نسبة ٨٠ في المائة على الأقل من تجار المعادن في بونيا يقومون ببيع ما يحصلون عليه من ذهب في كمبالا.

باء - الموارد الطبيعية من غير المعادن

١ - تجارة الأخشاب

ضلع القوات المسلحة في تجارة الأخشاب

٢٤٨ - تلقى الفريق شهادات من مصادر عديدة تفيد بضلع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في تجارة الأخشاب، خاصة في الغابات المحيطة ببلدة بينغا في كيفو الشمالية. فثمة تقارير تفيد بأن جنودا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يقومون في كثير من الأحيان بنقل الألواح الخشبية التي تحصل عليها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتفرض ضرائب عليها في الطريق إلى غوما. وفي كيفو الجنوبية، تنشط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في إنتاج الأخشاب في جميع أنحاء غابة إيتومبوي. ووفقا لمصادر محلية متعددة، يصل الإنتاج الشهري من الأخشاب في هذه الغابة إلى عشرات الآلاف من الألواح الخشبية التي يباع اللوح الواحد منها محليا بمبلغ ٤ دولارات. وتواطؤ مع مختلف جماعات الماي مائي، تعاون القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مع شبكة من المدنيين المقيمين في مركز موينغا، مما أدى إلى نشوب نزاع مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تسعى أيضا إلى بسط سيطرتها على هذا النشاط التجاري.

٢٤٩ - وفي ١ آب/أغسطس، قام تحالف بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وميليشيات نياكيليا ماي ماي بقطع رأس ضابطين تابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقتل مرشد مدني، وترك مذكرة باسم الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو بتحملها المسؤولية عن ذلك الهجوم. وقد علم الفريق من مصادر متعددة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أن الضابطين كانا في واقع الأمر يحضران لاستغلال الأخشاب في تلك المنطقة. ومع أن المصادر الرسمية تدّعي بأن الضابطين كانا قد أُرسلا بمفردهما في إطار عمليات تستهدف ضرب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فإن قتلها يبدو أنه بمثابة تحذير لثني ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن أي نية قد تكون لديهم في التعدي على المصالح التجارية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

ضلع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تجارة الأخشاب

٢٥٠ - ويزداد ضلع الشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تجارة الأخشاب في جميع أنحاء كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. فقد ذكر المعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة أن إمداد سوق البناء في غوما وحدها بالألواح والأعمدة الخشبية يحتاج إلى ٦٠ ٠٠٠ شجرة سنويا. وكان العقيد إنوسانت كاينا عندما تولى قيادة

القطاع ٢٢، سيطر على جزء كبير من هذه الحركة التجارية انطلاقاً من مقره في كيتشانغا. وذكرت مصادر محلية أن جنوداً تابعين للقطاع ٢٢ قاموا، في تجمع بيشوشا الواقع شرق كيتشانغا (في إقليم روتشورو)، بقطع جميع الأشجار تقريباً الموجودة خارج المتزه الوطني لاستخدامها في أعمال التشييد المحلية. وتلقى الفريق العديد من التقارير الموثوقة من زعماء محليين تفيد بأن العقيد زيموريندا، بعد أن حل محل كاينا، قام بتنظيم الجهود لقطع أشجار غابة نغانغو الواقعة في جنوب منطقة بورونغو. وعقب وفاة المالكة السابقة، السيدة ميرلو، في أوائل عام ٢٠١٠، اجتاحت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أراضيها الواقعة على طول الطريق الممتدة بين بلدتي ساكي وكيتشانغا، وأرغمت مدير أعمالها على أن يأذن بجميع عمليات استغلال الأخشاب على تلك الأرض. وخلال الزيارة التي قام بها الفريق إلى هذه المنطقة، زعم جنود تابعون للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن الدمار الذي لحق بتلك الغابة كان "بسبب هطول الأمطار" (انظر المرفق ٤٤).

٢٥١ - وأفادت مصادر في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن الضباط المشاركين في هذه العمليات كثيراً ما يملكون شاحنات خاصة تضمن لهم نقل الأخشاب التي يحصلون عليها. وقد شاهد الفريق مباشرة شاحنات يملكها الرائد يوستاش المتمركز في نيانغي وهي تنقل الأخشاب إلى غوما (انظر المرفق ٤٥). ويرافق عادة هذه الشاحنات جنود يكفلون التهرب من دفع ضرائب عليها. وحصل الفريق على رسالة من العقيد صدام إدمون رينغو، قائد اللواء ٣٢٢ يطلب فيها الإعفاء من الضرائب من الزعماء التقليديين (انظر المرفق ٤٦). وفي كيفو الجنوبية، يعد العقيد إيريك بيزيماننا، الضابط السابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، والذي يعمل معاوناً لقائد القطاع ٣٢ التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الموجود مقرها في مركز موينغا، ضالعا إلى حد كبير في تجارة الأخشاب. فقد أفادت مصادر تابعة للأمم المتحدة بأن بيزيماننا وضباط آخرين في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، قد اشتروا عدة مناشير زودوا بها فريقين يعملان في قطع الأشجار في منطقتي كيتامبا وكولونديو الواقعتين على بعد ١٥ كيلومتراً من مركز موينغا. وتؤدي هذه الجهود إلى إنتاج حمولة شاحنة واحدة أسبوعياً من الألواح الخشبية تصل حمولتها إلى ٦٠٠ لوح.

٢٥٢ - وبالإضافة إلى استخدام الأخشاب في أعمال التشييد في المدن الكبرى، تُصدّر الأخشاب أيضاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد ذكرت الشرطة الوطنية الكونغولية أن المقدم دجولو بوهوندا، قائد الكتيبة ٢٢١٢ المتمركزة في مبيني، ومعاونته المقدم دوغلاس قد صدرا الآلاف من الألواح الخشبية في العام الحالي. ووفقاً للمصادر نفسها، قام الرائد كيتنغي الذي سبق أن ورد ذكر مشاركته في هذه التجارة، (انظر S/2009/603، الفقرة ١٨٦)،

بتصدير ١٧٠٠ لوح خشبي في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ونيسان/أبريل ٢٠١٠ عن طريق الملازم أول أدانا، الموالي له (انظر المرفق ٤٧). وتلقى الفريق أيضا معلومات من عدة مصادر موثوقة تفيد بأن الفريق أول بوسكو نتاغندا لا يزال ضالعا في تجارة الأخشاب، كما سبق ذكره (المرجع نفسه، الفقرة ١٨٥). وتشير أدلة أُطلع عليها الفريق وتحتفظ بها الشرطة الوطنية الكونغولية، إلى أن نتاغندا استخدم في إحدى المناسبات شاحنته الخاصة لنقل أكثر من ٥٠٠ لوح خشبي إلى رواندا.

٢ - تجارة الفحم غير المشروعة انطلاقا من متزّه فيرونغا الوطني

٢٥٣ - تفيد تقارير بأن عمليات مكافحة تجارة الفحم على طول النصف الشرقي من القطاعين الجنوبي والأوسط لمتزّه فيرونغا الوطني التي نفذها حراس المتزهات التابعين للمعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة في عام ٢٠١٠، قد أفضت إلى خفض الإنتاج غير القانوني للفحم إلى النصف خلال سنة ٢٠١٠ بالمقارنة مع السنة السابقة. وتوصل الفريق إلى أن مختلف الجماعات المسلحة، إضافة إلى الشبكات الإجرامية في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تواصل جني الأرباح من تجارة الفحم غير القانونية في أعماق متزّه فيرونغا الوطني. وقد لاحظ الفريق لدى زيارته إلى بلدات روتشورو وكيواندجا ورويندي وكيثانغا وكيروليوي على جانبي المتزّه، العديد من الشاحنات المحملة بالفحم تتراوح حمولة كل منها ما بين ١٥٠ و ١٧٠ كيسا (٣٥ كيلوغراما) من الفحم (انظر المرفق ٤٨). وتفيد جماعة بيئية كونغولية بأن تلك الشاحنات تُشاهد في كثير من الأحيان داخل المتزّه وعلى طول منحدرات كباشا الوعرة الممتدة بين ميينغا وكتاندا، وهو حاجز يقع خارج منطقة فيشومي، وكذلك في منطقة كاشوميرو. وتلقى الفريق أدلة بالصورة الفوتوغرافية لبضع مئات من أفران الفحم داخل القطاع الجنوبي للمتزّه وحده، تبلغ الطاقة الإنتاجية لكل منها ٢١٠٠ كيسا يوميا (انظر المرفق ٤٩).

٢٥٤ - وما يحرك تجارة الفحم هو الطلب عليه في بلدات مثل غوما وبيني وروتشورو وبوتيمبو وكيوانجا وكيثانغا وساكي. وقد كشفت دراسة شاملة أجرتها منظمة غير حكومية دولية بالتعاون مع جامعة محلية أن نحو ٥٠.٠٠٠ طن من الفحم يباع سنويا في غوما وحدها، حيث يعتمد عليه أكثر من ٩٧ في المائة من سكانها البالغين نصف مليون نسمة كمصدر وحيد للطاقة. وقامت منظمات غير حكومية بيئية محلية بإبلاغ الفريق بأن الفحم الوارد من المتزّه يشكل ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من سوق الفحم في غوما، وهو ما يمثل قيمة مالية إجمالية تبلغ حوالي ٢٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. ولأن الفحم المصنوع من الخشب الصلب الموجود في المتزّه يتميز بقدرة احتراق أطول من

غيره، فإن قيمته تفوق بكثير قيمة الفحم المصنوع من أشجار الكينا. ويقدر المعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة أن إنتاج هذه الكمية من الفحم تتطلب أكثر من ثلاثة ملايين متر مكعب من الأحشاب أو عدة مئات الآلاف من الأشجار المقطوعة ولا يقتصر هذا على تدمير المتزهر فحسب، وإنما يهدد أيضا العديد من أنواع الحيوانات الصغيرة.

ضلع الجماعات المسلحة في تجارة الفحم

٢٥٥ - تمثل تجارة الفحم مصدرا هاما من مصادر تمويل وإمداد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والعديد من جماعات الماي ماي داخل متزهر فيرونغا الوطني. ومع أن هذه الجماعات كانت سابقا تكتفي بفرض الضرائب على تجارة الفحم، فقد تلقى الفريق شهادات من مصادر عدة تفيد بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات الماي ماي قد استحوذت على معظم الإنتاج لنفسها. وقد أفاد المعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا متركزة بشكل كبير قرب بلدتي كاهوميرو وكينياموها حيث تتواجد فيهما عناصر سرية بقيادة الرائد فيدل. ويتواجد أيضا في المتزهر بين نهر روتشورو وبلدة ماسانغو فصيل منشق عن تلك القوات هو فصيل سوكي. وتتعاون جماعات الماي ماي "لافونتين" و "كومليه" و "كاسيديان"، بدورها مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في استغلالها غير المشروع للفحم.

٢٥٦ - وتتلقى هذه الجماعات المسلحة العتاد العسكري والأسلحة في معظم الأحيان من السكان المدنيين مقابل أكياس من الفحم. فالسكان المحيطون بالمتزهر في بلدات مثل كيبومبا وروغاري يقومون بنقل الملابس والغذاء بل الذخائر لحساب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/جماعات الماي ماي مقابل حصولهم على أكياس من الفحم. ويزود ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هؤلاء الوسطاء بالزني العسكري والأسلحة لغرض المتاجرة بها. وتشتهر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في سوقي ساكي وكينجي بتعاونها مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. فقد قام جنود محليون تابعون للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإبلاغ الفريق، لدى زيارته إلى كينجي، بأن العقيد كاينا قد غادر البلدة مؤخرا عقب مفاوضات أُجريت مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بشأن أسعار الفحم. وذكر حماة البيئة المحليون في بلدة كاهوميرو، أن المقدم كلود موسالا التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، يتعاون تعاوننا وثيقا مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مجال إنتاج الفحم.

ضلوع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تجارة الفحم

٢٥٧ - تلقى الفريق شهادات من مصادر عديدة تؤكد وجود تجارة غير قانونية بالفحم يضطلع بها العقيد إينوسانت زيموريندا من القطاع ٢٢، الذي يحتل جنوده الذين كانوا أعضاء في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب الجانب الغربي من متنته فيرونغا الوطني برمته. ويفيد المركز الكونغولي للحفاظ على الطبيعة، بأن جنود زيموريندا يمنعون حراس المتنته من دخول منطقة تغطي مساحة تتجاوز ١٠٠٠ كيلومتر مربع، وتُقطع أشجارها تدريجياً لصالح المراعي الموجودة داخل المتنته (انظر المرفق ٥٠). وقد أبلغت السلطات المحلية الفريق، خلال زيارته إلى مستوطنة بوزا داخل المتنته شرق كيتشانغا في أيلول/سبتمبر، أن ما يقدر بنحو ٨٠ طن من الفحم المستخرج من المتنته يباع أسبوعياً في سوقها وحده. وذكر سكان محليون في كيتشانغا أن كل الفحم المتأتي من المتنته يباع لزوجات كبار الضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية داخل القطاع ٢٢. بل إن هؤلاء الضباط، وفقاً لتلك المصادر نفسها، كانوا ببساطة يأمرن السكان المحليين في بعض الأحيان بإنتاج الفحم لصالحهم مباشرة دون مقابل. وعلى غرار تجارة الأخشاب، تُعفى الشاحنات التي يملكها أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من جميع الضرائب في الطريق نحو غوما. وفي حين أن كل كيس فحم يباع بمبلغ ٣ دولارات محلياً ويعاد بيعه في غوما بمبلغ ٢٥ دولاراً، يقدر الفريق أن سوق بوزا وحدها تدرّ على قادة القطاع ٣٢ من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أرباحاً سنوية تفوق ٧٠٠٠٠٠ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، يسيطر ضباط سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب على أسواق الفحم في بلدات بورونغو وكيروليوي وكيتشانغا وساكي.

٢٥٨ - وسعياً إلى مقاومة الإجراءات الجزرية التي يتخذها المعهد الوطني للحفاظ على الطبيعة في الجانب الشرقي للقطاعين الأوسط والجنوبي من المتنته، يطالب العقيد نياموشيبوا من اللواء ٥٠٢، والعقيد نكونداويرا، من اللواء ١٣١، بالأموال اللازمة لتوفير الحماية لعمال الفحم غير القانونيين. وتلقى الفريق نماذج من بطاقات "المخبرين" التي يبيعها المقدم فيستون من اللواء ٥٠٢، كل يوم إلى مئات الأشخاص الذين يرغبون في الدخول إلى المتنته (انظر المرفق ٥١). ويبلغ سعر كل بطاقة ٣٠ دولاراً، وهي صالحة لدخول المتنته مرة واحدة. ويُفرض على العمال أن يؤدوا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عند نهاية عملهم، كيسين من الفحم قبل خروجهم من المتنته. وقد حصل الفريق على بطاقات هوية رواندية لأفراد اعتقلهم المعهد الوطني للحفاظ على الطبيعة خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠ شاركوا في هذه التجارة غير القانونية (انظر المرفق ٥٢). وعندما يلزم نقل كميات كبيرة من الفحم خارج المتنته، يقوم جنود من اللواء ١٣٢ في كثير من الأحيان بعرقلة

دوريات المعهد الوطني للحفاظ على الطبيعة وذلك بزعم وجود عمليات جارية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٣ - صيد الأسماك غير القانوني في مياه بحيرة إدوارد

٢٥٩ - حصل الفريق على شهادات وتقارير من مصادر عديدة تثبت ضلوع الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في صيد الأسماك غير القانوني في مياه بحيرة إدوارد داخل متنته فيرونغا الوطني. ومن أجل ضمان استدامة الموارد الطبيعية، ينظم القانون الكونغولي حجم شباك الصيد ويحدُّ من عدد القوارب الخشبية الموجودة على سطح البحيرة بـ ٧٠٠ قارب، موزَّعة على ثلاث مصائد للأسماك معترف بها، وهي فيتشومي وكييفانيونغه ونيাকাكوما. ومع ذلك، وبعد سنوات من الحرب، ظهرت العديد من المستوطنات ومصائد الأسماك غير القانونية على طول الضفة الغربية للبحيرة. ونتيجة لذلك، فقد أفاد بعض أنصار الحفاظ على البيئة والمعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة بأن الصيد المفرط أضر على نحو خطير بالقدرة الإنجابية للأسماك البحرية، وهو ما أثر بصفة مباشرة في أسعار المواد الغذائية في المنطقة.

ضلوع الجماعات المسلحة في صيد الأسماك غير القانوني

٢٦٠ - وفقاً للمعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة وباحثين اتصل بهم الفريق، تتحكم عدة جماعات من الماي ماي في ما يقرب من عشر قرى لصيد السمك تقع على طول الضفة الغربية لبحيرة إدوارد. وفي تموز/يوليه، قتل متمرّد أحد حراس المتنته في موقع قريب من فيتشومي. ولا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا موجودة أيضاً في هذه المنطقة وقيل إنهما أقامت علاقات تعاون مع اللواء ١٣١. وأدت العمليات المشتركة بين المعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه إلى تحسُّن الأحوال المتعلقة بصيد الأسماك غير القانوني أول الأمر في بحيرة إدوارد فضلاً عن تدمير قاعدة الماي ماي في مورامبا.

ضلوع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في صيد الأسماك غير القانوني

٢٦١ - حتى تموز/يوليه، كان اللواء ١٣١ بقيادة المقدّم نكونداويره يسيطر على الضفاف الجنوبية والغربية لبحيرة إدوارد داخل متنته فيرونغا الوطني. ووفقاً لما قاله بعض أنصار الحفاظ على البيئة في حلجان كيباهيري وتشونندو وكابالي، فإن العديد من الصيادين يدفعون مبلغ ٧٠ دولاراً للواء ١٣١ كل أسبوع لقاء الحماية التي يوفرها لهم مرافقون مسلحون من حراس المنتزهات التابعة للمعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة. ويدفع الصيادون العاديون مبلغ

٤ دولارات وخمس سمكات في كل مرة يعودون من البحيرة. وقامت منظمات غير حكومية محلية إبلاغ الفريق بأنها لاحظت أن جنود من اللواء ١٣١ يزودون الأطفال بالأسلحة لممارسة صيد الأسماك غير القانوني.

٢٦٢ - وفي عدد من المناسبات، استطاع مراقبو المعهد طرد صيادي سمك سرّيين لكي يسمح لهم اللواء ١٣١ بممارسة أنشطة الصيد مرة أخرى. ووفقاً لما قاله بعض أنصار الحفاظ على البيئة المحليين والمعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة، ألقى حراس المتزه القبض على عدة صيادين غير قانونيين في ١١ أيار/مايو في كاتشِنغا. وبعد ثلاثين دقيقة من ذلك، وصل جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأطلقوا النار على قارب حراس المتزه للإفراج عن هؤلاء الصيادين. وفي ١٥ أيار/مايو، ألقى مراقبو المعهد القبض على جندي من اللواء ١٣١ التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتهمة صيد الأسماك غير القانوني في خليج مويغا، لكن أُطلق سراحه وهو في طريقه إلى مكتب المدعي العام العسكري في غوما.

الإطار ٨

المواجهة بين المعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة وجنود المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب

في أوائل تموز/يوليه ٢٠١٠، اتفق قادة المنطقة الأولى للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة على طرائق لتجريد الضفاف الجنوبية لبحيرة إدوارد من السلاح. وفي ١٣ تموز/يوليه، أرسلت شاحنات إلى فيتشومي ونيكاكوما لتسهيل إعادة نشر عناصر من اللوائين ١٣١ و ١٣٣. غير أن اللوائين رفضا الانصياع لهذه الأوامر وأعقب ذلك مواجهة مسلحة بين عناصر سابقين من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ضمن هذين اللوائين وفصيلة تضم ٣٠ من حراس المتزه. وفي حين أن بعض الجنود السابقين للحكومة وافقوا على مغادرة المكان، أبدى ٢٥٠ جندياً سابقاً من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب مقاومة لذلك، وهددوا بإحراق الشاحنات.

وفي ١٥ تموز/يوليه، شنت هذه العناصر نفسها هجوماً عنيفاً على مخيم للمعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة في فيتشومي، ونهبت جميع السلع الموجودة فيه، مما أجبر حراس المتزّه على الفرار. وعندما وصلت التعزيزات من وحدات سابقة تابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وبدأت وحدات كانت موجودة حول كيواندجا في التحرك نحو فيتشومي، قدم المدير الإقليمي للمعهد استقالته. ووفقاً لحراس المتزّه التابعين للمعهد، لم يوافق أفراد هذين اللوائين التابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية المطاف على إعادة انتشارهم باتجاه كاهوميرو وكيبيريزي إلا بعد مفاوضات مطوّلة.

٢٦٣ - قائد الكتيبة الثانية للواء ١٣١ هو المقدم تشارلز سيماتاما. ووفقاً لحراس المتزّه، تفرض الكتيبة ١٣١٢ ضريبة قدرها ١٠٠ دولار على صيد الأسماك بالشباك المخفضة الحجم غير القانونية، و ١٠ دولارات إضافية على كل قارب خشبي. ويدفع الصيادون الآخرون ٢٥ دولاراً للحصول على رخصة أسبوعية (انظر المرفق ٥٣). أما بالنسبة لتقنيات الصيد المتطورة المحظورة، فيتيعين على الصيادين دفع ما يصل إلى ٧٠ دولاراً في اليوم الواحد. ويقدر المعهد أن هناك حوالي ٥٠٠٠ صياد غير قانوني و ١٥٠٠ قارب خشبي غير قانوني في البحيرة تحميها عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، يملك جنود اللواء ١٣١ قوارب خاصة بهم ويمارسون صيد الأسماك بالزبي العسكري (انظر المرفق ٥٤).

٢٦٤ - ويسعى حراس المتزّه منذ شباط/فبراير ٢٠١٠ إلى استعادة السيطرة على الضفاف الجنوبية لبحيرة إدوارد. غير أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ردت بعنف على وصولهم إلى هناك، مما أدى إلى اندلاع مواجهات مسلحة في نيسان/أبريل بعدما ألقى مراقبو المعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة القبض على عدد كبير من الصيادين غير القانونيين ومن ضمنهم بعض الجنود. وفي أيار/مايو، وعلى إثر كمين نصبته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لحراس المتزّه بالقرب من رويندي، رد مراقبو المعهد بقتل ثلاثة ضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نيسان/أبريل، بعث المعهد رسالة إلى قائد المنطقة العسكرية الثامنة يطلب فيها رسمياً حلاء القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن المتزّه.

٤ - الصيد غير المشروع في متزّه فيرونغا الوطني

٢٦٥ - تلقى الفريق معلومات موثوق بها مفادها أن شبكات إجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضالعة في أنشطة الصيد غير المشروع في متزّه فيرونغا الوطني.

وخلال الأشهر الثلاثة آذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو، وتُق أنصار الحفاظ على البيئة المحليين قيام جنود المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بقتل ١٤٤ حيواناً برياً، بما في ذلك ٢٦ فيلاً و ٢٨ فرس نهر وأسدين في القطاع الأوسط من المنتزه وحده. وقد حصل الفريق على أدلة فوتوغرافية لجيف تلك الحيوانات، فضلاً عن الجنود المتورطين في هذه الأعمال (انظر المرفق ٥٥). وخلال زيارة لرويندي، قامت مصادر محلية وحرّاسُ المنتزه بإبلاغ الفريق بأن المقدّم سيماتاما، قائد الكتيبة ٣١٣٢ المتمركزة في فيتشومي، هو المسؤول عن مقتل العشرات من أفراس النهر في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٠.

٢٦٦ - ووفقاً لأنصار الحفاظ على البيئة المحليين والمنظمات البيئية غير الحكومية التي استشارها الفريق، فإن العديد من الجنود من ضمن ألوية القوات المسلحة ٥٠٢ و ١٣١ و ١٣٢ قدموا أسلحة للمدنيين، وفي بعض الأحيان حتى للأطفال، لاصطياد تلك الحيوانات. وتُعطى للصيادين مكافآت، تشمل في كثير من الأحيان حافريّ الجيفة ورأسها. وتُعطى بقية اللحوم للجنود لبيعها. وتربط طريق المرور الرئيسية بين فيتشومي وتشونودو حيث تتحكم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أنشطة التجارة في لحوم حيوانات الأدغال في جميع القرى الواقعة على طول الضفة الغربية للبحيرة. ومن بين أسواق لحوم حيوانات الأدغال الأخرى كانيابايونغا وكييريزي. ويمكن تقسيم كل فرس نهر محلياً بما يصل إلى ٤٠٠ دولار.

٢٦٧ - وعلم الفريق من دعاة محليين لحماية البيئة أن الاتجار غير القانوني بالعاج زاد في عام ٢٠١٠ مع الوسطاء المقيمين في بوتيمبو وغوما الذين يشترونه من الجنود في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد وجد حرّاسُ المنتزه في كثير من الأحيان فخاخاً تحتوي على الحمض الجاف لاصطياد الفيلة بصفة غير قانونية نصبها في جميع أنحاء المنتزه أفراداً يقولون إنهم تحت حماية الجنود (انظر المرفق ٥٦). ويجب على المتاجرين غير القانونيين بالعاج وحمول الحيوانات القادمين من خارج المنتزه دفع مبلغ ٢٠ دولاراً للضباط من أجل دخول سوق لحوم حيوانات الأدغال السريّة المحلية، التي تخضع هي أيضاً لسيطرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥ - مصادرة الأراضي بالوسائل العنيفة

٢٦٨ - لاحظ الفريق أثناء ولايته زيادة في مشاركة الوحدات العسكرية في التزاعات على الأراضي وعمليات الاستيلاء على الأراضي، التي تصاعدت في كثير من الأحيان إلى درجة العنف. وتشير بحوث الفريق إلى أن حالة الغموض التي تكتنف ملكية الأراضي المشتراة خلال

فترات الحرب وكذلك التناقضات القائمة بين الممارسة العرفية وقوانين الأرض المدنية لا تزال تتسبب في إيجاد ظروف تتسم باستمرار التدخل العسكري في النزاعات على الأراضي.

ضلوع الجماعات المسلحة في أعمال مصادرة الأراضي

٢٦٩ - من بين أكثر القضايا إثارة للقلق قضية قرية لوكوفو، التي رسمت فيها السلطات المحلية معالم الصراع خلال زيارة قام بها الفريق. فالأرض المتنازع عليها تقع على تلة بيتونغو حيث وافق مالكيها السابق، كاليندا ألبير، على السماح للسكان المحليين بزراعة المحاصيل لعقود عديدة. لكن سكان لوكوفو قالوا إن أرملة، كاترين سيرينغ، قررت بيع ٤٠٠ هكتار تقع على تلة بيتونغو في عام ٢٠٠٨ إلى شخص يدعى "ألويس تيخيرا". وعندما قاوم السكان هذا البيع، أبلغت المصادر نفسها الفريق بأنه أتي بأبقار إلى هذه الأرض لإتلاف المحاصيل التي كانوا يزرعونها. وفي وقت لاحق، ووفقاً لمصادر في الأمم المتحدة، وصل جنود سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بقيادة العقيد بودوان نغارويه، لتخويف السكان ومضايقتهم.

٢٧٠ - وأبلغ زعماء محليون الفريق بأن ميليشيا مؤلفة من حوالي ٢٥ جندياً فاراً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تشكلت في نهاية المطاف بقيادة المقدم بينين. وعلى مدار عام ٢٠١٠، ووفقاً لسجلات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت هذه الميليشيات مسؤولة عن تسع جرائم قتل وست جرائم اغتصاب والعديد من حالات الابتزاز والمضايقات التي تعرض لها السكان المحليون في لوكوفو. وفي ٢٣ آب/أغسطس، استقرت هذه الميليشيا رسمياً في تلة بيتونغو في قرية لوكوفو. ويُزعم أن جان روزندان، مدير ملكية التلة متعاونٌ مقربٌ من بينين. ووفقاً لمصادر بعثة الأمم المتحدة، شوهد روزندان في أيلول/سبتمبر في لوكوفو مع ٢٠ من الجنديين الجدد من بلدة كيروليوه.

٢٧١ - ووثق الفريق أيضاً سلسلة من عمليات الاستيلاء على الأراضي التي تقوم بها ميليشيات الهوتو في إقليم ماسيسي. ففي شمال وسط ماسيسي، شاركت جماعة مسلحة تُدعى "المنغوليين" بشكل متزايد في تشريد جماعة الهوندي المحلية بقوة من أجل الاستيلاء على أراضيهم. وهؤلاء المنغوليون، المرتبطون بالزعيم السابق لائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، نيونغا مونياماريا، الذي أصبح منذ ذلك الحين مديراً مدنياً، يتعاونون على حد سواء مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب الذي كان في ما مضى ضمن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقاً لمسؤولين

حكوميين، فقد رفض مونياماريا أوامر من كينشاسا بتولي منصب إداري أعلى بسبب مصالحه الاقتصادية الراسخة والمتعلقة بالأراضي في ماسيسي.

٢٧٢ - وذكر أيضا أن إراستو نتيباتوراما من جانبه، وهو من كبار مؤيدي الهوتو لتمرد المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، كان يستخدم ميليشيا خاصة به لحل النزاعات على الأراضي التي يدعي أنه له الحق في توزيعها. وقد سيطر إراستو، بدعم من أوجين سيروفولي، الحاكم السابق لشمال كيفو، على امتيازات واسعة لاستغلال الأراضي التي يؤجرها للمزارعين المحليين لتحقيق أرباح كبيرة.

ضلوع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مصادر الأراضي

٢٧٣ - زار الفريق أيضا قرية كاروبا وأجرى مقابلات مع عدد كبير من ضحايا عمليات الطرد القسري التي تمت على أيدي الجنود الذي يخضعون لقيادة العقيد بودوان قائد المنطقة الثانية الحالية. وأخرج أكثر من ١٨٠ أسرة من أراضيها في تشانينغا، في تجمع ماتاندا، على أيدي هذه القوات بناء على طلب من ماري كاروريتوا. ووفقا لبعض القادة المحليين، هدد هؤلاء الجنود أنفسهم رئيس تجمع كاروبا بسبب إيواء هذه العائلات واضطر هو إلى الفرار قبل زيارة الفريق.

٢٧٤ - وبالقرب من كيتشانغا، كان السيناتور موانغاشوشو عضو مجلس الشيوخ أيضا طرفاً في نزاع على الأرض نجم عن ضم ١٦٠ هكتارا محيطة بمزرعته بالقوة. ووفقا لعاملين في مجال التنمية في المنطقة، فقد أتى موانغاشوشو شخصياً للتفاوض مع السكان المحليين برفقة أربعة ضباط رفيعي الرتبة كانوا سابقا أعضاء في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، من بينهم الفريق أول نتانغاندا. وسرعان ما قبل السكان عرض عضو مجلس الشيوخ بإعادة ٨٠ هكتار إليه.

٢٧٥ - وكان تجمع تونغو أيضا موضع نزاع على الأرض أصبح الجيش طرفاً فيه. فوفقا لوكالات التنمية، فإن محمية روشوغوندا الغائية الممتدة على مساحة ٥٠٠ هكتار تتنازعها حاليا تعاونيتان مختلفتان، هما COPRAAKA و ACOPA. ويقود الرائد كازاراما فياني، الذي يشغل حاليا منصب المتحدث باسم عمليات ليو أماني، المحاولات التي تبذلها تعاونية ACOPA لتملك هذه المحمية الغائية. وقام متخصصون في ملكية الأراضي بإبلاغ الفريق بأن الرائد كارزاما استخدم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ جنودا تابعين له لطرده بعض أعضاء تعاونية COPRAAKA واعتقالهم. وفي وقت لاحق، في ٢٣ آذار/مارس، عاد الرائد كارزاما واستخدم القوة نفسها لاعتقال أعضاء تعاونية COPRAAKA، إضافة إلى تدمير منازلهم

ونهبها. وأبلغت وكالات التنمية الفريق بأن القادة الأربعة الكبار في تعاونية COPRAAKA اعتقلوا في نهاية المطاف في غوما في ٢ نيسان/أبريل.

٢٧٦ - وقد وثق الفريق حالة وقعت بالقرب من مينوفا في كيفو الجنوبية حيث تدخل الجنود نيابة عن المالك. فوفقاً للسلطات الحكومية المحلية، اشترى فيكتور نغيزايو^(١٨) أرضاً في بولنغا من موامي برنار سانغارا، على الرغم من أن شخصاً آخر يزعم أيضاً امتلاكه لهذه الأرض. وقامت بعثة الأمم المتحدة بإبلاغ الفريق بأن العقيد ماكينغا، نائب قائد عملية أماني ليو في كيفو الجنوبية، وصل مع بعض الجنود لتأمين ملكية الأرض ضد أناس آخرين يطالبون بها. ووفقاً لهذه المصادر نفسها، أطلق جنود ماكينغا النار في ٢٥ حزيران/يونيه على أصحاب الأرض المطرودين عندما حاولوا العودة بمعية السلطات المحلية. وقُتل أثناء ذلك شاب وأصيب ثلاثة آخرون بجروح. واعترف نغيزايو للفريق باضطراره المؤسف إلى دعوة قوات ماكينغا إلى التدخل عندما لم تستجب السلطات الحكومية المحلية لشواغله.

٢٧٧ - وسافر الفريق أثناء ولايته في بعثة إلى منطقة لوكويبي التي يسيطر عليها تحالف الشعب من أجل كونغو حرة وذات سيادة (انظر الفقرة ٤٤). وبينما كان الفريق هناك، قابل مجموعة من السكان المحليين في القرى المحيطة بها لتوثيق الهجمات التي تعرضوا لها على أيدي جنود سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠. ويقدر الفريق أنه قُتل ما بين قرى بوبوا وماشانغو وبوتسيندو وبوينديرو وكهارا وكارولي وحدها أكثر من ٣٠ شخصاً وأُحرق ١٥٠ منزلاً واغتُصبت ٤٠ امرأة. وأوضح النازحون من بلدة ندورومو المهجورة حالياً للفريق أنه أُحرق في ٢٨ شباط/فبراير أكثر من ١٥٠ منزلاً وقتل ستة أشخاص. وكان التفسير الذي لا لبس فيه الذي أعطاه أهل القرية للفريق أن جميع هذه الهجمات كان الغرض منها هو طرد السكان المحليين من أصل باهوندي حتى يتسنى للضباط السابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السيطرة على المراعي الخصبة في منطقة لوكويبي. وأكد الفريق حركة أبقار نحو مواقع تقع غرب لوكويبي مثل بيبوي ونيانغي، حيث ألها محمية من قبل القوات السابقة التابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.

(١٨) ورد اسم فيكتور نغيزايو في الوثيقة S/2008/773، الفقرة ١٢٤. وقد قدم منذ ذلك إجابات رسمية واجتمع معه الفريق لمناقشة مخاوفه بشأن ذكر اسمه في وثيقة أخرى قبل ذلك.

جيم - الخلاصة

٢٧٨ - بعد النظر في هذه الحالات الإفرادية، علم الفريق أن استغلال الموارد الطبيعية، في بعض مناطق كيفو الشمالية والجنوبية، يمكن الحركات المسلحة من مواصلة جهودها من أجل تحقيق أهداف سياسية. غير أن الفريق لاحظ أن الدوافع الاقتصادية هي التي تحرك بشكل متزايد جزءاً كبيراً من العناصر المسلحة، بما في ذلك الشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، فإن السعي لتحقيق الثراء الشخصي يحدث في سياق اجتماعي - سياسي يتسم بحدوث مظالم عديدة، بعضها تفاقم فقط بسبب عواقب عسكرة استغلال الموارد الطبيعية. وفي حين قد يكون حافز بعض الجماعات المسلحة هي المصالح الذاتية لقادتها، فإنها تستفيد مع ذلك من بعض الشواغل الاجتماعية السياسية الحقيقية. وإذا لم تعالج هذه المسائل معالجة جديرة بالثقة، فإنها ستظل تشكل مخاطر جدية على الاستقرار.

الإطار ٩

المصالح الاقتصادية توجه عمليات الانتشار

تعتبر الرغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية الدافع الذي يحرك على نحو متزايد عمليات انتشار هذه الشبكات الإجرامية. وقد علم الفريق خلال تحقيقاته الميدانية في جميع أنحاء كيفو الشمالية والجنوبية أن وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي انتشرت مؤخراً لم تكن مهتمة بملاحقة الجماعات المسلحة أو بحماية المدنيين. ووفقاً للزعماء المحليين في إحدى المناطق النائية، فإن أول ما يسأل عنه الضباط الذين يصلون إلى المنطقة حديثاً هو في غالب الأحيان "أين هي المناجم؟".

٢٧٩ - ويعتقد الفريق أيضاً بأن ضلوع الشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل منتظم في أعمال استغلال الموارد الطبيعية نشأ عنه تضارب في المصالح، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة مباشرة على الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أدى إشار بعض ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مصالحهم الاقتصادية الشخصية إلى تفويض قدرة القوات المسلحة النظامية على القيام بمهمتها المتمثلة في توفير الحماية للسكان الكونغوليين. وقد اشتكى القادة المحليون الذين استشارهم الفريق في جميع أنحاء كيفو الشمالية والجنوبية في مناسبات عديدة من أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تركز على الاستفادة

من الموارد الطبيعية أكثر من التصدي للجماعات المسلحة. ويرى الفريق أن الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تعزيز قطاع الأمن ستظل تقوّضها المصالح القوية للشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تستفيد من الوضع الراهن الذي يتميز بانعدام الأمن وانتشار الجماعات المسلحة في كیفو الشمالية والجنوبية. ويُنظر إلى آثار عسكرية استغلال الموارد الطبيعية بعدة طرق هي:

(أ) الأولويات العملية: يتخذ ضباط القيادة القرار بشأن عمليات الانتشار والعمليات ضد الجماعات المسلحة على أساس الجاذبية الاقتصادية للمنطقة المعنية. ويبدو أن المناطق الغنية بالموارد الطبيعية تُعطى الأولوية النسبية على المناطق التي تكون فيها المدن أو القرى معرضة بصفة خاصة لتهديدات أمنية؛

(ب) تحويل الموارد عن وجهتها: تحوّل الشبكات الإجرامية من نوع المافيا داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مواردها المحدودة أصلاً نحو مهام اقتصادية خاصة. ويرسل الضباط أفراداً من ضباط الأركان في كثير من الأحيان في مهمة لنقل صناديق الاستثمار والشراء والبيع والإشراف على أنشطة التعدين في المناجم. وهذا يشمل إيفاد ضباط المخابرات العسكرية وإنشاء مكاتب فرعية من أجل الهدف الصريح المتمثل في مراقبة المناطق الغنية بالمعادن على حساب تحسين سبل جمع المعلومات عن الجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تُستخدم القدرات اللوجستية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها المركبات الرسمية والشاحنات، لأعمال تجارية خاصة مثل نقل الموارد الطبيعية؛

(ج) التنافس الداخلي: أصبح الموقع الجغرافي للمناطق الغنية بالموارد الطبيعية، بدلا من تحليل مخاطر الجماعات المسلحة، عاملاً حاسماً في إسناد مناصب القيادة وتحديد مستوى الانتشار العسكري ابتداءً من مستوى المنطقة والقطاع واللواء والكتيبة ووصولاً إلى السرية. فثمة تنافس علني بين الضباط ووحدات كاملة من أجل الاستفادة من عمليات الانتشار هذه. وعلاوة على ذلك، هناك توتر بين وحدات ليو أماني وقادة المنطقتين العسكريتين الثامنة والعاشر، اللتين هُمشتا وجردتا من الكثير من قدراتهما العملية. ويسعى قادة المنطقتين العسكريتين الثامنة والعاشر إلى إقامة مناطق يمكن أن يستفيدوا أيضاً منها من الناحية الاقتصادية، وهذا يؤدي بهم في كثير من الأحيان إلى الدخول في نزاع مع قادة أماني ليو؛

(د) العصيان والتسلسلات القيادية الموازية: بالإضافة إلى تحمل عبء الولاء للانتماء إلى الجماعات المسلحة السابقة، يؤدي استغلال الموارد الطبيعية إلى تسلسلات قيادية موازية. وبالنسبة لضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن هيكل القيادة

الموحد يطرح صعوبات أمام استثماراتهم التجارية. وهم على هذا النحو كثيرا ما يتجاوزون مستويات معينة لحماية قائد اللواء أو الكتيبة أو السرية ويعملون على ضمان نشرهم بالشكل المناسب. وبمجرد إرسائهم، يصبح هؤلاء الضباط مدينين لرؤسائهم الذين كان لهم دور فعال في نشرهم. ونتيجة لذلك، فالمشاركون في هذه الشبكات الإجرامية ملزمون بإرسال الأموال إلى أسيادهم، لتصل أحيانا إلى كينشاسا. وهذه الظاهرة تجعل صغار الضباط غير خاصعين للمساءلة أمام رؤسائهم المباشرين. وإذا ما أراد ضباط آخرون رفيعو الرتبة إعادة نشرهم في قطاعات أخرى، قد يهدد الضباط الصغار حتى بالفرار من الجيش والانضمام إلى الجماعات المسلحة. ولتفادي البعض من هذه المعضلات، أنشأ ضباط رفيعو الرتبة كتائب احتياطية خاصة أو قطاعات مرتبطة ارتباطا مباشرا بمقر قيادتهم التي هي خارج هياكل القيادة الرسمية. وتعمل هذه الوحدات بوصفها وحدات عملية معزولة وتتولى في كثير من الأحيان مهام صريحة ذات صلة بالموارد الطبيعية؛

(هـ) التواطؤ مع الجماعات المسلحة: تتواطأ الشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أحيانا مع الجماعات المسلحة، مما يؤدي إلى تدهور الأمن وتمكين هذه الشبكات من نهب تجار المعادن بشكل غير مباشر؛

(و) تقويض أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن: اشتكى المقاتلون السابقون في الجماعات المسلحة مرارا إلى بعثة الأمم المتحدة من الانتهاكات التي يعانونها على أيدي ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد ورد أن ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يعتقدون بأن مقاتلي الجماعات المسلحة الذين يطلبون تسريحهم وإعادةهم إلى وطنهم قد يحملون معهم بعض المعادن، ونتيجة لذلك فهم يهاجمونهم ويقتلونهم في بعض الأحيان لا لشيء سوى لسرقة جميع أمتعتهم. وهذه الأعمال تُثني المقاتلين الراغبين في العودة إلى ديارهم.

(ز) انعدام الشفافية: تلفُّ السرية العلاقات فيما بين الضباط وبين المرؤوسين ورؤسائهم إذ يخاف الجميع أن يؤخذ منهم ما اكتسبوه من أموال بالابتزاز. ويدرك الضباط أيضا أنهم إذا تجرأوا على الوشاية برؤسائهم لارتكاب سلوك مسيء، فقد يُنقلون هم أنفسهم إلى مناطق أقل فائدة من الناحية الاقتصادية. وأخيرا، فإن انعدام الشفافية من حيث الإيرادات العسكرية يجعل مهمة الإشراف المدني أكثر صعوبة، لا سيما عن طريق المؤسسات الديمقراطية مثل الجمعية الوطنية أو جمعيات المقاطعات.

ثامنا - الشفافية وإمكانية اقتفاء أثر سلسلة إمدادات المعادن من شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية

الجمارك ومراكز مراقبة الحدود والشفافية

٢٨٠ - تواصل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بذل جهودها الرامية إلى تحديث خدمات الجمارك وأجهزة شرطة الحدود، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٠، وبفضل مساعدة تقنية من حكومة جنوب أفريقيا، وضعت مساحة ضوئية ذات قدرة عالية في المركز الرئيسي لمراقبة الحدود في غوما في كيفو الشمالية، مما أدى إلى تيسير عملية الرصد وتسريعها، وتعزيز جهود مكافحة الاحتيال والتقدير البنفس.

٢٨١ - وتم تدريب وحدات جديدة من شرطة الحدود في كيفو الشمالية، ونشرت بصورة رئيسية في غوما، ومنطقة روتشورو (بونغانا، وإشاسا، ومونياغا) ومنطقة بني (كاسيندي، وكامانغو، وبوتمو). مما أدى إلى تحسين قدرة الدولة على التعرف على عمليات الاحتيال في تجارة المعادن المتجهة إلى الشرق عبر حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الإطار أدناه). ووفقا لما أفادت به مديرية شرطة الحدود في كيفو الشمالية (تم تدريب مايزيد عن ٢٤٠ شرطيا من شرطة الحدود في مركز جولس موكي في بوكافو بدعم مالي من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وبدأ هؤلاء الأفراد عملهم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وتم أيضا تدريب ٥٠ شرطيا آخرين في بونيا بمساعدة مالية من الولايات المتحدة. وانضموا إلى وحداتهم في شهر آذار/مارس.

٢٨٢ - وأحاط الفريق علما بالحملة الجديدة التي شنتها سلطات الجمارك الكونغولية لمكافحة الفساد في صفوفها. ففي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر ديو روغوزا، المدير العام لمكتب الجمارك والرسوم، أمرا يقضي بأن يُوقع جميع موظفي الجمارك على بيان يشهدون فيه بعدم ضلوعهم في الفساد. والمطلوب الآن معرفة تدابير المتابعة التي سوف تتخذها السلطات للتحقق من تلك البيانات.

٢٨٣ - وأكد الفريق في سياق التحقيقات التي أجراها أنه بالرغم من أن المديرية العامة للهجرة قد عممت على موظفيها قوائم تضم أسماء الإرهابيين المحددين والمنظمات الإرهابية المحددة دوليا، إلا أنها لم تعمم قائمة بأسماء الأفراد والكيانات التي حددتها لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية لفرض جزاءات مستهدفة.

٢٨٤ - وبدأ الذين أداهم الفريق بالاحتياط في تقارير سابقة في الاتجار بصورة قانونية بشكل عام، في ما يبدو بإيعاز وتمويل من المكتب التجاري المسمى "Minerals Supply Africa"، ومقره في رواندا وهو أحد المكاتب التجارية المشتري الرئيسية للمعادن من المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا المكتب التجاري هو المشتري الوحيد من تسعة مكاتب تجارية في كيفو الشمالية ومكتب باكوليكييرا التجاري في كيفو الجنوبية، وهذان المكتبان يتعاملان بما قيمته خمسة ملايين دولار كل شهر. وقد استورد مكتب Minerals Supply Africa، ١٩٤٥ طن من الكاسيتيريت من جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ تموز/يوليه، وذلك وفقا للإحصاءات الرواندية (انظر المرفق ٥٧). ومما يدعو إلى التشجيع أن هذه الأرقام تتطابق تقريبا مع الإحصاءات التي قدمتها دوائر المناجم الكونغولية إلى الفريق بشأن المكتب التجاري المسمى "Minerals Supply Africa".

الإطار ١٠

التحدي الذي يمثله التهريب لإمكانية اقتفاء الأثر

قامت عناصر من شرطة المناجم في كيفو الشمالية بإبلاغ الفريق بأنهم قاموا، في عملية مشتركة مع عناصر من شرطة الحدود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بإلقاء القبض على سيارة كانت تحاول نقل الكاسيتيريت دون التصريح عنه عبر الحدود من غوما، إلى غيسيني في رواندا. وتوجهت الشرطة بناء على التحقيقات التي أجرتها إلى منزل في غوما كان يحتوي أيضا على كمية من الكاسيتيريت، ولكن عناصر الشرطة أبلغت الفريق بأن السلطات القضائية منعتهم. وفي الوقت الذي تمكنت فيه عناصر الشرطة من الدخول إلى المنزل، لم تعد المعادن موجودة فيه. وألقي القبض في ما بعد على رجال الشرطة الثلاثة واحتجزوا، ولكن سرعان ما أطلق سراحهم بدون أن توجه إليهم تهم.

الطيران

٢٨٥ - وثمة عامل من العوامل الرئيسية التي تيسر حركة السلع بلا مراقبة، بما في ذلك السلع ذات الصلة بالحظر، ضَعْف تنظيم النقل الجوي، وعدم كفاية مراقبة المجال الجوي، ووجود قدر محدود من السيطرة والأمن في المطارات ومهابط الطائرات. ويتلقى العاملون في خدمات الأمن في المطارات أجور قليلة ومن ثم فهم عرضة للفساد.

٢٨٦ - ولاحظ الفريق في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعادة ما يحدث ذلك، طائرات يُفَرِّغ حمولتها أشخاص لا يحملون شارات تحديد الهوية، ويغادرون المطارات دون تفتيش. ولاحظ الفريق ركابا، كانوا في أغلب الأحيان جنودا أو أسرهم، مسافرين آتخذ مع السلع المنقولة. وصرح موظفو المطارات الذين أجرى الفريق مقابلات معهم بأنهم يعتبرون أن بعض الشحنات "لا يمكن المساس بها" بسبب المركز السياسي أو العسكري للمرسل إليهم. وتتفاقم مسألة الافتقار إلى الرقابة على المجال الجوي بسبب أن الإقليم غير مغطى بالرادارات، وهذا يعني إمكانية القيام برحلات جوية غير قانونية بدون علم السلطات.

٢٨٧ - وفي إيتوري، لا تخضع الرحلات الجوية الخاصة التي تصل إلى بونيا من مناجم الذهب في دوكو وواتسا للتفتيش. وتُبلِّغ السلطات عن الصادرات المتجهة إلى أوغندا دون أن يكون لها الحق في تفتيشها. وأبلغ الفريق بأن طائرة مروحية نقلت ذخائر ومعدات عسكرية إلى ميليشيات الجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو في ليلة ٢٢ أيار/مايو بالقرب من رتي وبينجو وبولي في إقليم نزونغو (إلى الشرق من بونيا)، ولكن الفريق لم يتمكن من التحقق من هذه المعلومات. وطبقا لما أفاد به أحد الأشخاص الذي ادعى بأنه كان شاهدا، والذي أجرى الفريق مقابلة معه، كانت الأرقام المتسلسلة على الطائرة المروحية محجوبة وغادرت الطائرة المروحية في اتجاه بحيرة ألبرت.

٢٨٨ - وأفاد موظفون كونغوليون ومصادر تابعة للأمم المتحدة في مقابلات أجراها الفريق معهم بأنهم شاهدوا طائرات مروحية غير معلومة الهوية أثناء هبوطها في منطقة مواليكا الخاضعة لسيطرة القوى الديمقراطية المتحالفة، الواقعة بالقرب من رونزوري، في يومي ٢٥ أيار/مايو و ١١ تموز/يوليه. وبسبب عدم السيطرة على المجال الجوي، على النحو الصحيح، لم يكن بالمستطاع تحديد هوية هذه الرحلات الجوية ولا هوية شحناتها^(١٩).

الشفافية وإمكانية اقتفاء أثر سلسلة إمدادات المعادن

٢٨٩ - اتخذت السلطات الكونغولية مجموعة من التدابير المصممة لضمان تحقيق الشفافية وإمكانية اقتفاء أثر سلاسل إمدادات المعادن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق ٥٨). ومن المفترض أن تصدر السلطات للحفارين شهادات منشأ مفصلة، تذكر المناجم التي استخرجت منها المعادن. ومع ذلك لم تتمكن السلطات

(١٩) تتعاقد المكاتب التجارية على رحلات جوية من شركات للشحن الجوي مملوكة للقطاع الخاص: ولا يقبل سوى عدد قليل من هذه الشركات بأن الحاجة تدعو إلى المزيد من التنظيم على نحو فعال.

المحلية للمناجم حتى الآن من تجميع بيانات مصنفة عن المستخرج من المعادن والتي تُبين مناجم المنشأ.

٢٩٠ - وفضلا عن ذلك، يبدو أن المشترين الذين يشترون المواد من الحفارين لا يتلقون صوراً من شهادات منشأ المعادن التي يشترونها، ولا توضح أذونات نقل المعادن التي تصدرها شعبة المناجم للتجار إلا المنشأ العام للمعادن. وإضافة إلى ذلك قامت بعض المكاتب التجارية في بوكافو بإبلاغ الفريق بأن تجار المعادن التي تصل إلى المدينة حوا لا يقدمون للمكاتب إلا إيصالات من شركة النقل الجوي، التي تقدم معلومات أقل بكثير عن منشأ المعادن (انظر المرفق ٥٩).

٢٩١ - ومن أجل هذا السبب، لا تستطيع المكاتب التجارية إلا أن تقرر المنشأ العام للمعادن التي يشترونها المذكور في الوثائق التي يقدمها إليهم تجار المعادن. وفي مناطق كثيرة، بما في ذلك إيترو (انظر الفقرة ١٨٧)، يجري خلط مواد أخرى بالمعادن التي تحقق أرباحاً للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومجموعات مسلحة أخرى، وهذه مشكلة هامة.

٢٩٢ - وقبل أن تفرض الحكومة في أيلول/سبتمبر حظراً على إنتاج المعادن والاتجار بها، قامت مصادر متعددة موثوقة، بمن فيها موظفون بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإبلاغ الفريق بأن معدلات تهريب المعادن من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية أخذت في الهبوط. واستمع الفريق أيضاً، على غرار ما كان عليه الحال في السنوات السابقة، إلى شهادات موثوقة تتعلق بأنشطة شبكات التهريب. وعلى سبيل المثال، قام ضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإبلاغ الفريق بأن قبل وقف أنشطة التعدين، قام الرائد كايومبا من القوة البحرية الخامسة بتيسير عملية تهريب المعادن إلى رواندا عبر بحيرة كيفو بين إقليم كاليهيه وبوكافو.

الإطار ١١

مبادرة سلسلة توريد القصدير التي اتخذها معهد بحوث القصدير

وثمة مبادرة هامة لاقتفاء أثر المعادن حالياً في منطقة البحيرات الكبرى، تتخذها أوساط الأعمال وهي مبادرة سلسلة توريد القصدير التي طرحها معهد بحوث القصدير. وترمي المبادرة إلى اقتفاء أثر المعادن وتقديم معلومات عن مصادرها يمكن التحقق منها مستمدة من فرادى مواقع المناجم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبدأت المبادرة في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩ بإطلاق المرحلة الأولى التي تشتمل على جمع كل الوثائق ذات الصلة من سلاسل توريد القصدير والتنتالوم من هذه المنطقة. واستُهل في آذار/مارس في نيايبوي بكيفو الجنوبية مشروع رائد للمرحلة الثانية من المبادرة، ينطوي على وضع علامات على المعادن في الموقع وعلى طول سلسلة التوريد، إلا أن أنشطته توقفت بعد فرض الحظر على أنشطة التعدين في أيلول/سبتمبر.

ومن التحديات التي تواجه إمكانية اقتفاء أثر المعادن وتحقيق الشفافية بشأنها، وبذل العناية الواجبة، يتمثل في إمكانية خلط المعادن التي يدر استخراجها أو الاتجار بها مزايا مادية لأطراف النزاع، بمعادن لا يدر استخراجها مثل هذه المزايا. ولذلك ينبغي أن تسفر عملية وضع العلامات عن إزالة هذا الخطر لأن هذه مسألة حيوية لمصداقيتها.

وتوضع العلامات مرتين وفقاً للمشروع الرائد، مرة في المنجم والأخرى في موقع التجارة مع تجار المعادن. ولكي يتم تقديم مواد أخرى، من الضروري إحضارها إلى نقطة وضع العلامات في المنجم، بما يتناقض مع الوضع السائد حالياً حيث لا توضع علامات على المعادن، وحيث يمكن تقديم المواد بطريقة أسهل. بيد أنه قد تم ضبط بعض الأشخاص أثناء محاولتهم تقديم مواد بدون علامات في أكياس تحمل علامات. ووفقاً لما أفاد به فريق تنفيذ المشروع، وردت المواد من المنجم نفسه، ولكنها نقلت بطريقة خفية من الموقع لتجنب دفع ضرائب المناجم.

وثمة نقطة إضافية للتفتيش على إدخال مواد أخرى عند موقع المنجم تتمثل في قيام المشروع بمراقبة إنتاج المنجم، الأمر الذي يساعد على اكتشاف حركات الزيادة أو النقصان، التي لا يمكن تفسيرها في يسر بسبب الأوضاع في الموقع.

ويدمج تجار المعادن المواد التي يشترونها، وهذه إحدى نقاط الدخول الرئيسية في سلسلة الإمدادات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية للمعادن التي تحقق فوائد لأطراف النزاع. وبغية الحد من خطر قيام تجار المعادن بإدخال مواد لا تحمل علامات، يقتضي المشروع ألا يزيد وزن المواد التي تحمل علامات عن وزن المواد التي تحمل علامات والتي اشتروها من موقع المنجم. بيد أن بمسئاع تجار المعادن أن يزيلوا التربة والأحجار من الأكياس التي تحمل علامات وضعت عليها في موقع المنجم، وأن يضعوا محلها مواد أخرى، ولكن بالمسئاع رصد ذلك بمقارنة معدل محتوى المعادن في الخام المنقول من موقع المنجم بمحتوى الخام الموجود في أكياس تجار المعادن التي تحمل علامات.

وثمة خطر آخر يتمثل في سرقة العلامات أو تحريفها. وقد أسفر المشروع عن تخفيف هذا الخطر وذلك بتسجيل العلامات التي خصصت لكل موقع، مما ييسر تحديد وقت وصول المواد التي تحمل علامات من مناطق غير متوقعة. وإضافة إلى ذلك، تُسجل في كل علامة تصدر لأصحاب المناجم وتجار المعادن أسماءهم وتفاصيل أخرى، بما في ذلك تفاصيل عن موظف الحكومة المعني، مما ييسر اقتفاء أثر ظروف الشحنات المشبوهة. وحاول بعض تجار المعادن أن يستخدموا العلامات مرة أخرى، بيد أنه ذكر أن من اليسير اكتشاف تلك المحاولات ومنعها. وفي الوقت نفسه، تم تصميم نظام ترقيم فريد للعلامات، لمنع خطر طباعة علامات مزيفة واستخدامها. وتوجد أيضا أنظمة لمنع موظفي الحكومة من سرقة العلامات أو بيعها أو فقدانها. وأبلغت لجنة التنفيذ المحلية المسؤولين عن المشروع بأن بعض موظفي الحكومة حاولوا بيع علامات.

وبإيجاز، قدم المشروع حتى الآن الرعاية والاهتمام بصورة معقولة للتخفيف من خطر وضع علامات مزيفة على المواد. وفي الوقت نفسه، تبين، فيما يبدو، أن إدارة المشروع ذات طابع عملي، ويمكن أن يؤدي المشروع دورا هاما في إتاحة إمكانية اقتفاء أثر سلسلة إمدادات القصدير والتانتالوم.

ويرى الفريق أن من شأن توسيع نطاق مشروع العلامات ليشمل المناجم الرواندية، الذي أعلن عنه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أن يسهم بدرجة هامة أيضا في إمكانية اقتفاء أثر المعادن على صعيد الإقليم. ويتمثل الهدف في تحقيق وضع علامات بنسبة ٧٥ في المائة على إنتاج البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٠، وبنسبة ١٠٠ في المائة خلال عام ٢٠١١. وإذا تحقق ذلك، فسوف يساعد في تحديد كمية صادرات البلد من المعادن الآتية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويسهم وضع العلامات في اقتفاء أثر المعادن ولكنه يغفل الأوضاع في الموقع الذي استخرجت منه المواد التي تحمل علامات، وعلى طول طرق الشحن التي تمر بها تلك المعادن من الموقع وحتى سلسلة الإمدادات. ولا تقدم العلامات بحد ذاتها، أي دليل، عما إذا كانت أي مجموعات مسلحة و/أو القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تستفيد بصورة غير قانونية أو لا تستفيد. ومن أجل هذا السبب، ومع أن عملية وضع العلامات وفقا لمبادرة سلسلة توريد القصدير يمكن أن تسهم في تحقيق العناية الواجبة، تدعو الحاجة إلى تكميلها بإجراء عمليات تقييم على أرض الواقع.

إمكانية اقتفاء أثر سلسلة إمدادات الذهب وشفافيتها

٢٩٣ - تتصف سلسلة إمدادات الذهب من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بسرية تامة، في أوضاع وشواغل أمنية خاصة تمنع التجار من الإعلان عن الكميات التي يتداولونها. وتدل تقديرات الفريق، استنادا إلى المعلومات التي تلقاها من تجار الذهب على أن إنتاج كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية من الذهب في كل شهر يزيد عن ٣٠٠ كيلوغرام تمثل إيرادات سنوية صافية لمصدري الذهب قيمتها زهاء ١٦٠ مليون دولار.

٢٩٤ - والمكتب التجاري الوحيد العامل الذي يشتري الذهب في مقاطعتي كيفو هو مؤسسة ناموكايا (المعروفة أيضا باسم أكما كونغو كوم) التي يديرها إيفاريسي شامامبا. وطبقا لما ورد في التقارير التي قدمها أثناء الاجتماع مع الفريق، صدر شامامبا رسميا ١١,٥ كيلو فقط من الذهب خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠ (انظر المرفق ٦٠). وأرسلت شحنات الذهب في شهر شباط/فبراير عبر رواندا إلى تجار منطقة بيناكل لتجهيز الصادرات في نيروبي (انظر المرفق ٦١). ووفقا لدوائر الاستخبارات الكونغولية، فإن الفريق أول باتريك ماسونزو، قائد المنطقة العسكرية العاشرة (انظر الفقرتين ١١٤ و ٢١٥)، ونائبه العقيد ناكاباكا (انظر الفقرات ١١٤ و ٢١٨ و ٢٣٠) هما شريكان في الأعمال مع شامامبا. وقام جميع تجار المعادن الذين استشارهم الفريق في إقليم مونغا بإبلاغ الفريق بأنهم يبيعون الذهب لوكلاء شامامبا. وتضطلع مؤسسة ناموكايا أيضا بتشغيل شركة الكونغو الجديدة للطيران، وهي إحدى شركتي لخدمات النقل الجوي في كيفو الجنوبية تقوم بتجميع الذهب ومعادن أخرى لمجموعة كبيرة من وكلاء شامامبا الموجودين في الميدان في سائر أرجاء كيفو (انظر المرفق ٦٢). واستنادا إلى مستويات إنتاج تجار المعادن المبلغ عنها في إقليم مونغا وحده، يقدر الفريق أن شامامبا يشتري أكثر من ٦٠ كيلو من الذهب في كل شهر. وهناك شهادات موثوقة تبين أن الاتجار غير المشروع بالذهب، بما في ذلك العمليات التي ينظمها شامامبا، قد ازدادت بسبب استخدام الطرق من كل من بوجمبورا وبوكافو إلى كامبالا عن طريق كيغالي للاستفادة من الحوافز الضريبية على الصادرات من أوغندا.

٢٩٥ - ويوجد مشتر آخر للذهب من كيفوس له أهميته هو موتوكا روغانيرا ومقره في بوجمبورا، (انظر الوثيقة S/2008/773، الفقرة ٩٣، الوثيقة S/2009/603، الفقرات ١٤٠ - ١٥٩). وطبقا لما ورد في سجلات التصدير البوروندية الرسمية التي قدمت إلى الفريق، صدرت شركة موتوكا في عام ٢٠٠٩ ذهبا من بوروندي في ٢٢ عملية تصدير منفصلة بلغ وزنها الإجمالي ٩٧٠ كيلوغرام (انظر المرفق ٦٣). وثاني أكبر شركة مستوردة هي شركة

كنوز تانغانيك، التي صدرت ذهباً يقل وزنه بقليل عن ٩ كيلوغرامات. وطبقاً للسجلات الرسمية ذاتها، صدر موتوكا في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٠، ٤، ١١٠ كيلوغرامات فقط من بوجمبورا في ٥ عمليات تصدير منفصلة، مما يدل على حدوث انخفاض في مستويات التصدير المسجلة بنسبة ٨٠ في المائة عن السنة السابقة (انظر المرفق ٦٤). وصرح موتوكا للفريق بأنه قد خفض أعماله بدرجة كبيرة في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، ووفقاً لما صرح به تجار معادن عدة في كيفو الجنوبية، لا يزال هناك مشترون متعددون يعملون لصالح موتوكا في سائر أرجاء كيفو الجنوبية ويقدمون الكمية نفسها على غرار ما كان عليه الحال في السنوات السابقة. وأشارت هذه المصادر ذاتها للفريق إلى أن من المحتمل أن موتوكا يصدر أيضاً عن طريق كامبالا. وقام تاجر ذهب من بوكافو بمفرده ببيع ما يزيد عن ١٥ كيلوغراماً من الذهب إلى السيد موتوكا خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، وذلك وفقاً لما أفادت به دوائر الاستخبارات الكونغولية. ولقد تعرف الفريق على أسماء وعناوين خمسة موردين كونغوليين آخرين على الأقل من الموردين لموتوكا الذين يشترون من سائر أرجاء كيفو الجنوبية بما في ذلك من المناطق التي من المعلوم أنها تخضع لسيطرة الجماعات المسلحة و/أو الشبكات الإجرامية التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب موتوكا، في الاجتماعات التي عقدت مع الفريق عن اهتمامه ببذل العناية الواجبة بشأن منشأ الذهب الذي يشتريه في بوجمبورا. بيد أنه لا يزال يتعين عليه أن يقدم للفريق أي استراتيجية أو سياسة ملموسة في هذا الصدد، ويواصل الادعاء بأنه يشتري الذهب من بوروندي فقط.

٢٩٦ - وأجرى الفريق تحقيقات بشأن الشبكات التي تنقل الذهب من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق عواصم إقليمية مثل كامبالا إلى مراكز تنقية الذهب في الإمارات العربية المتحدة وهونغ كونغ، ويعتقد بأن من المحتمل أن تكون هناك شبكات أخرى تنقل الذهب إلى أماكن أخرى أيضاً. ويدرك الفريق أيضاً أن العديد من معامل تنقية الذهب في سائر أنحاء العالم تتبع سياسات تنص على رفض شراء الذهب المستخرج من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو بالفعل من أي مكان آخر في منطقتي البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا لأنها لا تعلم على وجه التحديد منشأ الذهب. إلا أن خبراء الذهب يرون أن قابلية اقتفاء أثر الذهب حالما يخرج من معامل التنقية، هي ضرب من المستحيل، ما لم يكن معمل تنقية الذهب يقتصر في تعامله على مصدر واحد فقط. وحتى لو كان الأمر كذلك، يبدو أن هناك احتمالاً قوياً في أن يجري في وقت لاحق خلط الذهب المستخرج من مصدر منفرد مع ذهب مستخرج من مصادر أخرى.

٢٩٧ - ويدرك الفريق أن الذهب الداخِل إلى الإمارات العربية المتحدة إنما يدخل بعلم السلطات، ولكن الفريق لاحظ أن الحد الأدنى من الوثائق التي تطلبها السلطات والتي ينبغي أن تترافق بشحنات الذهب القادم إلى الإمارات العربية المتحدة لا تشترط ذكر معلومات عن مصدر أو مصادر الذهب، أو عن المشتري النهائي له.

٢٩٨ - وفي الإمارات العربية المتحدة، يعكف مركز دبي للسلع المتعددة على صياغة مبادئ توجيهية بشأن العناية الواجبة التي يطالب المركز أعضائه باتباعها في ما يتعلق بمبدأ "اعرف عميلك"، ولتخفيف خطر كونه طرفاً في عملية لغسل الأموال، وينبغي أن يسهم ذلك في تحسين اتباع أعضاء مركز دبي للسلع المتعددة لمبدأ العناية الواجبة في ما يتعلق بخاطر تقديم دعم مباشر وغير مباشر للمجموعات المسلحة غير القانونية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأشخاص والكيانات الخاضعين للجزاءات. بيد أن السلطات التنظيمية الأخرى في الإمارات العربية المتحدة لا تشترط اتباع العناية الواجبة. ويعتقد الفريق بأنه ينبغي أن تعتمد جميع السلطات التنظيمية في الإمارات نفس المعايير فيما يتعلق بالعناية الواجبة المطلوبة من قبل مصدري الذهب ومعامل تنقيته، ويعتقد الفريق بضرورة أن تكون هذه المعايير إلزامية.

٢٩٩ - وإضافة إلى ذلك، يرى الفريق أنه ينبغي أن تبذل سلطات الإمارات العربية المتحدة والبلدان الأخرى التي تستورد الذهب لتنقيته مزيداً من الجهود لإحكام الضوابط التنظيمية في ما يتعلق بواردات الذهب. وينبغي بوجه خاص، أن تكون شحنات الذهب المرسل إلى معامل تنقية الذهب أو إلى التجار مشفوعة بما يلي:

(أ) فاتورة أصلية من المصدر، يذكر فيها اسم المرسل إليه وليس مجرد اسم معمل التنقية، والعنوان بالكامل؛

(ب) شهادة منشأ؛

(ج) دليل يثبت دفع ضرائب التصدير إلى سلطات بلد منشأ الذهب.

٣٠٠ - وتتعزز فعالية هذه الشروط بوضع نظام للتأكد من صحة شهادات المنشأ، ومن المفضل أن يتم ذلك بالإعلان عن الشهادات بوضعها عند إصدارها في موقع آمن على شبكة الإنترنت، الأمر الذي يمكن من التحقق منها بمقارنتها مع الوثائق المقدمة إلى سلطات الجمارك في البلدان المستوردة للذهب. وينبغي أن يطلب المرسل إليه أو المتلقي أو المستورد للذهب تفاصيل كاملة عن "اعرف عميلك" من مورديهم أو عملائهم.

٣٠١ - فإذا نفذت هذه الإصلاحات، سيصبح المستطاع، بالرغم من أنه لا يزال صعباً، اقتفاء أثر الذهب المستخرج حرفياً من المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن شأن ذلك أن يتيح إمكانية (غير موجود حالياً)، قيام الأفراد والكيانات الذين يستوردون الذهب أو ينقونه أو يستهلكونه ببذل العناية الواجبة الواردة في هذا التقرير.

٣٠٢ - ويجري حالياً تنفيذ عدة مشاريع للبدء في التعدين الصناعي للذهب في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما من قبل شركة بانرو الكندية. وأبلغت شركة بانرو الفريق بأنه حالما يبدأ الإنتاج، سوف تصبح الشركة مُلزَمة بضمان وجود إمكانية كاملة لاقتفاء سلسلة الإمدادات من موقع منجمها حتى معمل التنقية، ولن يكون في المستطاع دخول ذهب لم تستخرجه الشركة في سلسلة إمداداتها.

تاسعا - العناية الواجبة

ألف - مقدمة

٣٠٣ - في الفقرة ٧ من القرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩)، يدعو المجلس إلى قيام فريق الخبراء بإعداد توصيات للجنة بشأن مبادئ توجيهية تتعلق ببذل العناية الواجبة من جانب مستوردي المنتجات المعدنية والقطاعات الصناعية العاملة في ميدان تجهيزها ومستهلكيها فيما يخص شراء المنتجات المعدنية الواردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحديد مصادرها (بما في ذلك الإجراءات الواجب اتخاذها للتأكد من منشأ المنتجات المعدنية)، وذلك في ظل مراعاة أحكام الفقرة ٤ (ز) من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨).

٣٠٤ - وقد تعاون الفريق على نحو وثيق بشأن مسألة بذل العناية الواجبة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومع وزارة المناجم على وجه الخصوص. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى نحو ما طلبه المجلس في القرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩)، استفاد الفريق من المنتديات الأخرى المعنية بهذه المسألة، وشارك في الأعمال التي أنجزتها هذه المنتديات مثل الفريق العامل الذي تستضيفه منظمة التعاون والتنمية المعني بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالعناية الواجبة من أجل الإدارة المسؤولة لسلسلة توريد المعادن من المناطق المتأثرة بالتراعات والمناطق العالية المخاطر، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وفرقة العمل الدولية المعنية بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمعيات المراكز التجارية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وشركة أفريقيا للإمدادات المعدنية ومورديها، وابطنا الحفارين لشركتي كومبنا وكوميدير، ومعهد بحوث القصدير، وائتلاف المواطنين لصناعة الإلكترونيات، ومبادرة الاستدامة الإلكترونية العالمية.

٣٠٥ - والعناية الواجبة، هي عملية دينامية ينهض بموجبها الأفراد والكيانات بمسؤولياتهم مع التركيز على معيار بعينه. ويتمثل هذا المعيار في احترام حقوق الإنسان، الذي يستتبع قيامهم ببذل العناية الواجبة للتخفيف من مخاطر انتهاكهم لحقوق الإنسان للآخرين. غير أن المعيار الذي يرى الفريق أن المجلس يريده أن يسري على مستوردي المنتجات المعدنية والقطاعات الصناعية العاملة في ميدان تجهيزها ومستهلكيها من خلال الإشارة الواردة في الفقرة ٤ (ز) من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)، هو معيار ضيق، يركز على التخفيف من مخاطر الآثار السلبية التالية:

(أ) تقديم دعم للجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية،

(ب) انتهاك تجميد الأصول وحظر السفر المفروض على الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات.

٣٠٦ - ويوصي الفريق بأن يتوخى مستوردو المنتجات المعدنية والقطاعات الصناعية العاملة في ميدان تجهيزها ومستهلكوها نمجا لبذل العناية الواجبة يراعي المخاطر، وهو ما يتطلب منهم تقييم الآثار السلبية الناشئة عن عملياتهم والتخفيف منها. ويقصد بكلمة "تخفيف" في هذا السياق "الاعتدال في القوة أو الكثافة".

٣٠٧ - ويتطلب هذا المعيار من الأفراد والكيانات التخفيف من مخاطر دعمهم للجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي: القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوى الديمقراطية المتحالفة، وجيش "الرب" للمقاومة، والعديد من ميليشيات الماي ماي. ومما لا يخلو من مغزى أن هذا التعريف يستبعد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فهي ليست جماعة مسلحة، وإنما هي القوات المسلحة للدولة الدستورية. وبالمثل، فإن الأجهزة المسلحة الأخرى التابعة للدولة، وهي الشرطة الكونغولية الوطنية، وشرطة المناجم ووكالة الاستخبارات الوطنية، ليست أيضا جماعات مسلحة غير قانونية، ولذلك، فهي أيضا، مستبعدة من هذا التعريف.

٣٠٨ - وقد حدد الفريق ملامح عملية لبذل العناية الواجبة تبلورت لديه من خلال عملية شاملة لجميع أصحاب المصلحة المتعددين، استضافتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتقوم هذه العملية بإبلاغ مستوردي المعادن من المناطق "المشمولة بتحذير"^(٢٠)

(٢٠) يقصد بالمناطق "المشمولة بتحذير" شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى في المنطقة المتعارف على أنها بلدان مرور للمعادن الموردة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي رواندا وبورندي وأوغندا وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

والقطاعات العاملة في ميدان تجهيزها ومستهلكيها سبل التخفيف من مخاطر قيامهم بتقديم دعم مباشر أو غير مباشر إلى الجماعات المسلحة غير القانونية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وانتهاك تجميد الأصول، وحظر السفر على الأفراد الخاضعين للجزاءات.

٣٠٩ - وقد أظهرت الأبحاث التي أجراها الفريق في هذا الشأن خلال مدة ولايته أن هناك مشاركين مهمين آخرين في سلسلة توريد المعادن من المناطق "المشمولة بتحذير". ويوصي الفريق بالأقتصر المطالبة ببذل العناية الواجبة على مستوردي المنتجات المعدنية ومصنعيها ومستهلكيها، بل وأن تشمل أيضا غيرهم من المشاركين الرئيسيين في سلسلة توريد المعادن من المناطق المشمولة بتحذير، توخيا بذلك لعدالة التدابير المقترحة وتعزيزا لفعاليتها. ومن بين هؤلاء المشاركين المهمين الآخرين، هناك الأفراد والكيانات الذين ينقلون المعادن والمؤسسات التي توفر الخدمات المالية وخدمات التأمين ذات الصلة. ويرى الفريق أيضا ضرورة توسيع سريان بذل العناية الواجبة ليشمل أيضا الأفراد والكيانات الذين يقومون بأعمال التنقيب عن المعادن واستكشافها واستخراجها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيقتضي إدراج المشاركين الآخرين في سلسلة التوريد في المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة تعديل هذه المبادئ، ويوصي الفريق بإيلاء مزيد من الدراسة لهذه المسألة.

٣١٠ - وتتصل مسألة بذل العناية الواجبة مباشرة بقيام المجلس في وقت سابق بتحديد معايير فرض الجزاءات بموجب القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)، التي تشمل تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة غير القانونية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. وتقدم التوصيات المتعلقة ببذل العناية الواجبة الواردة في هذا التقرير، إرشادات للأفراد والكيانات في هذا الصدد، وتحدد لهم ما ينبغي القيام به لدرء خطر النظر في فرض جزاءات ضدهم، بل وتذهب إلى أبعد من ذلك، حيث إنهما تزودهم بالمشورة بشأن ما يمكنهم أن ينشطوا في القيام به للتعرف على المخاطر التي ينطوي عليها تقديم الدعم المشار إليه والتخفيف من تلك المخاطر. ويوصي الفريق بالتالي، بأن يعتبر المجلس أي حالة يبدو فيها جليا أن أفرادا وكيانات لم يبذلوا العناية الواجبة، على النحو المبين في هذه المبادئ التوجيهية، وتتوفر فيها أدلة على أن ما يقدمونه من دعم مباشر أو غير مباشر يفيد جماعة مسلحة، معيارا ينظر المجلس على أساسه في إمكانية فرض جزاءات ضدهم. وفي المقابل، يوصي الفريق باعتبار قيامهم ببذل العناية الواجبة ظرفا مخففا.

٣١١ - ويسلم القرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩) صراحة بالصلة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والاتجار غير المشروع بها وانتشار الأسلحة والاتجار بها، ويصفها بأنها "من العوامل الرئيسية التي توجع النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وتؤدي إلى تفاقمها.

٣١٢ - ويورد التقرير تفاصيل الصلات العديدة القائمة بين الأعمال غير القانونية لاستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها وبين النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومثلما يتبين من التقرير، أثبت الفريق أن هذه الصلات لا تقتصر على الجماعات المسلحة والأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات المحددة الهدف فحسب، بل وتشمل الشبكات الإجرامية والأشخاص ممن ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما هو الحال بالنسبة لضلع الجماعات المسلحة والأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، فإن الدور الذي تقوم به الشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة في هذا الاستغلال يشكل من جانبه، هو أيضا، عاملا مساهما في تأجيج النزاعات القائمة، وفي نشوب نزاعات جديدة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣١٣ - وثمة حاجة إلى أن يولي مستوردو المنتجات المعدنية من المناطق "المشمولة بالمنع"، والقطاعات الصناعية العاملة في ميدان تجهيزها ومستهلكوها مزيدا من العناية الواجبة للتخفيف من المخاطر الواسعة النطاق التي ينطوي عليها تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للشبكات الإجرامية والأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويعملون على نحو مباشر أو غير مباشر على تأجيج النزاع الدائر في المنطقة الشرقية.

٣١٤ - ويشكل التخفيف من مخاطر تأجيج النزاع أيضا أحد المقاصد المتوخاة في المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة، التي وضعها الفريق العامل التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحظيت بتأييد ١١ بلدا عضوا في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وهي (أنغولا، أوغندا، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، زامبيا، السودان، الكونغو، كينيا). وكانت هناك في إصدار تلك المبادئ التوجيهية مشاركة كاملة من جانب المنظمات غير الحكومية والجمعيات التجارية المعنية التي شملت المعهد الدولي لبحوث القصد، والمجلس العالمي للذهب، ومركز تانتالوم نيويوم للدراسات الدولية، وفريق تنفيذ مدونة قواعد السلوك في الصناعات الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك بين هذه المجموعات توافق في الآراء واسع النطاق بشأن ضرورة تحقيق الاتساق بين الإرشادات المتعلقة ببذل

العناية الواجبة بشأن الاتجار بالمعادن الموردة من مناطق النزاعات والمخاطر العالية مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبين المعايير العالمية الموحدة الأخرى.

٣١٥ - ونظرا لما وجدته الفريق من صلات متعددة بين النزاع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وضلوع الشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة في استغلال المعادن والاتجار بها، وتعزيزا لتحقيق الاتساق بين الجهود العالمية الرامية إلى وضع تعريف للعناية الواجبة المطلوبة للتخفيف من مخاطر الاتجار بمعادن موردة من "مناطق النزاعات"، بما في ذلك الجهود التي تبذلها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يوصي الفريق بإضافة إرشادات أخرى إلى الإرشادات المتعلقة ببذل العناية الواجبة. وتتعلق الإرشادات الإضافية بسبل التخفيف من المخاطر التي ينطوي عليها تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للشبكات الإجرامية و/أو مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان داخل القوات المسلحة، وبما لهذا الدعم من أثر أوسع نطاقا على النزاع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣١٦ - ويدرك الفريق بأن من المرجح ألا يؤدي بذل العناية الواجبة بمفرده إلى وقف النزاع في المنطقة الشرقية. غير أنه يرى أنه سيكون لكلتا مجموعتي المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة المبينتين هنا أثر إيجابي، إذا ما نفذتا، ولا سيما إذا ما استكملتا بإصلاح القطاع الأمني، وتنفيذ التوصيات الأخرى الواردة في التقرير.

٣١٧ - ويوصي الفريق باعتماد الخيار الثاني الموسع لبذل العناية الواجبة، لأنه يعالج العوامل المتسببة في انعدام الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو أكثر شمولا من الخيار الأول. ثم إن الخيار الثاني هو أيضا أكثر اتساقا مع الإرشادات الأخرى المتعلقة ببذل العناية الواجبة فيما يتعلق بالنشاط التجاري في المناطق المتأثرة بالنزاعات والمناطق العالية المخاطر. غير أنه، إذا ما أقرت اللجنة الإرشادات الأولى الأضيق، فسيستعين عندئذ أن تشمل ولاية الفريق تقييم تأثير تلك الإرشادات وأثرها والنظر فيما إن كان ثمة حاجة إلى بذل العناية الواجبة بمعناها الأوسع المقترح في الخيار الثاني.

٣١٨ - والأفراد والكيانات المعنيون في هذه الإرشادات، هم أولئك الذين يستوردون المعادن من المناطق المشمولة بتحذير و/أو يصنعونها و/أو يستهلكونها، ومن ثم، فهم تنطبق عليهم هذه الإرشادات. وبصرف النظر عما إذا كانوا يبذلون أو لا يبذلون العناية الواجبة القائمة على مراعاة المخاطر الكامنة في أي من المعيارين، الضيق منهما أو الواسع، يوصي الفريق بأن يعتمدوا الخطوات الخمس ذاتها. وهذه الخطوات الخمس، إنما وضعها الفريق وأصحاب المصلحة الآخرون من خلال الفريق العامل التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويمكن الاطلاع عليها بصيغتها الكاملة في إرشادات تلك المنظمة المتعلقة ببذل

العناية الواجبة في سلاسل التوريد المسؤول للمعادن من المناطق المتأثرة بالتزاعاات والمناطق العالية المخاطر. وفيما يلي هذه الخطوات:

- (أ) تعزيز أنظمة إدارة الشركات؛
- (ب) التعرف على مكامن المخاطر في سلسلة التوريد وتقييمها؛
- (ج) تصميم استراتيجية للتصدي للمخاطر المتعرف عليها وتنفيذها؛
- (د) كفالة قيام طرف ثالث مستقل بمراجعة الحسابات؛
- (هـ) الافصاح العلني عن بذل العناية الواجبة في سلسلة التوريد ونتائجها.

٣١٩ - ويوصي الفريق بأن يستند الأفراد والكيانات المعنيون إلى إرشادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، للاطلاع على تفاصيل أخرى بشأن شروط بذل العناية الواجبة.

باء - المنهجية

٣٢٠ - تعاون الفريق داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية عن كثب، مع وزارة المناجم بشأن مسألة بذل العناية الواجبة، وكذلك مع الوكالات الحكومية الأخرى، بما في ذلك مكتب الجمارك والرسوم، ومركز مراقبة العمليات، والشرطة الوطنية الكونغولية، وشرطة المناجم، ودائرة تقديم المساعدة التقنية والتدريب لمؤسسات التعدين الصغيرة، وأعضاء الجمعيات الوطنية ومجالس المقاطعات، وحاكم كوفو الشمالية، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (بما في ذلك المجلس العسكري). وأجرى الفريق كذلك مشاورات مكثفة بشأن العناية الواجبة مع كل من بعثة الأمم المتحدة، ورابطة الشركات الكونغولية (على الأصعدة الوطني والإقليمي والحضري)، ورابطة المراكز التجارية في كيفو الشمالية، ورابطة المراكز التجارية في كيفو الجنوبية، وشركة أفريقيا لتوريد المعادن والمراكز التجارية التي تمون وزارة الشؤون الإجتماعية. وتعاون الفريق أيضا بشأن مسألة بذل العناية الواجبة مع رابطة تجار المعادن في كيفو الشمالية، وتعاونية مباما للتعدين، في واليكاليه، ورابطة حفاري شركة الكوميدير في واليكاليه، وتجار المعادن في ايبيرو. ومن بين المنظمات غير الحكومية الكونغولية التي أجرى الفريق مشاورات معها فيما يتعلق ببذل العناية الواجبة، معهد بولي، والمائدة المستديرة، ولجنة واليكاليه للمتابعة، وجمعيات المجتمع المدني في واليكاليه وإيتيرو وكاميتوغا، ولووغوشوا.

٣٢١ - وعلى الصعيد الإقليمي، أجرى الفريق مشاورات بشأن مسألة بذل العناية الواجبة مع ممثلي أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ووزارات المعادن في كل من رواندا وأوغندا وبوروندي.

٣٢٢ - وعلى الصعيد الدولي، ناقش الفريق مسألة العناية الواجبة مع المعهد الاتحادي الألماني للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية. ودرس مخططات المعهد المتعلقة بإصدار شهادة منشأ للمعادن الموردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وعقد الفريق مناقشات و مشاورات بشأن العناية الواجبة مع ممثلي حكومات البرازيل وبلجيكا والصين وفرنسا وكندا ولبنان وماليزيا ونيجيريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وعقد الفريق أيضا مناقشات مع البنك الدولي، وسلطات المملكة المتحدة، ووزارة المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حول مبادراتها المشتركة لصالح المناجم لتطوير قطاع التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٢٣ - وعلى غرار ما ورد ذكره آنفا، شارك الفريق في عمل الفريق العامل التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالعناية الواجبة في سلسلة التوريد، وفي أعمال فرقة العمل الدولية المعنية بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الفقرة ٣٠٤).

٣٢٤ - وأحاط الفريق علما بإسهاب مخطط التتبع الذي تقوم بتجريبه في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية رابطة صناعات القصدير التي يوجد مقرها في المملكة المتحدة. ودرس الفريق أيضا المخطط المقترح لمراجعة حسابات المصاهر الذي يعكف ائتلاف المواطنين لصناعة الإلكترونيات على وضعه بدعم من مبادرة الاستدامة الإلكترونية العالمية.

٣٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، ناقش الفريق مسألة العناية الواجبة والمسائل ذات الصلة مع عدة جهات، من بينها مجلس الذهب العالمي، ومجلس الجواهرات المسؤول، ورابطة لندن لأسواق السبائك الذهبية والفضية، ومركز دبي للسلع المتعددة، ورابطة العمل المنصف، وشركة المعادن المدججة (لندن)، والشركة الإماراتية للذهب، وكالوتي للمجوهرات (دبي)، ومجموعة يونان للقصدير (الصين) وشركة بانرو (كندا)، وإرنست بلاتنر (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، ومصفاة نجمة فيكتوريا الذهبية (أوغندا)، والشركة الماليزية لصهر المعادن (ماليزيا)، وأفرومي، وتنغن ومجموعة لنسيه من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٢٦ - وأجرى الفريق مناقشات بشأن العناية الواجبة مع منظمات غير حكومية دولية، من ضمنها منظمة الشاهد العالمي (المملكة المتحدة)، ومنظمة مشروع كفاية (الولايات المتحدة)، والهيئة الدولية لمعلومات السلام (بلجيكا)، وشراكة أفريقيا - كندا.

جيم - الخيارات

- ١ - المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة، الموجهة إلى مستوردي المعادن من المناطق المشمولة بتحذير، والعاملين في ميدان تجهيزها ومستهلكيها، والرامية إلى التخفيف من مخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر لما يلي:
- استفادة الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- انتهاك تجميد الأصول وحظر السفر المفروض على الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات.

الخطوة ١: تعزيز أنظمة إدارة الشركات

٣٢٧ - هناك أربعة عناصر رئيسية في هذا الجزء من العملية. أولاً، يجب أن يقوم الأفراد والكيانات المعنيون باعتماد سياسة تتعلق بسلاسل توريد المعادن من المناطق المشمولة بتحذير ويجب أن يعلنوا عنها وينشروها ويبلغوها بوضوح إلى الموردين ويدرجوا ما ينص عليها في عقودهم معهم. وينبغي أن تتضمن السياسة المتعلقة بسلسلة التوريد العناصر التالية:

إدراكاً لمخاطر تقديم دعم للجماعات المسلحة غير القانونية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وانتهاك تجميد الأصول وحظر السفر على الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات^(٢١) والمرتبطة باستخراج المعادن من المناطق المشمولة بتحذير، والاتجار بها وتجهيزها واستهلاكها، نلتزم باحترام السياسة التالية علناً ونشرها على نطاق واسع وتبليغها:

(أ) لن نتسامح مع تقديم أي دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية و/أو الأفراد أو الكيانات الخاضعة للجزاءات المرتبطة باستخراج المعادن وتجهيزها والاتجار بها واستهلاكها. ويقصد بعبارة "دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة و/أو الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات، تسديد مدفوعات، أو بعبارة أخرى، تقديم مساعدة لوجستية، أو استخراج المعادن من أماكن وجود الجماعات المسلحة غير القانونية في الجزء الشرق من جمهورية الكونغو الديمقراطية و/أو الأفراد أو الكيانات والأشخاص المنتسبين لها (بمن فيهم التجار، وعمال الصهر، والسماسرة، وغيرهم من عناصر سلسلة التوريد العاملة مباشرة مع الجماعات المسلحة لتسهيل استخراج

(٢١) http://www.un.org/sc/committees/1533/pdf/1533_list.pdf

المعادن والاتجار بها أو مناوئتها) والاتجار بها وتجهيزها واستهلاكها، لحساب أفراد وكيانات يقومون بما يلي:

- ١' يسيطرون سيطرة مادية على مناجم المنشأ، أو طرق النقل من المناجم؛
- ٢' يسخرون غيرهم للعمل لفائدتهم قسرا أو جبرا تحت التهديد بالعنف أو غير ذلك من العقوبة، الذين لم يتطوعوا للقيام لفائدتهم بأعمال التنقيب عن المعادن والاتجار بها ونقلها أو بيعها؛
- ٣' يفرضون ضرائب بشكل غير قانوني أو يبتزون الأموال أو المعادن في نقاط الوصول إلى مواقع المناجم وعلى طول طرق نقلها أو في نقاط الاتجار بها؛
- ٤' يفرضون ضرائب بشكل غير قانوني، أو يسيطرون على السماسرة وشركات التصدير أو التجار الدوليين و/أو يبتزونهم؛
- ٥' يمولون أنشطة التعدين بصورة غير قانونية.

(ب) سنخفف من مخاطر دعم الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية و/أو معاينة الأفراد والكيانات بالقيام على الفور بتعليق أو وقف التعامل مع الموردين من عناصر الحلقات الأولى في سلسلة التوريد حيثما وجدنا احتمالا معقولاً بأنهم يتزودون بها من طرف يقدم دعما مباشرا أو غير مباشر للجماعات المسلحة غير المشروعة و/أو الأفراد أو الكيانات الخاضعين للجزاءات أو يقيم معهم صلات من خلال استخراج المعادن ونقلها والاتجار بها ومناوئتها وتجهيزها أو استهلاكها.

٣٢٨ - ثانيا، ينبغي أن يصوغ الأفراد والكيانات المعنيون أنظمتهم الإدارية الداخلية لدعم العناية الواجبة، بعدة وسائل من بينها ما يلي:

- (أ) إسناد سلطات ومسؤوليات كافية للموظفين في هذا الصدد؛
- (ب) توفير موارد كافية، وضمان موافاة الموظفين والموردين المعنيين بالمعلومات الوجيهة فيما يتعلق بالعناية الواجبة، بما في ذلك السياسة المتبعة من الشركة؛
- (ج) ضمان المساءلة الداخلية فيما يتعلق بتنفيذ العناية الواجبة.

٣٢٩ - ثالثاً، ينبغي أن يقوم الأفراد والكيانات المعنيون بوضع أنظمة فعالة لمراقبة سلسلة توريد المعادن وتحقيق شفافيتها. وستختلف طبيعة هذه الأنظمة باختلاف المعادن المتجر بها، ووفقاً لتعدد خصائص سلسلة توريد الذهب، خلافاً لما عليه الحال بالنسبة لسلاسل توريد التنتالوم والقصدير والتنجستن، ووفقاً لموقع الفرد أو الكيان في حلقات سلسلة التوريد.

٣٣٠ - وفيما يتعلق بالأفراد والكيانات العاملين في الحلقات الأولى في سلاسل توريد المعادن، أي بدءاً بمواقع المناجم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مروراً بالمصاهر والمصافي، يتمثل الهدف من أنظمة المراقبة والشفافية المذكورة، في توثيق ما يلي والتحقق منه:

(أ) طبيعة المعادن ومكان وجود منشأها بالضبط وصولاً إلى المحجر أو المقلع، وتاريخ وطريقة وكمية ما استخراج منها. وينبغي أن تشمل الوثائق المجمعة كل المستندات التي تطلبها السلطات الكونغولية في هذا الصدد (انظر المرفق ٥٨)؛

(ب) قيمة جميع الضرائب والرسوم والأنوات والمدفوعات الأخرى، بما في ذلك ما يقدم منها للجماعات المسلحة و/أو الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات، أو ما يقدم قرب موقع المنجم وعند أي نقطة أخرى في سلسلة التوريد، وهوية المنتفعين؛

(ج) الأماكن التي يتم فيها بالضبط صهر المعادن، والاتجار بها وتجهيزها أو تحسينها؛

(د) جميع السماسرة العاملين من عناصر الحلقات الأولى في سلسلة التوريد.

٣٣١ - وينبغي نقل هذه المعلومات إلى العاملين في مواقع الحلقات الأخيرة في سلسلة توريد المعادن، أي نقلها من موقع المنجم إلى المصاهر أو المصافي. وبمرور الوقت، يتوقع أن تتحسن نوعية هذه المعلومات نتيجة لقيام الأفراد والكيانات ببذل العناية الواجبة، وهو ما من شأنه أن يحسن تقييمات المخاطر.

٣٣٢ - وينبغي ألا يفترض الأفراد والكيانات الذين يتلقون المعلومات المحددة أعلاه من أفراد وكيانات من عناصر حلقات أسبق في سلسلة التوريد بأنها معلومات دقيقة بالضرورة، بل ينبغي أن يتخذوا تدابير مناسبة وفعالة للتحقق من دقتها. وينبغي للأفراد والكيانات الذين لا يتلقون أي معلومات أو كل المعلومات من عناصر الحلقات الأسبق في سلسلة التوريد، أن يتخذوا تدابير إضافية فعالة للحصول على هذه المعلومات.

٣٣٣ - وينبغي الاحتفاظ بالبيانات لخمس سنوات على الأقل، ويفضل أن تكون في شكل محوسب، وينبغي إتاحتها للمشتريين من عناصر الحلقات الأخيرة في سلسلة التوريد، ولمراجعي الحسابات.

٣٣٤ - وينبغي تجنب عمليات الشراء نقداً حيثما أمكن، وإذا ما تمت، فيجب أن تؤيدها مستندات قابلة للتحقق منها، ويفضل أن تمر هذه الأسانيد من خلال قنوات مصرفية رسمية.

٣٣٥ - وينبغي أن يؤيد الأفراد والكيانات المعنيون أعمال المبادئ والمعايير المنصوص عليها في إطار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية^(٢٢).

٣٣٦ - وفيما يتعلق بعناصر الحلقات الأخيرة في سلسلة توريد المعادن، أي بدءاً بالمصاهر والمصافي، وصولاً إلى المستهلك أو المستعمل النهائي، ينبغي أن يكون الهدف من أنظمة المراقبة والشفافية المذكورة ما يلي:

(أ) التعرف على مصاهر أو مصافي سلاسل التوريد التي يستخدمونها؛

(ب) إثبات وتوثيق ما إذا كانت المصاهر أو المصافي التي يتزودون منها لا تتزود بدورها من المناطق المشمولة بتحذير، والتحقق من ذلك؛

(ج) مطالبة المصاهر والمصافي التي تتولى تجهيز المواد الموردة من المناطق المشمولة بتحذير بأن تقدم ما يثبت أعمال سلسلة التوريد للعناية الواجبة على النحو المبين بالتفصيل أعلاه؛

(د) تقييم دقة ما تقدمه هذه المصافي أو المصاهر من أدلة تثبت قيام سلاسلها لتوريد المعادن ببذل العناية الواجبة؛

(هـ) اتخاذ تدابير إضافية فعالة للحصول على المعلومات الوجيهة بشأن عدم قيام الموردين من عناصر الحلقات الأخيرة في سلسلة التوريد ببذل العناية الواجبة؛

٣٣٧ - وينبغي أن يعزز جميع الأفراد والكيانات المعنيين التزامهم تجاه الموردين الذين يتعاملون معهم، للتأكد من أنهم ملتزمون بالسياسة المتعلقة بسلاسل التوريد، والمعايير والعمليات الواردة في هذه الإرشادات. ولهذا الغرض، ينبغي أن يسعى الأفراد والكيانات المعنيون إلى القيام بما يلي:

(أ) إقامة علاقات طويلة الأمد مع الموردين؛

(٢٢) انظر <http://eiti.org>

(ب) تبليغهم هذه الإرشادات المتعلقة بالعناية الواجبة؛

(ج) النص فيما يتم إبرامه معهم من عقود وغيرها من اتفاقات خطية يمكن تطبيقها ورصدها على بذل العناية الواجبة، بما في ذلك الحق في إجراء عمليات تفتيش موقعية والاطلاع على المستندات ذات الصلة دون سابق إنذار؛

(د) وضع خطط قابلة للقياس الكمي لتحسين التعامل معهم.

٣٣٨ - وينبغي أن يطور جميع الأفراد والكيانات آليات تسمح لأي طرف يهيمه الأمر بأن يبلغ عن شواغله، وأن تدون هذه الشواغل المتعلقة بالظروف التي يتم فيها استخراج المعادن من المناطق المشمولة بتحذير والاتجار بها ومناولتها وتصديرها، ولا سيما في الجانب المتعلق بضلوع الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية و/أو الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات في تلك الأنشطة.

الخطوة ٢: تحديد وتقييم الأخطار في سلسلة الإمدادات

٣٣٩ - يتعين على الأفراد والكيانات ذوي الصلة أن يحددوا وقيموا أخطار تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة، والأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات من خلال استيرادهم للمعادن أو معالجتها أو استهلاكها من المواقع المشمولة بتحذير.

٣٤٠ - وينبغي أن يستخدم الأفراد والكيانات في المراحل الأولى من سلسلة إمدادات المعادن من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية المعلومات المجمعة باتباع الخطوة الأولى، وأن يجمعوا معلومات إضافية ذات صلة عن طريق التقييمات التي يعدونها بأنفسهم أو التي يعدونها بصورة مشتركة على أرض الواقع، بغية وضع تفصيل لسلاسل الإمدادات وتقييم الأخطار على نحو يتسم بالفعالية. ويشمل وضع تفاصيل عن سلاسل الإمدادات تحديد ظروف الإمدادات الفعلية، وعن حالة الأمن، وإيضاح سلسلة الحيازة، وأنشطة الموردين في المراحل الأولى للتوريد وعلاقتهم، وتحديد المواقع والأوضاع النوعية لاستخراج المعادن والاتجار بها وتناولها (وحيثما يكون ذلك ملائماً) تصديرها. ومع أن المستطاع إجراء تقييمات على أرض الواقع من قبل الأفراد والكيانات المتعددين ذوي صلة أو بالنيابة عنهم، يظل كل منهم مسؤولاً بمفرده عن تحديد الخطر الذي يواجهه والمتمثل في تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للمجموعات المسلحة، وللأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات عن طريق استيرادهم للمعادن أو تجهيزها أو استهلاكها من المواقع المشمولة بتحذير.

٣٤١ - ويتعين على الأفراد والكيانات في سلسلة الإمدادات النهائية للمعادن من المواقع المشمولة بتحذير أن يقوموا بتقييم ممارسات بذل العناية الواجبة في المصاهر أو معامل تنقية

الذهب التابعة لهم، الذي سوف يتضمن تقييم ممارسات بذل العناية الواجبة بشأن إمداداتهم التمهيدية. وقد تتضمن التقييمات عمليات التفتيش في المواقع على مرافق المصاهر ومعامل تنقية الذهب.

٣٤٢ - وبغية تقييم الخطر المتصل بتقديم دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية و/أو الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات، ينبغي أن يقيم جميع الأفراد والكيانات ذوي الصلة في كل من السلاسل التمهيدية لإمدادات المعادن والسلاسل النهائية الظروف الفعلية لسلاسل إمداداتهم إزاء سياسة سلسلة الإمدادات على النحو الموجز أعلاه. وينبغي اعتبار أوجه التباين بين الظروف الفعلية وسياسة سلسلة الإمدادات بصفتها مؤشرا على مخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة، و/أو الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات.

الخطوة ٣: تصميم وتنفيذ استراتيجية للاستجابة للمخاطر المحددة

٣٤٣ - يوصي الفريق، في حالة تحديد المخاطر المتصلة بتقديم دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية أو الأفراد أو الكيانات الخاضعين للجزاءات، أن تتمثل الاستجابة في عدم الارتباط بالموردين التمهيديين ذوي الصلة حتى تتم إزالة المخاطر. وقد يكون عدم الارتباط مشفوعا باتفاقه متبادل بين أهداف الأداء والمؤشرات الكمية فيما يتصل بالمخاطر التي يتعين مواجهتها قبل استئناف أي شراكة تجارية.

٣٤٤ - وينبغي أن يستعرض الأفراد والكيانات المعنيون بصورة منتظمة استراتيجياتهم لتخفيف المخاطر بغية ضمان بقائهم على علم بالظروف الفعلية ذات الصلة بسلاسل إمداداتهم، وأن يواصلوا تقييمها وفقا لسياسة سلسلة إمداداتهم. وينبغي تعديل استراتيجيات الوقاية من هذه المخاطر في ضوء التغييرات التي تطرأ على الظروف الفعلية ذات الصلة.

الخطوة ٤: ضمان استقلال عمليات المراجعة من جانب طرف ثالث

٣٤٥ - يتعين القيام بعمليات تدقيق مستقلة من أجل كفالة مصداقية عملية بذل العناية الواجبة والاعتراف بالأفراد والكيانات الذين يبذلون العناية الواجبة وتحديد الأفراد والكيانات الذين لا يبذلون العناية الواجبة ويقدمون دعما مباشرا أو غير مباشر للجماعات المسلحة و/أو الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات، بهدف إمكانية فرض جزاءات بحقهم.

٣٤٦ - ويوصي الفريق، على الأقل، بإجراء عمليات تدقيق، على معامل التنقية والمصاهر، بصورة مستقلة، للتحقق من بذلها العناية الواجبة لتخفيف من المخاطر المتمثلة في تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة، من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو

الديمقراطية، و/أو الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات. وينبغي أن تقرر عمليات التدقيق على وجه التحديد امتثال ممارسات العناية الواجبة التي تتبعها معامل التنقية أو المصاهر للمعايير والعمليات الواردة في هذه الإرشادات.

٣٤٧ - وينبغي تقييم عمليات تدقيق المصاهر/معامل التنقية لتقدير ما إذا كانت المعلومات التي يتم الحصول عليها بفضل هذه العمليات كافية بحيث تيسر الاستنتاج بصورة معقولة بشأن امتثال الأفراد والكيانات ذوي الصلة أو عدم امتثالهم لممارسة بذل العناية الواجبة، على صعيد المصاهر/معامل التنقية والمراحل التمهيديّة حتى موقع المنجم. فإذا تقرر، بعد إجراء الاستعراض، أن عمليات تدقيق المصاهر/معامل التنقية لا تيسر الحصول على معلومات كافية لتبرير فرض جزاءات على الأفراد والكيانات الذين لم يمتثلوا للعناية الواجبة، يصبح من المستصوب أيضا إجراء عمليات تدقيق مستقلة للأفراد والكيانات الذين يتاجرون بالمعادن من المواقع المشمولة بتحذير على مستوى المكتب التجاري وحتى المصاهر ومعامل التنقية، في هذا الصدد.

٣٤٨ - ووفقا لمعايير التدقيق الدولية (ينبغي أن يسترشد الأفراد والكيانات بالمعيار ١٩٠١١: ٢٠٠٠ من المعايير الدولية التي وضعتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس للاطلاع على تفاصيل اشتراطات عمليات التدقيق)، لا بد أن تتمتع منظمات التدقيق وأفراد أفرقة التدقيق بالاستقلال عن الجهات التي يراجعون مستنداتها، ولا بد أن لا يكون هناك تضارب في المصالح مع تلك الجهات. ولا بد أن تتوفر الكفاءة للمدققين كي يتسنى لهم أن يقيموا ممارسات العناية الواجبة للأفراد أو الكيانات ذوي الصلة، وأن يستفيدوا أيضا من معرفة السياق الاقتصادي والسياسي المتطور في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن أيضا استخدام مؤشرات الأداء لرصد قدرات مراجعي الحسابات على إجراء عمليات التدقيق.

٣٤٩ - وينبغي أن يفحص مراجعو الحسابات نماذج من جميع الوثائق والأدلة الأخرى التي تقدمها سلسلة إمدادات المصاهر/معامل التنقية والمتعلقة ببذل العناية الواجبة بشأن المعادن المستخرجة من المواقع المشمولة بتحذير، بغية تقرير ما إذا كانت العناية الواجبة تبذل بشكل كاف لتحديد ومنع مخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة التي تتخذ مقرا لها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، و/أو إلى الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات. وينبغي أن تشمل الوثائق، وثائق عن الضوابط الداخلية لسلسلة الإمدادات، والمراسلات والأحكام التعاقدية ذات الصلة مع الموردين، والوثائق التي تصدرها عمليات تقييم حقائق الشركة وتقييم المخاطر، ووثائق عن استراتيجيات تخفيف المخاطر

وتنفيذ تلك الاستراتيجيات، ووثائق ذات صلة تقدمها أطراف ثالثة، ولا ينبغي أن تقتصر بالضرورة على تلك الوثائق.

٣٥٠ - وينبغي أن يجمع المراجعون بعد ذلك أدلة أخرى وأن يتحققوا من المعلومات المقدمة إليهم وذلك بإجراء مقابلات ذات صلة، وتقديم ملاحظات واستعراض ووثائق. وينبغي أن يقوم المراجعون بعمليات تحقيق في عين المكان، بما في ذلك المصاهر/معامل تنقية المعادن والتحقيق بشأن عينة من مورديها. وزيارة سلسلة الإمدادات بأسرها حتى موقع المنجم إذا اقتضت الضرورة. وينبغي أن يجتمع المراجعون مع مجموعة من المصادر على نطاق واسع، بما في ذلك أفرقة التقييم المشتركة، وسلطات الحكومة على الصعيدين المحلي والمركزي، والادعاء العام العسكري بالقوات المسلحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورابطات الحفارين، وأفرقة الخبراء التابعة للأمم المتحدة، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظمات المجتمع المدني، وأن يحصلوا منهم على المعلومات ذات الصلة.

٣٥١ - وينبغي أن يقدم المراجعون تقارير، استناداً إلى الأدلة التي يجمعونها، عن امتثال ممارسة بذل العناية الواجبة من قبل المصاهر/معامل التنقية لهذه الإرشادات. وينبغي أن يقدم المراجعون توصيات المصاهر/معامل التنقية لكي تحسن ممارستها لبذل العناية الواجبة.

٣٥٢ - وأعرب الفريق عن اعتقاده بأن من شأن إنشاء آلية لإمدادات المعادن تنسم بطابع مؤسسي أن يؤدي إلى زيادة الاتساق مع نتائج المراجعين المتعلقة ببذل العناية الواجبة، وإلى تعزيز مصداقية تلك النتائج. ومن أجل ذلك، يوصي الفريق بأن يقر المجلس إنشاء آلية مؤسسية لإمدادات المعادن أو يوصي بإنشائها، لتضطلع بالإشراف على مراجعة بذل المصاهر/معامل التنقية للعناية الواجبة في ما يتصل بتقديم دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة غير القانونية التي تتخذ مقارها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات. وسوف تصدر الآلية أوراق اعتماد المراجعين، وتشرف على تنفيذ عمليات المراجعة، وتتبادل تقارير المراجعة، وتتلقى التظلمات من الأطراف المعنية وتتابعها مع الفرد أو الكيان ذي الصلة، وتتبادل الخبرات بشأن استراتيجيات التخفيف.

٣٥٣ - بيد أنه، حتى في حالة عدم وجود هيئة كهذه، ينبغي أن يخضع بذل الأفراد والكيانات للعناية الواجبة لعمليات مراجعة مستقلة.

الخطوة ٥: الكشف علانية عن بذل العناية الواجبة في سلسلة الإمدادات والنتائج

٣٥٤ - ينبغي أن يقدم الأفراد والكيانات ذوو الصلة علانية وتطوعاً تقارير عن بذل العناية الواجبة للتخفيف من مخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة، و/أو الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات. وينبغي أن تشكل هذه المعلومات جزءاً من التقارير السنوية عن الاستدامة أو التقارير عن مسؤولية الشركات، كما ينبغي أن تشمل التقارير:

(أ) سياسة سلسلة الإمدادات التي يتبعها الفرد أو الكيان؛

(ب) معلومات عن كيفية تنفيذ نظام المراقبة والشفافية الذي يتبعه الفرد أو الكيان لمراقبة وشفافية سلسلة إمدادات المعادن وعن الشخص المسؤول عن تنفيذ ذلك النظام؛

(ج) المعلومات الكمية والكيفية ذات الصلة والتي ينتجها النظام الذي يتبعه الفرد أو الكيان لمراقبة سلسلة إمدادات المعادن وشفافيتها، ولا سيما المعلومات ذات الصلة بمخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة، و/أو الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات، بما في ذلك قيمة جميع الضرائب والرسوم والأتاوات والمدفوعات الأخرى التي سددت أو التي يعتقد بأنها سددت، إلى الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية و/أو الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات، في موقع المنجم أو بالقرب منه وفي أي نقطة أخرى في سلسلة الإمدادات، والمستفيدين من تلك الضرائب والرسوم والأتاوات والمدفوعات الأخرى؛

(د) تقييم الفرد أو الكيان لمخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، و/أو الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات، بما في ذلك قيمة جميع الضرائب والرسوم والأتاوات والمدفوعات الأخرى التي سددت أو التي يعتقد بأنها سددت، إلى الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية و/أو الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات، والمستفيدين من تلك الضرائب والرسوم والأتاوات المدفوعات الأخرى في موقع المنجم أو بالقرب منه أو في أي نقطة من سلسلة الإمدادات؛

(هـ) الاستراتيجية التي يتبعها الفرد أو الكيان لاتقاء المخاطر ومعلومات عن تنفيذها حتى الوقت الحاضر.

٣٥٥ - وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنشر المصاهر ومعامل التنقية التي روجعت ممارستها لبذل العناية الواجبة، تقارير المراجعة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسرية الأعمال والاهتمامات التنافسية، وهذا يعني، دون المساس بالتفسيرات اللاحقة، نشر السعر وعلاقات الموردين. وفي

حالة إنشاء آلية مؤسسية للمراجعة، ينبغي أن يكشف الأفراد والكيانات ذوو الصلة، تلك الآلية عن جميع المعلومات المتصلة ببذل العناية الواجبة.

٢ - مبادئ توجيهية بشأن بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بسلسلة إمدادات المعادن المسؤولة من المواقع المشمولة بتحذير لتخفيف مخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للنزاع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وللشبكات الإجرامية و/أو مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما في القوات المسلحة التابعة للدولة؛ وللجماعات المسلحة، في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ولانتهاكات تجميد الأصول وحظر السفر المفروض على الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات

٣٥٦ - وتستخدم عملية بذل العناية الواجبة في الخيار ٢ الخطوات الخمس المذكورة في الخيار ١، ولكن جرى توسيع نطاق المعيار ذي الصلة ليشمل تخفيف مخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر ل: النزاع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ودعم مباشر أو غير مباشر للشبكات الإجرامية و/أو مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما في القوات المسلحة.

٣٥٧ - الخطوة ١ هي نفس الخطوة المذكورة في الخيار ١، مع إدخال التغييرات التالية عليها: ينبغي أن تعترف سياسة سلسلة الإمدادات بمخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للنزاعات، وللشبكات الإجرامية، و/أو مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في صفوف القوات المسلحة التابعة للدولة، إضافة إلى المخاطر التي ذكرت سابقاً والمتمثلة في تقديم الدعم للجماعات المسلحة غير القانونية، و/أو لانتهاكات تجميد الأصول وحظر السفر المفروض على الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات، وينبغي أن تنص على أن الفرد أو الكيان ذي الصلة لن يتسامح إزاء هذا الدعم.

٣٥٨ - ولذلك ينبغي أن تنص سياسة سلسلة الإمدادات بصورة إضافية على ما يلي:

إننا لن نتسامح بشأن تقديم أي دعم مباشر أو غير مباشر للشبكات الإجرامية ومرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال استخراج المعادن والاتجار بها وتجهيزها واستهلاكها. ويعني "تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للشبكات الإجرامية ومرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية" تسديد دفعات مقابل استخراج المعادن والاتجار بها وتجهيزها واستهلاكها، أو بخلاف ذلك تقديم مساعدة لوجستية لتلك العمليات، حيثما تكون

الشبكات الإجرامية ومرتكبو الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو من ينتسبون إليها (بمن في ذلك التجار ومؤسسات التجميع والوسطاء وأي أشخاص آخرين في سلسلة الإمدادات الذين يعملون مباشرة مع الجماعات المسلحة لتسهيل عمليات استخراج المعادن والاتجار بها أو تناولها، من:

(أ) المسؤولين عن المراقبة المادية على مناجم المنشأ أو طرق النقل من المناجم؛

(ب) المطالبين بالسخرة أو بعمل إلزامي يفرض عنوة من جانب أي شخص تحت تهديد العنف أو عقوبة أخرى، ولم يكن الشخص قد تطوع للعمل في استخراج المعادن من المناجم أو نقلها أو الاتجار بها أو بيعها؛

(ج) الذين يفرضون ضرائب أو أتاوات غير قانونية أو يبتزون الأموال أو المعادن عند نقاط الوصول إلى مواقع المناجم، أو على طول طرق النقل أو في أماكن الاتجار بالمعادن؛

(د) الذين يفرضون ضرائب وأتاوات بصورة غير قانونية على وسطاء أو شركات تصدير أو تجار دوليين، أو يبتزونهم أو يسيطرون عليهم و/أو؛

(هـ) الذين يمولون أنشطة التعدين بصورة غير قانونية.

وسوف نعمل على تخفيف مخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للشبكات الإجرامية و/أو مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في القوات المسلحة التابعة للدولة وذلك:

(أ) برفض الدخول في علاقات عمل مع أفراد عسكريين في الخدمة أو مع ممثليهم؛

(ب) إلغاء الدعم المباشر أو غير المباشر لقوات الأمن العام التي تسيطر بصورة غير قانونية على مناجم المنشأ، وطرق النقل والأطراف الفاعلة في المرحلة التمهيديّة من سلسلة الإمدادات؛ وإلغاء الضرائب غير القانونية أو عمليات ابتزاز الأموال أو المعادن عند نقاط الوصول إلى مواقع المناجم، وعلى طول طرق نقل المعادن أو عند نقاط الاتجار بالمعادن، أو الضرائب غير القانونية أو عمليات ابتزاز الوسطاء في المرحلة التمهيديّة وشركات التصدير أو التجار الدوليين؛

وسوف نعلق أو نوقف التعامل مع الموردين التمهيديين بعد فشل محاولات التخفيف وعدم حدوث تحسينات جوهرية ويمكن قياسها في غضون فترة ستة أشهر. وفي حالة الوقف، سوف نتعامل مرة أخرى مع الموردين التمهيديين بعد انقضاء فترة أقصاها ثلاثة أشهر، بموجب اتفاق متبادل بشأن وضع خطة للتحسين، تنص على أهداف الأداء ومؤشرات كمية فيما يتعلق بتخفيف المخاطر، التي ينبغي مواجهتها قبل استئناف العلاقة التجارية.

٣٥٩ - وينبغي أن يرمي هدف أنظمة المراقبة والشفافية لمن يعملون في المراحل التمهيدية من سلسلة إمدادات المعادن، أي بداية من مواقع المناجم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وحتى مواقع المصاهر أو معامل التنقية، بالإضافة إلى ما ورد في الخيار ١، إلى تحديد قيمة جميع الضرائب والرسوم والأتاوات وغير ذلك من المدفوعات المقدمة إلى القوات المسلحة التابعة للدولة، في موقع المنجم أو بالقرب منه وفي أي نقطة أخرى من سلسلة الإمدادات، وتوثيق تلك القيمة والتحقق منها.

٣٦٠ - وينبغي أن يقوم الأفراد والكيانات ذوو الصلة في كل من سلاسل إمدادات المعادن التمهيدية والنهائية بتكليف الآلية الموصى بها في الخيار ١ التي تسمح لأي من الأطراف المهمة بالتعبير عن اهتماماتها فيما يتعلق بظروف استخراج المعادن والاتجار بها وتناولها وتصديرها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بتوسيع نطاق تلك المجالات ليشمل مشاركة القوات المسلحة التابعة للدولة.

٣٦١ - الخطوة ٢ هي نفس الخطوة المذكورة في الخيار ١، باستثناء أنه يتعين على الأفراد والكيانات ذوي الصلة أيضا، أن يحددوا ويقيّموا مخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للشبكات الإجرامية ومرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما في القوات المسلحة التابعة للدولة، من خلال استيرادها للمعادن أو تجهيزها أو استهلاكها من المواقع المشمولة بالتحذير. وعلى غرار ما عليه الحال في الخيار ١، وفي حين يمكن إجراء عمليات تقييم في عين المكان بصورة جماعية، يظل الأفراد والكيانات ذوو الصلة مسؤولين فرادى عن تحديد مخاطرتهم.

٣٦٢ - طريقة تقييم المخاطر هي نفس الطريقة المذكورة في الخيار ١، ولكن ينبغي هنا، بالإضافة إلى ما تقدم، بحث أوجه التفاوت بين الظروف الفعلية وبين سياسة سلسلة الإمدادات بصفتها مخاطر تتمثل في تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للشبكات الإجرامية ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما في القوات المسلحة التابعة للدولة فضلا عن الجماعات المسلحة، و/أو الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات.

٣٦٣ - وفي ما يتعلق بالخطوة ٣، يعتقد الفريق بأن من الملائم أن يقوم الأفراد والكيانات ذوو الصلة بوضع وتنفيذ استراتيجيات لتخفيف مخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للشبكات الإجرامية ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما في القوات المسلحة التابعة للدولة، تختلف عن الاستراتيجيات التي يصممونها وينفذونها للتخفيف من مخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة و/أو الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات.

٣٦٤ - وينبغي أن يرمي القصد من استراتيجيات تخفيف مخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للشبكات الإجرامية ومرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما في القوات المسلحة التابعة للدولة، إلى ضمان الوقف المطرد، حيثما توجد قوات مسلحة وأجهزة أمن أخرى تابعة للدولة في مواقع المناجم و/أو في المناطق المحيطة بها و/أو على طول طرق الاتجار بها، لأي مشاركة غير قانونية في عمليات استخراج المعادن من المناجم والاتجار بها، بما في ذلك من خلال فرض ضرائب غير قانونية وابتزاز أموال أو حصص من المعادن، وأن يكون وجود تلك القوات هو فقط للمحافظة على الأمن وسيادة القانون.

٣٦٥ - وينبغي أن يدرك الأفراد والكيانات المعنيون أن قانون جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يسمح بصلوع أي عضو في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أي جانب من جوانب استخراج المعادن أو تناولها أو الاتجار بها أو تجهيزها ويعتبر ضلوعه عملاً غير قانوني (انظر المرفقين ٢٠ و ٢١)، وينبغي أن يحترم أولئك الأعضاء هذه القوانين ويطيعوها حتى حيثما لا تكون نافذة.

٣٦٦ - وينبغي أن يكون تقديم أي مدفوعات للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في مواقع المناجم أو في ما حولها، أو في أي مرحلة أخرى من مراحل سلسلة الإمدادات، فقط مقابل توفير الأمن وسيادة القانون، وأن تقدم بصورة تتسم بالشفافية وعن طريق هياكل مدنية ملائمة، من قبيل إدارة المقاطعة أو الإدارة الوطنية.

٣٦٧ - لا توفر استراتيجيات تخفيف مخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للشبكات الإجرامية ومرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما في القوات المسلحة التابعة للدولة، مؤشرات كمية بسهولة، وبالرغم من ذلك، ينبغي أن تكون منتظمة، وأن تقيم على نحو شامل وبصورة منتظمة من جانب من ينفذونها، بغية تقييم أثرها. وينبغي أن ينظر في هذه التقييمات المراجعون الذين يفحصون ممارسة المصاهر/معامل التنقية للعناية الواجبة. ويوصي الفريق بأن يراجع الأفراد والكيانات الذين يقومون بإعداد هذه التقييمات الوصف الذي قدمه الفريق لمختلف أنواع ضلوع العسكريين في عمليات التعدين الوارد في الفقرة ١٧٨ للمساعدة في هذه العملية. وإذا تبين بعد التقييم أنه لم يحدث في غضون فترة

سنة أشهر من بدء الاستراتيجية تقدم كبير نحو تحقيق غاياتها، ينبغي أن تتحول الاستراتيجية صوب وقف المورد أو فك الارتباط معه، لفترة أقصاها ثلاثة أشهر. وقد يكون الوقف مشفوعا باتفاق متبادل بشأن خطة للتحسين، تنص على أهداف الأداء ومؤشرات كمية في ما يتعلق بتخفيف الأخطار التي يتعين التصدي لها قبل استئناف العلاقة التجارية.

٣٦٨ - وكما هو الحال في الخيار ١، ينبغي أن يستعرض الأفراد والكيانات المعنيون استراتيجياتهم لتخفيف المخاطر لضمان أن يظلوا على علم بالظروف الفعلية ذات الصلة بسلسلة إمدادهم، ويواصلوا تقييمها بالمقارنة مع سياسة سلسلة إمدادهم. وينبغي تعديل هذه الاستراتيجيات لتخفيف المخاطر في ضوء التغييرات التي تطرأ على الظروف الفعلية ذات الصلة.

٣٦٩ - الخطوة ٤ والخطوة ٥ هما نفس الخطوتين المذكورتين في الخيار ١، ولكن في الخيار ٢، ينبغي أن يقدم الأفراد والكيانات المعنيون، بالإضافة إلى ذلك، علنا وتطوعا تقارير عن تدابير العناية الواجبة التي اتخذوها لمنع تقديم أي دعم مباشر أو غير مباشر للشبكات الإجرامية ومرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما في القوات المسلحة التابعة للدولة. وطبقا لذلك، ينبغي أن يقدموا معلومات كمية ونوعية إضافية ذات صلة تفيده بأن نظام الفرد أو الكيان لمراقبة وشفافية سلسلة إمدادات المعادن التي أنتجها النظام المتصلة بمخاطر تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للشبكات الإجرامية ومرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما في القوات المسلحة التابعة للدولة. وينبغي أن يشمل ذلك، قيمة جميع الضرائب والرسوم والأتاوات والمدفوعات الأخرى التي سددت للقوات المسلحة التابعة للدولة، في مواقع المناجم أو بالقرب منها وفي أي نقطة في سلسلة الإمدادات، والمستفيدين من جميع تلك الدفعات.

عاشرا - التوصيات

٣٧٠ - يوصي فريق الخبراء مجلس الأمن بأن:

(أ) يقر توصيات الفريق بشأن وضع مبادئ توجيهية تتعلق ببذل العناية الواجبة التي وردت المطالبة بها في الفقرة ٧ من القرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩)، لتخفيف مخاطر زيادة تفاقم النزاع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك بتقديم دعم مباشر أو غير مباشر ل:

١' الجماعات المسلحة غير القانونية، في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

٢' انتهاكات تجميد الأصول والحظر على السفر المفروض على الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات؛

٣' الشبكات الإجرامية ومرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما في القوات المسلحة الوطنية؛

(ب) يطلب إلى الدول الأعضاء، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبلدان المجاورة والبلدان التي تعمل شركاتها بنشاط في قطاع التعدين بجمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تتخذ تدابير قانونية ملائمة لإدراج مبادئ العناية الواجبة في تشريعها الوطني؛

(ج) يطلب من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصدد مواصلتها تقديم دعم مشروط للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية امتثالا لأحكام القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠)، أن تولي الاهتمام على النحو الواجب لمخاطر العمل مع القادة المعروف بأهم ضالعون في عمليات استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية، وتعزيز قدرة البعثة على جمع المعلومات في المواقع المحيطة بعمليات التعدين والمراكز الهامة للتجار بالمعادن، بما في ذلك مراكز تداول المعادن؛

(د) يعهد إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بولاية تمكنها من زيادة تعزيز دعمها لنظام العدالة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بتضمين تدريب خاص للمدعين العامين في مجال التحقيق في الجرائم الاقتصادية، ويزود البعثة بالقدرات التي تمكنها من دعم عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدعي العام العسكري في الجرائم الاقتصادية التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(هـ) يطلب إلى المانحين ما يلي:

١' مواصلة تقديم الدعم لمؤسسات العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقويتها، وذلك بالتركيز على الجرائم الاقتصادية، بما في ذلك توفير الخبرات التقنية للبعثة لكي تنفذ بناء قدرات القضاء العسكري؛

٢' تقديم الموارد اللازمة لتدريب شرطة التعدين وشرطة الحدود على إجراء تحقيقات في الجرائم الاقتصادية؛

٣' تقديم الدعم للنظم الإقليمية لإصدار الشهادات لكي يتسنى التفريق بين الإنتاج الوطني والصادرات، وإعادة تصدير المعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

٤' وفي سياق حماية المدنيين، تقديم دعم مالي لمشاريع تحقق إيصال الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى المناطق المعزولة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية تعزيز الجهود المستمرة التي تبذلها البعثة لتطوير الشبكات المجتمعية للإنذار المبكر؛

٥' تقديم التمويل لعنصري التسريح وإعادة الإدماج من خطة إعادة الاستقرار والإعمار للمناطق الخارجة من النزاع المسلح؛

(و) يشجع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ودول المنطقة على تعزيز تبادل المعلومات واتخاذ إجراءات مشتركة للتحقيق ومكافحة الشبكات الإجرامية الإقليمية والجماعات المسلحة الضالعة في استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية؛

(ز) أن يطلب من شركاء التنمية أن يقدموا دعماً تقنياً لإجراء استعراض لسندات ملكية الأراضي في كيفوس.

٣٧١ - ويوصي فريق الخبراء أيضاً بأن يقوم مجلس الأمن بتشجيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بوجه خاص على ما يلي:

(أ) أن تنشئ وحدة متنقلة للتحقيق في الجرائم الاقتصادية في مكتب المدعي العام العسكري، وأن تقدم الدعم السياسي على النحو الأوفى لهذه الوحدة؛

(ب) أن تستعرض وتعزز التشريعات الوطنية التي تتناول ضلوع العسكريين في أنشطة اقتصادية مثل التعدين؛

(ج) أن تكفل بأن يفرض رئيس هيئة الأركان العامة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية جزاءات تأديبية محددة على الأشخاص الضالعين في منازعات على الأراضي وفي استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية؛

(د) أن تحدد وتوقف وتحاكم قادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يستخدمون الأطفال كمرافقين أو الذين يعرقلون الجهود الرامية إلى فصل الأطفال من صفوفهم؛

(هـ) أن تقوم بوضع خطة عمل امتثالاً للقرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، وتنشرها وتلتزم بها؛

(و) أن تُعد تقييماً مستقلاً لبرنامج السلام وحل النزاع والمصالحة، بما في ذلك سجلات الأسلحة المجمعّة وعلامات تحديدها، وأن تراجع هذا البرنامج؛

- (ز) وفي سياق نزع سلاح المقاتلين الأجانب وتسريحهم وإعادةهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم، أن تنظر بصورة متجددة في مسألة توطين المقاتلين الأجانب في بلدان ثالثة. وأن تقدم دعماً إضافياً وحوافز لبرامج تسريح الجماعات المسلحة الكونغولية كبديل لاستمرار إدماجهم في الجيش الوطني، بما في ذلك وضع برامج مخصصة للشباب؛
- (ح) أن تتعاون مع الأمم المتحدة والمائحين لمواءمة واتساق جهود إصلاح قطاع الأمن.

Annex 1

List of meetings and consultations²³

Belgium

Government

Ministère des affaires étrangères

Organizations

Channel Research

European Commission

European Union Special Representative for the Great Lakes Region

International Task Force on the Illegal Exploitation of Natural Resources in the

Democratic Republic of the Congo

International Peace Information Service

European Network for Central Africa

Burundi

Government

Ministère de l'énergie et des mines

Service nationale de renseignement

Police nationale du Burundi

Organizations

International Conference on the Great Lakes Region

International Crisis Group

Private sector

Berkenrode

Canada

Government

Ministry of Foreign Affairs

Other political parties

Paul Dewar, member of Parliament

Organizations

Peacebuild

Private sector

Yunnan Tin Group

Note: The annexes are being circulated in the language of submission only.

²³ Some names of local organizations have been withheld from this list.

Democratic Republic of the Congo²⁴*Government*

Administration Provinciale du Nord Kivu
 Administration Provinciale du Sud Kivu
 Administration provinciale de la Province Orientale
 Agence nationale de renseignement
 Auditorat militaire
 Banque centrale du Congo
 Bureau du Conseiller spécial pour la sécurité auprès du Président de la République
 Centre d'évaluation, d'expertise et de certification
 Direction générale des migrations
 Office des douanes et accises
 Forces armées de la République démocratique du Congo
 Ministère des mines
 Institut Congolais pour la conservation de la nature
 Police nationale congolaise
 Police des mines
 Régie des voies aériennes
 Service d'appui et d'assistance au *small-scale mining*

Organizations

Arche d'alliance
 Benefance
 Bundesanstalt für Geowissenschaften und Rohstoffe
 Bureau pour volontariat
 Coalition to Stop the Use of Child Soldiers
 Comider
 Comité de suivi, table ronde, Walikale
 Concert d'action pour jeunes et enfants défavorisés
 Coopérative minière Mpama Bisiye
 Enough
 Human Rights Watch
 International Alert
 International Rescue Committee
 Norwegian Refugee Council
 Oxfam
 Office for the Coordination of Humanitarian Affairs
 Office of the United Nations High Commissioner for Refugees
 Pact
 Pain pour les déshérités
 Pole Institute
 Save the Children
 Search for Common Ground
 Union des creuseurs artisanaux de Lugushwa
 Union pour le développement et la protection de l'environnement
 United Nations Children's Fund

²⁴ The Group met twice with Victor Ngezayo in Goma and noted his concerns about the references to him in the Group's final report for 2008 (S/2008/773).

United Nations Development Programme
United Nations Human Settlements Programme
United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of
the Congo

Diplomatic representations

British Embassy
Embassy of Belgium
Embassy of the United States of America

Private sector

Afromet
ANEMNKI
Aurex Gold
Blattner Group
Établissement Namukaya
Donson International
Fédération des entreprises
Geminaco
Lynceus Group
Metchem
Minerals Processing Congo
Panju
Tengen
TransAfrika Resources
Socagremine
WMC

France

Government

Ministère des affaires étrangères

Organizations

Organization for Economic Cooperation and Development
PAC

Private sector

Intel
Motorola

Kenya

Organizations

FAFO
Fair Labour Association
Revenue Watch
World Gold Council

Private sector

Anglogold
Cronimet
Ford Motor Company
Malaysia Smelting Corporation
Rand Refinery
Resource Consulting Services
Tantalum Niobium International Study Centre

Rwanda*Government*

Ministry of Forestry and Mines
Ministry of Foreign Affairs
Ministry of Defence
Ministry of Justice
National Revenue Authority
National Prosecutor's Office
Commission nationale de démobilisation et de réinsertion

Diplomatic representations

British Embassy
Embassy of Belgium
Embassy of France

Uganda*Government*

Ministry of Mines and Energy
Ministry of Foreign Affairs
Ministry of Defence
Military Intelligence
External Security Organization

Organizations

Enough
International Organization for Migration

Diplomatic representations

British Embassy
Embassy of Belgium
Embassy of France
Representation of South Sudan

Private sector

Victoria Star Gold Refinery
Rhino Exploration

United Arab Emirates

Organizations

Dubai Multi-Commodities Centre

Private sector

Emirates Gold
Kaloti Jewellery

United Kingdom

Government

Foreign and Commonwealth Office
Department for International Development
All Party Parliamentary Group on the Great Lakes

Organizations

Global Witness

Private sector

Amalgamated Metals Corporation
ITRI
London Bullion Market Association
Mineral Supply Africa

United States of America²⁵

Government

State Department
Treasury

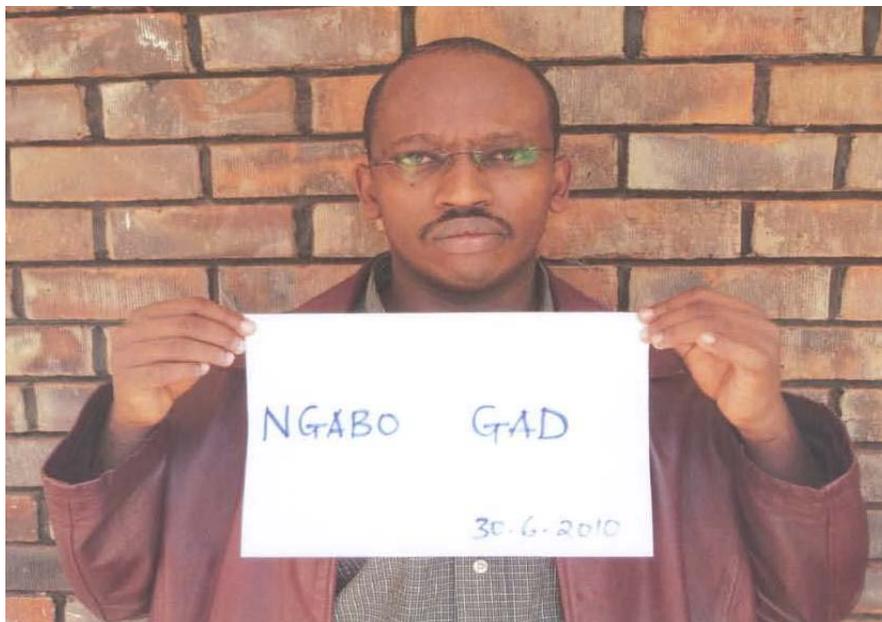
Diplomatic representations to the United Nations

Permanent Mission of the Democratic Republic of the Congo
Permanent Mission of Belgium
Permanent Mission of Brazil
Permanent Mission of Burundi
Permanent Mission of China
Permanent Mission of France
Permanent Mission of Germany
Permanent Mission of Lebanon
Permanent Mission of Nigeria
Permanent Mission of Rwanda
Permanent Mission of Uganda
Permanent Mission of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

²⁵ The Group acknowledges receipt of a 150-page document submitted by the United States-based legal representatives of Tribert Rujugiro requesting a withdrawal of the references to Mr. Rujugiro in the Group's final report for 2008 (S/2008/773), and intends to assess the document in due course.

Annex 2

Photograph and short biography of Ngabo Gadi



- Ethnic Tutsi (Gogwe clan) from Ngungu in Masisi territory.
- According to most sources he is a relative of General Bosco Ntaganda and Wilson Nsengiyumva.
- A soldier of the Rwandan Patriotic Army as of 1993.
- AFDL intelligence officer during the 1996-1997 “Liberation War”.
- July 1997: reported to be part of the Zulu Battalion of Major John Butera, tasked with clearing the axis Kisangani-Bukavu of all “*forces génocidaires*”.
- Late 1998: While an RCD soldier, he went into hiding after stealing a World Food Programme vehicle in Uvira and trying to sell it in Goma.
- 1999: In Kampala, with Bosco Ntaganda and others, Gadi joined the RCD-Kisangani of Prof. Wamba dia Wamba.
- Moved to Ituri at unknown date. Some link Gadi with the UPC, others with Chief Kawa’s PUSIC.
- Left the Democratic Republic of the Congo again to settle in Kampala and run several businesses.
- Mid-2009: Linked with recruitment activities allegedly organized by Bosco Ntaganda in Kampala.
- January 2010: Declared FPLC’s agenda on Radio Okapi.
- 29 June 2010: Arrested by Ugandan military intelligence; released without charge but kept under surveillance.

Annex 3

Political programme of FPLC distributed in early 2009

F.P.L.C.

FRONT PATRIOTIQUE POUR LA LIBERATION DU CONGO

MANIFESTE

1. DEFENSE ET SECURITE

Le fplc protégera et défendra jalousement, les personnes et leurs biens contre toutes menaces internes comme externes.

Il y aura zéro tolérance aux violations des droits humains.

Le fplc s'emploiera à restaurer la souveraineté et l'intégrité du pays, a fin que les congolais se lèvent haut pour faire parti du concert des nations.

Il est regrettable que l'appareil entier de l'Etat en l'occurrence l'armée et le service sécuritaire soit à la base de toute forme de services qui accablent la population, laquelle ils prétendent protéger et cela en toute impunité.

2. ENRACINEMENT DE LA CORRUPTION

Le fplc ne tolérera pas la corruption sous toute ses formes.

A ce jour, elle a filtré tous les secteurs de la vie congolaise, de la plus haute autorité de l'Etat jusqu'à la base. Dont le président de la république, les ministres les membres du parlement, du sénat, l'appareil judiciaire, tous constituent un système pourri et corrompu.

Les agents locaux téléguidés par les sociétés multinationales et certaines puissances étrangères, pillent à dessin les richesses de notre peuple au grand jour. Ceci devra s'arrêter tant que leurs jours sont comptés. Le fplc élaborera une stratégie efficace pour déraciner ce vice. Le gouvernement actuel de Kinshasa ne mérite pas du tout d'être à la commande des affaires de l'Etat congolais.

3. BONNE GOUVERNANCE ET TRANSPARENCE

Le fplc rendra compte au peuple Congolais de la gestion des affaires de l'Etat à tous les niveaux.

Le peuple à travers ses représentants, aura le droit d'être tenu au courant des décisions prises sur les questions économiques; sociales; politiques et sécuritaires.

Le fplc encouragera des débats sur les questions d'actualités qui affectent le congolais à tous les niveaux de représentations.

4. EMANCIPATION ECONOMIQUE

Le fplc s'engage à la tache inévitable de la transformation économique du Congo et de sa modernisation. Les ressources du Congo sont légendaires et ils ont attiré la convoitise et l'admiration de tous.

Malheureusement ces richesses n'ont pas profité au citoyen Congolais à cause de l'inconscience, l'égoïsme et l'absence du patriotisme des gouvernants. Le fplc est convaincu que cette abondante richesse naturelle et humaine doit être sagement évaluée, exploitée, sauvegardée au profit du peuple.

Promouvoir l'industrie sera le gage du fplc en passant par la construction des infrastructures nécessaires.

L'apport des partenaires étrangers sera hautement apprécié dans différents domaines.

Notre rêve de transformer notre société encore sédentaire en une nation moderne et technologiquement avancée nous sera désormais permis.

5. PROTECTION DE L'ENVIRONNEMENT

Le Congo est abondamment doté d'une riche faune et flore, des minéraux et un climat enviable. Le fplc sauvegardera ces ressources et adoptera une politique délibérée qui prendra en compte la santé, la sécurité et un écosystème écologiquement amical alors qu'elle poursuivra son but de développement.

6. CONSTRUCTION DES INFRASTRUCTURES ECONOMIQUES ET SOCIALES

Il n'y a plus aucune infrastructure en RDC. Tous les fonds destinés à la construction d'infrastructures, sont détournés et volés par les agents de l'Etat, laissant les Congolais ordinaires sans hôpitaux, routes, écoles etc. Le fplc investira suffisamment dans ce domaine vital afin que le Congolais à la base puissent accéder à ces services vitaux et essentiels.

La construction des routes, aéroports/ aérodromes et chemins de fer seront réalisés pour relier tous les coins du pays afin d'assurer des interactions sociales, le commerce domestique, le marché régionale et sortir vers les pays voisins. Les Congolais souffrent encore de la malnutrition et des maladies qui ont été éradiquées partout ailleurs, ceci à cause de la mauvaise gouvernance. Le fplc investira lourdement dans le domaine de la santé, agriculture et éducation. Les enfants devront bénéficier d'une éducation gratuite à partir du niveau inférieur jusqu'aux plus hautes institutions d'enseignement. Nous feront appel à nos frères et sœurs de la diaspora qualifiée pour nous aider à développer ce secteur.

7. LES INSTITUTIONS POLITIQUES FORTES COMME PRELUDE DE LA DEMOCRATIE

La liberté d'expressions, associations et mouvements des Congolais, leurs propriétés seront assurées et défendues à tout prix dans le temps et l'espace.

Nous mobiliserons notre population pour renforcer ses droits civiques, sa liberté de base comme antidote à la dictature, à la corruption et à la mauvaise gouvernance.

Nous travaillerons avec les organisations de la société civile et autres organes démocratiquement disposés à mobiliser la population à cet égard.

Nous devons créer des conditions et des structures démocratiques fortes qui soutiendront les organes politiques responsables à l'égard de tous les congolais. La volonté et le vouloir de la population sera suprême.

8. L'ERADICATION DE LA PAUVRETE, IGNORANCE, MALADIE EVITABLE ET CURABLE

Le fplc utilisera les ressources nécessaires pour construire des écoles, universités, collèges et instituts spécialisés; centre d'apprentissage des métiers pour instruire notre population.

Il y aura une éducation libre et gratuite à l'école primaire jusqu'à l'école secondaire et professionnelle. L'accent sera mis sur la science et la technologie.

Une Politique délibérée sera formulée pour extirper la pauvreté de la population congolaise.

Le fplc construira et soutiendra des centres de santé au niveau de chaque quartier. Les hôpitaux de référence seront réhabilités et des nouveaux seront construits et soutenus.

9. LA REINTEGRATION DE LA POPULATION CONGOLAISE ET ZERO TOLERANCE A L'INTERVENTION ETRANGERE

Depuis le mi — 19e siècle à ce jour, le Congo à été témoin de la profanation de ses précieuses terres par des empires et gouvernements étrangers. Nos ressources ont été pillées et saccagées. Les hommes ont été tués, nos femmes, nos mamans, nos sœurs et enfants violées. Quelques uns de nos illustres chefs tel que patrice Lumumba, Joseph Kasavubu, Kiasu Ngandu, les généraux Ilunga et Masasi Nindaga et bien d'autres personnalités progressistes ont été assassines.

Il existe encore des armées étrangères sur notre sol,pendant que,les Congolais doivent déterminer eux même leur sort et destin.

Le fplc lance un appel pressant a toutes les armées étrangères aussi bien qu'aux groupes armées négatives d'abandonner leurs aventures et de quitter notre sol.

Nous sommes prêts à mobiliser nos forces vives pour les bouter dehors.

Le fplc encouragera tous les étrangers Congolais de rentrer au pays pour participer à sa reconstruction. Ceux qui ont été déplacés par les décennies des guerres et ceux qui ont fuit les services de la dictature seront installer ou ils voudront dans leur vaste pays bien aime.

10. LA COOPERATION REGIONALE ET OBSERVATION DES LOIS INTERNATIONALES

Le fplc s'engage au respect mutuel des valeurs et de l'intégrité du territoire des pays voisins.

Nous sommes convaincu que c'est à travers des grands blocs économiques que nous pourrons harmonieusement nous développer avec les autres Africains historiquement fragmente`s.

Le fplc adhère à la reconnaissance et au respect des corps et des lois internationales.

Annex 4

Home of Colonel Innocent Kabundi (FARDC Zone 3 Operations Commander, South Kivu) located at Kabaragasha, near Burungu, which was attacked on 2 June 2010 by FPLC commander Emmanuel Sengyumva



Annex 5

FDLR regional resistance committees

The Group has received information from FDLR sources about eight FDLR regional resistance committees, covering Central Africa, West Africa, Southern Africa, Australia, Western Europe, Eastern Europe, Scandinavia and North America.

Each is led by a president and vice-president and includes advisers charged with “political mobilization and propaganda”, “security and documentation”, “information”, “finance”, “social affairs and reconciliation”, “reconstruction” and “youth”. Regional resistance committees are responsible for recruiting new members, fund-raising, implementing decisions of the FDLR Executive Committee and establishing local resistance committees at the country level.

The Group has information indicating the existence of local committees in the following countries (some of which cover neighbouring countries as well):

- Southern Africa: South Africa, Zimbabwe, Kenya, Malawi, Zambia, Australia
- West Africa: Côte d’Ivoire, Togo, Senegal
- Central Africa: Congo, Chad, Central African Republic

Annex 6

Paix et réconciliation manifest of “FDLR elements” with comments after screening by the Rwandan Demobilization and Reintegration Commission^a

19/12/2010

ELEMENTS FDLR

N°	NOM	POST-NOM	PRENOM	GRADE	OBS.
1			Patrick	Capitaine	CIV FDLR
2			DISMAS	Soldat	ME FDLR
3				Capitaine	CIV RDC
4			ERICK	Soldat	CIV RDC
5			James	Lieutenant	CIV RDC
6			Patient	Soldat	CIV RDC
7				Soldat	CIV RDC
8				Capitaine	ME FDLR
9				Soldat	CIV RDC
10				Soldat	3 ^{ème} blind FDLR
11				Capitaine	CIV RDC
12				Sergent	CIV FDLR
13			Innocent	Soldat	CIV RDC
14			THEOGENE	Soldat	CIV RDC
15			Jackson	Lieutenant	Soldat FDLR
16				Soldat	Soldat
17			Jauvier		Enfant RDC
18			BITELETSIMANE	Soldat	CIV RDC
19			Innocent	Capitaine	CIV FDLR
20			Olivier	Soldat	CIV RDC
21				Soldat	CIV RDC
22				Soldat	CIV RDC
23				Soldat	CIV RDC
24			Patric	Capitaine	CIV RDC
25			Jean Claude	Soldat	Soldat FDLR
26				Soldat	Soldat FDLR
27				Soldat	Soldat FDLR
28				Soldat	Soldat FDLR
29				Soldat	Soldat FDLR
30			Innocent	Capitaine	CIV RDC
31			Jean Claude	1er Sergent	CIV RDC
32			SEHBADESHA	Soldat	CIV RDC
33			USHAGO	Soldat	CIV RDC
34				Capitaine	CIV RDC
35				Soldat	CIV RDC
36				Enfant RDC	
37				1er Sergent	CIV FDLR
38			Emmanuel	Soldat	Soldat FDLR
39				Soldat	CIV RDC
40				Soldat	CIV RDC
41				Soldat	CIV RDC
42			Claude	Soldat	Soldat FDLR
43			Faustin	Soldat	CIV RDC
44			Innocent	Soldat	CIV RDC

^a Identities concealed by the Group.

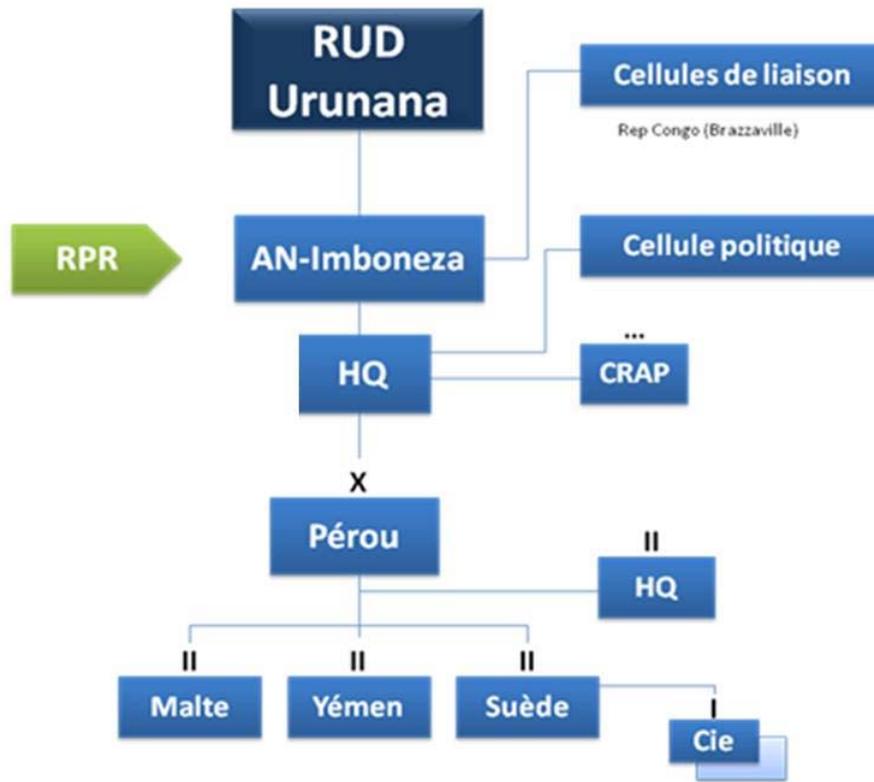
17) 2010

45	██████████	Joseph	Soldat	Civ Relais	
46	██████████		Soldat	Civ Relais	
47	██████████			Femme Civ	Relais
48	██████████			Femme Civ	Relais
49	██████████			Femme Civ	Relais
50	██████████			Femme Civ	Relais
51	██████████	Elisabeth		Femme Civ	Relais
52	██████████	Justin		Enfant Civ	Relais
53	██████████			Enfant Civ	Relais
54	██████████	JEANNETTE		Enfant Civ	Relais
55	██████████	Innocent		Enfant Civ	Relais
56	██████████	Ignace		Enfant Civ	Relais
57	██████████	Claué		Enfant Civ	Relais
58	██████████	Eshima		Enfant Civ	Relais

6/18/2010
11:12

Annex 7

Structure of RUD-Urunana



Annex 8

Communiqués from Felicien Kanyamibwa and RUD-Urunana on events at Kasiki

1. URL: http://umoya.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4795

Date published: 18 December 2009

Text: Le 27 Janvier 2009, un accord entre le CND et le gouvernement de la RDC a été signé à Rome. L'accord prévoyait la création d'une zone de paix dans et autour de Kasiki, où les gens qui ne veulent pas se battre ou fuyant les combats devraient être regroupés en vue de recevoir une protection et assistance humanitaire.

Par conséquent, il est clair que, en attaquant le camp la coalition RDF / FARDC voulait massacrer tous les occupants et, par là même, torpiller une fois pour toutes le processus de paix que le CND et le gouvernement de la RDC avaient entrepris à Kinshasa en Janvier 2008, puis continué à Pise et Rome en Mai 2008, avec la facilitation de la Communauté de Sant'Egidio et solidifié à Rome en Janvier 2009 avec le ferme soutien de la Communauté Sant'Egidio, l'Eglise du Christ au Congo (ECC) et SIT-Norvège. À ce jour, nous ne savons pas où se trouvent la plupart des survivants du pogrom de Kasiki, ainsi que les combattants RUD-Urunana/RPR et leurs personnes à charge.

Signed by:

Felicien Kanyamibwa, PhD

Président

National Democratic Congress (NDC) - Congrès National pour la Démocratie (CND)

New Jersey, USA.

[Comment: Felicien Kanyamibwa is also the RUD-Urunana secretary-general]

2. RUD-Urunana press release published 1 March 2009:

RUD-URUNANA

Urunana rw'Abaharanira Ubumwe na Demokarasi

Ralliement pour l'Unité et la Démocratie

Rally for Unity and Democracy

Tel: 001-201-794-6542 /

001-506-461-3919

Email: urunana@optonline.net

url: www.rud-urunana.org

COMMUNIQUE DE PRESSE PP/NO. 01/MAR/09

REGROUPEMENT DE KASIKI: VIVES INQUIETUDES SUR LE SORT DES REFUGIES RWANDAIS

Les informations provenant du Nord Kivu font état d'une détérioration croissante des conditions sécuritaires à l'est de la RDC en général et dans le territoire de Lubero (Nord Kivu) en particulier. En effet, cet état vient d'être confirmé par les déclarations récentes de la Monuc, des organismes spécialisés des Nations Unies ainsi que des organisations locales de la société civile.

Notre organisation condamne avec fermeté les massacres qui auraient été commis contre les populations congolaises ainsi que la chasse aux réfugiés rwandais à la quelle se livreraient les forces de la coalition FARDC et l'armée rwandaise (RDF). Comme

nous l'avions indiqué précédemment, plusieurs observateurs indépendants concurrent à faire remarquer que l'opération conjointe baptisée « Umoja Wetu » regroupant les forces armées de la RDC et du Rwanda a été un échec. Malheureusement, au lieu de contribuer à l'avènement de la paix dans la région, elle n'a fait qu'aggraver la souffrance des populations locales tout en faisant porter la responsabilité à l'ensemble des réfugiés rwandais établis dans la dite-région qui eux-mêmes sont pourchassés comme du gibier qu'on veut amener à l'abattoir. Plus particulièrement, notre organisation s'inquiète du sort des réfugiés rwandais qui étaient initialement regroupés sur le site de Kasiki, territoire du Lubero (Nord Kivu). En effet, il convient de rappeler que ces hommes, femmes et enfants ont dû quitter le centre de Kasiki début Février lorsque ils eurent vent de leur rapatriement forcé vers le Rwanda, et ce contrairement à toutes les conventions internationales en la matière. Cette opération devait être menée par les forces armées coalisées FARDC/RDF.

Il est extrêmement regrettable qu'au moment où une délégation des réfugiés venait d'effectuer une visite exploratoire au Rwanda en vue d'envisager un rapatriement sur base individuelle et volontaire, les gouvernements congolais et rwandais ont privilégié le recours à la force pour contraindre les réfugiés rwandais à rentrer au Rwanda. Nous tenons à rappeler au gouvernement congolais et à la Communauté Internationale que sur base du Processus de Kisangani, il était prévu que les réfugiés rwandais qui n'opteraient pas pour le retour seraient relocaliser à des endroits à convenir de commun accord.

N'ayant pas pu être à même de déterminer le sort des hommes, femmes et enfants, le Congrès National pour la Démocratie (CND), coalition RUD /RPR, demande au gouvernement congolais et à la Monuc de faire le compte à la Communauté Internationale où sont passées ces personnes qui étaient pourtant supposées être sous leur protection. Suite à une telle enquête qui devrait être indépendante, notre organisation demande avec insistance que les auteurs de ces actes criminels soient traduits devant une juridiction impartiale et indépendante.

Comme nous n'avons cessé de le dénoncer, les récents événements témoignent clairement que toute tentative de rapatriement forcé ne fait que se traduire en une massive perte en vies humaines innocentes tant du côté des réfugiés que des populations locales. Nous ne pouvons pas non plus passer sous silence la chasse à l'homme qui s'était abattue sur la région en 1996-1997 dans laquelle plusieurs centaines de milliers de réfugiés rwandais ont été froidement et impunément massacrés par l'Armée Patriotique Rwandaise (APR) et ses alliés sans oublier les multiples victimes au sein de la population congolaise. Les auteurs de ces massacres qui ont été qualifiés d'actes de génocide par les Nations Unies sont bel et bien connus et occupent des postes de haute responsabilité dans les sphères politiques et militaires du régime de Kigali.

Notre organisation reste convaincue que la solution définitive au problème des réfugiés rwandais passe par le Dialogue. C'est pour cette raison que le CND s'était investi de bonne foi dans le Processus de Kisangani. Bien que cette dernière opération militaire va se traduire par quelques gains politiques immédiats pour certains, il va, cependant, rendre difficile toute solution pacifique et définitive au problème des réfugiés dans la région.

Ainsi, comme il a été fait mention lors des travaux d'évaluation tenus dernièrement à Rome sous les auspices de la Communauté Sant'Egidio et d'autres observateurs internationaux, notre organisation réitère la demande faite auprès du Secrétaire Général des Nations Unies de nommer dans les meilleurs délais un Envoyé Spécial chargé spécifiquement de trouver une solution durable au problème des réfugiés rwandais établis en RDC et dans la région.

Notre organisation reste cependant disposée à poursuivre toute avenue qui respecte les droits des réfugiés rwandais où qu'ils soient. Elle lance un appel solennel au régime de Kigali d'entamer un Dialogue avec son opposition afin de trouver de manière durable une solution définitive au problème politique rwandais qui est la source principale d'instabilité récurrente dans toute la région.

23 Mars 2009
DR. AUGUSTIN DUKUZE
PORTE-PAROLE

Annex 9

**United Nations Organization Stabilization Mission in the
Democratic Republic of the Congo Disarmament,
Demobilization Repatriation, Reintegration and
Resettlement Section data on intentions of RUD combatants
at Kasiki^a**

RUD Mapping at Kasiki Regrouping Site

ID Number	NAME	Sex	Status	Date of Birth	Age	Date of Registration	Address/AOR in DRC	Address in Rwanda	Preference (Relocation /Repatriation)
								Prefecture	
BW500100		M	Combatant	1961	47	6/9/08	MASHUTA		Repatriation
BW500200		M	Combatant	1946	62	6/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW500300		M	Combatant	1990	18	6/9/08	MASHUTA		Repatriation
BW500400		M	Combatant	1969	39	6/9/08	MASHUTA	CYANGUGU	Repatriation
BW500500		M	Combatant	1966	42	6/9/08	MASHUTA	KIBUNGO	Repatriation
BW500600		M	Combatant	1974	34	6/9/08	MASHUTA	RUHENGERI	Repatriation
BW500700		M	Combatant	1963	45	6/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW500701		F	Dependent	1905	31	6/9/08	KASIKI	RUHENGERI	Repatriation
BW500800		M	Combatant	1978	30	6/9/08	MBWAVINYWA	GISENYI	Repatriation
BW500801		F	Dependent	1986	22	6/9/08	KASIKI	KIGALI	Repatriation
BW500802		F	Dependent	2005	3	6/9/08	KASIKI	GISENYI	Repatriation
BW500803		F	Dependent	2007	1	6/9/08	KASIKI	GISENYI	Repatriation
BW500900		M	Combatant	1966	41	6/9/08	MASHUTA	RUHENGERI	Repatriation
BW500901		F	Dependent	1970	37	6/9/08	KASIKI	GISENYI	Repatriation
BW500902		F	Dependent	2007	1	6/9/08	KASIKI	RUHENGERI	Repatriation
BW501000		M	Combatant	1968	40	6/9/08	MASHUTA	RUHENGERI	Repatriation
BW501001		F	Dependent	1980	27	6/9/08	KASIKI	RUHENGERI	Repatriation
BW501002		F	Dependent	2006	2	6/9/08	KASIKI	RUHENGERI	Repatriation
BW501003		M	Dependent	2007	1	6/9/08	KASIKI	RUHENGERI	Repatriation
BW501100		M	Combatant	1978	30	6/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW501101		F	Dependent	1989	19	6/9/08	KASIKI	GISENYI	Repatriation
BW501102		M	Dependent	2001	7	6/9/08	KASIKI	GISENYI	Repatriation
BW501103		M	Dependent	2007	1	6/9/08	KASIKI	GISENYI	Repatriation
BW501200		M	Combatant	1988	20	7/9/08	MASHUTA	RUHENGERI	Repatriation
BW501201		F	Dependent	1990	18	7/9/08	KASIKI	RUHENGERI	Repatriation
BW501202		F	Dependent	2007	1	7/9/08	KASIKI	RUHENGERI	Repatriation
BW501300		M	Combatant	1978	30	7/9/08	MASHUTA	KIGALI	Repatriation
BW501301		F	Dependent	1985	23	7/9/08	KASIKI	KIGALI	Repatriation
BW501302		F	Dependent	2005	3	7/9/08	KASIKI	KIGALI	Repatriation
BW501400		M	Combatant	1973	35	7/9/08	MASHUTA	RURAL	Repatriation

^a Names removed.

BW501401		F	Dependent	1976	32	7/9/08	KASIKI	KIGALI RURAL	Repatriation
BW501402		F	Dependent	1995	13	7/9/08	KASIKI	KIGALI RURAL	Repatriation
BW501403		M	Dependent	2007	1	7/9/08	KASIKI	KIGALI RURAL	Repatriation
BW501500		M	Combatant	1966	42	7/9/08	MASHUTA	GITARAMA	Repatriation
BW501501		F	Dependent	1969	39	7/9/08	KASIKI	GITARAMA	Repatriation
BW501502		F	Dependent	1999	9	7/9/08	KASIKI	GITARAMA	Repatriation
BW501503		F	Dependent	2003	5	7/9/08	KASIKI	GITARAMA	Repatriation
BW501504		M	Dependent	1905	3	7/9/08	KASIKI	GITARAMA	Repatriation
BW501505		F	Dependent	2007	1	7/9/08	KASIKI	GITARAMA	Repatriation
BW501600		M	Combatant	1971	37	7/9/08	MASHUTA	RUHENGARI	Repatriation
BW501601		F	Dependent	1975	33	7/9/08	KASIKI	KIGALI TOWN	Repatriation
BW501602		M	Dependent	2002	6	7/9/08		KIGALI TOWN	Repatriation
BW501603		F	Dependent	1905	3	7/9/08		KIGALI TOWN	Repatriation
BW501604		F	Dependent	2008		7/9/08	KASIKI	KIGALI TOWN	Repatriation
BW501700		M	Combatant	1973	35	7/9/08	MBWAVINYWA	GISENYI	Repatriation
BW501900		M	Combatant	1988	20	6/9/08	MASHUTA		Repatriation
BW501901		F	Dependent	1988	20	6/9/08	MASHUTA	NORTH-KIVU	Repatriation
BW501902		F	Dependent	2007	1	6/9/08	MASHUTA		Repatriation
BW502000		M	Combatant	1970	38	6/9/08	MASHUTA	KIGALI	Repatriation
BW502001		F	Dependent	1973	35	6/9/08	MASHUTA	NORTH-KIVU	Repatriation
BW502002		F	Dependent	1995	13	6/9/08	MASHUTA		Repatriation
BW502003		F	Dependent	1996	12	6/9/08	MASHUTA		Repatriation
BW502004		F	Dependent	1998	10	6/9/08	MASHUTA		Repatriation
BW502005		M	Dependent	2001	7	6/9/08	MASHUTA		Repatriation
BW502006		M	Dependent	1905	3	6/9/08	MASHUTA		Repatriation
BW502100		M	Combatant	1953	65	6/9/08	MASHUTA		Repatriation
BW502200		M	Combatant	1979	29	6/9/08	MASHUTA	KIGALI	Repatriation
BW502300		M	Combatant	1978	30	6/9/08	MASHUTA		Repatriation
BW502301		F	Dependent	1988	20	6/9/08	MASHUTA	NORTH-KIVU	Repatriation
BW502302		M	Dependent	2004	4	6/9/08	MASHUTA		Repatriation
BW502303		F	Dependent	2007	1	6/9/08	MASHUTA		Repatriation
BW502400		M	Combatant	1971	37	6/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW502401		F	Dependent	1975	33	6/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW502402		F	Dependent	1996	12	6/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW502403		F	Dependent	2004	4	6/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW502500		M	Combatant	1977	31	6/9/08	MASHUTA	RUHENGARI	Repatriation
BW502501		F	Dependent	1988	20	6/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW502502		F	Dependent	1998	10	6/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW502503		F	Dependent	2007	1	6/9/08	MASHUTA	RUHENGARI	Repatriation
BW502600		M	Combatant	1972	36	7/9/08	MASHUTA	RUHENGARI	Repatriation
BW502601		F	Dependent	1973	35	7/9/08	MASHUTA	NORTH-KIVU	Repatriation
BW502700		M	Combatant	1974	34	7/9/08	MASHUTA	BYUMBA	Repatriation

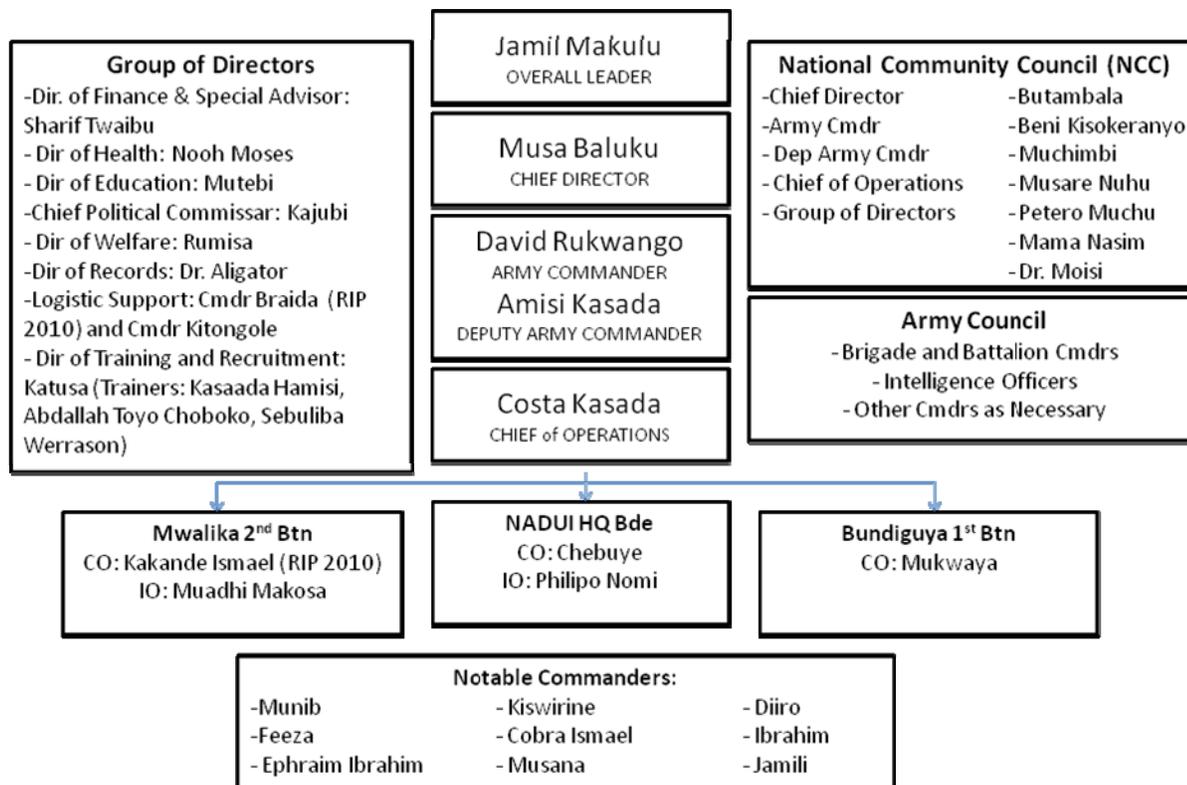
BW502701		F	Dependent	1986	22	7/9/08	MASHUTA	RUHENGERRI	Repatriation
BW502702		M	Dependent	2007	1	7/9/08	MASHUTA		Repatriation
BW502800		M	Combatant	1972	36	7/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW502801		F	Dependent	1985	23	7/9/08	MASHUTA	NORTH-KIVU	Repatriation
BW502802		M	Dependent	1906	2	7/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW502900		M	Combatant	1970	38	7/9/08	MASHUTA	BYUMBA	Repatriation
BW502901		F	Dependent	1991	17	7/9/08	MASHUTA	NORTH-KIVU	Repatriation
BW503000		M	Combatant	1971	37	7/9/08	MASHUTA	RUHENGERRI	Repatriation
BW503001		F	Dependent	1980	28	7/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW503002		M	Dependent	2002	6	7/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW503003		F	Dependent	1905	3	7/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW503100		M	Combatant	1975	32	7/9/08	MASHUTA	RUHENGERRI	Repatriation
BW503101		F	Dependent	1986	22	7/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW503102		M	Dependent	1994	14	7/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW503200		M	Combatant	1970	38	7/9/08	MASHUTA	KIBUNGO	Repatriation
BW503201		F	Dependent	1988	20	7/9/08	MASHUTA	KIBUNGO	Repatriation
BW503202		M	Dependent	2007	1	7/9/08	MASHUTA	KIBUNGO	Repatriation
BW503700		M	Combatant	1983	25	7/9/08	MASHUTA	RUHENGERRI	Repatriation
BW503701		F	Dependent	1988	20	7/9/08	KASIKI	KIBUYE	Repatriation
BW503702		F	Dependent	2006	1	7/9/08	KASIKI	MASHUTA	Repatriation
BW503800		M	Combatant	1975	33	7/9/08	MASHUTA	RUHENGERRI	Repatriation
BW503801		F	Dependent	1981	27	7/9/08	KASIKI	RUHENGERRI	Repatriation
BW503802		F	Dependent	2002	6	7/9/08	KASIKI	RUHENGERRI	Repatriation
BW503803		M	Dependent	2007	1	7/9/08	KASIKI	RUHENGERRI	Repatriation
BW503900		M	Combatant	1986		7/9/08	KASIKI	GITARAMA	Repatriation
BW504000		M	Combatant	1973	35	7/9/08	KASIKI	RUHENGERRI	Repatriation
BW504001		F	Dependent	1986	22	7/9/08	MASHUTA	RUHENGERRI	Repatriation
BW504100		M	Combatant	1983	25	7/9/08	MASHUTA	KINIGI	Repatriation
BW504200		M	Combatant	1986	22	7/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW504201		F	Dependent	1990	18	7/9/08	KASIKI	GISENYI	Repatriation
BW504300		M	Combatant	1986	22	7/9/08	KASIKI	CYANGUGU	Repatriation
BW504301		F	Dependent	1986	22	7/9/08	KASIKI	RUTSHURU	Repatriation
BW504400		M	Combatant	1979	29	7/9/08	KASIKI	GISENYI	Repatriation
BW504401		F	Dependent	1984	24	7/9/08	KASIKI	BINZA	Repatriation
BW504402		F	Dependent	1905	3	7/9/08	KASIKI	BINZA	Repatriation
BW504403		F	Dependent	1905	3	7/9/08	KASIKI	BINZA	Repatriation
BW504500		M	Combatant	1958	49	7/9/08	KASIKI	GITARAMA	Repatriation
BW504501		M	Dependent	1979	29	7/9/08	KASIKI	BWITO	Repatriation
BW504502		F	Dependent	1973	35	7/9/08	KASIKI	BWITO	Repatriation
BW504600		M	Combatant	1984	24	7/9/08	KASIKI	GISENYI	Repatriation
BW504601		F	Dependent	1974	34	7/9/08	KASIKI	BWITO	Repatriation
BW504700		M	Combatant	1985	23	7/9/08	KASIKI	RWANDA	Repatriation
BW504701		F	Dependent	2004	4	7/9/08	KASIKI	RUTSHURU	Repatriation
BW504702		F	Dependent	2007	1	7/9/08	KASIKI	RUTSHURU	Repatriation
BW504800		M	Combatant	1967	41	7/9/08	KASIKI	BYUMBA	Repatriation
BW504801		F	Dependent	1969	39	7/9/08	KASIKI	GITARAMA	Repatriation
BW504802		M	Dependent	1996	12	7/9/08	KASIKI	GITARAMA	Repatriation
BW504803		F	Dependent	2000	8	7/9/08	KASIKI	GITARAMA	Repatriation

BW504804		M	Dependent	2008		7/9/08	KASIKI	GITARAMA	Repatriation
BW504900		M	Combatant	1978	30	7/9/08	KASIKI	RUHENGARI	Repatriation
BW504901		F	Dependent	1986	22	7/9/08	KASIKI	RUTSHURU	Repatriation
BW504902		M	Dependent	2007	1	7/9/08	KASIKI	RUTSHURU	Repatriation
BW505000		M	Combatant	1973	35	7/9/08	KASIKI	BYUMBA	Repatriation
BW505001		F	Dependent	1986	22	7/9/08	KASIKI	RWANDA	Repatriation
BW505100		M	Combatant	1973	35	7/9/08	KASIKI	RUHENGARI	Repatriation
BW505101		M	Dependent	1964	44	7/9/08	KASIKI	RUHENGARI	Repatriation
BW505200		M	Combatant	1975	33	7/9/08	KASIKI	BWITO	Not Decided
BW505201		M	Dependent	1991	17	7/9/08	KASIKI	RUHENGARI	Repatriation
BW505500		M	Combatant	1988	20	7/9/08	KASIKI	RWANDA	Repatriation
BW505600		M	Combatant	1959	48	7/9/08	KASIKI	RWANDA	Repatriation
BW505700		M	Combatant	1983	25	7/9/08	KASIKI	RUHENGARI	Repatriation
BW505800		M	Combatant	1970	38	7/9/08	KASIKI	KIGALINGALI	Repatriation
BW505900		M	Combatant	1985	23	7/9/08	KASIKI	GISENYI	Repatriation
BW506000		M	Combatant	1983	25	7/9/08	KASIKI	KIGALI	Repatriation
BW506100		M	Combatant			7/9/08	KASIKI	KIGALI	Repatriation
BW506200		M	Combatant	1988	20	7/9/08	KASIKI	GISENYI	Repatriation
BW506300		M	Combatant	1983	25	7/9/08	KASIKI	GISENYI	Repatriation
BW506400		M	Combatant	1967	41	7/9/08	KASIKI	KIGALI	Repatriation
BW506500		M	Combatant	1982	26	7/9/08	KASIKI	CYANGUGU	Repatriation
BW506600		M	Combatant	1948	54	7/9/08	KASIKI	GISENYI	Repatriation
BW506601		F	Dependent	1979	29	7/9/08	KASIKI	RUHENGARI	Repatriation
BW506602		F	Dependent	1999	9	7/9/08	KASIKI	RUHENGARI	Repatriation
BW506603		F	Dependent	2003	5	7/9/08	KASIKI	RUHENGARI	Repatriation
BW506604		F	Dependent	1905	3	7/9/08	KASIKI	RUHENGARI	Repatriation
BW506700		M	Combatant	1983	25	7/9/08	KASIKI	BYUMBA	Repatriation
BW506800		M	Combatant	1952	55	7/9/08	KASIKI	RUHENGARI	Repatriation
BW506900		M	Combatant	1988	20	7/9/08	KASIKI	KIGALI	Repatriation
BW507000		M	Combatant	1973	35	7/9/08	KASIKI	RUHENGARI	Repatriation
BW507100		M	Combatant	1979	29	7/9/08	KASIKI	RWANDA	Repatriation
BW507200		M	Combatant	1986	22	7/9/08	KASIKI	GISENYI	Repatriation
BW700100		F	Refugee	1948	60	7/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW700101		F	Refugee	1994	14	7/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW700200		F	Refugee	1990	18	7/9/08	MASHUTA	GISENYI	Repatriation
BW700300		F	Refugee	1992	16	7/9/08	KASIKI	RUHENGARI	Repatriation
BW700400		M	Refugee	1949	61	7/9/08	MASHUTA	RUHENGARI	Repatriation

Combatants		65
Dependents		87
Refugees		5
Total		157

Annex 10

Structure of Allied Democratic Forces



Annex 11

Examples of past Western Union transfers allegedly destined for ADF

TRANSFERS/ADF

DATE	BENEFICIAIRES	EXPEDITEUR(S)	ORIGINE	MONTANT	M. T. C. N
18/1/2007	ABIGAIL MBAMBU SIKIMUKWA	MOSES MBAMBU KABVO	LONDRES/UK	200	3862209535
26/1/2007	MBAMBU SIRIMUKWA ABIGAIL	SARAH NAMALA	NAIROBI/KENYA	105	0262008032
27/1/2007	MBAMBU SIRIMUKWA ABIGAIL	SAM KUTESA	KAMPALA	290	0193808559
10/2/2007	- " -	SARAH NAMALA	NAIROBI	100	6207512001
2/2/2007	- " -	ELIUD LUJAJHA	NAIROBI	100	9325333222
21/2/2007	- " -	MICHAEL MWLINDWA	LONDRES/UK	30	9722264240
- " -	DONATION KAMBALE MANDJALI	ELIUD LUJAJHA	NAIROBI	800	0431802379
13/2/2007	DONATION KAMBALE MANDJALI	FIONA LINDA	LONDRES/UK	320	6838865158
4/2/2007	- " -	MICHAEL MWLINDWA	LONDRES/UK	470	1462165580
16/2/2007	- " -	ANISA NGUNA	LONDRES/UK	135	9682784347
9/2/2007	- " -	MICHEL MWLINDWA	LONDRES/UK	91	9042785934
31/2/2007	- " -	MICHAEL MWLINDWA	LONDRES/UK	1.112	7163286434
27/2/2007	- " -	SARAH NAMALA	NAIROBI	124	8111775382
1/3/2007	- " -	MICHAEL MWLINDWA	LONDRES/UK	1.117	0478548156
- " -	MBAMBU SIRIMUKWA ABIGAIL	MUSA BOBE	LONDRES/UK	978	7922077864
5/3/2007	DONATION KAMBALE MANDJALI	MOSES KAMBALE	LONDRES/UK	200	5739652152
17/3/2007	DONATION KAMBALE MANDJALI	SARAH NAMALA	NAIROBI	100	2512253790
23/3/2007	- " -	SAM KUTESA	KAMPALA	200	6661872678
26/3/2007	- " -	SARAH NAMALA	NAIROBI	70	8707376281
28/3/2007	- " -	JIMY KAMBALE	LONDRES/UK	170	9103226090
5/4/2007	- " -	MANDI KALE	LONDRES/UK	100	2142722639
6/4/2007	- " -	MICHAEL KAMBALE	LONDRES/UK	220	5023278368
27/4/2007	- " -	MICHEL KAMBALE	LONDRES/UK	520	8368575020
24/4/2007	- " -	MICHEL KAMBALE	LONDRES/UK	303	7938704567
14/5/2007	- " -	MICHAEL KAMBALE	LONDRES/UK	140	8459118652
24/5/2007	- " -	MOMBELEY JOSHERU	LONDRES/UK	100	3349542086
26/5/2007	- " -	BOKELO MALEMBE	LONDRES/UK	140	9071789536
29/5/2007	- " -	SAM KUTESA	UGANDA K.	500	7648192030
- " -	ABIGAIL MBAMBU SIKIMUKWA	MOSES MUTESA	UGANDA	500	7715037982
14/6/2007	- " -	JORDAN KISEMBO	LONDRES/UK	250	6549213260
16/6/2007	- " -	SARAH NAMALA	NAIROBI K.	164	6602357832
20/6/2007	- " -	SARAH NAMALA	KENYA	100	5517897927
15/6/2007	- " -	GEORGES MUMUMIZA	ROYAUME UNI	240	7113298332
- " -	- " -	MARY ODILU	NAIROBI	150	2921622684
8/6/2007	DONATION ROYAUME BELGIQUE	SARAH NAMALA	NAIROBI KENYA	50	7194498572
24/2/2007	- " -	DAVID DAN	LONDON/UK	58	1807587827
18/1/2008	ABIGAIL MBAMBU SIKIMUKWA	JOHN KATO	LONDON/UK	75	5327874543
1/1/2008	- " -	ADAM KOTUNGO	LONDRES/UK	84	5042207105
2/02/2008	- " -	JAMES SIRIMUKWA	LONDRES/UK	180	2982393088

Source: Banque Commerciale du Congo.

Annex 12

**Photo obtained from Burundian authorities of FNL
commander Antoine “Shuti” Baranyanka**



Annex 13

Summary of CNDP personnel, 31 December 2008

	Gen Bde	Col	Lt Col	Maj	Comd	Cpt	Lt	SLt	AC	A1	Adjt	1SM	SM	1Sgt	Sgt	Cpl	Total
GHQ	1	2	3	9	3	22	21	20	50		56	3	38	15	34	165	442
Bn SP II				2	3	10	6	21	35		30	2	19	8	17	28	181
Aie				2		2	4	5	8		4		1		15		41
ZOps KAB		3	1	16	4	64	65	27	141	3	94	25	73	74	97	382	1139
ZOps MUT		1	2	8	2	25	34	38	92	2	45	5	44	33	45	214	590
ZOps JAM		1	4	8	29	48	64	79	106	8	52	12	16	56	84	287	855
TOTAL		7	10	46	41	171	194	260	432	13	281	47	191	186	292	1076	3248

3,248 combatants:

1	General	
63	Officers (Col, Lt Col, Maj)	1,9 %
666	Subordinate officers (Comdt, Capt, Lt, Slt)	20,5 %
1442	Sub-officers	44,3 %
1076	Corporals	33,1 %

Zone Ops Lumumba

	ONP	Admit	Admit Out		Pass	C/Arres	Duty	Abs	Total
Total	1587	121	6	64	18	5	9	28	1838

Bn SP I

	ONP	Admit	Total
Bn SP I	126		126
Q7	56	8	64
Total	182	8	190

Total CNDP combatants in December 2008:

3,248 (GQG + Bn SP II + Aie + ZOps KAB / MUT / JAM) + 1,838 (ZOps LUM) + 190 (Bn SP I) = **5,276**

Annex 14

CNDP combatants declared 12 January 2009

11,080 combatants, divided as follows:

1	General	
278	Officers (Col, LtCol, Maj)	2,5 %
2447	Subordinate officers (Comdt, Capt, Lt, Slt)	22 %
5108	Sub-officers	46.1 %
3246	Corporals	29,2 %

	Gen Bde	Col	Lt Col	Maj	Comdt	Cpt	Lt	SLt	AC	A1	Adjt	1SM	SM	1 Sgt	Sgt	Cpl	TOTAL
Pre-integration	1																5276
Proposed by CNDP	1	22	61	195	—	707	743	997	1256	171	910	478	410	732	1151	3246	11080
Difference																	5804
Accepted CEAG	1	13	32	72													+/- 11000

	31/12/08 Of 3248 combatants		31/12/08 Of 5276 combatants		12/01/09		Estimated increase 31/12/08 to 12/01/09
Général	1		1		1		0
Offr supérieurs	63	1.90 %	100	1.90 %	278	2.50 % +	178
Officier subatrenes	666	20.50 %	1081	20.50 %	2447	22,00% +	1366
Sous-officiers	1442	44.30 %	2337	44.30 %	5108	46.10 % +	2771
Caporaux	1076	33.10 %	1746	33.10 %	3246	29.20 % -	1500
Total	3248 (HQG+SPII+Aie+3xZOps)		5276 = effectifs réels		11080 = effectifs présentés GoRDC		5804

Annex 15

House containing an arms cache held by former CNDP elements on a hill outside of Ngungu, Masisi territory^a



^a GPS coordinates: 35N0706988 UTM9817206.

Annex 16

**Official records of tax revenue received by the CNDP
parallel administration of “Masisi/Mushake” for the month
of December 2009**

REPUBLICQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
CONGRES NATIONAL POUR LA DEFENSE DU PEUPLE

PROVINCE DU NORD KIVU
TERRITOIRE DE MASISI/MUSHAKI

NOMENCLATURE CORRIGEE DE TERRITOIRE DE MASISI/MUSHAKI

Conscient que la base de tout impôt, toute taxe c'est la loi et que la nomenclature de Territoire de Masisi/Mushaki signée le 29/11/2009 a violé la loi dans la mesure où elle reprend certaines taxes et certains taux qui n'ont aucune base légale, erreur commise par le service technique en élaborant la dite nomenclature, celle-ci est annulée à dater du 29/12/2009.

Vu que la population de Masisi a longtemps été victime des affres des guerres récurrentes, nous avons rabattu certains taux officiels pour soulager tant soit peu les redevables.

Ci - après la liste des taxes à percevoir au compte de Territoire et les taux retenus ainsi que les références officielles y afférentes de l'exercice budgétaire 2009 :

ART	PAR	LIBELLE	TAUX	REFERENCE
		SECTEUR DE L'ENVIRONNEMENT		
55	22	Permis d'exploitation des ressources forestières	30.4000 FC/Permis	NP p16
16	93 a	Patente sur revendeur de carburant	13500 FC/an	NP p 5
		Patente sur scierie	27.000 FC/an	NP p 4 cat D
		Patente sur moulin	22.500 FC/an	NP p 4 cat C
16	31 a	Taxe d'implantation des Ets dangereux, insalubres et incommodes		NP p 16
		Boulangerie avec four à bois	30.000 FC/PE	NP p 18 cat I
		19. Salons de coiffure	10.000 FC/PE	NP p 19 cat II
		4. Cinéma, salle de spectacle	10.000 FC/PE	NP p 19 cat II
		9. Pour artisanal de bois	13.500 FC/PE	NP p 19 cat II
		11. Forge et menuiserie	30.000 FC/PE	NP p 19 cat II
		16. Dépôt des bois sciés	1800 FC/m ³	NP p 19 cat II
		7. Fabrication et vente des matériaux de construction sans force motrice	15.000FC/PE	NP p 19 cat II
		12. Garage sans force motrice	20.000FC/PE	NP p 19 cat II
		20. Quincaillerie	1800 FC/m ²	NP p 19 cat II
		21. Hôtel simple	30.000FC/PE	NP p 19 cat II
		24. Publ-phone	10.000FC/PE	NP p 19 cat II
16	91 b	Taxe rémunératoire annuelle sur les Ets dangereux		NP p 19
		Atelier de réparation ou de fabrication	20.000 FC/ans	NP p 21
		Exploitation agro-pastorale		NP p 21
		1. Ferme gros bétail		NP p 21
		- plus de 100 têtes	540.000 FC/PE	NP p 21
		- 100 têtes ou moins	180.000 FC/PE	NP p 21
		2. Ferme petit bétail		
		- Porcins		

Annex 17

Photos of the Bwiza settlement controlled by CNDP within the Virunga National Park



Annex 18

**Letter addressed to President Kabila by ex-CNDP
commanders protesting plans for redeployment outside of
the Kivus**

**MEMORANDUM A L'INTENTION DE SON EXCELLENCE MONSIEUR LE
PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE ET COMMANDANT SUPREME DES
FORCES ARMES DE LA REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
Avec l'expression de nos hommages les plus déferents**

OBJET : REVENDICATIONS DES CERTAINS OFFICIERS FARDC

Excellence Monsieur le Président de la République et Commandant suprême
des FARDC,

Nous, soussignés, officiers des FARDC, convaincus de la détermination
exprimée par le Commandant Suprême des Forces Armées de la République et
Chef de l'Etat à mettre un terme aux guerres récurrentes dont le pays fait l'objet
et en éradiquer de manière définitive les causes ;

Attendu que pour ce faire, le Commandant Suprême des Forces Armées entend,
dans sa vision globale de la réforme du secteur de la sécurité, doter la
République d'une Armée Nationale et républicaine qui réponde mieux aux
besoins sécuritaires du pays et des citoyens ;

Considérant notre devoir de militaire à veiller sur la sécurité des personnes et de
leurs biens et de garantir l'intégrité du territoire national au prix du sacrifice
suprême ;

Nous sentant concernés pour ce faire d'offrir le meilleur de nous même pour que
les congolaises et congolais vivent en toute quiétude sur toute l'étendue du
territoire national en général et à l'Est du pays en particulier;

DENONCONS

1. Le non respect de certains engagements clés des accords de paix du
23 mars 2009 auxquels le gouvernement avait librement souscrit en
faveur des militaires qui ont intégrés les FARDC il y a bientôt deux
ans;
2. la sous estimation, par l'EMG, de l'ennemi - *FDLR, LRA, ADF-NALU,*
ainsi que les groupes armés locaux réfractaires au processus de paix
en cours – et par conséquent la gestion moins appropriée des
opérations de traque (*manque de logistique nécessaire, manque*
d'encadrement des militaires, ...), alors que l'ennemi se révèle
aujourd'hui très hostile, actif, agressif et offensif et terroristes contre
les FARDC et la population civile;
3. les détournements à grande échelle des fonds alloués aux militaires
engagés dans les opérations;

1

4. la non mécanisation et le traitement discriminatoire dans le paiement de la solde des militaires ex-CNDP, ex-PARECO et autres ex-groupes armés, qui ne se contentent jusqu'à ce jour que des simples primes créant ainsi l'inégalité au sein des FARDC avec comme conséquence le manque d'esprit de corps;
5. le tribalisme et l'ethnisme au sein des FARDC ainsi que le manque de la promotion de l'esprit de protection mutuelle entre les militaires sur le terrain;

Eu égard à ce qui précède, Excellence Monsieur le Président de la République et Commandant Suprême des FRDC, nous avons l'honneur de recourir à Votre auguste autorité afin qu'elle exige aux instances d'exécution de:

1. Faire respecter l'esprit et la lettre des engagements contenus dans les accords de paix du 23 mars 2009 signés entre le Gouvernement et le CNDP d'une part et entre le Gouvernement et les ex-groupes armés d'autres part;
2. Faire de la traque des FDLR une priorité des priorités du gouvernement tout en réappréciant l'ennemi sous divers angles en donnant du temps et des moyens logistiques qu'il faut pour le traquer avec succès;
3. Eviter tout mouvement des troupes ou des officiers affectés aux opérations AMANI LEO en dehors de la zone opérationnelle avant la mise en œuvre intégrale des accords de paix du 23 mars 2009;
4. Uniformiser la solde de tous les militaires en particulier et pourvoir à leur encadrement en général et abolir le mécanisme de détournements communément appelé « opération retour »;
5. Combattre sévèrement au sein de l'armée nationale le clientélisme et autres traitements de faveur fondés sur les inégalités ethniques, tribales ou régionales;

Excellence Monsieur le Président de la République, le tableau des opérations militaires ainsi peint n'est pas que sombre lorsque nous notons en passant la diminution sensible des déplacés internes, la libre circulation des personnes et des biens, la restauration de l'autorité de l'Etat, la réunification de l'armée, etc.

En définitive, nous tenons à vous réaffirmer notre engagement et notre disponibilité à servir sous le drapeau avec loyauté dans le strict respect de la constitution et du règlement militaire. Aussi, est-ce le lieu ici de vous rappeler les sentiments d'espoirs que vous avez créé aussi bien à travers les militaires qu'au



sein de leurs familles, lorsque, le 19 juin dernier, vous nous rassuriez que la République ne pourra jamais nous trahir et qu'en retour nous lui devons fidélité.

La protection de la République au prix du sacrifice suprême demeure à jamais le leit motiv de notre engagement au sein des Forces Armées de la République Démocratique du Congo.

Plus rien à signaler, à vos ordres.

Fait à Goma, le 23 Septembre 2010

Les signataires

Pour les officiers FARDC intégrés

Lt. Colonel Séraphin MIRINDI

Lt. Colonel Jacques KAVUMBI MALU

Séraphin Mirindi
Copie pour information:

- A Son Excellence Monsieur le Ministre de la Défense à **Kinshasa** ;
- Au Chef d'Etat Major Général des FARDC à **Kinshasa** ;
- A la Coordination des Opérations AMANI LEO à **Goma** ;
- Au Commandant de la 10^{ème} Région Militaire à **Bukavu** ;
- Au Commandant de la 8^{ème} Région Militaire à **Goma**.

Annex 19

Decree from the Ministry of Mines suspending mining activities in the provinces of South Kivu, North Kivu and Maniema as of 11 September 2010

République Démocratique du Congo



MINISTÈRE DES MINES

**COMMUNIQUE DU MINISTRE DES MINES EN RAPPORT AVEC LA
DECISION DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE SUR LA SUSPENSION
DE L'EXPLOITATION MINIERE**

Le Président de la République, au regard de ses nombreuses visites et après avoir analysé la situation de l'exploitation minière à l'Est de la République, a fait le constat amer suivant :

- l'ampleur de l'exploitation minière dans cette partie du Pays résulte de fait des activités de groupes mafieux qui confortent, en dépit des efforts de stabilisation, l'insécurité récurrente ;
- le paradoxe entre les richesses minières que regorgent les Provinces de l'Est et la pauvreté généralisée de leurs populations ;
- l'implication manifeste de certaines autorités locales, provinciales et nationales tant civiles que militaires dans l'exploitation illégale et le commerce illicite des substances minérales.

A cet effet, le Ministère des Mines précise ce qui suit :

- la Décision de suspension de l'exploitation minière s'étend sur les trois Provinces du Nord-Kivu, Sud-Kivu et du Maniema.
- cette décision, qui est d'application immédiate concerne toutes les catégories d'acteurs miniers, c'est-à-dire les détenteurs des titres et droits miniers, les comptoirs, les négociants ainsi que les exploitants artisanaux.

Fait à Goma, le 11 septembre 2010

Martin KABWELULU

Pour copie certifiée conforme à l'original,

le 11 septembre 2010

Le Cabinet du Ministre des Mines

Valère MUKASA Mwanabute

Directeur de Cabinet



Cacamines (ex-SOZACOM), Boulevard du 30 Juin, Kinshasa/Congo - RDC
Tél. : (00243) 01 - 510 - 4771
Site Web : www.mininpcongo.cd
E-mail : CabMinMines@rdc.cd

Annex 20

Article 21 of the Democratic Republic of the Congo Mining Code, law 007/2002, which prohibits the involvement of the security forces in mining activities

16

Article 24 : Election of domicile

The election of domicile referred to in the preceding article must be expressly made and can only be done in writing.

All notifications, applications and actions for the execution of an instrument for which the domicile has been elected, are validly made at this domicile.

Article 25 : Authorized mining and quarry agents

The mining and quarry agents are approved in advance by the Ministry for their integrity, ethics, competence and in-depth knowledge of the mining legislation or the management of mines or quarries.

In addition to the role of representation, the authorized mining and quarry agents also advise and/or assist any person interested in the granting and the exercise of mining and quarry rights as well as litigious matters relating thereto.

The Mines Authority keeps and publishes the list of the authorized agents and updates it every year.

The Mining Regulations set forth the conditions for approving the authorized mining and quarry agents.

Article 26 : Eligibility for artisanal mining

Without prejudice to the provisions of article 27 below, only individuals of age who are Congolese nationals may obtain and hold artisanal miners' cards and traders' cards.

In strict compliance with the provisions of article 27 of the present Code, the following are eligible as authorized traders for mineral substances from artisanal mining:

- a) Any individual of age who is a Congolese national;
- b) Any individual of age and who is a foreign national and has a domicile in the National Territory;
- c) Any legal entity incorporated pursuant to Congolese law which has its administrative registered office in the National Territory and whose corporate purpose is the purchase and sale of mineral substances from artisanal mining.

Article 27 : Non-eligible persons

The following are not eligible to apply for and obtain mining and/or quarry rights, artisanal miners' cards, traders' cards, as well as the approval as authorized traders for mineral substances from artisanal mining

a) government employees and civil servants, magistrates, members of the Armed Forces, the Police and the Security Services, the employees of public entities which are authorized to carry out mining activities.

However, this incompatibility does not affect their ability to participate in the capital of mining companies;

b) Any individual who does not have legal capacity as set forth in article 215 of law No. 87-010 of 01 August 1987, the Family Law Code;

c) Any person who is legally excluded, in particular:

- A person condemned by a valid non-appealable judgment for violations of the mining and quarry laws or those related to the economic activities concerning his mining or quarry rights and his affiliated companies, for a period of ten years;
- The person whose artisanal miners' or traders' card has been cancelled, for a period of 3 years;
- The person whose approval to act as an authorized trader for the purchase and sale of mineral substances from artisanal mining has been withdrawn, for a period of five years.

CHAPTER II : MINING AND QUARRY PERIMETERS

Article 28 : Form of the mining and quarry Perimeters

Mining or quarry rights are granted for mineral substances situated inside the Perimeter.

The Perimeter is in the form of a polygon consisting of entire contiguous quadrangles subject to the limits relating to the borders of the National Territory and those relating to reserved prohibited areas and protected areas as set forth in the Mining Regulations.

The National Territory is divided into mining cadastral grids in accordance with the appropriate coordinates system set forth in the Mining Regulations. This grid defines the uniform and indivisible quadrangles which sides are oriented North-South and East-West.

The Perimeter does not include quadrangles which are not part of the Perimeter which relates to the mining or quarry rights.

Article 29 : Location of the mining and quarry Perimeters

The geographical location of the Perimeter is identified by the coordinates at the centre of each quadrangle which make up the Perimeter.

Annex 21**Articles of military penal code 023/2002 concerning punishment for looting and violation of direct orders**

18

Section 3 : Des pillages**Article 63 :**

*

Sont punis de servitude pénale à perpétuité tous pillages ou dégâts de denrées, marchandises ou effets, commis en bandes par des militaires ou par des individus embarqués, soit avec des armes ou force ouverte, soit avec bris des portes et clôtures extérieures, soit avec violences envers les personnes. Dans tous les autres cas, le pillage est puni de dix à vingt ans de servitude pénale.

Néanmoins, si dans les cas prévus par le premier alinéa du présent article, il existe parmi les coupables un ou plusieurs instigateurs, un ou plusieurs militaires supérieurs en grade, la peine de servitude pénale à perpétuité n'est infligée qu'aux instigateurs et aux militaires les plus élevés en grade.

Article 64 :

En cas de pillages organisés par des militaires appartenant à une ou à plusieurs unités agissant de concert, la peine de mort sera prononcée.

Si ces pillages ont été commis avec la participation des individus non militaires, les juridictions militaires sont seules compétentes.

Article 65 :

Si les pillages ont été commis en temps de guerre ou dans une région où l'état de siège ou d'urgence est proclamé ou à l'occasion d'une opération de police tendant au maintien ou au rétablissement de l'ordre public, les coupables sont punis de mort.

CHAPITRE V : DES INFRACTIONS AUX CONSIGNES

Article 113 :

Par consigne, il faut entendre notamment toutes mesures prohibitives, interdictions, instructions formelles, données aux membres des Forces Armées ou corps assimilés.

*

Quiconque, au service des Forces Armées, de la Police Nationale et du Service National, viole une consigne générale donnée à la troupe ou une consigne qu'il a personnellement reçu mission de faire exécuter ou force une consigne donnée à un militaire, est puni de trois à dix ans de servitude pénale.

L'instigateur sera puni de quinze ans de servitude pénale.

La peine de mort pourra être prononcée lorsque la violation de la consigne a été commise en présence de l'ennemi ou d'une bande armée, en temps de guerre ou pendant les circonstances exceptionnelles, ou lorsque la sécurité d'un établissement militaire, d'une formation, d'un aéronef ou d'un navire militaire est menacée.

Article 114 :

En temps de guerre ou dans une région où l'état de siège ou d'urgence est proclamé, est puni de mort tout commandant d'une unité ou formation, d'un navire de la force navale militaire ou assimilé ou d'un aéronef militaire ou assimilé, tout militaire, tout individu au service des Forces Armées qui, volontairement, n'a pas rempli la mission dont il a été chargé, lorsque cette mission était relative à des opérations de guerre.

Article 115 :

Si la mission a été manquée par négligence, ou si le coupable s'est fait surprendre par l'ennemi, ou, du fait de sa négligence, s'est séparé de son chef en présence de l'ennemi ou a été la cause de la prise par l'ennemi d'un navire ou aéronef militaire placé sous ses ordres ou à bord duquel il se trouvait, il est puni de cinq à dix ans de servitude pénale.

Si le coupable est officier, il est en outre puni de la destitution.

Annex 22

**Canister allegedly containing uranium trafficked by FDLR
and Établissement Namukaya**



Annex 23

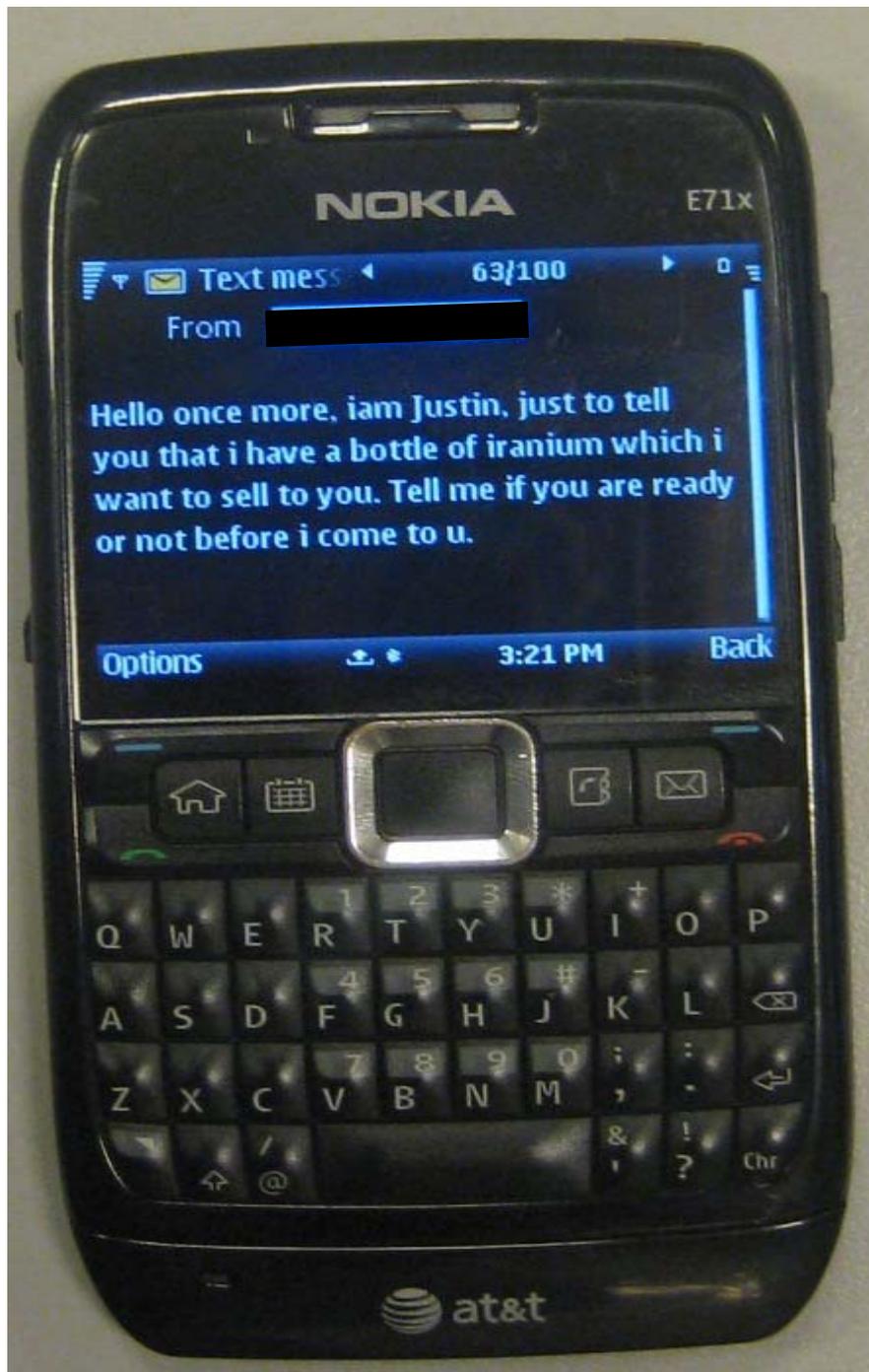
Engraving on canister allegedly containing uranium trafficked by FDLR and Établissement Namukaya^a



^a It reads: "URANIUM FABRIQUE CHIKOLOBWE DAN LA PROVINCE DU KATANGA 18960, Nr. 238 RX9006-6 CHAMBRES 25".

Annex 24

Text message from Établissement Namukaya agent wishing to sell alleged uranium



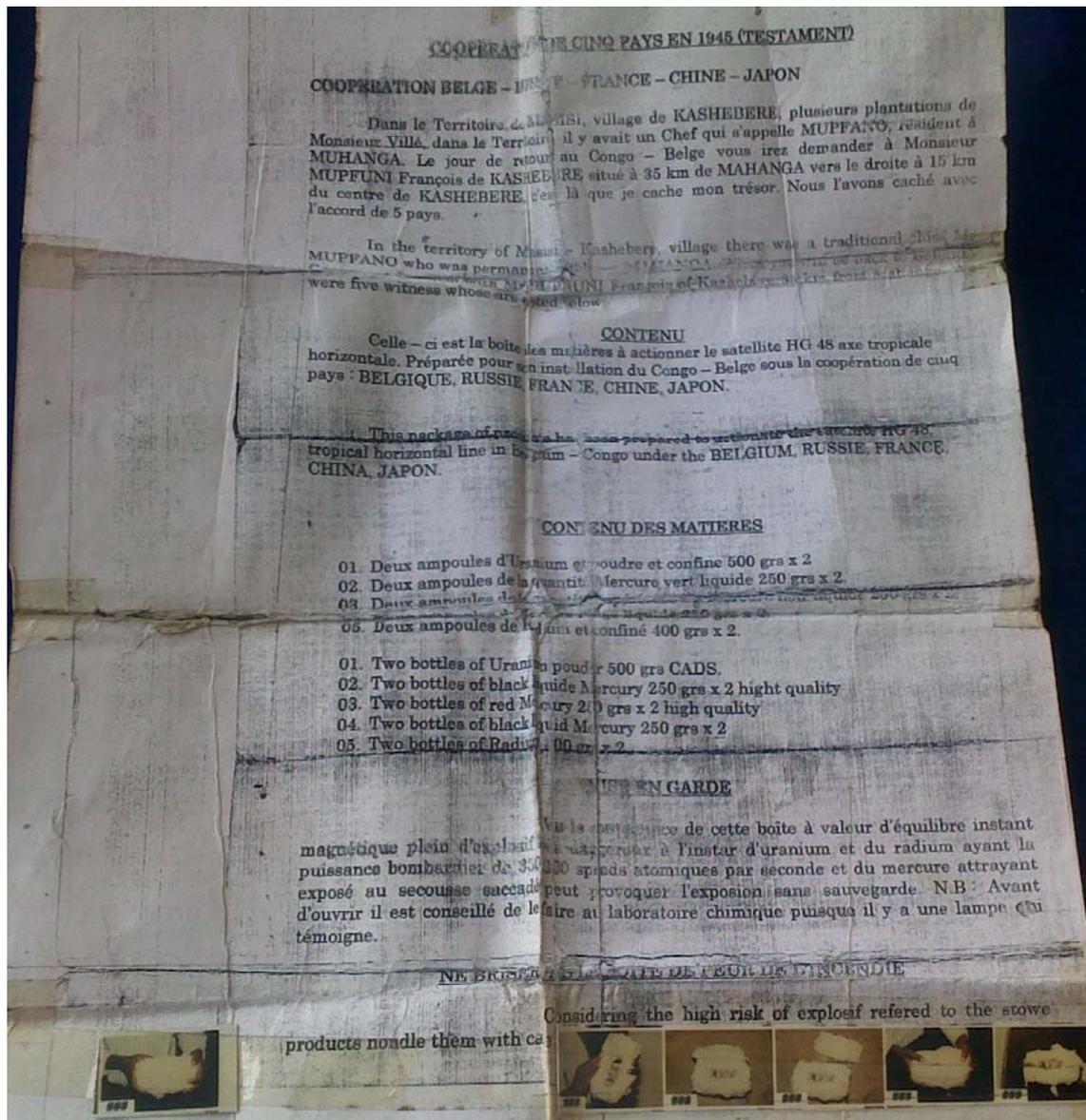
Annex 25

**Photograph of alleged uranium in the possession of
Établissement Namukaya agents**



Annex 26

Description of minerals in the possession of Établissement Namukaya agents^a



^a The Group has reservations about the credibility of this document.

Annex 27

**Document obtained from the provincial mining division
demonstrating total exports of cassiterite from North Kivu
Province during the first half of 2010^a**

**STATISTIQUES DES EXPORTATIONS DE SUBSTANCES MINÉRALES A PARTIR DE GOMA
PAR LES COMPTOIRS ET POINTS DE VENTE A L'ETRANGER POUR
LE PREMIER SEMESTRE 2010**

N°	Comptoir	Substance Minérale	Quantité exportée en T	Pays de destination / Firme importatrice
1	AMUR	Cassitérite	343,17	Trademet / Belgique
		Wolframite	21,32	Trademet / Belgique
2	SODEXMINES	Cassitérite	360,2	S.D.E Bruxelles / Belgique
3	HUAYING	Cassitérite	595,81	Malaysia Smelting Corporation/ Malaisie
4	BAKULIKIRA	Cassitérite	100,88	M S A Kigali/Rwanda
5	CLEPAD	Cassitérite	367,02	Trademet S.A / Belgique
6	AFROMET	Cassitérite	202,09	Met Trade India /Inde
7	GMC	Cassitérite	437,33	B.E.B Investment / Canada
8	TTT MINING	Cassitérite	570	Malaysia Smelting Corporation/ Malaisie
		Coltan	40,55	Fogang Jiata Metals Co LTD/Chine
9	K.M KASADO	Cassitérite	94,53	M S A Kigali/Rwanda
10	MUNSAD	Cassitérite	25	Trademet S.A 7B/Belgique
11	MPC	Cassitérite	30	M P A Gisenyi/Rwanda
12	MUDENGE TH.	Cassitérite	66,47	Trademet S.A. 7B/Belgique
13	PABG	Cassitérite	140,46	MSA /Kigali /Rwanda
14	HILL SIDE	Cassitérite	137,55	MSA /Kigali / Rwanda
15	TENGEN MET.	Cassitérite	187,3	Tengen Metals Ltd Tortola/Angleterre
16	E.B.I.R	Cassitérite	196,36	M S A Kigali/Rwanda
17	METACHEM	Cassitérite	110,8	M S A Kigali/Rwanda
18	MUTOMBO	Cassitérite	206,31	M S A Kigali/Rwanda
19	FRADEBU	Cassitérite	221,39	M S A Kigali/Rwanda
20	DONSON	Coltan	24,5	Unilink Trading Ltd/Hong-Kong
		Cassitérite	38,5	Unilink Trading Ltd/Hong-Kong
21	AMR/Mugote	Cassitérite	47,9	Trademet S.A. 7B/Belgique
22	KIVU METALS	Wolframite	17,1	Africa Primary Tungsten p.o 7309 Kigali/Rwanda
23	LA DECOUVERTE	Cassitérite	90,09	Trademet S.A. place G.BAUGN/Belgique
SOCIETES				
1	MHI	Coltan	33,90	STAR 2000 SERVICES LTD ROOM 1101/Hong-Kong
2	SOMIKIVU	Pyrochlore	44,46	CONGO RUSSIA INDUSTRY/OJSC/RUSSIE
	TOTAL	Cassitérite	4 569,16	
		Wolframite	38,42	
		Coltan	98,95	
		Pyrochlore	44,46	

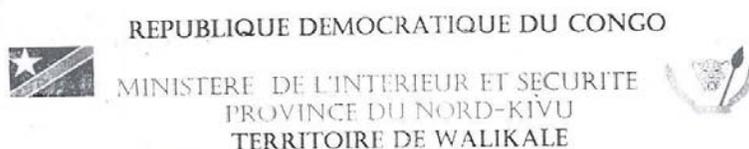
Les 10 premiers exportateurs de la cassitérite pour le premier semestre 2010 se présentent de la manière suivante :

1. HUAYING :	595,81 tonnes
2. TTT MINING :	570,00 tonnes
3. GMC :	437,33 tonnes
4. CLEPAD :	367,02 tonnes
5. SODEXMINES :	360,2 tonnes
6. AMUR :	343,17 tonnes
7. FRADEBU :	221,39 tonnes
8. MUTOMBO :	206,31 tonnes
9. AFROMET :	202,09 tonnes
10. EBIR :	196,36 tonnes

^a According to mining statistics in Walikale, Bisie produced approximately 3,000 tonnes of cassiterite over this period.

Annex 28

**Letter from Walikale Territorial Administrator to
Lieutenant Colonel Yusuf Mboneza, commander of the
212th brigade, denouncing the involvement of his soldiers in
mining activities at Bisie**



N°BUR.MIN/35477.71068 1527 IT.W/2010 Walikale, le 08 JUN 2010

182
no. 06/2010

TRANSMIS copie pour information à :

- Son Excellence Monsieur le Gouverneur de Province du Nord Kivu
- Son Excellence Madame la Ministre Provinciale des Mines et Géologie ;
- Monsieur le Commandant de la 8^e Région Militaire ;
- Monsieur le Chef de Division Provinciale des Mines du Nord-Kivu ;
- Monsieur le Commandant de Brigade de la Polimines du Nord-Kivu ;
- Monsieur le Chef de Division des Mines et Géologie ;
- Monsieur le Chef d'Antenne de SAESSCAM
- Monsieur le Président de la COMIMPA ;
- Monsieur le Vice Président de la COCABI (Tous) à GOMA
- Monsieur le Commandant District de la Police Nationale Congolaise ;
- Monsieur le Chef de Poste territorial de : ANR
- Monsieur le Chef de Secteur Wanianga ;
- ✓ Monsieur le Chef de Bureau Isolé des Mines ;
- Monsieur le Chef de Bureau SAESSCAM ; (Tous) à WALIKALE.
- Monsieur le chef de Ressort Territorial ;
- Monsieur le Chef d'Antenne des Mines ;
- Monsieur le Chef de cellule SAESSCAM ;
- Monsieur le Commandant Polimines ;
- Monsieur le chef de Poste secondaire de l'ANR
- Monsieur le Chef d'Antenne DGM ;
- Monsieur le PDG du Foyer Minier BANGANDULA ; (Tous) à BISIE.
- Monsieur le Président de l'ADECADEWA à LUGU.

Objet :
Implication militaire et policière
Dans les activités minières.
Ref. : N°COMIMPA/07/DB/2010
N°002/COMIMPA/COCABI/2010

A Monsieur le Commandant de la 212^e Brigade des FARDC à WALIKALE.
Monsieur le Commandant,

Me référant à la lettre dont référence en marge, j'ai l'honneur de porter à votre connaissance que je ne cesse d'enregistrer des doléances formulées par les Coopératives Minières oeuvrant à BISIE contre les éléments FARDC et Police nationale Congolaise.

De l'exploitation de ces différentes correspondances, il se dégage malheureusement que vos éléments prélèvent délibérément à la sortie de chaque galerie, une quantité de minerai, perçoivent illégalement des taxes et se livrent même à l'exploitation minière artisanale contrairement à la loi régissant les activités minières en république Démocratique du Congo.

Pour votre gouverne, il y a lieu de retenir que dans la Région des Grands Lacs, l'exploitation et le commerce des minerais éprouvent une série de problèmes inter reliés. En tête de liste vient l'implication active des militaires alors qu'en R.D. Congo l'article 27 de la loi n°007/02 du 11 juillet 2002 portant Code Minier classe les agents et fonctionnaires de l'Etat, les magistrats, les membres des forces armées, la Police et les services de sécurité comme des personnes non éligibles dans les activités minières et/ou de carrières.

Notez en plus que dans le rapport du Conseil de Sécurité des nations Unies du 23 novembre 2009, il a été recommandé au Gouvernement Congolais, la création d'un Tribunal national chargé de poursuivre les auteurs d'abus de pouvoir militaire et policier en rapport avec l'exploitation illicite des ressources naturelles.

Etant donné que ces actes sont de nature de discréditer le pays à l'échelle internationale, je vous invite ensemble avec le Commandant de District de la Police Nationale Congolaise de s'investir sur la question.

Sentiments patriotiques.

L'ADMINISTRATEUR DE TERRITOIRE,



Dieudonné TSHISHIKU MUTOKE

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO

Walikale, 19 Mai 2010

JUSTICE MILITAIRE

PARQUET MILITAIRE DETACHE DE WALIKALE

N° 126.1/AN.G./PMJ/PRJ./2010

Transmis Copie pour Information à :

- Comd 22 Rgt MIL NK
- Aud MIL Sup NK
- Aud Gns de Poma (Tous) à SOMA
- Comd BAMA
- Comd Dist MNS
- Administrateur de Territoire de Walikale (Tous) à WALIKALE

Objet: Exécution de Mandat d'amener Au Comd 212Bie Inf à WALIKALE

1. Bonheur de vous saluer et porter à votre connaissance que BISIE est devenu un pandémonium en raison de présence de certaines personnes qui détiennent les armes et munitions au mépris de la Loi.
2. Cette situation inquiète tout le monde et met en péril la situation sécuritaire dans ce foyer minier.
3. Au demeurant sieur TSHAKU, civil de son état, a été arrêté le 14/05/2010 par mes hommes à Bisie en détention des armes et munitions de guerre, les quelles armes et munitions furent ravies par le soi-disant Capt ZIDAN non autrement identifié, déserteur des FARDC qui protège les malfrats de BISIE.
4. En égard à tout ce qui précède et en vue de protéger la population et ses biens, je lance pour exécution le mandat d'amener contre le Capt ZIDANE poursuivi pour, Association de malfaiteurs, désertion, détention illégale d'armes et munitions de guerre, Faits prévus et punis par les articles: 156, 157, 158 du CPolII, et 44, 45 et 203 CPM .
5. Franche collaboration.



NGOMBA EUNOUVA

Capt Mag

CHEF

[Handwritten signature]

Annex 30

Letter from General Amisi ordering the removal of soldiers from the 212th brigade and the installation of the mining company Geminaco on 9 February 2010

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
FORCES ARMEES
QUARTIER GENERAL FORCE TERRESTRE
COMMANDEMENT

KINSHASA, le 09 FEV, 2010

N°00/198/QG FT/Comdt/010

N/Ref : - Arrêté Ministériel N°1889/CAB/MIN.MINES/01/2006
- Certificat de recherche N°CAMI/CR/2817/2007 du 30 Juin 2007
- Certificat de recherche N°CAMI/CR/2818/2007
- Certificat de recherche N°CAMI/CR/2820/2007
- N° BUR-MIN/354/7.7/124/2009 du 07/12/2009
- GEMINACO /055/DG/09 du 03 décembre 2009
- GEMINACO/056/DG/09 DU 16 /12/2009
- GEMINACO/04/GD/2010 du 15/01/2010
- Note N°25/CAB/MININTERSEC/016/2010
- Note N° GEMINACO/056/DG/09

TRANSMIS : copie pour information à

- Son Excellence Monsieur le Président de la République Démocratique du Congo (Avec mes hommages les plus déférents)
- Son Excellence Monsieur le Premier Ministre
- Son Excellence Monsieur le Ministre de Défense Nationale et des Anciens Combattants
- Monsieur le Chef d'Etat-Major Général des FARDC (TOUS A KINSHASA)
- Son Excellence Monsieur le Gouverneur de la Province du NORD-KIVU A GOMA
- Monsieur l'Administrateur du Territoire de WALIKALE A WALIKALE
- Monsieur le Commandant de la 212Brigade à WALIKALE

Concerne : Evacuation militaires et consorts sur chantier GEMINACO

A Monsieur le Commandant de la 8^{ème} Région Militaire de et à GOMA/ NORD-KIVU

Les Informations en ma possession font état d'occupation illégale du chantier appartenant à la société GEMINACO SPRL par les militaires des FARDC en installant une administration illégale pour le compte de monsieur Dimanche Mastaki Katengura.

Etant donné que, la dite société détient tous les documents dûment signés par les autorités compétentes pour fins utiles, je vous enjoins de procéder à l'évacuation de cette administration, et tout militaire qui se livre aux activités minières, et aussi rétablir la société GEMINACO SpRL dans ses positions initiales.

Votre compte rendu est attendu, veuillez agréer Monsieur le Commandant l'expression de mes sentiments patriotiques.

Le Chef d'Etat-Major de la Force Terrestre

AMISI KUMBA Gabriel
Général Major

Annex 31

Letter from 8th Military Region Commander, General Vainqueur Mayala, relaying an order of General Amisi

**REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
FORCES ARMEES
8EME REGION MILITAIRE
ETAT-MAJOR
COMMANDEMENT**

GOMA, le

N° 047 / EM 8Rgn Mil/Comdt/010

Transmis copie pour Information à :

- Monsieur le Chef d'Etat-Major Général des FARDC
- Monsieur le Chef d'Etat-Major de la Force Terrestre
Tous à KINSHASA
- Monsieur l'Administrateur du Territoire de Walikale à Walikale

Ref: Lettre N° 00/0098/QG FT/Comdt/010

Objet: Prémissions Directives Etat-Major Force Terrestre / A Monsieur le Commandant de la Brigade Infanterie à WLIKALE

Monsieur,

Me Référent à la lettre dont le N° est repris ci-dessus, je vous reproduis "In Extenso" les directives de l'Etat-Major Force Terrestre de dite : « Les Informations en ma possession font état d'occupation illégale du chantier appartenant à la société GEMINACO SPRL par les militaires des FARDC en installant une administration illégale pour le compte de monsieur Dimanche Mastaki Katengwa ».

Etant donné que, la dite société détient tous les documents dûment signés par les autorités compétentes pour fins minières, je vous enjoins de procéder à l'évacuation à cette administration, et tout militaire qui s'engage aux activités minières, et aussi rétablir la société GEMINACO Sprl dans ses positions initiales ». Fin citation.

Votre Rapport d'exécution est attendu dès la réception de cette lettre.

Veillez agréer Monsieur le Commandant l'expression de mes sentiments patriotiques.

Le Commandant de la 8^{ème} Région Militaire



MAYALA KIAMA VAINQUEUR
Général de Brigade

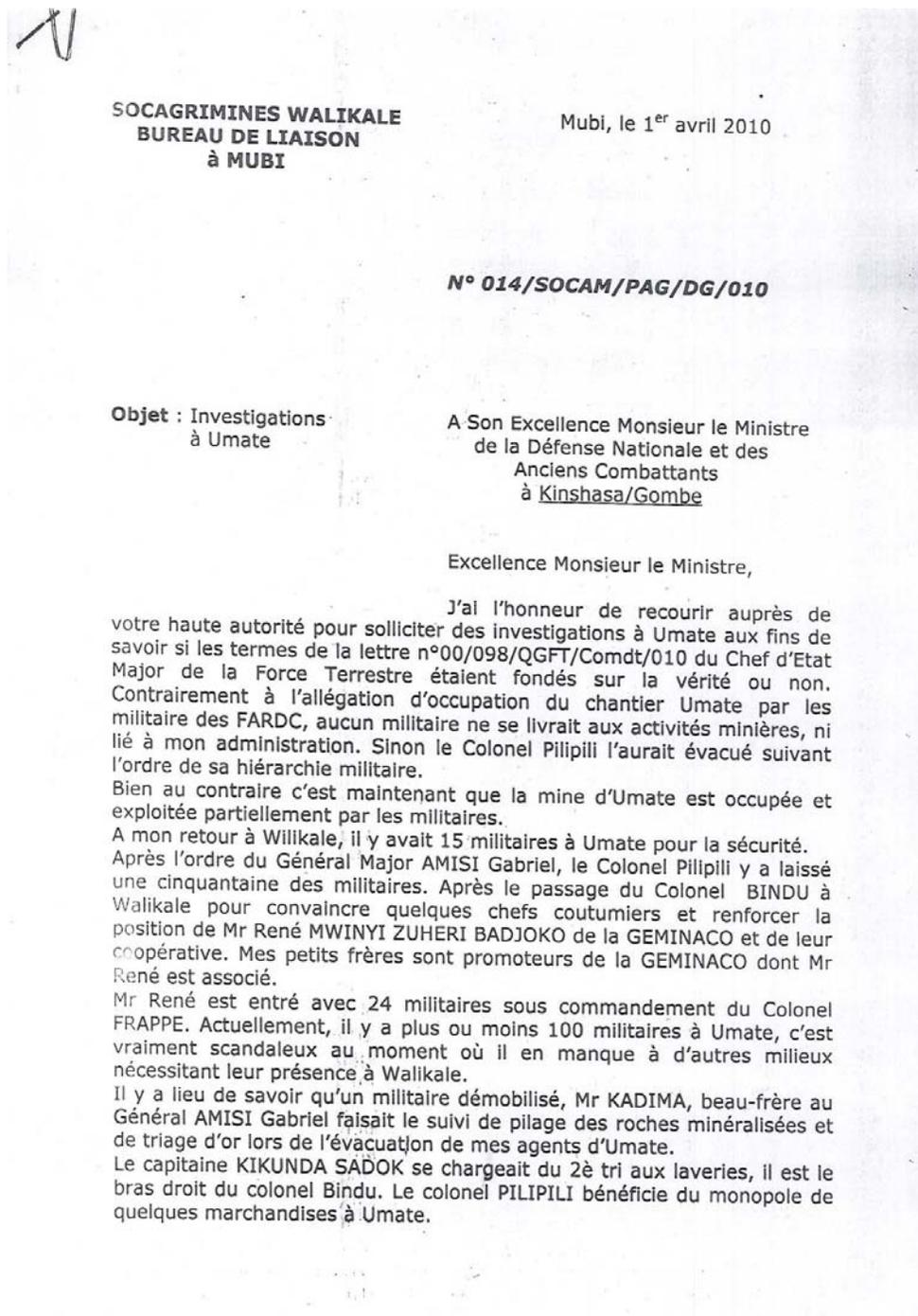
Annex 32

Photos of those injured in violent confrontations with the 212th brigade during protests against the arrival of Geminaco with military escorts at Mubi in early March 2010



Annex 33

Letter from Socagrimes addressed to the Minister of National Defence, Charles Mwando Nsimba, denouncing the militarization of Umate by Geminaco



A qui profite le comptoir d'achat d'or sous contrôle du Capitaine KIKUNDA SADOK et autres activités du capitaine DJUMA venu de Kinshasa pour Umate ?
J'ose espérer que vos investigations pourront dégager la vérité et rétablir le droit.

Veillez agréer, Excellence Monsieur le Ministre,
l'expression de ma considération distinguée.



Administrateur - Gérant

Katengura
KATENKURA

- C.C : - S.E Monsieur le Ministre des Mines
- Monsieur le Chef d'Etat Major Général des FARDC
- Monsieur l'Auditeur Général
(Tous à Kinshasa)
- Monsieur le Commandant de la 8^{ème} Rn Milt. Goma
- Monsieur l'Auditeur Supérieur à Goma
- Monsieur l'Auditeur Militaire à Walikale

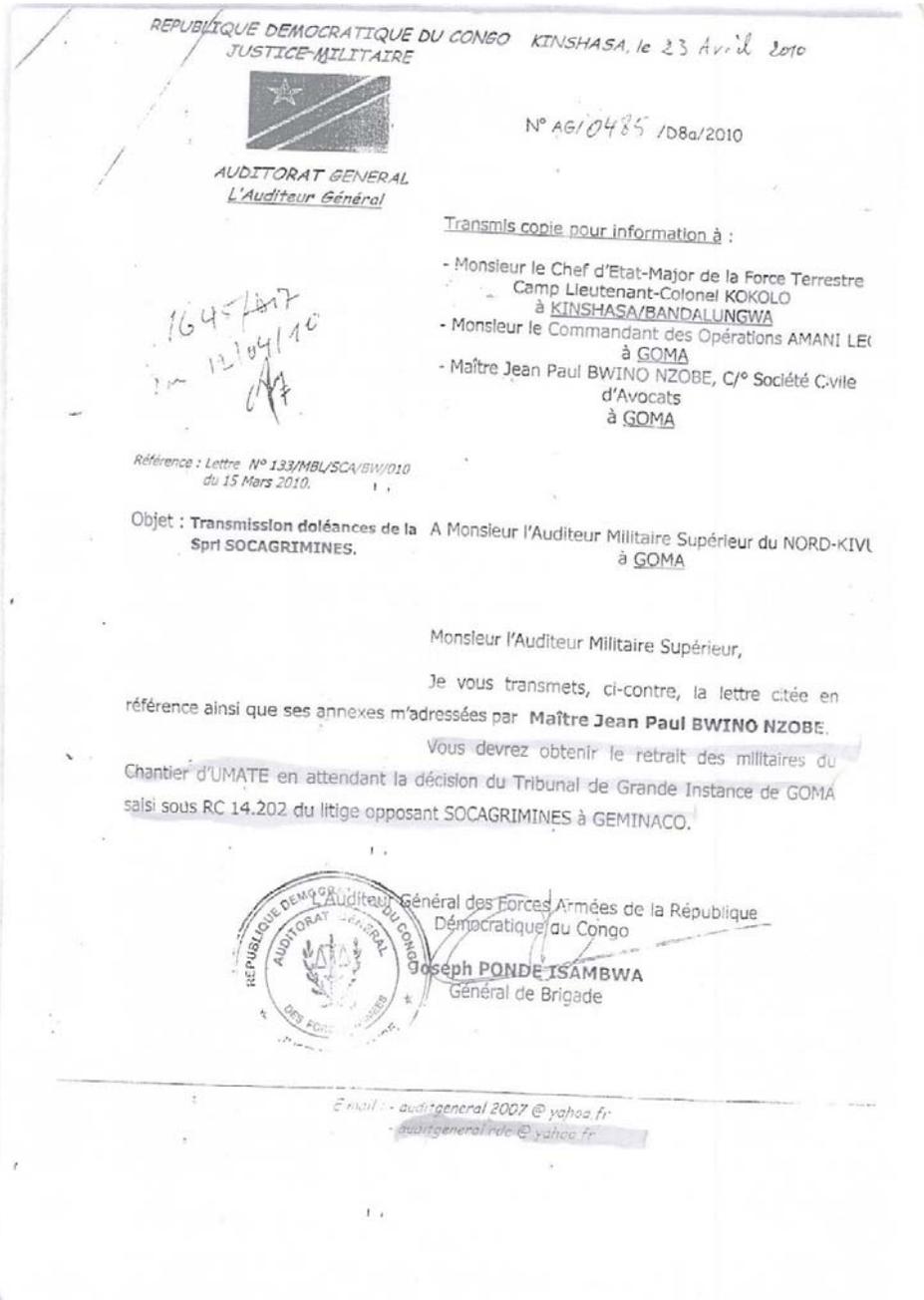
Annex 34

Soldiers of the reserve battalion under the command of Major Safari overseeing mining activities in Omate in July 2010



Annex 35

Letter from the Military Prosecutor's Office in Kinshasa ordering the demilitarization of the Omate mine until the conflict over mining rights is resolved through the judicial system



Annex 36

Letter from Minister of National Defence, Charles Mwando Nsimba, to the Military Prosecutor's Office and the General Army Headquarters asking both to investigate the conflict at Omate

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO

Kinshasa, le 15 JUIL 2010

MINISTRE DE LA DEFENSE NATIONALE
ET DES ANCIENS COMBATTANTS

N° MDNAC/CAB/ 1574/2010

Le Ministre

Transmis copie pour information à :

- Son Excellence Monsieur le Président de la République ;
« Avec l'expression de mes hommages les plus déferents »
à KINSHASA/GOMBE
- Son Excellence Monsieur le Premier Ministre ;
« Avec l'expression de ma très haute considération »
à KINSHASA/GOMBE
- Son Excellence Monsieur le Vice-Premier Ministre, Ministre de l'Intérieur et Sécurité ;
- Monsieur le Ministre des Mines ;
- Monsieur l'Inspecteur Général des Forces Armées de la République Démocratique du Congo ;
- Monsieur le Chef d'Etat-Major Particulier du Président de la République ;
- Monsieur le Chef d'Etat-Major de la Force Terrestre ;
- Monsieur le Chef d'Etat-Major du Renseignement Militaire ;
- Monsieur le Secrétaire Général à la Défense ;
- Monsieur le Secrétaire Général des Mines ;
- Monsieur le Directeur du Cadastre Minier (TOUS) à KINSHASA
- Monsieur le Gouverneur de la Province du Nord Kivu ;
- Monsieur le Commandant de la 8^{ème} Région Militaire ;
- Monsieur l'Auditeur Militaire Supérieur près la Cour Militaire du Nord Kivu
- Monsieur le Chef de Division Provinciale des Mines (Tous) à GOMA
- Monsieur l'Administrateur du Territoire de WALKALE ;
à WALKALE

✓ Maître Jean-Paul BWINO NZOBE
Immeuble Gecambies (4^{ème} étage)
Boulevard du 30 juin
Commune de la Gombe

Objet : Doléances de la société
SOCAGRIMINES.

A Messieurs :

- Le Chef EMG des FARDC
- L'Auditeur Général Près la Haute Cour Militaire

(Tous) à KINSHASA

Messieurs,

Par les lettres n° 131/MBL/SCA/BW/010 et 014/SOCAM/PAG/DG/010 datées respectivement du 12 mars et 1 avril 2010 dont photocopie libre en annexe, Maître Jean-Paul BWINO NZOBE et Monsieur MASTAKI KATENGURA me tiennent informé des entraves dont serait victime la

société d'Agriculture et des Mines, SOCAGRIMINES, SPRL, de la part des éléments des Forces Armées de la République Démocratique du Congo, s'appuyant sur la lettre n° 00/0098/QG FT/Comdt/010 du 9 février 2010.

Je vous demande, chacun en ce qui le concerne, de mener des investigations pour vérifier les faits.

Vous me tiendrez au courant des conclusions.

Veillez agréer, Messieurs, l'expression de mes sentiments patriotiques.


Charles MWANDO NSIMBA

Annex 37

Ministry of Mines list of gold traders in Mubi^a

17-1

Dumjeu

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
MINISTRE DES MINES
TERRITOIRE DE WALIKALE

DISTRIBUTION DES FICHES STATISTIQUES DES NEGOCIANTS DU SECTEUR AURIFERE

N° D'ordre	Noms et Post noms	N° Carte Négociant	Adresse	N° Contact	Signature
01	BISIMWA CHIBWISI	-	MUBI-CENTRE	0811206044	[Signature]
02	MWEDGORD DANILAGUSA	-	MUBI-CENTRE	0819249311	[Signature]
03	SHATINXWA BARONA	008406	MUBI-CENTRE	0824164284	[Signature]
04	OLINZER MAHENGA	090950	MUBI-CENTRE	0994192848	[Signature]
05	CHIFUNGA CHOFI	-	MUBI-CENTRE		
06	NYHARUYE-MWERE	-	MUBI-CENTRE	0819987203	[Signature]
07	CHIREMWA GALBERI	-	MUBI-CENTRE	0819078136	[Signature]
08	KASHIZIRE KASHABA	-	MUBI-CENTRE	0814623334	[Signature]
09	BANGA FELICIEN	-	MUBI-CENTRE	081351532	[Signature]
10	MATABARO MUKERWA	-	MUBI-CENTRE	0811909601	[Signature]
11	CHAMUNANG BICABWA	-	MUBI-CENTRE	0814739058	[Signature]
12	MIRWAH BALAGZI	-	MUBI-CENTRE	0818992498	[Signature]
13	ZIHAURWA BWHENALEA	008402	MUBI-CENTRE	0816233991	[Signature]
14	NTABALA KARUME	008404	MUBI-CENTRE	0813309871	[Signature]
15	MILUNDEBWA PIRIRI	008405	MUBI-CENTRE	0816753369	[Signature]
16	MASUNBUKO RIBONEKA	008401	MUBI-CENTRE	0813377701	[Signature]

^a Geminaco has been selling gold from Omate to these individuals.

Annex 38

Press statement of South African-based Dimension Resources upon acquiring an 18 per cent stake in Geminaco in May 2009^a

Share Purchase and Option Agreement

05 May 2009

Dimension Resources, the natural resources company, announces that it has agreed to expand its portfolio of interests in African mining companies by the acquisition of an 18 per cent. stake in Societe Congo Mining Company Sprl ('Geminaco'), a company which owns exploration rights in the Democratic Republic of Congo, from its controlling shareholder, African Mining Investments Ltd. This is in line with Dimension Resources' existing strategy for expansion.

African Mining Investments Ltd is a newly formed company intended to facilitate this deal, and its share capital will actually be issued between now and completion. There are a number of shareholders, none of whom controls it individually, but as a group it is controlled by the founder directors of Geminaco, Paul Lemmon, J. François Lalonde and Bernard J. Tourillon, who will hold about 75% between them. Their CVs are below.

Dimension Resources will issue 124,339,876 new ordinary shares ('Consideration Shares') as consideration for the stake in Geminaco. The contract is conditional on a fund raising by the Company of £200,000 by 30 May 2009. The Consideration Shares will rank pari passu with the Company's existing ordinary shares and their admission to trading on AIM is expected to take place following completion. The percentage of the Company's total issued share capital represented by the Consideration Shares will be announced on completion.

In addition, Dimension Resources has been granted an option, which is valid for two years from the date of the agreement, over the balance of the issued share capital in Geminaco. The Company will issue a further 342,062,667 new ordinary shares at 0.5p per share on exercise of the option. Should the Company choose to exercise this option, it is likely that this would constitute a reverse transaction under Rule 14 of the AIM Rules for Companies and shareholder approval would be sought.

Geminaco is a gold exploration company, which owns the rights to 6 Exploration permits (Permis des recherches) PR in the Eastern Democratic Republic of Congo. The permits total approximately 235 sq km, ranging in size from 12sq.km.to 108 sq. km. in area and the permits are numbered as follows west to east; PR 8500,PR 7971, PR 7811, R 7587, PR 8501 & PR 7972. The PRs are situated in the territory of Walikale, District of North Kivu, Territory of Punia, District of Maniema, Territory of Banalia, District of Tshopo, Territory of Masisi, District of North Kivu and Territory of Rutshuru, District of North Kivu.

Brian Moritz, Non-executive Chairman of Dimension Resources, said, 'We are delighted to announce this stake in Geminaco, which represents an exciting development in our strategy to invest in complementary mining businesses. We look forward to supporting the Geminaco's further development.'

^a Accessed by the Group on 28 July 2010 at <http://www.dimensionresources.biz/publish/display-item.php?newsid=38>.

Annex 39

Extracts from the conclusions of a five-day inclusive seminar held in Walikale territory in June 2010 between civil society members, administrative officials and representatives of armed groups



- Que le Gouvernement congolais éradique le mouvement FDLR au lieu d'accuser les groupes armés ;
- Que la traque des FDLR commence à partir de la rivière Osso pour évoluer vers le Rwanda ;
- Que les FARDC intensifient les opérations contre les FDLR au lieu de s'adonner aux activités économiques en territoire de Walikale ;
- Que l'autorité procède à la démilitarisation de tous les carrés miniers et y installe plutôt la police ;
- Que le gouvernement procède au cantonnement et assure la prise en charge des groupes armés avant leur intégration et/ou démobilisation ;
- Que le gouvernement ne procède au rapatriement des congolais vivant encore à l'étranger que dans leur seul milieu d'origine ;
- Que le gouvernement déploie de nouvelles unités en provenance d'autres provinces en vue de parfaire l'action de pacification prônée par le chef de l'Etat en lieu et place des troupes opérant actuellement au sein du territoire ;

3. A LA COMMUNAUTÉ LOCALE

- Que la communauté forme une commission crédible constituée des membres des groupements, des localités et des familles respectives des acteurs organisant les groupes armés, et prennent soins d'y associer les autorités politico administratives et la MONUC ;
- Qu'un dialogue soit initié entre la population et les groupes armés locaux par la Commission précitée ;
- A la requête des vieux sages, que les groupes armés quittent la forêt et intègrent les FARDC, sinon tout Walikale appuyé par le gouvernement se déversera dans la forêt en raison du patriotisme pour recouvrer la paix et la sécurité ;
- Qu'un cessez le feu soit observé entre toutes les parties belligérantes sur toute l'étendue du territoire ;
- Qu'une campagne de ramassage d'armes de guerre soit initiée.

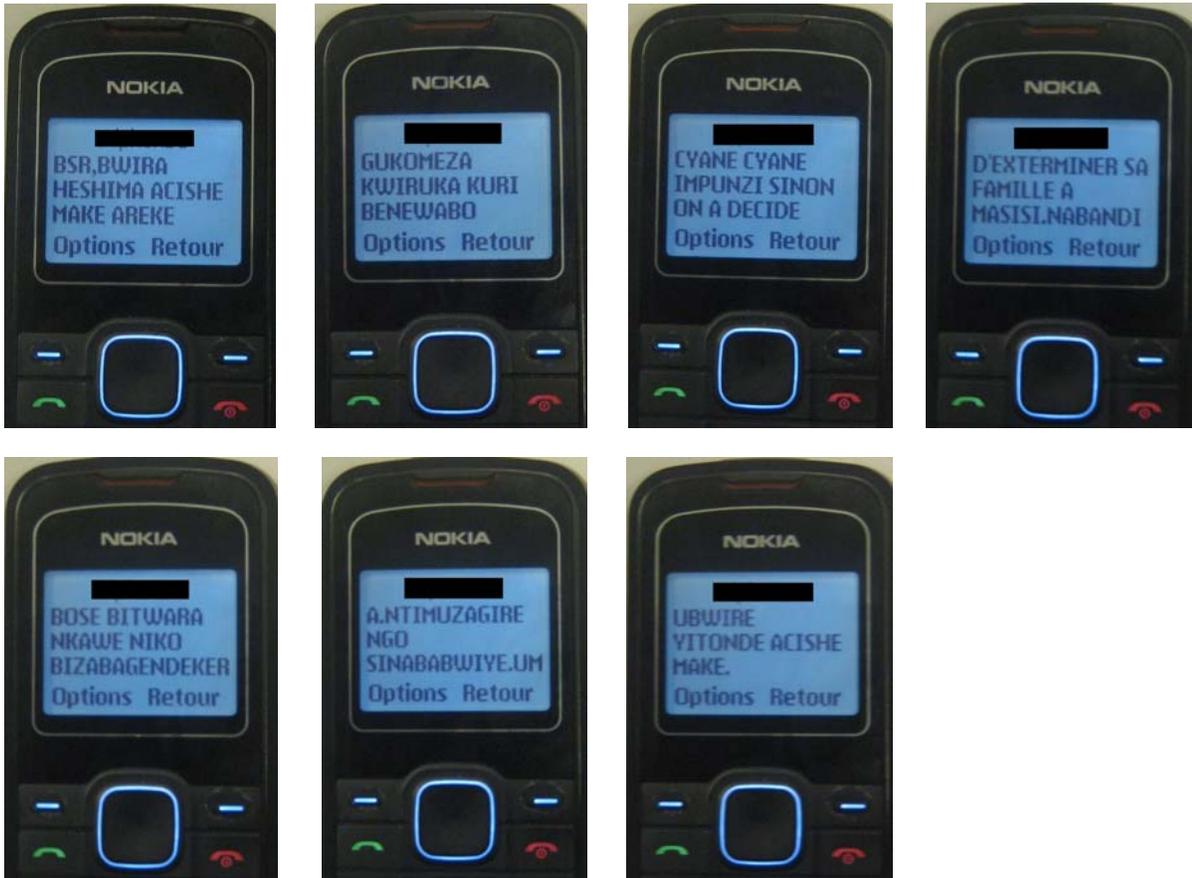
Annex 40

Colonel Chiviri's "Prince de Zamunda" bar, in Kamituga, where he is alleged to purchase gold and ore (the chairs are labelled in his name)



Annex 41

Text message from FDLR commander to Colonel Heshima threatening to kill his family if he goes too quickly in operations against them



Translation: "Ask Heshima to calm down and not pursue his brothers, notably the refugees. If not, we will exterminate his family in Masisi. All who behave in the same way will run the same risk. Do not say that I did not warn you. Tell him to calm down and to behave himself."

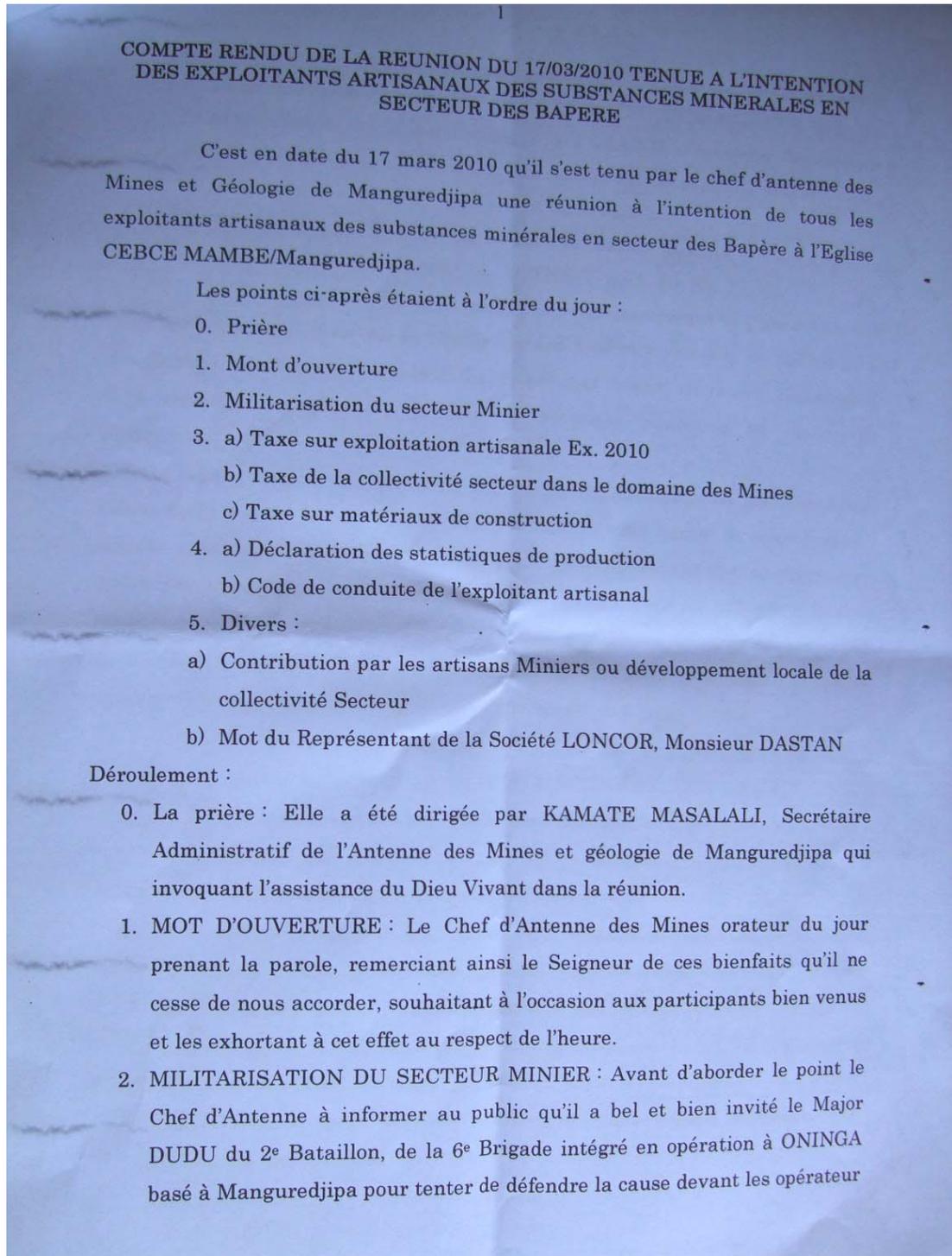
Annex 42

**Samples of copper stockpiled by the 4th Division Commander,
Colonel Bernard Byamungu**



Annex 43

Official notes from a meeting between civil society, mining authorities and FARDC officers in Manguredjipa, Lubero territory, on 17 March 2010



Minières en répondant à certaines questions de leur préoccupations, ainsi, il s'est fait représenté par le LT PALUKU MASIKINE du T2 Région/Antenne de Manguredjipa à qui le Chef d'Antenne demandant d'éclairer la lanterne des participants autour des deux points saillant :

- a) La relation entre militaire loyaliste et un démobilisé
- b) Circulation intense des militaires dans les carrés Miniers et c'est avant la lecture du rapport de GLOBAL WITNESS p.35, 40, 82, 79, 98.

Le Commandant T2, prenant la parole en remerciant le Chef d'Antenne pour l'organisation ; pour lui la circulation des militaires dans les carrés est dû à des moyens insuffisants mis à leur disposition par le gouvernement. Néanmoins, il a reconnu l'exagération de certains autorités militaires au niveau de l'hierarchie.

La question des relations des militaires loyalistes et les démobilisé, citant nommément le cas de Mbunia Kisenge où une bande de démobilisés y sèment la terreur, il a dit ouvertement qu'un démobilisé n'est plus militaire mais civile, par conséquent toute implication de ce dernier dans les affaires militaires constitue pour lui une infraction punissable par la loi (règlement militaire), promettant à cet effet une éventuelles recensement de tous les démobiliser opérant dans la notabilité des Bankay, groupement des Bapakombe.

Le Chef d'Antenne a remercié le LT pour son intervention et procédant à tourner les pages du rapport de GLOBAL WITNESS, dont photos et autres éléments prouvant l'implication totale des FARDC dans l'exploitation des ressources naturelle du pays à cela le Chef d'Antenne a beaucoup attirer l'attention du commandant présent dans la réunion et lui demande de faire large diffusion au près des éléments des FARDC basé à MANGUREDJIPA a fait de ne pas se retrouver un jour sur une liste noir des organisme des Nations Unis pour être interpellé un jour devant la justice. Enfin le Chef d'Antenne a lu l'Article 27 du Code minier qui traite de l'inéligibilité des militaires et autres fonctionnaires de l'Etat dans les activités Minières en RDC.

INTERVENTIONS : Comme la question suscitant l'attention des exploitants, ils ont eu à dénoncer quelques cas :

- Tracasseries perpétrées par les démobilisés en complicité avec les militaires loyalistes
- La fuite de tous les creuseurs des sites de l'Axe OMBOLE (géré par : DOMINIQUE, LUPANDE, PALUKU OMALY, MUSAFIRI KASEREKA Léonard) où les FDLR font la loi, ils ont tué un creuseur à Robinet en date du 07/03/2010
- Demande de droit de sécurisation obligatoire aux exploitants de l'Axe OMBOLE). Par les militaires basés à OMBOLE.
- Transport forcé des marchandises des militaires en destination de ONINGA par les creuseurs dans les chantiers de Monsieur KILIO, et cela sans rémunération
- Concurrence commerciale entre militaires et civiles dans les chantiers pour ne citer que ce cas, l'exploitant artisanal ne sait plus par quel sens se vouer, les participants ont demandé à Monsieur le LT d'être leur interprète auprès de l'hierarchie militaire ; malgré tout certaines recommandations étaient formulées :
 - Que les militaires reconnaissent leur mission et devoir
 - Relever les éléments à temps

Dans la clôture de ce point le Chef d'Antenne a attiré l'attention de tous les responsables des exploitants artisanaux de ne pas tomber un jour dans l'erreur d'utiliser des militaires dans les activités minières.

III.a) TAXE SUR EXPLOITATION ARTISANALE EX 2010

Comme par le passé le Chef s'est inquiété du fait que les opérateurs ne veulent pas venir payer leur taxe, il a profité de les informer que la taxe de « Déclaration de l'exploitant Artisanal » doit se payer avec celui de la « Carte creuseur » donc en total 17\$/cas. Après débat, le délai de terminer à payer est fixé à la fin du mois d'avril

c) TAXE DE LA COLLECTIVITE SECTEUR DANS LE DOMAINE DES MINES

Avant de donner parole au représentant de Monsieur le Chef de collectivité Secteur, le Chef d'Antenne a réitéré son regret, combien le Secteur ne

Annex 44

Timber production by the 22nd Sector at the “Madame Merlo” farm between Kirolawe and Kitchanga



Annex 45

Trucks belonging to Major Eustache between Bibwe and Nyange in Masisi territory



Annex 46

Letter from Colonel Sadam requesting tax exemption for his timber trucks

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
PROVINCE DU NORD KIVU
TERRITOIRE DE MASISI
CHEFFERIE DE BASHALI

Objet : Demande de laissez-passer pour mon véhicule

Au Chef Coutumier de la Chefferie de BASHALI

Ce que je te demande, c'est de laisser d'abord libre ce véhicule entre les mains du Chauffeur ASSUMA, de marque FUSO, numéro de plaque 6162 AAB par rapport aux taxes, impôts et autres frais de transport et de pillage route y afférents, parce que ce véhicule m'appartient.

Fait à Goma, le 30 juillet 2010

Col. SADAM EDMOND RYNGO
Commandant 322 LAE INF

Annex 47

List of FARDC officers exporting timber or recognized as particularly active in the timber trade according to a mixed committee of MONUSCO and the Government of the Democratic Republic of the Congo

N°	DATE JOURS	GRADE	NOM & POST NOM DES OFF	N° PLAQUES	PROVENANCE	NOM & POST NOM DU CHAUF	MARQUE	Qtes	ACHETEUR OU VENDEURS
3	SAM 26 DEC 09	Col	KALUNDA	KN 9052	ITEBERO		PLANCHETTE	400	MA ^R REHEMA
4	MERC 20 DEC 09	Col	NTANA 96 MAJ KITENGE	NK 5590 88	LUOFU	PABLO	MADRIE	1600	~
5	LUN 15 MAR 10	Col	ASILI	Co 8005 88	KALEMBE	IBBY	MUSAVE	1200	MA ^R LIBALA
5	MERC 24 MAR 10	Col	MULUMBA	NK 9879 88	MUSHAKI		MADRIE	500	MA ^R KEY
6	MAR 29 AVR 10	Col	DJOLO BUHUNDA	Co 9038 88	KIRUMBA		~	450	MA ^R REHEMA
8	MERC 28 AVR 10	Col	NK 9879 88	Co 9038 88	KICHANGA		MUSAVE	450	MA ^R LIBALA
9	Dim 29 AVR 10	MAJ	KITENGE	Co 9038 88	KIBUA		MADRIE	500	MA ^R REHEMA
				Co 0172 88	ZAMBO		~	500	MA ^R LIBALA

LES OFF. QUI EXPORTENT LE BOIS AVEC LE FEDELERE - NTERAHAMBE

1. Col DJOLO BUHUNDA : Comd Bde ? basée à MPETI (MASISI)
2. Col DUGLAGE : Comd 2nd Bde ? basée à MPETI (MASISI)
3. Col MOÏSO CHIPUKE CHIKUF : Comd Bde ? basée à MPETI (MASISI)
4. Col NIB KJABEN : Comd 2nd Bde OPS ? basée à MPETI (MASISI)
5. Col PASCAL BAGABO : Comd Bde basée à MUESO

Annex 48

Example of a Fuso truck carrying between 150 and 170 sacks (35 kg) of charcoal from Rutshuru territory



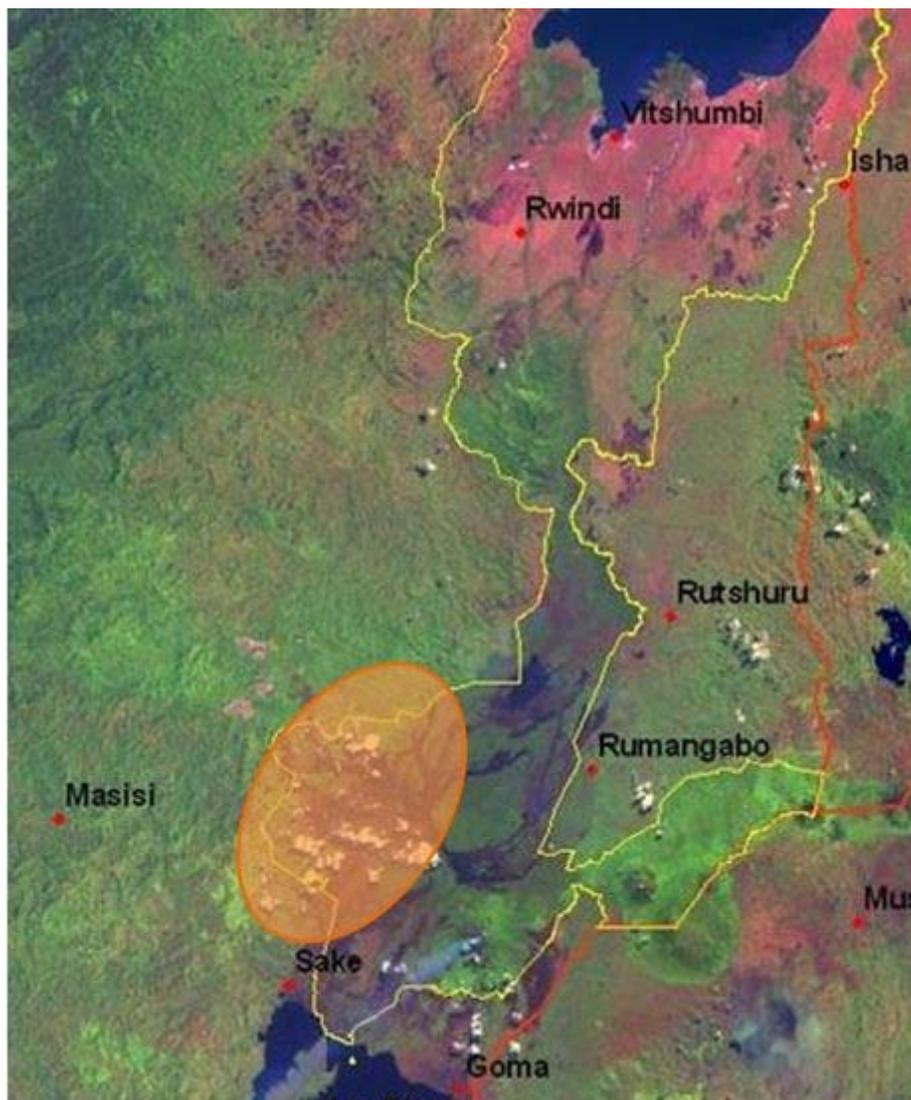
Annex 49

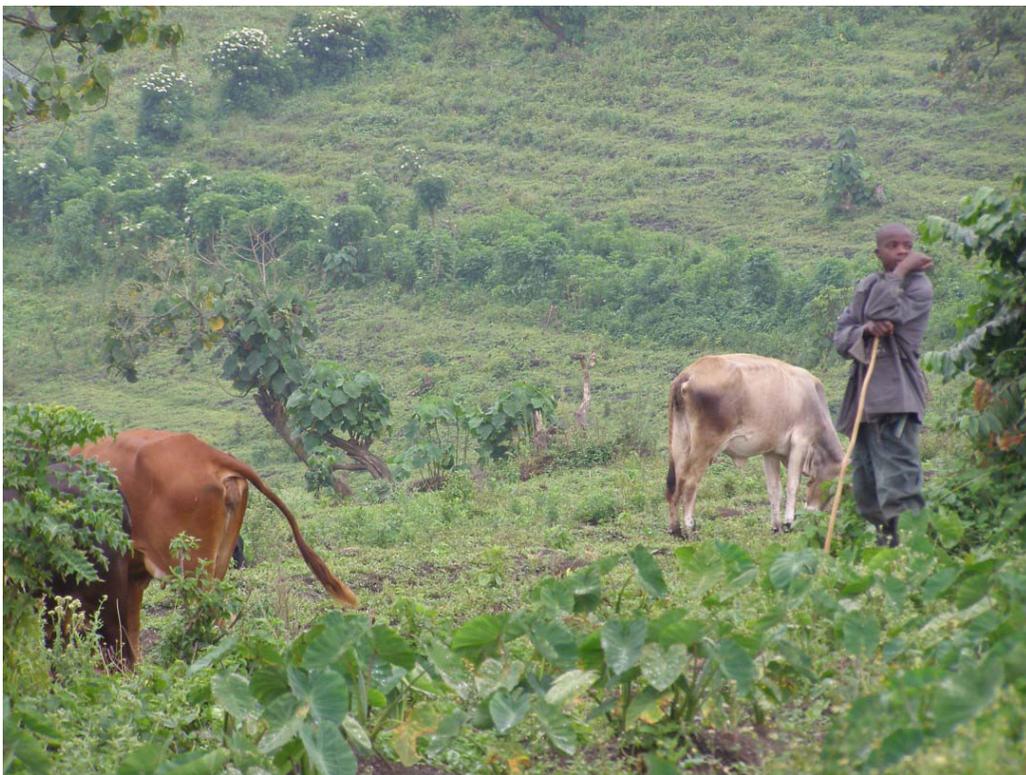
Charcoal kilns in the southern sector of Virunga National Park



Annex 50

Estimated 1,000 square kilometres controlled by former CNDP elements of FARDC within the western sector of Virunga National Park; aerial and ground photos attest to claims of the arrival of cattle to graze in the park





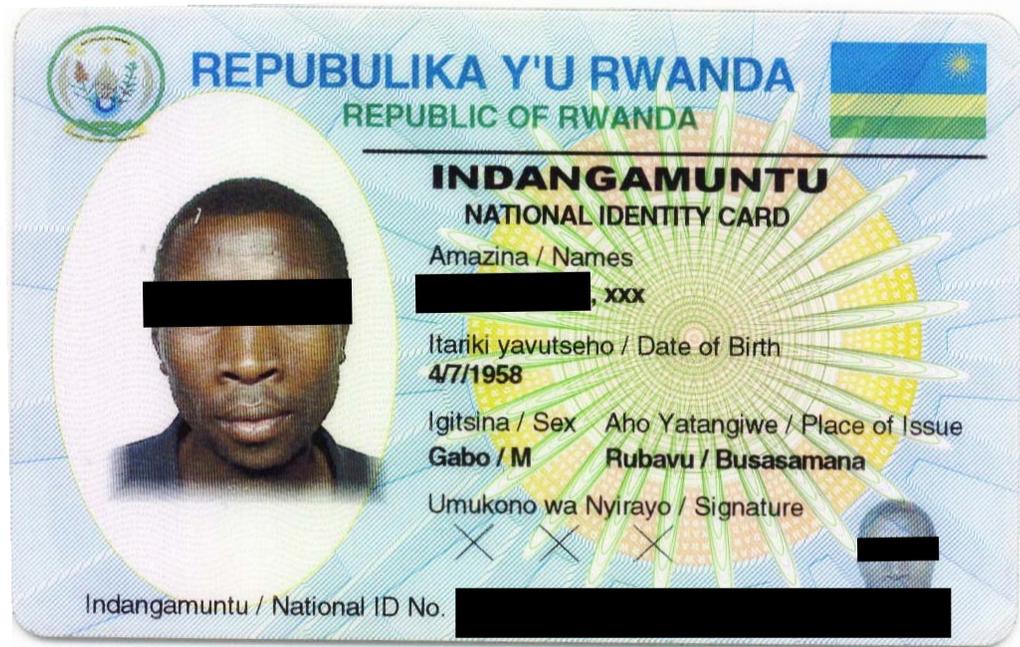
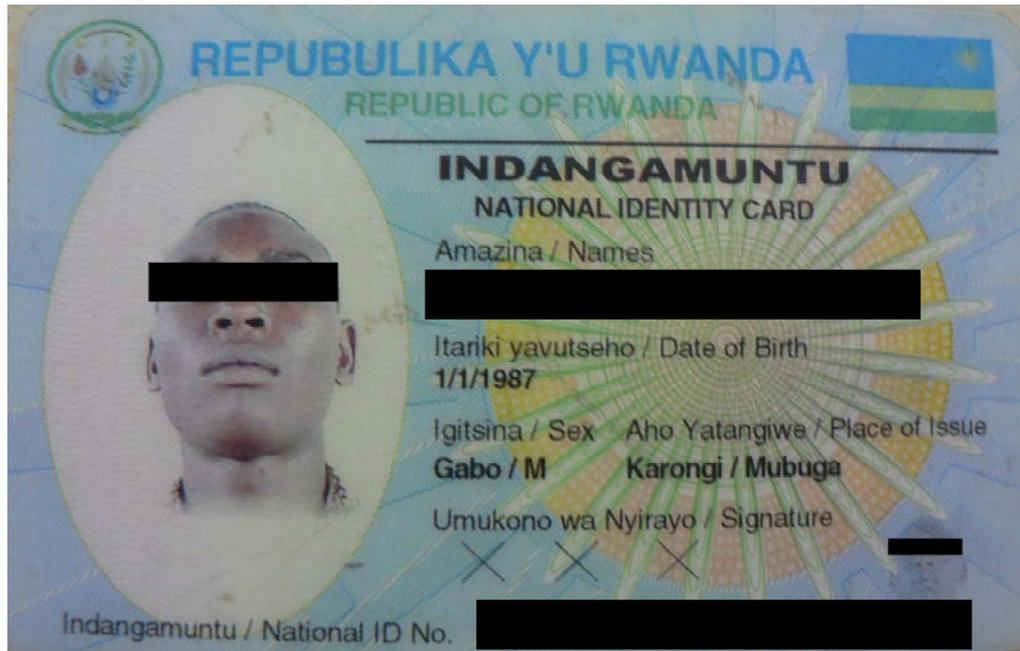
Annex 51

An example of “informant” cards distributed by FARDC officers for charcoal traders and producers wishing to enter the park



Annex 52

Examples of identification cards of Rwandan nationals arrested by ICCN for participation in the illegal charcoal trade within Virunga National Park



Annex 53

Examples of weekly registry of taxes paid to FARDC by a fisherman near Vitshumbi



Annex 54

Soldiers of the 131st brigade controlling access of fishermen to Lake Edward and participating in illegal fishing themselves



Annex 55

**Examples of FARDC involvement in poaching within
Virunga National Park**





Annex 56

Dry acid poisons planted by elephant poachers, often with the protection of criminal networks within FARDC



Annex 57

Statistics on minerals exported from the Democratic Republic of the Congo to Rwanda

1. Minerals Supply Africa report of monthly imports to Rwanda from *comptoirs* in the Democratic Republic of the Congo, January to July 2010

Clients	Quantity							TOTAL
	January	February	March	April	May	June	July	
Rwanda	76,93	78,25	64,70	64,75	60,03	59,45	67,14	471,28
Bakulikira(BKV)	47,00	64,00	51,20	55,00	65,00	82,00	102,00	466,20
Mutombo	15,00	32,10	63,40	48,60	25,30	37,00	38,60	260,00
Fradebu	36,78	26,00	20,00	45,00	46,10	48,50	46,00	268,38
EBIR		21,00	31,20	42,00	22,50	79,40	65,00	261,10
PABG		13,30	16,00	55,50	15,70	40,50	23,50	164,50
Metachem	24,30	16,20	16,00	17,20	18,00	20,00	40,00	151,70
K.M.Kasado				17,00	24,00	54,00	54,40	149,40
Hillside	16,67	45,15	42,50	10,85	10,80	12,00	10,00	147,97
Bakulikira(Goma)		22,00	20,00			60,00		102,00
Total	199,84	301,16	308,16	339,06	270,59	476,06	456,20	2 351,02

2. Rwandan customs statistics for mineral exports, January to July 2010

EXPORTERS OF MINERALS

PERIOD : JANUARY TO JULY 2010

N°	NAMES OF EXPORTERS	NET WEIGHT	FOB
01	AFRICA GENERAL TRADING"AGT" S.A.R.L	352	1,099,828
02	AFRICA PRIMARY TUNGSTEN SARL	471,746	2,242,923,540
03	CENTRALE MULTI SERVICES (CMS) SARL	41,125	166,629,075
04	DAMIEN MUNYARUGERERO	50,000	231,767,660
05	EPROCOMI S.A.R.L	6,341	59,184,070
06	EUROTRADE INTERNATIONAL SARL	69,748	395,853,720
07	FECOMIRWA	136,723	827,270,865
08	FOFANA YAYA	480	411,450
09	GLOBAL MINING AND PROCESSING SARL	143,517	1,721,573,747
10	ISIDORE KAZENGA	62	172,608
11	MET TRADE OVERSEAS SARL	13,834	72,685,872
12	METAL PROCESSING ASSOCIATION	186,681	592,342,246
13	METALS TRADING COMPANY LTD	258,533	1,737,355,015
14	MINERALS SUPPLY AFRICA LTD	628,055	3,625,215,951
15	MINING RESEARCH EXPORT COMPANY LTD	70	120,315
16	NEW BUGARAMA MINING COMPANY LTD	48,402	191,585,944
17	NRD RWANDA LTD	81,384	520,826,281
18	PHOENIX METAL SARL	177,127	1,098,195,041
19	RUTONGO MINES LTD	349,952	2,292,465,536
20	RWANDA RUDNIKI SARL	88,099	819,325,237
21	TRADING SERVICES LOGISTICS	21,293	119,062,128
22	UWAMAHORO KARAGIRE	5	286,591
23	VALENCE KALINDA	125,000	779,050,482
24	WOLFRAM MINING & PROCESSING LTD	101,885	504,945,007
TOTAL		3,000,414	18,000,348,210

3. Rwandan customs statistics for minerals imported from the Democratic Republic of the Congo and re-exported, January to July 2010

REEXPORTERS OF MINERALS

PERIOD : JANUARY TO JULY 2010

N°	NAMES OF EXPORTERS	NET WEIGHT	FOB
01	AFRICA PRIMARY TUNGSTEN SARL	10,095	42,133,247
02	MINERALS SUPPLY AFRICA LTD	1,945,683	10,320,859,185
03	TRADING SERVICES LOGISTICS	20,212	117,511,564
TOTAL		1,975,990	10,480,503,995

Annex 58

Due diligence documentation required by Congolese law

The Mining Code (2002) allows only registered buying houses (Fr: *comptoirs*) to export minerals. Registered *comptoirs* must pay annual fees to the Division des Mines, file a monthly report with the Division des Mines, allow its activities and exports to be monitored by the Division des Mines, and have bank accounts into which the proceeds from the sale of minerals are paid.

Each *comptoir* is required to maintain detailed and accurate records of purchases, including the details of the negociants who supply the *comptoir* with minerals, their work permits and location, together with the *comptoir's* production and the minerals it has in stock.

When a *comptoir* export minerals, the drumming of the minerals is required to take place in the presence of different government services. The export is sampled, and taxes paid according to the results of the sample.

In order legally addition to export minerals, a *comptoir* must have:

- an export licence from the *Banque Centrale du Congo* (BCC), showing a description of the minerals, the name of the foreign buyer and the amount of the purchase price to be repatriated to the DRC;
- a certificate of assay, issued by the *Centre d'Evaluation, Expertise et Controle* (CEEC), based on a sample taken by officials when the product is drummed;
- a *Procès Verbal d'Enfûtage*, issued by various government services;
- a certificate of origin and export, issued by the CEEC;
- an authorisation of mineral export, from the *Division des Mines*;
- a certificate of verification of export, issued by the Office Congolais de Contrôle (OCC);
- a certificate of assay, issued by the OCC;
- a declaration of final export from the *Office des Douanes et Accises* (OFIDA);
- a movement certificate from OFIDA, listing the name of the exporter.

All *négociants* (minerals buyers who supply *comptoirs*) require a “*carte de négociant*,” which must be renewed on an annual basis. The card gives the identity and location of each *négociant*.

Artisanal diggers (Fr: *creuseurs*) are required to be Congolese nationals, and to possess a *carte de creuseur*. They are only entitled to sell their production to *négociants*.

Government authorities issue a certificate called a *Certificat de Déclaration d'Origine* for minerals, usually to *creuseurs*, as close as possible to the minerals' sites of origin. The certificate lists the name of the owner of the product (in most instances a “digger” or *creuseur*), the quality of the ore, the name of the mine, and if possible the number of the individual's *carte de creuseur*. This certificate then accompanies the bags of minerals which are transported to the *négociant*.

Once the minerals are in the possession of the *négociant*, an *Autorisation de Transport des Minerais* is issued by the Division of Mines. The certificate lists the owner, references the taxes paid in connection with the product, and states where the minerals are going so that ore can be traced to its point of origin. This system has

been in place in Bisie since approximately April 2008, and was extended to Lubero in approximately the first half of 2009.

In North Kivu, the Association of Négociants, or *Association des Négociants de Minerais du Nord Kivu* (“ANEMKI”), has since mid-2009 begun implementation of a *Fiche de Tracabilité de minerais*, listing taxes paid for each *négociant*'s minerals, and details of where the product came from. If a *négociant* has sourced product from several suppliers, the fiche will list each of the suppliers.

Annex 59

Documentation provided by cassiterite mineral traders to *comptoirs* in Bukavu, which refers only vaguely to the general territory where the minerals were first registered by Congolese mining authorities

Ministère des Mines
SAESSCAM
Antenne de: *Sud/Kivu*
Guichet de: *KARERENGE*

MONTANT *9000 FC-*

BON D'ENTREE CAISSE N°: *48738 / 2010*

Reçu de Mon. Mr. *MAURO MINSA*

Motif d'encaissement: *Frais de rémunération et transport de minerai aux parents*

Suivant Note de Débit n° *48738/2010*

Montant encaissé: *Neuf mille Franc Congolais*
(en toutes lettres)

Neuf mille Franc Congolais

Fait à *Karerenge* le *05/03/2010*

Le Guichetier: *[Signature]*

Visa du Responsable: *[Signature]*

Original: Le Débitéur: 1^{er} copie: Comptabilité: 2^{ème} copie: Fax

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
Ministère des Mines



Service d'Assistance et d'Encadrement
du Small Scale Mining

Antenne Provinciale du Sud-Kivu

AUTORISATION DE SORTIE DES SUBSTANCES MINERALES

N° SAESSCAMBUREAU/TR... 09/109 720/10

Il a fait cash son bon d'entrée de document bon d'entrée caisse son terminé au bureau Mwenga

Nom de l'expéditeur BUL AUBO - WIMAHUKA

Adresse MWENGA

N° carte de Négociant SN 02 105 Jolo

Poids déclaré (nombre de sacs) 350 Kgs (5 Calis)

Nature des produits CASSETTE

Lieu de chargement MWENGA / CENTRE

Destination BUKATU / PANJA

Date de sortie 21/09/2010

Marque véhicule ou Avion Fu 80

Immatriculation

Nom du chauffeur ALUMA

Numero de reçu

Validité 48 heures

N°... Le présent document doit être accompagné du Bon d'Entrée Caisse délivré par le SAESSCAM

Fait à Mwenga le 17/09/2010

Visa Division Provinciale
des Mines

Signature
du Responsable



Adresse Avenue de la Poste Maison Bleu
Tel : 0990482702
Email saesscambukavu@yahoo.fr

Annex 60

Official exports during the first three months of 2010 by Établissement Namukaya

Après ces statistiques du premier trimestre 2010, nous vous présentons avant les commentaires, les lots exportés.

2. LOT 01/2010

DATES	QUANTITE EN GRAMMES	VALEUR EN \$ US
09/01/2010	1409,9	33005
19/01/2010	914,1	23649
23/01/2010	690,9	18227
26/01/2010	995,8	27407
01/02/2010	394,4	11.336
06/02/2010	1126,2	29161
09/02/2010	799,6	20.625
TOTAL	6.330,9	163.410

Cette quantité a été exportée le 12 février 2010 et les services intervenants dans l'exportation sont témoins pour le paiement de toutes les charges et frais y relatifs.

3. LOT 02/2010

DATES	QUANTITE EN GRAMMES	VALEUR EN \$ US
25/02/2010	468,3	12.844
26/02/2010	553,5	14.705
04/03/2010	416,3	11.417
06/03/2010	903,1	25.513
10/03/2010	714,6	19.596
18/03/2010	1218,1	39098
23/03/2010	501,1	17606
27/03/2010	327,1	11493
TOTAL	5102,4	152.273

Ce deuxième lot de l'exercice 2010 a été exporté le 31 mars 2010

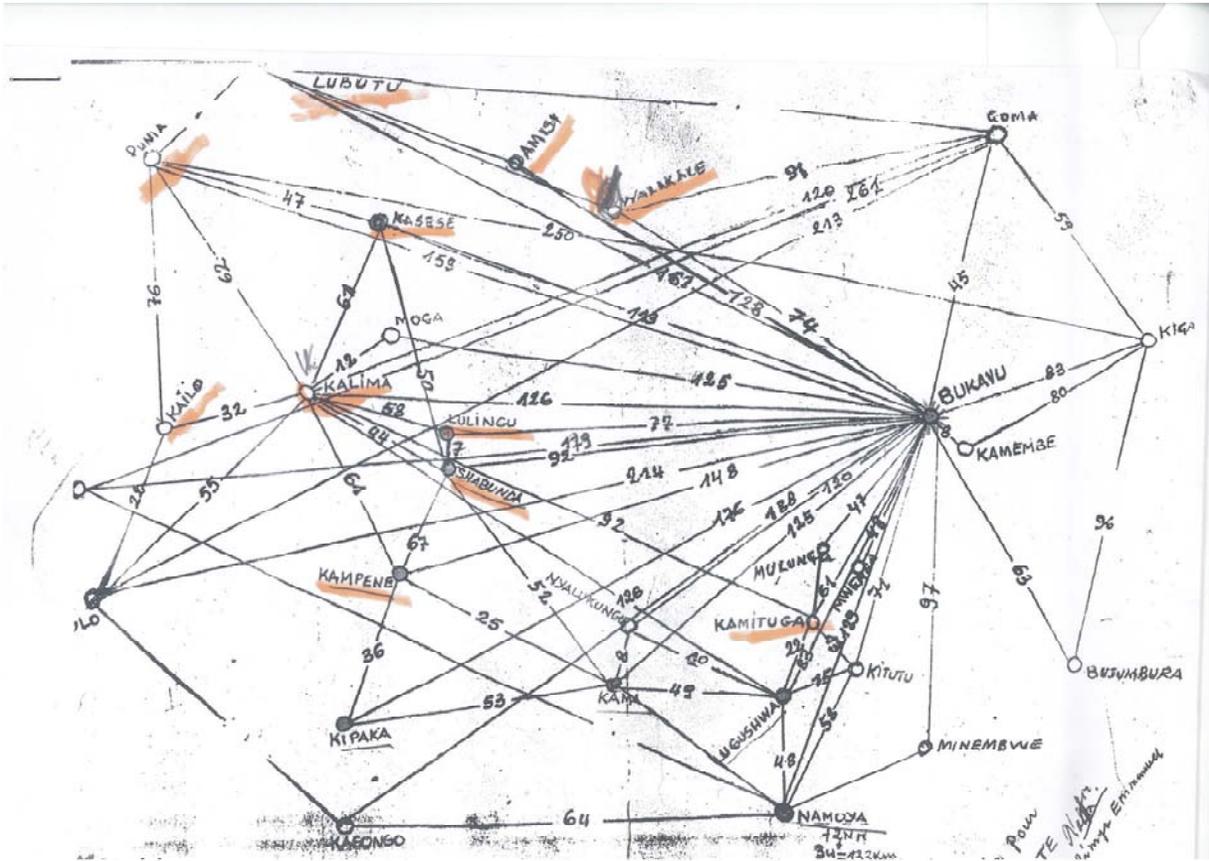
Annex 61

Certificate of origin for export from Établissement Namukaya to Pinnacle EPZ Traders in Nairobi

 REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO	 MINISTRE DES MINES CENTRE D'EVALUATION, D'EXPERTISE ET DE CERTIFICATION DES SUBSTANCES MINERALES PRECIEUSES ET SEMI-PRECIEUSES	CD 0016082	CD 0016082	
PRODUIT: <u>OR</u>		IMPORT CONFIRMATION CERTIFICATE CERTIFICAT DE CONFIRMATION D'IMPORTATION		
<h3>CERTIFICAT D'ORIGINE A L'EXPORTATION</h3>				
Nous certifions que le chargement n° <u>CEEC/ANT-BKV/21/02/10</u> originaire de la République <small>This is to certify that freight n°</small> from				
Démocratique du Congo exporté par <u>COMPTOIR NAMUKAYA</u> détenteur (trice) <small>exported by</small> holder		and that the import has been checked and verified in compliance with all rules and regulations concerning the certificate of origin		
de la licence d'exportation n° _____ Contenant lots (fûts, sacs, etc.) de <u>1600 kg</u> et <small>of exporters licence n°</small> <small>Containing set (drums, bags, etc.) of</small>		For the Importing Authorities,		
évalué par le CEEC dont description au verso ou en annexe, à la date du <u>18 février 2010</u> est <small>was valued by the CEEC with description on reverse side or in attachment.</small> and				
sorti par le poste de <u>RUZIZI T</u> <small>left by</small>		Other Authority (specify)		
Date d'expiration: le <u>22 MARS 2010</u> <small>The date of expiry:</small>				
Nom et adresse du destinataire: <u>PINACLE EPZ TRADERS P.O. BOX 59320</u> <small>Name and address of the consignee</small> <u>NAIROBI KENYA</u>				
Transitant par <u>KIGALI RWANDA</u> <small>Transitting (in transit) through</small>				
SOUS L'AUTORITE DE LA REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO <small>Under the Authority of the Democratic Republic of Congo</small>				
Éléments majeurs	Poids Net g	Teneur %	Métal Contenu	Valeur USD
	<u>6330,9</u>	<u>95</u>	<u>Au</u>	<u>186635</u>
Total	<u>6330,9</u>	<u>95</u>	<u>Au</u>	<u>186635</u>
Délivré à <u>Bukavu le 20 février 2010</u> <small>Issued in</small>		République Démocratique du Congo <small>Democratic Republic of Congo</small>		
POUR LE CEEC <small>(Représentant)</small>		POUR LE MINISTRE DES MINES <small>(Représentant)</small>		
To be returned to:  Ministère des Mines Centre d'Évaluation, d'Expertise et de Certification, 17th floor, BCDC Tower, Boulevard du 30 Juin, Kinshasa, Democratic Republic of Congo				

Annex 62

Flight routes available through New Congocom Air, run by
Établissement Namukaya



Annex 63

**Official exports by Berkenrode, run by Mutoka Ruganyira,
over the course of 2009**

III. RECETTES – COMPTOIRS

Nom du Comptoir	Redevance minière	Taxe ad valorem	Nbre Expo.	Quantités exportées
1. BERKENRODE (Or)	Payé 2008	104.942.602 FBU	22Au	969,905 Kg Au
2. UWIRAGIYE F.(Or)	6.296.485 FBU	78.367 FBU	1Au	0,750 Kg Au
3. Les Trésors du Tanganyika(Or)	12.247.530 FBU	1.271.875 FBU	5Au	8,97893 kg Au
4. Ass.Tubiri Tuvurana Ubupfu(Or)	6.079.674 FBU			
5. COMIEX (SnO ₂)	100.000 FBU			
6. UWIRAGIYE F.(WO ₃)	100.000 FBU			
7. UWIRAGIYE F. (WO ₃)	100.000 FBU			
8. Ass. RAFADE (WO ₃)	100.000 FBU			
9. NDUWANTARE (WO ₃)	100.000 FBU			
10. HABONIMANA J.	900.000 FBU	13.367.621 FBU	5 WO ₃	86.000 kg WO ₃
11. MTC	400.000 FBU 200.000 FBU (ex.2010)			
12. MBARUBUKEYE D	100.000 FBU			
13. NDIKUMANA O	100.000 FBU			
14. SECOMIB	100.000 FBU			
15. NDAGIJIMANA S.	100.000 FBU			
16. NIYONSABA S.	200.000 FBU			
17. SECOMIB	700.000 FBU	9.222.959 FBU 469.164FBU	6WO ₃ 1SnO ₂	69.000 kg WO ₃ 2.500 kg SnO ₂
18. WOLFRAM	700.000 FBU	24.800.843 FBU 21.452.964 FBU	8 WO ₃ 2 Coltan	178.206,6 kg WO ₃ 44.207 kg Coltan
19. NSENGIYUNVA E.	100.000FBU			
20. NAHIMANA Asmani	300.000 FBU	6.393.686 FBU	10 SnO ₂	25.750 kg SnO ₂
21. HABONIMANA J.	100.000 FBU			
22. HABONIMANA J.	100.000 FBU			
23. NDORICIMPA Anicet	100.000 FBU			
24. SIREM	6.060.567 FBU			
Total	35.384.256 FBU	182.000.081 FBU	28 Au 19 WO₃ 11 SnO₂ 2Coltan	979,63393 kg Au 333.206,6 kg WO₃ 28.250 kg SnO₂ 44.207 kg Coltan

Annex 64

**Official exports by Berkenrode, run by Mutoka Ruganyira,
over the first seven months of 2010**

C. RECETTES - COMPTOIRS

Nom du Comptoir	Redevance minière	Taxe ad valorem	Nbre Expo.	Quantités exportées
1. BERKENRODE (Or)	12.201.600 FBU	14.803.216 FBU	5Au	110,415 Kg Au
2. Alpha CD Technology (Or)	12.201.600 FBU	4.599.242 FBU	20Au	34,41904 Kg Au
3. S.E.C.M (Or)	12.118.673 FBU	6.458.384 FBU	13Au	46,1412 Kg Au
4. PHICOR(Or)	12.201.600 FBU			
5. Société AZUR(Or)	12.201.600 FBU	1.086.185 FBU	2Au	7,88535 Kg Au
6. TWISUGANYE (Or et WO ₃)	7.849.500 FBU 100.000 FBU			
7. Tubiri Tuvurana Ubupfu(Or)	6.056.874 FBU			
8. BURUNDI MINING(Or)	12.113.748 FBU			
9. SECOMIB(WO ₃ , SnO ₂ , Coltan)	400.000 FBU	1.844.925 FBU	2 WO ₃	14.000 Kg WO ₃
10. MTC(WO ₃ , SnO ₂)	200.000 FBU			
11. PHARMEX(Sable)	100.000 FBU			
12. SOMIGLABU(WO ₃ , SnO ₂ , Coltan)	400.000 FBU			
13. Trading Services Logistic	700.000 FBU			
14. WMP(WO ₃ , SnO ₂ , Coltan)	700.000 FBU	10.691.078 FBU 6.054.928 FBU	3WO ₃ 1 Coltan	67.037,9 Kg WO ₃ 10.650 Kg Coltan
15. HABONIMANA J.(WO ₃ , Nb, Pb)	900.000 FBU	6.775.243 FBU	3WO ₃	60.000 kg WO ₃
16. REMEX(WO ₃ , SnO ₂ , Coltan)	700.000 FBU	6.253.073 FBU	6SnO ₂	27.500 Kg SnO ₂
17. BIZIMANA Obed(SnO ₂)	100.000 FBU			
18. UWIRAGIYE François(WO ₃)	300.000 FBU			
19. RAFADE(WO ₃)	100.000 FBU			
20. Omni Distribution	12.114.733 FBU	394.810 FBU	2Au	2,75502 Kg Au
21. NSENGIYUMVA Innocent	100.000 FBU			
22. NIYONSABA Sylvestre	100.000 FBU			
23. NDORICIMPA Anicet	100.000 FBU			
24. DUFATANEMUNDA	200.000 FBU			
25. MANIRAKIZA Potien	200.000 FBU			
26. DUFASHANYE	300.000 FBU			
Total	104.759.928 FBU	58.961.084 FBU	42 Au 7WO₃ 6SnO₂ 1 Coltan	201,61561 kg Au 141.037,9 kg WO₃ 27.500 kg SnO₂ 10.650 kg Coltan